عالم بلا سيادة

الدول بين المراوغة و المسئولية

برتران بادي







عـــالم بلا ســـيادة

١

تصوير
أحمد ياسين



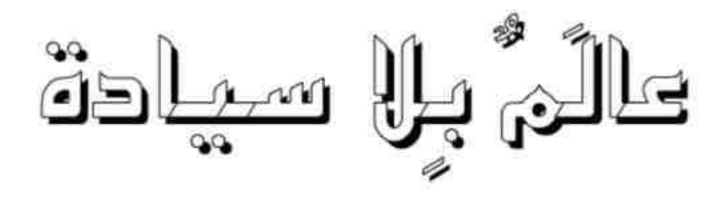
الطبعة الأولى

١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

مكتبة الشروق

القاهرة - كوالالمبور - جاكارتا - لوس أنجيلوس

برتران بادي

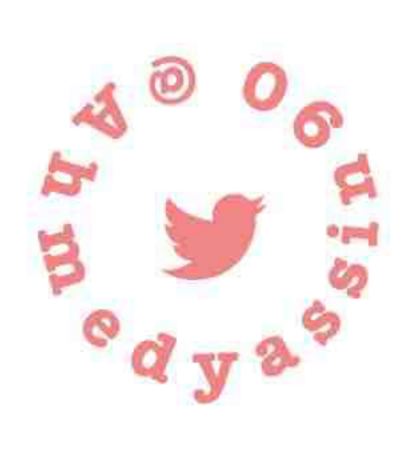


عالَمٌ بلا سيادة

الدول بين المراوغة والمسئولية

ترجمة: لطيف فـرج

مكتبة الشروق


@Ahmedyassin90

مقدمة المترجم

لكي تتكون لدينا رؤية واضحة عن مفهوم «سيادة الدول» أو السيادة على مختلف مستوياتها (سيادة الدول داخليًا على أراضيها، وسيادتها على سياستها الخارجية، وسيادة العواهل أو الزُمَر على شعوبهم، أو سيادة الشعوب على مصائرها)، ولكي نزداد معرفة بحقائق الأوضاع العالمية الراهنة، من الفطنة أن نتأمل هذه التحليلات العميقة التي يجريها برتران بادي أستاذ العلوم السياسية الفرنسي المرموق في مؤلفه الجديد «عالمٌ بلا سيادة» الذي يدور موضوعه المحوري حول مسيرة «السيادة» تاريخيًا، ويلقي الأضواء بخاصة على الأوضاع المستجدة على المسرح العالمي بعد انتهاء الحرب الباردة والقطبية الثنائية، الأمر الذي يساعدنا على وضع تصور لمشهد العالم متعدد المراكز الذي في سبيله إلى التخلُّق.

في البداية يحدثنا الأستاذ الدكتور بادي عن نشوء وتكون مبدأ السيادة فى أوروبا أثناء القرون الوسطى حين تمسك الملوك الأوروپيون بهذا المبدأ للإفلات من وصاية البابا أو وصاية الإمبراطور، لكنهم كانوا يتنكرون لذات المبدأ حين يتعلق الأمر بتطبيقه على الشعب. وبدءًا من القرن السادس عشر قام الفلاسفة (بودان وجروتيوس ثم كانط) بوضع الأساس الفكري لمفهوم السيادة. وفي القرن السابع عشر توطد مفهوم السيادة فى أوروپا، ثم انتقل تدريجيًا من مفهوم سيادة الحاكم إلى مفهوم سيادة الجماعة السياسية (أي الشعب). ومنذ قرن مضى أصبح هذا المفهوم هو المبدأ الأسمى للقانون الدولي الذي يشترط بأن تمتلك كل دولة سلطة مطلقة، غير محدودة، مستقلة عن الآخرين. تسن قوانينها كما يحلو لها ولا تقدم حسابًا لأي دولة أخرى. ليس من حق أي دولة التدخل في شئون دولة أخرى. ويسمِّي خبراء العلاقات الدولية النظام الدولي خلال القرنين التاسع عشر والعشرين

«النظام الويستفالي» نسبة لمعاهدتي ويستفاليا الموقعتين عام ١٦٤٨ بين الدول الأوروبية بعدحرب الثلاثين عامًا الدينية في أوروبا ... هكذا كان القرن العشرون معدًا سلفًا لانتشار المطالبات بالسيادة وللبدء في مغامرة تصفية الاستعمار الكبرى.

مع ذلك، وبالرغم من إرادة الفلاسفة ورجال القانون والدبلوماسيين، يؤكد بادي على أن مبدأ السيادة لم يكن في أي وقت من الأوقات -منذ نشأته- مبدءًا مطلقًا، ولم ينقطع عن كونه مبدءًا «وهميًا». كان الفاعلون يطالبون به لتحقيق مصلحتهم الخاصة وفي حدود هذه المصلحة. إن التاريخ حتى يومنا هذا ليس في الواقع إلا تاريخ أشكال وأنواع من التدخلات في شئون البلدان الأخرى، وتاريخ نزاعات وحروب مترتبة على هذا التدخل. كانت السيادة منذ البداية محاصرة من جانب مبادئ أخري تسمو فوقها، فمنذ العصورالوسطى كان مبدأ «الحرب العادلة» يمثل قوة ضاغطة تسعى إلى فرض ذاتها على السيادات. هذا الأمر أصبح أكثر وضوحًا بكثير منذ قرن مضى مع ظهور - على سبيل المثال - مبدأ حقوق الإنسان، أو نمو الوعي العام بالمسئولية المشتركة تجاه الإنسانية فيما يتعلق بموضوعات السلام والبيئة والصحة والسكان والتنمية البشرية وحتى الأمن، ثم ظهورحق التدخل بل واجب التدخل «فإنهم يسخطون ويحتجون؛ لأن الدول الغربية الكبرى لا تقوم بدورالشرطي حين تحدث مذبحة في منطقة البحيرات الكبرى في إفريقيا، أو لأن قوات حلف الأطلنطي لاتقبض على رادوفان كارازيدتش لتقديمه إلى محاكمة دولية»، مع ذلك فكيفيةهذ التدخل، وشروطه، وحدوده، لا تزال غامضة.

ويجري بادي تحليلاً بديعًا لما يجري بعد انتهاء عهد القطبية الثنائية في أوروبا وفي العديد من الدول الإفريقية والآسيوية والبلقان والقوقاز، والعراق (حيث تتخذ الولايات المتحدة قرارات منفردة)، ولاتفاقيات أوسلو الموقعة عام ١٩٩٣ بين الفلسطينيين وإسرائيل واتفاقيات دايتون الموقعة بين البوسنيين والصرب التي يرى المؤلف أنها اتفاقيات لا تنشئ سيادات حقيقية لكنها تقيم تعايشًا مُزعْزعًا بين «معازل» (أي «جيتوات»، جمع: «جيتو»). ويؤكد بأن استخدام سياسة وديبلوماسية «الجيتو» هذه هي الوسيلة الأكثر هدمًا لمبدأ السيادة. ويُبرز الانتقاص من سيادة الدول الحادث الآن من جانب أطراف عديدة مثل عشرات الآلاف من

الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الموقعة منذ إنشاء الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ وإنشاء البنك وصندوق النقد الدوليين، ومن جانب العولمة، والعولمة الاقتصادية، والحركات الدينية والعرقية عابرة الأوطان، والمنظمات غير الحكومية، والشركات متعددة الجنسيات، والاعتماد المتبادل المتزايد بين الدول، واقتصاد السوق، والتقدم التكنولوچي في مجال المعلومات والاتصال، والتجمعات الإقليمية (مثل الاتحاد الأوروبي، واتحاد أمم جنوب شرقي آسيا، ومنظمة التعاون الآسيوي الپاسفيكي . الخ . الخ)، ومن جانب المهاجرين بل والأفراد الذين أصبح في استطاعتهم اليوم القيام بدور على المسرح العالمي ينافس الدور الذي كانت الدول تحتكره فيما سبق. مع ذلك يجب الحذر، إذ يحدثنا أستاذ علم السياسة المرموق عن وجْهين للسيادة ... لايزال الوجه الأول يقوم بدوره في فلسطين وتيمورالشرقية، كما لايزال «ساري المفعول» كسلاح يستخدمه الأكثر ضعفًا في مواجهة الأكثر قوة. ويقول بادي: إن الدول الكبرى تستنكر علنًا التدخل المباشر في شئون الدول الأخرى، إلا أن دورها كان حاسمًا في عدد لابأس به من الحالات، وأن هذه الدول - وفي مقدمتها الولايات المتحدة - تتدثر في أغلب الأحيان بفكرة الجماعة الدولية، وبمبدأ المسئولية الدولية الذي لا خلاف حوله (خاصة بالنسبة لحقوق الإنسان والديموقراطية) من أجل تحقيق غاياتها ومصالحها الخاصة.

ويجري المؤلِّف دراسة نقدية لعملية تكوُّن «مجتمع مدني عالمي» تدريجيّا مصنوع من آراء عامة متعددة، وشبكات ترابطية، ووسائط إعلامية ومعلوماتية ومنظمات غير حكومية والتي تخلق تدريجيّا ظروف مواطنة عالمية حقيقية تتجاوز ديپلوماسية الدول، وتستند إلى مبدأ تنظيم الحياة الدولية، ومبدأ مسئولية الدول داخليّا تجاه محكوميها، ومسئوليتها المعنوية خارجيّا. إن النظرة الشاملة التي يلقيها بادي على المشهد العالمي، والصورة التي يرسمها للحياة الدولية تتجسد في قوله «نحن وسط المخاضة، بين عالم من دول في طريقها إلى الزوال، وعالم متعدد المراكز في سبيله إلى التخلُّق». يجب أن نستعد لزوال الحدود.

تتكشف لنا خلال قراءة هذا الكتاب المهم ومؤلفات بادي بصفة عامة، آليات الترابط القائم بين علم السياسة والفلسفة وعلوم التاريخ والجغرافيا والقانون

والاقتصاد والاجتماع والنفس البشرية، بل وطبيعة علاقاته الوثيقة بثقافات الشعوب، وأديانها وأعراقها. قد يكون هذا الوضع المتشابك والـمُركَّب لعلم السياسة هو السبب في صعوبة أسلوب المؤلف مما جعلني أبذل أقصى جهد لتبسيط أسلوب النسخة العربية مع حرصي الكامل على أمانة الترجمة. وبسبب هذا الحرص تفضل المؤلف مشكوراً بالاستجابة لرغبتي في عقد «لقاء» معه بالقاهرة في نهاية أكتوبر عام ٢٠٠٠ لأطمئن على صحة قراءتي لكتابه، ويطلعني على مفاهيمه لمصطلحات علم السياسة الجديدة للغاية الواردة في مؤلفه هذا، مثل مصطلح glocalisation الذي يدل على «تأثير المحليات في العولمة»، أو تلك التي لا تزال موضع خلاف ويدور جدل حولها في فرنسا، مثل مصطلح globalisation الذي يحمل في اللغة الفرنسية عدة معاني تختلف عن معناه في الإنجليزية، وأفادني المؤلف بأنه يعني به «العولمة الاقتصادية»...

وقد سعدت بلقاء برتران بادي لأول مرة منذ أكثر من ثلاث سنوات حين قضيت معه يوماً كاملاً في زيارة عاجلة لمدينتي الإسماعيلية وبورسعيد حيث ألقى محاضرة عامة هناك. خلال رحلة اليوم الواحد هذه قلت له: «لاحظت في كتابك (الدولة المستوردة) أنك تهديه لوالدك (منصور). هذا اسم عربي، فما الحكاية؟» أجاب بابتسامة حانية: «جذوري إيرانية. كان جَدّي طبيباً إيرانيّا، وكان الطبيب الخاص لرضا بهلوي (شاه إيران ١٩٢٥-١٩٤١ ووالد محمد رضا بهلوي شاه إيران الأخير). أضفى الشاه على جَدّي لقب (بديع الحكماء). والدي (منصور) درس الطب في فرنسا وأحب فتاة فرنسية ثم تزوجها وإنني ثمرة هذا الزواج»، ثم أضاف ولاتزال الابتسامة الحانية مرتسمة على شفتيه: «عمي يعيش في إيران واسمه محمود». قلت: «هذه معلومة جديدة بالنسبة لي، لم يذكرها ناشرو مؤلفاتك، ولم أعرفها من الصحف والمجلات الفرنسية التي تناقش مؤلفاتك وتنشر محاضراتك». أجاب: «هذه هي المرة الأولى التي يُطرح فيها علي هذا السؤال!»...

لطيف فرج

تصدير للمؤلف

خاص بالطبعة العربية

بسرور بالغ أكتب هذا التصدير للطبعة العربية لكتابي، «**عالم بلا سيادة**». لقد صدرت طبعته الأولى باللغة الفرنسية منذ ما يقرب من عامين: وأعقبت صدورها مناقشات عديدة. ويسعدني انتهاز هذه الفرصة لأتناول بإيجاز الخطوط العريضة لهذه المناقشات التي حظيت بإجرائها مع قرائي. واستخلص منها ثلاث أفكار تؤثر في التطور المعاصر.

ينبغي أولاً تبيُّن الفارق بين معنيين يكسوان فكرة السيادة، والذي ينزع الخطاب السياسي والعلمي الطنَّان إلى الخلط بينهما. في بداية الأمر كانت السيادة هي **مُطالبَة، وعزمًا على التحرر**: وبصفتها هذه، كانت على الدوام موجودة وغير قابلة للاختفاء. وباعتبارها خطابًا للتنديد بالتسلط والهيمنة، فقد وَسمَت عهد تصفية الاستعمار بين غيره من العهود، ولا تزال تتجلى اليوم سواء في فلسطين أو في تيمور الشرقية. ولن نخلط بينها وبين السيادة باعتبارها **مبدأ لتسيير عمل النظام الدولي**، وضعه المأثور الويستفالي [نسبة لاتفاقيات ويستفاليا الموقعة عام ١٦٤٨ لإنهاء حرب الثلاثين سنة الدينية في أوروبا التي وضعت أسس نظام دولي جديد متعدد الأقطاب](*). إن هذا التفاوت بين هذين الوجهين(**) للسيادة اللذين، أحدهما ما زال شرعيًا على الدوام، والآخر تتناقص تدريجيًا واقعيته وقابليته للتطبيق، يقع على الأرجح وإلى حد بعيد في بؤرة الأزمات والتقلبات التي تصوغ الحياة الدولية المعاصرة.

(*) منذ الآن فصاعدًا كل مابين القوسين [ ] هو إضافة من المترجم.

(**) الوجه الأول: خطابًا للتنديد بالتسلط والهيمنة ـ الوجه الثاني: مبدأ لتسيير عمل النظام الدولي.

وإلى حد كبير تعود هذه اللاواقعية المتزايدة لمبادئ النظام الدولي السيادية إلى عجز النظرية المعاصرة عن الأخذ في حسبانها خاصيات الاعتماد المتبادل الذي لا ينقطع عن التكاثر. اعتمادات متبادلة بين الدول، تمزج السياسات القومية العامة، بل وأيضًا الأمن القومي لدول متعددة؛ اعتمادات متبادلة بين الدول والفاعلين الدوليين من خارج الدول؛ اعتمادات متبادلة تربط بين هؤلاء الفاعلين بعضهم ببعض. هذا الاعتماد المتبادل يناقض مبدأ السيادة بعدة طرق: أولاً لأنه مؤسَّس على إلغاء المسافات، الأمر الذي يحبِّذ إقامة علاقات مباشرة بين فاعلين تحرروا بهذه الوسيلة جزئيا من سيطرة الدولة؛ ثم لأنه يجعل من المتعذر القيام باختيار منفرد، وبالتالي تشاور سيادي حقيقي. ونشدد على أن المقابل لمثل هذاالتطور هو قصور الرقابة الديموقراطية التي لايزال مفعولها اليوم متعثرًا إلى حد كبير. إن تزعزع الديموقراطية هذا يستتبع تنفيذ سياسات الاندماج الإقليمي الذي يُبْرز فائدة جماعية القرارات والاختيارات، مما يحبِّذ أيضًا إقامة جماعات سياسية أكثر اتساعًا وبالتالي أكثر قدرة على ممارسة إشراف حقيقي على العمل الحكومي.

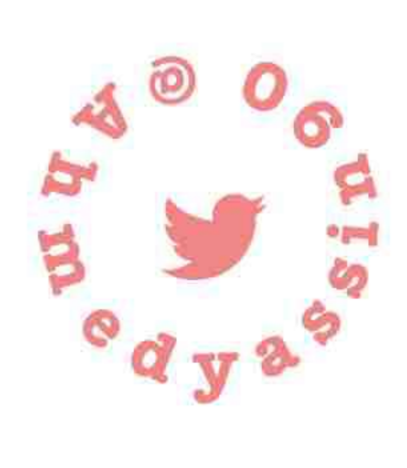
إن الأوضاع التي يتكون في كنَفها تدريجيا نظام دولي «تال للسيادة» تُمثِّل موضوعًا آخر لا ينقطع عن إثارة الَجدل. لا يفكر أحد حقيقة فيً نموذج «حكومة عالمية»، ولا حتى في إعادة تنظيم المؤسسات الدولية بصورة جوهرية. وبشكل متناقض ندخل عصر ما بعد السيادة في سياق لا يزال يفسح أمام الدول والقوة مجالاً طيبًا. إن التقدم الذي أنجزته فكرة المنفعة المشتركة للإنسانية، أو تلك الخاصة بالمسئولية المشتركة للدول تجاه الجماعة الدولية في مجموعها يشجِّع أفعال القوة، على الأقل خلال مرحلته الأولى. وتنمُّ عن ذلك بوضوح ممارسة التدخل المعاصرة، وكذلك تطورات تعددية الأطراف حديثة العهد. هكذا يمكننا تفسير إلحاح الدول الأقل عُدَّة على إفصاحها اليوم عن خطاب سيادي بليغ أكثر من أي وقت مضى.

وبدون النظر إلى ممارسة التدخل هذه باعتبارها معركة دفاعية وقائية، يلزم مع ذلك التسليم بأن النظام التالي للسيادة يتغذى على الأقل من حقيقتين جديدتين ثابتتين. فمن ناحية، لا توجد لدى أي دولة -غنية كانت أو فقيرة- أي فرصة لبلوغ

أهدافها بمفردها ومن، غير الانتفاع بكل ما تقدمه أفكار الاعتماد المتبادل، والتشارك في المسئولية، وتقاسم السيادة. ومن الناحية الأخرى، هذه «المسئولية العالمية»[1] ليست موكولة إلى تعسُّف قوة الدول الأكثر ضخامة. إذ يزداد أكثر فأكثر وضع هذه المسئولية العالمية تحت إشراف «مساحة دولية عامة» مصنوعة من آراء عامة متعددة، وشبكات ترابطية، ووسائل إعلام ومعلومات، ومنظمات غير حكومية، تخلق تدريجيًا ظروف مواطنة دولية حقيقية تتجاوز ديبلوماسيات الدول. لعله أيضًا ثَمَّة ثأر للشعوب.

* * *

(1) Cf. Badie B., "Vers la responsabilité cosmopolitique? A propos d'Habermas, Après l'Etat-nation", les Temps modernes, oct. 2000, p. 134-143.


@Ahmedyassin90

مدخـــــل

العلاقات الدولية مدينة بالكثير للمجازفة: وتنزع صرامة العلوم الاجتماعية، التي غالبًا ما تكون تلقائية، إلى جعلنا نسهو عن هذا الأمر. إلا أن لكل مبدأ تاريخه وأحداثه المؤسِّسَة: النظم السياسية ليست صاحبة سيادة من ناحية المبدأ ولا من باب الضرورة. إن سيادة الدول التي يصورها كل إنسان بأنها قيمة مطلقة، ومقدَّسة، لا يمكن التهاون فيها، تمثل مراحل تاريخية عَرَضية بين غيرها من المراحل. هل حدث من قبل أن كانت السيادة أمراً مقرراً بلا منازع؟ بالأمس كانوا يطالبون بها من خلال المعاناة وبذل الدماء، وهي اليوم تحث على نشوب معارك تتحلى بتعبير بليغ هو «أنصار السيادة» souverainistes ، وتُوحِّد بطريقة غريبة بين الوطنيين في القارة الأوروپية المصابين بالحنين إلى الماضي، ونخب العالم الثالث المحمَّلين بالآمال المحبطة، ورجال القانون المتشدِّدين، والجمهوريين الصارمين، وخصوم العولمة، والشكّاكين في التجمُّعات الإقليمية. مع ذلك هل نعرف معنى «دولة ذات سيادة»؟ وما هى «المساواة في السيادة» بين الدول التي يعلنهاميثاق الأمم المتحدة رسميّا؟ ما الذي يريدون قوله على وجه التحديد أولئك الذين يطالبون اليوم بأن تحتفظ فرنسا بسيادتها النقدية في هذا العالم المتَّسم بالاعتماد المتبادل في المجالات الاقتصادية؟ ما الذي يتصوره الديپلوماسَيون ورجال الدولة حين يمجِّدون احترام السيادة في حين تتكاثر التدخلات لأغراض إنسانية، وخطط التكيُّف، ويتزايد المدافعون عن حقوق الإنسان وعن الإعلاء من شأن المنافع المشتركة للإنسانية؟

يكمن المستحدث في كثافة الجدل وفي القلق الذي يثيره: إنه لا يكمن في الغموض. لم تكن فكرة سيادة الدول واضحة إلا لأولئك الذين يعتبرونها دافعًا

لبذل تضحياتهم، ولأولئك الذين يحصلون منها بابتذال علي مغانم[1] . لقد فرضت الممارسة أحكامها، لكن القضية ظلت دائماً تزرع الغموض إلى حد الحفاظ على الوهم. وبدءاً من چان بودان Jean Bodin [عالم اقتصاد وفيلسوف فرنسى ١٥٢٩-١٥٩٦] الذي ألهم الملكيات المستبدة وصولاً إلى هانز مورجنثاو Hans Morgenthau الذي ثقَّف ودرَّب هنري كيسنجر، كان تعريف السيادة مفرطًا ولعله شديد الإفراط: «سلطة مطلقة ودائمة للجمهورية»، «سلطة مركزية تمارس سلطانها الأعلى على أراض» . كانت السيادة هناك للتذكير بأن كل دولة تمتلك سلطة غير محدودة، بمعزل عن الآخرين، تسن قوانينها الخاصة، وتنشئ نظامها الخاص من غير حساب لأي إنسان آخر من خارجها: وقد أفضت السيادة بالضرورة إلى اللامسئولية تجاه الآخر، ذلك الذي في الخارج، والذي لا يرجع بدوره إلا لسيادته الخاصة. كم من البلبلة والغموض في مثل هذه الصياغة!

أولاً عمن نتكلم؟ عن الدولة أم العاهل؟ عن الأمة أم الشعب؟ عن الداخل أم الخارج؟ لقد تكوّن الكلام الفصيح عن السيادة عند ملتقي هذه المستويات جميعها: وهي ليست مستويات متناقضة، لكنها تحيل إلى تواريخ مختلفة، وإلى غزوات جرت في أوقات واضحة، وصنعت ممارسات متنوعة. لقد حبَّذ خطاب السيادة الداخلية تكوُّن جماعة سياسية، كما ألهم في أحيان أخرى عقوداً اجتماعية؛ أما خطاب السيادة الخارجية فإنه، على العكس، قد أثمر الغيرية [كون كل من الشيئين خلاف الآخر]، وفي أحيان أخرى تسبب في إقامة تحالفات بل وأيضًا في تنازلات عن السيادة...

وتفسح هذه المستويات أيضًا المجال للبَلْبَلة وتزودنا بغموض آخر: إن عالمًا متحضراً يستلزم القانون، والرِّضا والتوافق. وقد أدرك كل مجتمع هذا الأمر حينما

(1) On peut, entre autres, se reporter a T. Biersteker et C.Weber éd., State Soverei gnty as Social Cstruct, Cambridge, Cambridge University Press, 1996; R. Ashley "Untying the Sovreigne State", Millenium, 17, 1988, p. 227-262; J. Camilleri et J. Falk éd., The End of Sovereignty?, Londres, Elgar, 1992; R.B.J. Walker et S.H. Mendlovitz éd., Contendig Sovereignties, Boulder, Lynne Rienner, 1990; , R.B.J. Walker Inside, Outside, Cambridge, Cambridge University Press, 1993; G. Lyons et M. Mastanduno, Beyond Westphalia, Baltimore, The Hopkins University Press, 1995.

أوجد العاهل الهوبزى [نسبة إلى الفيلسوف الإنجليزي توماس هوبز ١٥٨٨-١٦٧٩] الذي حرم كل فرد من جزء من حرياته لكي يوفر له حدا أدنى من الأمان. لكن السياق في الحياة الدولية كان مختلفًا: كل دولة تقبل من تلقاء نفسها فقدان بعض السيادة لكي تحترم الالتزامات الدولية، وبخاصة الاتفاقيات القائمة. وبذلك أليس صحيحًا أن السيادة لم تعد مبدأ مطلقًا؟ لقد «سمحت» الدولة بأن تفقد جزءًا من سيادتها. لكن هل هذا صحيح حقا؟ هل الدولة حرة حقا فى الانضمام إلى النظام العالمي المُهَيْمن؟ وفيما هو أبعد من الخطابات الخاصة بالاستقلال أو بالاستعمار التي أصبحت بالية إلى حد ما، هل الدولة حرة في الانضمام أو عدم الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؟ أو في أن تبقى خارج النظام التجاري أو القانوني الدولي؟ إن عدم احترام هذه الأنظمة الدولية يكلف الدولة العزلة الإجبارية، والاستبعاد، والتدخل...

السيادة والقوة مفهومان مألوفان لدى أنصار الدولية، ومع ذلك لم يحدث إطلاقًا أنهما تعايشا معًا في وفاق. من البديهي أن تبدو القوة كشرط ضروري من أجل السيادة: وعلى هذا من المؤكد أن السيادة لم تعد مبدأ مؤسِّسًا، لكنه ثانوي، وتابع، ولاحق. والالتباس هنا ضخم، فالأكثر ضعفًا كانوا دائمًا هم الأكثر تمسكًا بقيم السيادة التي تستهدف حمايتهم وتأمينهم ضد مبادرات الأكثر قوة. غموض خطير، إذ إن الحماية لا تتحقق إلا إذا قبلها واعترف بها سياديا الأكثر قوة...

سيادة مَنْ، وعلى ماذا؟ سيادة دولة على أراض، أم عاهل على شعبه، أم ثقافة على طريقة معيشة أو تفكير، أم نظام على المجتمع المعني؟ كان نصير الدولية يجد على الدوام صعوبة في تحديد الفارق. هل كان يمكن لفرنسا الاعتراض باسم السيادة على حق الجماعة الدولية في رقابة الحرب في الجزائر؟ وللاتحاد السوفييتى الاعتراض على الاستنكار العالمي لمعسكرات العمل الإجباري؟ وللصين على النداءات من أجل حقوق الإنسان؟ إن «الجغرافيا الثقافية» تُعد لنا اليوم عالمًا تتهيأ فيه كل ثقافة يصفونها بالسيادة للتميز تمامًا عن كل الثقافات الأخرى. لقد استطاع كل من پول پوت [زعيم سياسي كمبودي] أول أمس، والخومينى بالأمس، وكارادزيتش اليوم الدفاع عن قضية السيادة وإبرازها ضد القيم العالمية أو ضد

السلام. مصالحة صعبة بين حقيقة المنازعات وفكرة نظام دولي. توافق غريب بين دول ضعيفة ونظم سابقة للشمولية أو شمولية في الإشادة بفضائل السيادة.

السيادة مبدأ غامض يستخدمه بطريقة متناقضة فاعلون ذوو العقلانيات الأكثر تناقضًا، وعلى هذا فهي أولاً «وهم» بكل ما تعنيه الكلمة من معنى: بدلاً من أن تتوجه إلى الواقعي، تلجأ إلى الخيالي وتمنحنا بنيانًا منطقيا يضفي على الحياة الدولية مظهر الترابط. ولا يمكن تجاهل فضائلها التوفيقية: إنها توفِّق بين الواحد والمتعدد جاعلة من الحياة الدولية تجميعًا لدول ذات سيادة؛ فهي تقرن الضعيف بالقوي؛ وتتيح قاسمًا مشتركًا للفيلسوف الذي استطاع تأملها، ولرجل القانون الذي جعل منها حجر الزاوية لنظامه؛ وللممارس الذي استخدمها بطريقة نفعية؛ وللمنظِّر الذي من خلال النموذج الواقعي جعلها أداة مفضَّلة لإدراك العالَم المعاصر؛ وهي مقبولة في آن واحد لدى جميع الثقافات إذ تتيح تنصيب كل منها في المطلق الذي لن يستطيع أحد إكراهه. وقد أمكن للسيادة بصفة خاصة التوافق مع العوالم الثلاثة خلال فترة الحرب الباردة - مع العالَم الغربي إذ إنها أسهمت في قيمه المؤسِّسَة، ومع العالَم الاشتراكي لأنها صانته من التعدي، وضمنت له حق تصَوُّر نظامه الخاص، ومع العالَم الثالث النابع من باندونج ومن تصفية الاستعمار، ما دامت قد منحته حجة للتحرر وشعاراً للمقاومة ضدالأكثر قوة.

هل لهذا لايزال هذا الوهم قائمًا اليوم؟ هل هو حتى مفيد؟ أليست فخاخه الخاصة أصبحت معروفة جيداً بحيث تجعله غير صالح للاستخدام؟ يمكننا بسهولة التذكير بأن انتشار العولمة جعل من الاعتماد المتبادل، الذي يتعارض مباشرة مع فكرة السيادة ذاتها، مبدأ مؤثِّرًا في النظام الدولي. إن الفرنك الفرنسي يعتمد على المارك الألماني، وعلى ورقة النقد الخضراء [الدولار]، كما أنه عانى بصفة مباشرة من آثار أزمة البيزو المكسيكي. ويرتبط التوظيف في أوروبا بالسياسة المالية الألمانية، كما يرتبط بنمو التجارة الدولية. من المهم بنوع خاص أن التفاعل بين الدول والشركات التجارية يتزايد، بينما تزداد استراتيجيات الاستثمار تعقيداً أكثر فأكثر، وتمزج بين العملين العام والخاص بطريقة تتلاءم بصورة متناقضة مع الشفافية. إن تغيير مواقع المؤسسات، والتدفقات المالية، وتدفقات الاتصال، وتدفقات

المهاجرين، لم تعد خاضعة لقواعدالسيادة حتى وإن كانت لا تدل على وفاة الدولة. لم يمكن تفادي المنازعات[1]: لم يعد يوجد من بين النزاعات نزاع واحد مدني بحق ولا دولي بحق. لقد فقدت الدول احتكار الحرب لصالح أصحاب المشروعات المتعددين، دينيين، قبليين، عرقيين، وعشائريين، بل وأيضًا اقتصاديين أو مافياويين الذين لا حاجة لهم بالسيادة[2]. في زمن خصخصة العنف وتجريم السياسة لا توجد جمهورية واحدة غير قابلة للتجزئة... لقد تغلبت الرذيلة على الفضيلة، لم يعد يوجد نزاع واحد خاص بصفة كلية، فالدولة تتدخل فيه صراحة أو بطريقة مستترة.

كل إنسان يمكنه اليوم البدء في مشروع اعتبار ذاته فاعلاً دوليا، دون حاجة إلى الاهتمام بالإعلان عن تمتعه بصفة عاهل. هذا الاختلال الذي لا يصدَّق في الحياة الدولية يلغي جزءًا مهما من مؤسسات ما بعد القرون الوسطى: إنه يهز بعنف مبدأ السيادة، بل يبدو حتى بأنه يخلق، هنا وهناك، مساحات غير متحضرة تدل على فوضى غير مسبوقة، إذ إن الأمر لم يعد يتعلق بهذا الصراع الحر بين دول، بل بمسرح يحتله من الآن فصاعدًا عدد شبه لا نهائي من الفاعلين.

مع ذلك ليس هذا الاعتماد المتبادل نكوصًا وارتدادًا: إنه يُحدث أيضًا بنيات تضامنية من جميع الأنواع، شبكات غير رسمية، مؤتمرات عالمية، منظماتَ غير حكومية، قيَم عامة مشتركة، تعظيم للمنافع المشتركة بين البشرية، مادية أو رمزية، مما يبرر ويتطلَب إدارة كونية تدحض بذاتها فكرة السيادة. إن حماية البيئة، والاهتمام بموضوعات الزيادة السكانية، والفقر، والمسكن لم تعد تتواءم مع إدارة خاصة للمنافع المشتركة: إنها تستتبع وسائل أخرى يجد القانون -بل وحتى الممارسة- صعوبة فى تحديدها فى مواجهة تأثير مقاومة مبادئ ما بعد القرون الوسطى. وهنا على التحديد

(1). CF. S. Sasson, Losing Control. Sovereignty in an Age of Globalisation, New York, Columbia University Press, 1996: Pour un point de vue plus radical, N. Keith, Reframing International Development: Globalism, Postmodernity and Difference, Londres, Sage, 1997: T. Risse-Kappen éd., Bringing Transnatioal Relations Back In, Cambridge, Cambridge University Press, 1995

(2). CF. M. Van Creveld, The transformation of War, New York, Free Press, 1991; K.Holsti, The State, War, and the State of War, Cambridge, Cambridge University Press,1996.

يتجاوز موضوعنا مشكلة التلاؤم لكي يصل إلى مشكلة الفعالية : هل فكرة السيادة مفيدة للفعل ، في الوقت الذي يتكرون فيه أكثر فأكثر نماذج «مُعَوْلمة» للاندماج وللتنظيم ، وهل لا تزال السيادة أداة جيدة للتحليل وللفطنة لذلك الذي يريد فهم العلاقات الدولية المعاصرة؟ بعبارة أخرى : هل هذا الوهم -الذي كان حتى وقت قريب ملائمًا إلى هذا الحد- لا يزال ضروريًا في وقتنا المعاصر؟

الأشكال المتجددة لإقامة تجمعات إقليمية تتحدث من تلقاء نفسها : إن محاولة فهم البنيان الأوروبي باستخدام النموذج السيادي يتكشف في الأغلب بأنه من المستحَيلات ، والحديث عن المؤسسات الأوروبية على غرار ستانلي هوفمان وروبرت كوهان [1] باعتبارها «تجمع سيادات» يزيد الأمور تعقيدًا ويضاعف حيرتنا : كانت السيادة فيما مضي مطلقة ومؤسِّسَة ، فهل أصبحت مبدأ نسبيّا يحتمل القسمة والتشارك؟ وما القول بشأن الأشكال الجديدة للتجمعات الإقليمية التي تزدهر في شرقي آسيا بمبادرة من فاعلين خاصين ، ومستثمرين ، ورجال أعمال ، وشتات المهاجرين؟ إننا نرى هناك تعايشًا بين دول غيورة على سيادة تمارس صرامتها على رقعة الجغرافيا السياسية وعلى تدفقات عابرة للأوطان تُحدث فعاليات الدمج المنتمية الآن إلى قواعد العولمة .

وفي بلاد الين Yin [السلبية] واليانج Yang [النشاط] [مبادئ فلسفية دينية صينية قديمة مسماة «الطاوية» ومبنية على تعاليم لاوتسو - القرن السادس قبل الميلاد] يبدو التناقض بصورة شبه طبيعية . مع ذلك فهو يتجاوز بكثير ثقافة الشرق الأقصى . لم يتم إلغاء السيادة حتى وإن كان قد تم كشف قناعها واعتبارها وهمًا ملتبسًا ، متناقضًا أو غير ملائم . ومن جهة أخرى فإننا بعيدون للغاية عن إلغاء السيادة . فالجزائر أو ڤييتنام بالأمس ، وفلسطين اليوم يُبرزون بأن للسيادة قيمة تعبوية حقيقية ، بينما يستمر القانون في حمايتها وفي تمجيدها ، فضلاً عن أن كلا يستخدمها وفقًا لاحتياجاته . على الأرجح أن الصعوبة الأساسية تكمن في عملية التَّرميق هذه : كانت السيادة فيما مضى تؤكد بأنها صاحبة الأمر والنهي بصفة

(1). S. Hoffmann et R. Keohane, *The New European Community*, Boulder, Westview Press, 1991, p.13.

مطلقة : لكنها لم تعد اليوم سوى مبدأ من بين مبادئ عديدة أخرى قد تناقضه مباشرة. وفي أغلب الظن أن العهد الذهبي للسيادة لم يوجد على الإطلاق: فهي بطبيعتها وهمية، واهية، وكانت دائما موضع تحايل الآخرين عليها. بل و«انتهاكهم» لها. مع ذلك، لم يعد حتى للانتهاك معنى في أيامنا هذه: إن أحداً لا يندهش حين يصدر تحذير للبرازيل لقيامها بإتلاف ضخم للغابات، وحين يبدي مؤتمر دولي قلقه تجاه تزايد السكان، أو بشأن أحوال المرأة لدى «الآخر» القريب أو البعيد. وعلى العكس فإنهم يظهرون السخط والغضب حين تحدث مذبحة في منطقة البحيرات الكبرى في إفريقيا، ولا تذهب دول الغرب الكبرى إلى هناك لإقرار الأمن، وحين لا تقوم قوات حلف الأطلنطي بالقبض على رادوڤان كارادزيتش لتقديمه للمحاكمة أمام محكمة دولية، مثلما كانوا منذ عهد قريب يعربون عن نفاد صبرهم لأن الولايات المتحدة ترددت في استخدام العصا الغليظة لإعادة الرئيس آريستيد إلى السلطة في هاييتي. والأكثر من هذا، أن شرعية السيادة تواجه مزاحمة من شرعيتين أخريين، تلك النابعة من السوق الذي يعلي من شأن مبادىء النفعية والانفتاح، وتلك النابعة من الأوَّلية الثقافية التي تعلي من شأن الهوية والاستبعاد. وعلى الأرجح أنه لم يعد في استطاعة الدولة صاحبة السيادة المحافظة على التوازن بين هاتين الصياغتين اللتين من الغريب أن كلا منهما تلقى التشجيع من جانب العولمة. وبذلك تقوم الدولة صاحبة السيادة بالتراضي وبالتحالف وبالمناورة وفقاً لأشكال تبدو في بعض الأحيان غير متسقة.

هكذا لعل هذه الممارسة المزدوجة المحفوفة بالمخاطر تمهد لإعادة تشكيل الحياة الدولية: الدولة مدعوة إلى الانفتاح، وبعضهم يقول إلى التدخل بل والتطفل، وعند تنفيذها لهذه المهمة تواجه أكثر فأكثر مزاحمة من جانب فاعلين مرتبطين بها - بصورة متناقضة- أكثر فأكثر. هكذا تُسْتدرَج الدولة إلى الفعل بالمخالفة مع المبدأ الذي يؤسِّسها وإلى قبول التعايش مع فاعلين يفلتون من سيادتها.

المجازفات مفتوحة على كل الاحتمالات. إن نظرة تفاؤلية ومعيارية نوعًا ما تواجه فكرة السيادة بفكرة مسئولية الدول[1]: لكن هل فكرة السيادة مؤهلة

---

(1) F. Deng et al. éd., Sovereignty as Responsability, Washington, Brookings, 1996.

للتعارض مع فكرة المسئولية أم للتكامل معها؟ إن الفرضية بليغة وتنطلق من حكم الواقع: الدول مسئولة أكثر فأكثر عن النظام العالمي، إذ إن اعتمادها المتبادل متزايد كما تتزايد المنافع الجماعية والكونية. هذه الحقيقة الواضحة بالتجربة تستلزم امتداداً معياريّا بل وأخلاقيّا: كل دولة عليها بسبب مواردها التزام مادي بل وأخلاقي تجاه الآخرين جميعًا الذين يسكنون الكوكب، سواء كانوا دولاً أو غير دول. لا يجب اعتبار إشباع احتياجاتها الخاصة غاية في ذاتها: لقد علمتنا مآسي الشمولية بألا نتوجه نحو الدولة لتصورها كمطلق، لكن كأداة للفعل، ووسيلة لإشباع الاحتياجات الإنسانية، وبهذه الصفة يجب عليها بالضرورة عمل حساب العولمة والعولمة الاقتصادية اللتين تغيران هذه الاحتياجات. وتضيف الدولة اليوم إلي المسئولية التعاقدية تجاه محكوميها مسئولية أخرى ضرورية تلزمها تجاه الخارج. قد تبدو الفكرة عادية وتافهة: وليس من المؤكد أننا قد قدَّرنا جميع نتائجها بعد. إذا كانت فكرة مسئولية كل دولة في مجال التنمية، وحماية البيئة، أو السلام، مُسَلَّمًا بها اليوم إلى حد تداولها في اللغة السائدة، إلا أنه لا أحد يجازف بتحديد أساسها، وبالتالي تحديد نطاق وطرق ممارستها. إلى أي حد يمكن لدولة غنية التدخل في شئون دولة فقيرة مقابل مساعدتها في التنمية؟ وبدءاً من أي نقطة يفرض واجب المساعدة نفسه؟ لماذا يجب على الجماعة الدولية التدخل في يوغوسلافيا وفي منطقة البحيرات الكبرى الإفريقية، في حين أن أصوات قليلة تدعو إلى التدخل في الجزائر لوقف المذابح التي لا تستطيع حكومة الجزائر احتواءها؟ كيف يتم تصور الحدود بين المسئولية والقوة؟ من الذي يميز بين التدخل الملائم والتدخل غير الملائم؟ من الذي يضمن أن «إحياء الأمل» لم يتقرر من أجل تعزيز مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية قبل أن يكون من أجل التخفيف من معاناة الشعب الصومالي؟

من المؤكد أن ازدهار تعددية الأطراف بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية كان دعامة لهذا الهدف الوليد: منذ ذلك الوقت فصاعداً تم الاتفاق على جذب كل دولة نحو تفضيل علاقاتها مع مجموع الدول الأخرى على عقد الاتفاقيات الثنائية، وأصبح العالمي هدفًا واضحًا للدبلوماسية وبدأ «الحكم العالمي» مجازفة طويلة الأمد في ظل مصطلحات إنجليزية ذات دلالة واعدة. صندوق النقد الدوليIMF، البنك

الدولي والجات GATT ، ثم منظمة التجارة العالمية WTO فيما بعد، وبذلك تم تكريس فكرة أنه لا يمكن لأي طرف أن يتغاضى عن الكل، وأنه يوجد مجال عالمي متعدد الأوجه (اقتصادية، سكانية، وبيئية، بل وفلسفية. . .) تتحمل كل دولة مسئوليته من أجل رفاهية الجميع. مع ذلك تم تصور هذه المجموعة بأنها لا تتكون إلا من دول ذات سيادة : إن المسئولية الكونية المرتسمة بهذه الصورة تترك لكل دولة حرية تقييم مسئوليتها. وحينما ابتغوا اقتران السيادة بالمسئولية، فإنهم جردوا المسئولية من كل معنى حقيقي : ما قيمة مسئولية بلا أداة تنظمها، وبلا وسيلة للمراقبة ولا لتوقيع الجزاء ؟

في مواجهة هذا الغموض لا تنعدم التوجهات التشاؤمية . إن السيادة الموضوعة بطريقة غير مريحة داخل عالم المسئولية الغامضة، يمكن أن تدل على العودة إلى القوة الأقل كبحًا، المنتمية إلى حالة الفطرة وقانون الغابة. هكذا تشير العديد من المؤلفات الحديثة إلى أن انتهاء القطبية الثنائية يكرس قانون القوة المطلقة الذي تارة ينتفع منه الأعضاء الدائمون بمجلس الأمن وتارة أخرى القوة العظمى الأمريكية وحدها. وعلى العكس تُظهر تحليلات أخرى فرضية أن حالة الفطرة المستعادة هذه تُحبِّذ التجزؤ، وتُقلِّص السَلطة، واختلاط الداخلي بالخارجيَ، وقدوم مجتمع عالمي من أكثر المجتمعات تعقيداً، مصنوعًا من تجزؤات وتداخلات[1] ويتكهن آخرون بحدوث مزاحمة بين دول وشبه دول وبين سيادة وشبه سيادة ، مما يؤدي إلى انهيار مجموعة من الدول المصطنعة بعد إنهاء الاستعمار : في مواجهة هذا الانتقاء الطبيعي ستأخذ السلطات الدينية أو الطائفية بثأرها بحلولها محل المؤسسات الحكومية المجردة من القدرة[2]. هكذا يعلنوننا بنهاية السيادة، ونهاية الجغرافيا... بل وأحيانًا بنهاية التاريخ[3] !

---

(1) Sur ce débat, cf..S. Brown. New Forces, Old Forces and the Future of World Politics. New York, Harper Collins, 1995.

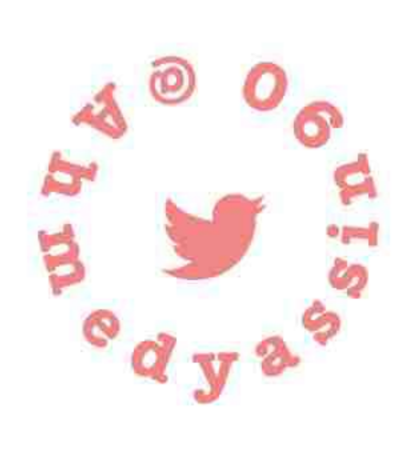
(2). R. Jackson, Quasi-States: Sovereignty, International relations and the Third World, Cambridge, Cambridge University Press, 1990.

(3) R. O'Brien, Global Financial Integration : the End of Geography, Londres, Royal Institute of Interntional Affairs, 1992; F. Fukuyama, La fin de l'Histoire et le dernier homme, Paris, Flammarion, 1992.

وبين التفاؤل والتشاؤم يبدو ظهور طريق ثالث أمرًا ممكنًا : لقد سبق أن قامت العلاقات الدولية بتغذية أوهام عديدة بسلام دائم لم يتحقق، وواجهت أخطاراً وفيرة لم تُوقف سير التاريخ ، ولم تعرقل مجرى الجغرافيا . يمكن أن نأخذ الثنائي «سيادة – مسَئولية» على مَحْمَل الجد مَن غير أن نجعل منه مبدأ للهدم ولا مُحْدثًا لنظام جديد. ونعتبره كاشفًا عن حَياة دولية مأهولة الآن باستراتيچيات متعددةَ، وعن دول تزداد ضعفًا أو تقاوم أو تزدهر بالعزف على أنغام متنوعة، تخلط وترتجل انقسامات، تتنقل بالتناوب بين الضعف والقوة، وتجري تسويات قوية أو واهية مع فاعلين آخرين ينافسونها بنجاح على المسرح الدولي. من هذا الخليط تنشأ مؤسسات أو ممارسات جديدة ـ بل وأيضًا التباسات ـ والتى باستخدام طريقة مختلفة في المستقبل لفهمهما ، قد تكتسب اتساقًا في يوم ما. تَبْرز من هذا الخليط بصفة خاصة العديد من المستويات ومن المساحات التي تمتزج الأنشطة الدولية داخلها : حيث إن هذه المستويات عديدة ، تصبح السيادة وهمًا سقط عنه القناع ؛ ولأنها تُحبط أنانية الدول يفقد هذا الوهم فائدته وينبغي عليه التعايش مع مبادىء أخرى ، بخاصة مبدأ المسئولية؛ ولأنه لا ينبثق عن هذه المسئولية أي تلاحم حقيقي ، فإنها تصاب بالعجز بتأثير من حكم القوة، وبفعل فاعلين أصحاب شرعيات وعقلانيات متنافسة. من هذا التحدي الدائم قد يَبْرز مفهوم آخر للواقع .

الجزء الأول

تاريخ وهم السيادة

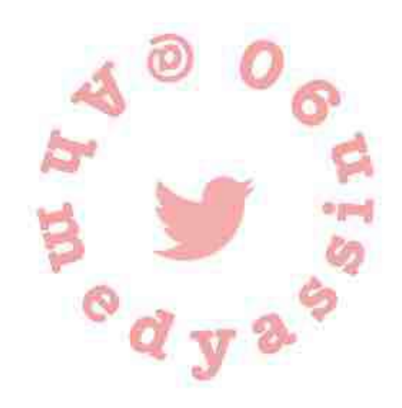

@Ahmedyassin90

التوكيد الذي ننطلق منه شديد البساطة. السيادة تعني سلطة نهائية لا تخضع لمبدأ يسبقها يمكنه تهذيبها، و تعديلها، أو مراقبتها. ندرك بسهولة نجاح هذه الصيغة وشهية أولئك الذين يرغبون في استخدامها. مع ذلك لا تلبث ملحوظتان واضحتان كل الوضوح أن تتسببا في حَبْك العُقدة: لم يكن مبدأ السيادة كائنًا على الدوام، فقد عرفوا كيف يحكمون بخلاف ذلك، ومن غير استخدام لمبدأ لا ينتمي بالتأكيد إلى التاريخ بل إلى **أحد التواريخ**: فيما يتعلق بفكرة سلطة نهائية لا يسبقها شيء، لا يسعها إلا إزعاج منهجنا الديكارتي [منهج الفيلسوف ديكارت المتسم بالعقلانية]: ما من سلطة واحدة تسبح في فراغ متحررة من قوى تستطيع التأثير عليها، وإكراهها وتعديلها. في الواقع أن فكرة السيادة تذكرنا عادة **بقانون إيمان المسيحيين** الذي يصف الذات الإلهية بـ. «العليُّ القَدير، الذي به كان كل شيء»: هذا التقديس ليس نتيجة للمصادفة ويكشف عن جزءٍ من تاريخ الفكرة وعنصر لا يستهان به من خاصياتها. والسيادة هي تمثل مثالي للواقع، كما أن هذا الإنشاء الاجتماعي والإنساني هو الذي جعلها بحق مشتبهًا فيها لدى الثقافات التي لا تندمج مع المسيرة العَلمانية.

هكذا هي وهم اختلقته تواريخ معينة: مع ذلك فالعُقْدة ليست مكتملة تمامًا بعد. لقد اشترك الكثيرون في تمثيل المشهد: منذ نهاية القرون الوسطى وجب على النظام السياسي أن يتكون بالتزامن في مواجهة الخارج (أو الذي سيصبح كذلك) وفي مواجهة الداخل (أو الذي سيفرض نفسه بهذه الصفة). قام الملك، والبابا، والإمبراطور، ثم البورجوازيون، وأخيراً الشعب بتحديد علاقاتهم انطلاقًا من توصيف لهذه السلطة ومن تشكيل لفكرة السيادة الغامضة هذه عبر القرون. كان

نصير الدولية يرصد الآثار الخارجية لهذا النظام؛ ونصير الدستورية يهتم بالعواقب الداخلية لهذا المسعى. مع ذلك عند المنشأ كان المبدأ واحداً : نلاحظ أنه قد تكوَّن تحديداً عند تحبيذه لهذا التمييز المطلق بين الداخلي والخارجي الذي نجد اليوم صعوبة كبيرة في جعله نسبيا، بناء عليه أصبح هذا الإبداع معقَّداً، ونتيجته مضطربة، وممارساته اللاحقة شديدة الالتباس. هكذا برز مسرح دولي مثلما برزت بمصاحبته المشكلات والتناقضات والتقلبات.

* * *



الفصل الأول

إبـــداع معَـقـّــد

لنترك الحديث أولاً للفلاسفة ولحيرتهم؛ إنهم يتيحون لنا فهم جزء كبير من تعرجات إبداع كان في الوقت الذي كتبوا فيه قد حقق تقدمًا كبيرًا في الأحداث والممارسات الواقعية. جرت العادة، عند تناول موضوع السيادة، على الالتفات أولاً نحو بودان Bodin، ثم هوبز، وأخيراً نحو قرون التنوير العظيمة. ويتشابه بودان وهوبز في كونهما قد شهدا في حياتهما فترات اضطرابات وعنف. كان چان بودان شاهداً مباشراً على الحروب الدينية في فرنسا ونشر مؤلفه «كتب الجمهورية الستة» في عام ١٥٧٦(١): هكذا بعد أربع سنوات من ليلة سان- بارتيليمي [مذبحة البروتستانت في باريس ليلة ٢٣-٢٤ أغسطس ١٥٧٢] حصلت فكرة السيادة على الثقة وتم اعتمادها. ويعلن المؤلِّف بودان عن انتسابه لطرف ثالث (حزب السياسات) بين آل جيز Guise الذين تساندهم إسپانيا والهوجنو Huguennots الذين تعضدهم إنجلترا. هكذا كان بودان يبذل قصارى جهده للإعلاء من شأن السيادة، ولجعلها حجر الزاوية للدولة في سياق مدمِّر وعابر للأوطان.

لم تعد «سلطة نهائية ودائمة» صفة للسيادة فحسب، لكنها أصبحت جوهر الجمهورية ذاته. لا توجد جمهورية إلا إذا كانت صاحبة سيادة، وكانت سلطتها مطلقة، غير قابلة للتجزئة: كيف يمكنها أن تكون بخلاف ذلك في الوقت الذي

---

(1) J. Bodin, *Les Six Livres de la République*, Paris, Fayard, 1986 (1er éd. 1576); J. L.Holzgrefe, "The Origins of Modern Interational Relations Theory", *Review of International Studies*, 15 janvier 1989, p. 11-26.

تكون فيه جمهورية فرنسا ممزَّقة بين زُمَر مرتبطة بممالك أخرى تعتدي على الجمهورية؟ هكذا التعريف الجوهري الممنوح للسيادة يتوغل بعيدًا، بل ويتسبب في ذات الوقت في سلسلة طويلة من النتائج التي يتيح مرور الزمن استشفافها. من الواضح أنه بصحبة بودان، حققت فكرة السيادة تقدمًا ضخمًا: لم يعد العاهل يكفي لتوضيح السيادة، فإن طبيعته الإنسانية والفردية تجرده من الأهلية وقد تقوده نحو علاقات تبعية. السيادة لا تظل قائمة إن لم تكن القوة التي تؤسِّسها دائمة، وإن لم تكن مرتكزة على تمييز واضح بين الدولة والحكومة، وعلى عدم قابلية الجمهورية للتجزئة، وعلى سمو راسخ. الواقع أننا نعثر هنا بالفعل على العناصر المعروفة عن المفهوم الذي يستوقفنا: لكننا ندرك بصفة خاصة أول عقبة كبيرة تثير حيرتنا. إذا كانت السيادة ليست صفة الجمهورية بل جوهرها ذاته، فإنها تجازف بأن تصير وهمًا باطلاً: لن تكون الجمهورية حقيقة واقعة إلا إذا استطاعت القيام بأعباء هذه السلطة النهائية. لقد رفع بودان المستوى عاليًا للغاية: تعود منزلة الجمهورية إلى الدولة التي تبرهن على أنها لا تخضع لأي سلطة أخرى: ويحق لنصير الدولية المعاصر أن يظل حائرًا...

بالإضافة إلى أن بودان كان يدرك النقيصة: لا يمكن أن يمتلك السلطة المطلقة والسيادية إلا الله؛ وعلى هذا لا يمكن للقانون الإلهي إلا أن يسمو فوق كل سيادة بشرية: لقد تم إقرار السيادة الشرعية للعاهل **لأنه على صورة الله،** ولن يستطيع – بحكم تعريفه – مخالفة الإرادة الإلهية. الفرضية واضحة: السيادة ليست متسقة إلا إذا كانت مقدَّسة. وبهذه الصفة لن تستطيع الخضوع لأي سلطة قضائية، ولا لأي رقابة. من المؤكد أننا نهتدي هنا إلى أسس السلطة الملكية صاحبة الحق الإلهي؛ لكن يمكننا الآن أن نستشف المشروع الثوري الذي قام بعد مضي أمد طويل بنقل موضع سيادة العاهل إلى الجماعة السياسية بقصد التخلي عن تأليه السلطة الملكية هذا. منذ ذلك الوقت فصاعدًا أصبح السمو ينتسب إلى العقد الاجتماعي ولم يعد يرتكز على مصدر إلهي. مع ذلك فمن وجهة النظر الدولية سرعان ما أدى نتاج چان بودان إلى تحديد الأساس: الجمهورية صاحبة السيادة ليست مكرهة بأي التزام من أي نوع كان، وبدت فكرة سلطة قانونية دولية بأنها بلا سند. ونهتدي إلى

الوسواس الذي يستحوذ على بودان الذي كان يتأذى من مشهد أحد ملوك فرنسا وقد أصابه الوهن، وأصبح خاضعًا لأفعال القوى المجاورة : ليس من شأن إنجلترا ولا إسبانيا التدخل في الحرب الأهلية في فرنسا ، **كما أن أي تضامن ديني عابر للأوطان لا يملك تفويضًا** باعادة توطيد النظام أو إعادة توزيع السلطة ...

ترجع حداثة جروتيوس Grotius [رجل قانون وديپلوماسي هولندي ١٥٨٣-١٦٤٥] إلى منهج قاده نحو تجاوز هذا الإنشاء المنغلق أكثر من اللازم والمحْدث لآثار سلطوية على الأرجح : لقد فتح هذا المحامي الهولندي البورجوازي والپروَتستانتي علبة باندورا [العلبة المملوءة بالشرور والرزايا]: لقد ابتعدت السيادة عن مُسَلَّمة السلطة المؤلَّهَة السهلة والخطرة: وصدر مؤلفه «قانون الحرب والسلام» عام ١٦٢٥ في عصر كان فيه جروتيوسَ مستشار شركة الهند الشرقية يتجه بنظره نحو المحيط، ويبدي اهتمامًا بمولد التجارة الدولية وليس بالدول الوليدة فحسب. بالتأكيد إن السيادة تتعلق دائمًا بالأفعال «المستقلة عن أي سلطة عليا أخرى بحيث لايمكن إلغاؤها بواسطة أي إرادة بشرية»، وفي نطاق خاصيتها هذه، فإنها تنتمي إلى الدولة التي لم تعد دولة العاهل، بل تكوّن الآن جماعة ، دون وجود رأي مسبق بشأن تنظيم السلطة التي ستقوم بإدارتها(١) .

مع ذلك يدعونا المؤلِّف إلى تحديد موضع السيادة بالنسبة للإنسان، المنتج لكل نظام قانوني وغايته، والمنضوي إلى جماعات وإلى عقوده التجارية المتشعبة المشيِّدة للتجارة الدولية الوليدة. يمكن للقانون والسيادة أن يدخلا في نزاع : القانون الطبيعي والقانون الإلهي (الذي يلتزم مؤلفنا البورجوازي والپروتستانتي بالتمييز بينهما) يسموان فوق أفعال الدولة، فلم تعد الدولة مطلقة السيادة حيث إنها بذلك

---

(1) H. Grotius, Droit de la guerre et de la paix, Centre de philosophie politique et juridique , Caen, 1984 (1er éd. 1625). Sur Grotius, cf. M. C. Smouts "Du Côté de chez Grotius : l'"individu et les relations internationales chez un anté-moderne", in B. Badie et A. Pellet dir., Les relations internationales a l'épreuve de la science politique, Paris, Economica, 1993, p.383-395; P. Haggenmmacher, Grotius et la doctrine de la guerre juste, Paris, PUF, 1983; Bettati, "Grotius", in F. Chatelet et al., Dictionnaire des oeuvres politiques, Paris, PUF, 1989, p. 359-365; M. Villey, La Formation de la pensée juridique moderne, Paris, Montchrestein, 1975, p. 597-634.

تتعرض للاتهام بشن حروب غير عادلة، ويمكن حتى اعتبار أولئك الذين يديرونها بأنهم «مسئولون» عن شنهم للحرب وعن المآسي المترتبة عليها. وفيما يخص القانون الدولي العام الذي ينظم الحياة الدولية، فقد تحدد تعاقديًا بين الدول بقصد إقامة الحد الأدنى من الأمن الذي تحتاجه الدول؛ وبما أن هذا المنهج ينبثق من السيادة فإنه لا يناقضها، بل ويخلق التزامات تظل هي ذاتها تحت رقابة المعايير التي تسمو فوقها. من المؤكد أن الدولة لم تعد وحدها على المسرح العالمي: إن سيادتها موضوعة إلى حد ما تحت رقابة المبادئ مثلما تحت رقابة أسلافها الأقدمين من الشبكات عابرة الأوطان. ويلزم القول أن حياة هذا الفيلسوف ذي النزعة الإنسانية قد استقرت تمامًا في موضوعنا: لم يعد الإصلاح الديني يثير انقسامات كثيرة بين الدول، مثلما كان الحال في عصر بودان، إنما كان يوجد تعارض فيما بينها. إن جروتيوس، الذي كان شاهدًا على حرب الثلاثين سنةَ، [نزاع سياسي وديني من عام ١٦١٨ إلى ١٦٤٨ مزَّق ألمانيا واتخذ طابعًا أوروبيًّا] كانت لديه بصيرة بما سيؤدي إليه **نظام ويستفالي** [نسبة لاتفاقيات ويستفالي الموقعة عام ١٦٤٨ التي وضعت أسس نظام دولي جديد متعدد الأقطاب] مكوَّن من دول صاحبة سيادة مطلقة، لم يعد في استطاعة البابا والدين التوفيق بينها. القليل من السيادة يتيح بناء الدول ضد الحرب الأهلية؛ والكثير من السيادة يقود الدول نحو التقاتل فيما بينها. القليل من الدين يحد من تعسف العاهل؛ والكثير من الدين يؤدي إلى ديكتاتورية الحبر الأعظم أو ديكتاتورية غليوم دورانج [مسئول أعلى في مقاطعة هولندية] الذي يحاربه جروتيوس «هذا الرجل العالم والحكيم[1]» والذي سيصبح ضحية له. وفي مكان ما بين الله، والدولة والبشر، يستبصر هذا العالم اللاهوتي والسفير والمحامي جروتيوس مكائد سيادة البابا أو العاهل أو المعايير. وأيضًا، يواجههم بالأخلاق الإنسانية التي تبشر بقانون دولي لم يعد انعكاسًا لإرادة الدول السيادية وحدها. إننا نستشف جيدًا هنا موضوعات اليوم: السوق الدولية، بل وأيضًا الحروب غير العادلة، وعقاب أولئك المسئولين عنها، وحماية المنافع المشتركة... لقد سبق أن عرف هذا العالم والحكيم أن يدين كارادزيتش.

---

(١) وفقاً لصيغة وردت في شعر وصفي عام ١٧٢٧ ذكره ڤيللي M.Villey في المرجع السابق ص. ٦٠٣.

من بَعد، من الواضح أن التحليل الدولي أصبح أسيراً لاختيار مهم بين بديلين: إما يستسلم لتأثير تعميق الفرضية التعاقدية التي تتوطد بصحبة هوبز بخاصة، وحينئذ يعيد تقييم خطاب السيادة؛ وإما يراهن على احتمالات المعايير الأخلاقية والقانون الطبيعي لجروتيوس، وحينذاك يتوصل إلى ممارسة الوصاية على السيادة وإلى استشعار شيء ما يتشابه مع المجتمع العالمي. وبين الفيلسوف الإنجليزي هوبز الذي يخشى الحرب الأهلية قبل كل شيء والمحامي الهولندي جروتيوس الذي لا يحب عاهله كثيراً ويخشى قبل كل شيء اختلال الأمن الدولي الذي في طريقه للاستقرار في أوروبا، يوجد تعارض يصبح مبدعاً: بين مجتمع من الدول صاحبة سيادة، وبين مجتمع دولي سابق لأوانه لكنه لم يعد ساحة متخلفة وشائنة، مثلما بدا لهوبز، ثم لچان-چاك بورلاماكي Burlamaqui [عالم قانون سويسري ١٦٩٤-١٧٤٨]، ومثلما ستروج له المدرسة الواقعية.

الواقع أن معضلة الاختيار الهوبزية هذه حديثة للغاية. إذا كان العاهل قد برز تعاقديّاً في مجتمع وفي أراض محددة، فإن السياسي لا يوجد ولا يكون له معنى إلا من خلال الدولة المنبثقة منه(١). وفي الفجوات، أي على المسرح العالمي، لايمكن أن يوجد إلا نوع من الفراغ يتماثل في أفضل الأحوال مع حالة الفطرة التي كانت سائدة قبل المجتمعات السابقة للتعاقدية. حينذاك كانت فكرة فاعل دولي غير منتمٍ للدولة غير معقولة، مثلها مثل فكرة قانون دولي يفصل في نزاع بين دول ويُنقِّص من السيادات، وتندمج السياسة مع الدولة ومع العاهل: على هذا لا تكوَن العلاقات الدولية سوى مجابهة بين السيادات. هذه السيادات مطلقة بحكم طبيعتها مادام الأفراد قد منحوا الدولة تفويضًا بإصدار القانون بصفة مطلقة. وكذلك تطفُّل الآخر على الشئون الداخلية لإحدى البلدان لا يمكن أن يكون إلا ممقوتًا، في حين أن كل تدخل في طريقه لأن يصبح منافيًا للقانون بصورة

---

(1) J.-F. Thibaut, Activité théorique et relations internationales : Les limites d'un imaginaire apolitique, Notes et recherches du CEPES, 5, Quebec, 1996, p. 21; cf. aussi R. Keohane, «Hobbes's Dilemma and Institutional Change in World Politics : Sovreignty on International Society», in H. Holm et G. Sorese éd., Whose World Order?, Boulder, Westview, 1995, p. 165-187.

جوهرية. تحصل هذه المعضلة على كامل فاعليتها إذا ما - على غرار الفكر اليعقوبي - أعيد بناء المثل الأعلى الديموقراطي على مسلَّمة هوبز: حينئذ يمتلك العاهل الشرعية الديموقراطية بلا منازع، وبناء عليه لا يكون كل تدخل خارجي سوى تدخل جنائي. ومنذ ذلك الوقت يجسِّد الدولي القوة في مواجهة الداخلي الذي يعبر عن القانون وعن الإرادة الشعبية، في حين أن المجتمع الدولي الذي استشفه جروتيوس يكون بالضرورة متهمًا بالفوضى، والتآمر، وليس إلا إنجازاً لعلاقات القوى. هنا تجد منشأها العديد من التحفظات المعاصرة تجاه العولمة والتدفقات عابرة الأوطان، وتجاه كل دبلوماسية غير صارمة في وطنيتها أو ترتضي التخلي عن أجزاء من السيادة. ونرى هنا أيضًا ترسخ الريبة تجاه التجمعات الإقليمية، والشك الذي يثيره «الحكم العالمي» مثلما تثيره ممارسات التدخل المتواترة: إن الفيلسوف الإنجليزي هوبز قد قادنا - بلا قصد على الأرجح - نحو تحريض الناس ضدالدولي باسم السيادة، وباسم الأمة والديموقراطية بالوكالة عن السيادة.

يتبقى للتطورات اللاحقة تعليل لماذا انتصر هوبز على جروتيوس مما منح المجازفة الويستفالية قيمة النموذج الذي لم يُقنِع محامينا المثقف الهولندي إلا قليلاً. ولكن لحسن الحظ الوفير ما من معركة فلسفية يتم فيها الفوز بصفة نهائية، وما من ضرورة اختيار خالية من العيب: إن عودة القانون الطبيعي وانتشار الفكر التعاقدي الذي قاده چون لوك John Locke [فيلسوف إنجليزي١٦٣٢-١٧٠٤] قد سمحا بتقدم الجدل بصورة ملموسة.

يلزم القول بأن لوك مؤلف «بحوث الحكومة المدنية» كان لا يهتم بالحياة الدولية إلا قليلاً [1]؛ كان في ذلك قريبًا من مواطنه هوبز أكثر من جروتيوس الذي مع ذلك كان يشاركه في ذات الارتياب تجاه الاستبدادية. ولكل ثورته: إذا كان هوبز قد ارتعب من ثورة عام ١٦٤٠، فإن لوك نشر بحوثه عام ١٦٨٨ عندما كانوا قد

(1) C.F. J. Dunn, Locke, Oxford, Oxford University Press, 1984; Ph. Raynaud,«Locke», in F. Chatelet et al. dir., Dictionaire des oeuvres philosophiques, Paris, PUF,1989.

أصدروا على التو «إعلان الحقوق» الذي فتح الطريق أمام الحكومة التمثيلية، وأتاح احتواء السيادة داخل علاقة ثقة تجمع بين الحكام والمحكومين. من وجهة نظر دستورية، تقدم الفيلسوف الإنجليزي لوك إلى حد بعيد في إبداعه؛ وبالنسبة للحياة الدولية يمكن أن تبدو مساهمته قليلة إلى حد كبير. مع ذلك هذا غير مؤكد: يذكر لوك بأن الدولة صاحبة السيادة ليست غاية في حد ذاتها، بل أداة للقيام بمهمة مؤتمنة عليها من جانب الشعب، وفي ظل احترام القانون الطبيعي. وبناء عليه إذا لم تكن الدولة قد تكونت لذاتها، لكن من أجل إشباع عدد معين من الاحتياجات، فإن هذه الرؤية النفعية أصبحت منطقيا عمومية، ويمكن استخدامها أيضًا لتقييم عمل الدولة في المجال الدولي. حينئذ أصبح الطريق سالكًا لكي نطرح عددا معينًا من الأسئلة الشبيهة بتلك التي اقترحها علينا جروتيوس: هل تستجيب ديبلوماسية الدول إلى متطلبات البشرية الراهنة، وإلى احتياجات السلام والأمن، والرفاهية المادية والمعنوية؟ أليست السيادة مُحمَّلة بالعقبات؟ إن فكرة السيادة، التي يخشونها أثناء قيامها بوظائفها، لم يعد لها على الإطلاق المعنى الذي كان يضفيه عليها تحليل مكوناتها الأصلية.

وتبرز الآن ثلاثة تعاليم من هذا الاتصال الأولي مع بعض كبار مفكري حداثتنا السياسية. نتبين أولاً مجمل الخطر الذي يصاحب المفهوم الجوهري للسيادة الذي لايتيح لأي شيء حصر صرامتها ولا طموحها المفرط بلا شك. هذه السيادة وهمية إلى حد كبير، لكنها مع ذلك تبرر شرعية الممارسات الأكثر صرامة في المجال الداخلي، و المواجهات الأكثر قسوة في المجال الدولي. ونتبين فوق ذلك أن التعارض بين السيادة الداخلية والخارجية ليس شديداً إلا في الظاهر، في حين أنهما في الواقع تمتزجان وتوضح كل منهما الأخرى إلى حد كبير: إذا ما كانت جميع هذه الأسئلة ترجع إلى تساؤل حول السلطة في الدولة، فإنها في كل مرة تتغذى بأخذ المشكلات الدولية في الحسبان، وتحدد بواسطة الإجابات عليها السلوك الدولي للدول. وأخيراً إن السيادة المتعددة في مفهومها لا تُختزل إلى استبدادية هوبز التي يستخدمها بوفرة ممارسو العلاقات الدولية ومنظِّروها: هنا نجد الحلول الوسط أكثر مما في أي مكان آخر، فالتجديد المعاصر في الحياة الدولية لا يستتبع بالضرورة إلغاء السيادة بلا قيد ولا شرط.

على الأرجح أنه في أعمال كانت Kant [فيلسوف ألماني ١٧٢٤-١٨٠٤] تظهر بوضوح شديد طبيعة السيادة المزدوجة هذه، وذلك حينما يدعونا إلى اعتبارها تعاقدية وابتدعها الإنسان طوعًا، في الوقت الذي يذكرنا فيه بأن فاعليتها تعود أولاً إلى خاصياتها المتسامية [1]. إن الإنسان يخلق طوعًا الالتزام بالطاعة، وبذلك يدمج بين فروض الحرية والمساواة. إنه بناء حكيم في عقل فيلسوف يحرز نجاحًا لدى مُفَسِّري القانون الدولي، بل ويبين في نفس الوقت أحد ألغاز السيادة الأكثر أهمية: السيادة بناء اجتماعي وإلزامي يصعب للغاية مراوغته. هكذا يجب على العمل الدولي ليس فقط الحفاظ بأي ثمن على خطاب السيادة، بل والبرهنة أيضًا على أن مبادراته لا تستهدف العدوان على مثل هذا الإلزام. ترميق [أي تلفيق] مستمر لكن كم هو وهمي، الذي يكشف عن عالَم حائر بين مُطْلَقَيْن: جعل السيادة تعاليًا يلزم إخفاء التصدعات التي يحدثونها به: أو إعادة ابتداع قانون طبيعي يسمو فوق السيادة ولا يمكن، بحكم تعريفه، إخضاعه لمراقبة أي سلطة قضائية. وحيث إن الفاعل الدولي عاجز عن الانسحاب من هذا التعارض بين التعاليات، فإنه يظل أسيرًا للأحداث الجارية أكثر من سيطرته عليها.

مع ذلك تمخضت الأحداث الجارية في سالف الزمان عن تحديد هذا المصير العجيب. وتتميز شهادة المؤرخ بأنها تُعرِّفنا بشخصيات مجسَّدة وليس بأصحاب عقول فَطنة. وهي تذكِّرنا بأن السيادة لم تتجاوز الزمن، وبأنها لم تكن دائمًا سارية المفعول. يقوم المبدأ الإمبراطوري بالالتفاف حول فكرة السيادة ويسيء إليها في حين أنه ينزع ظاهريًا إلى التحلي بها. بالتأكيد فإن الإمبراطور، في روما أو في أي مكان آخر، يمتلك هذه السلطة النهائية والذي من مهمته الإشادة بها وجعلها تتألق. لكن على الأصح الطموح الكوني لكل إمبراطورية يلقي بالضباب على فكرة السيادة ذاتها التي من المؤكد أنها تجد صعوبة في تصور ذاتها خارج الاستناد إلى أراض محددة: كان حكام الأقاليم الرومانية، المعيَّنون من قبل الإمبراطور أو مجلس الشيوخ يحملون لقب «l'imperium» [أي المُهَيْمِن: مَن لا أحد يناقضه أو

(1).Cf.r. Ashley, «The Powers of Anarchy : Theory, Sovreignty and the Domestication of Global Life», in J. Der Derian éd., International Theory, Londres, Macmillan,1995, p. 111; cf, aussi K. G. Giesen, «Droit etvertu chez Kant», Actes du 3e Congrès de la société internatioal d'études kantiennes, Athènes, 1997, 1996,p.331 sq.

يعارضه] ، الذي يمنح الحاكم سلطة قائد القوات وحق إصدار الأحكام القضائية. إن فكرة الدول التابعة ذاتها التي نجدها في إمبراطوريات عديدة منتسبة إلى ثقافات مختلفة للغاية، تجعل فكرة السيادة غير مقبولة بسهولة، وتجعل التعبير عنها في المجال الدولي من أكثر الأمور تعقيداً.

يَنفُر المنهج الإمبراطوري من قبول سيادة الآخر، والاندراج بالتالي في القاموس السيادي. هل الغيرية موجودة حقّا في مواجهة طموحات الإمبراطور، وعند مصادرة الإسهام العالمي للآخر الذي هو أساس شرعيته؟ إن النزعة قوية نحو اعتبار كل عاهل أجنبي تابعاً. كان القيصر البيزنطي لايجد لذاته نظيراً، وبخاصة الأمير دوق كييف[1]... من المؤكد أن قوة الجار القريب إلى حد ما كانت تستلزم زيادة الإعلاء من شأن الذات: كان الإمبراطور الساساني الوحيد الذي حصل على ميزة وصف نفسه بالقيصر وبـ «الأخ» من قبَل «نظيره» في القسطنطينية. كانت العلاقات أكثر حساسية مع البلغاريين والمجريين بل وحتى مع الأباطرة الغربيين: كانت المراسم السياسية والدولية حينذاك معقّدة، فقد رفض بازيل الأول [إمبراطور بيزنطة ٨١٣-٨٨٦] مثلاً أن يحمل لويس الثاني [ملك فرنسا من ٨٧٧ إلى٨٧٩] لقب إمبراطور الرومانيين. نجد نفس الحساسيات بطريقة أكثر وضوحاً بين إمبراطور الصين وإمبراطور اليابان، وبين الخليفة العباسي وباقي العالم: أدى توسيط المسألة الدينية والتعارض بين المؤمن والكافر إلى جعل معنى السلطة النهائية ذاته أكثر خطورة، وبخاصة الاعتراف للآخر بحق مطالبته بهذه السلطة. لم ينخدع الإمبراطور الجرماني، وسوف نعود إلى هذا الموضوع فيما بعد: ففي مواجهة ملك فرنسا ظهر من قبل هذا التكبُّر الذي يعود إلى حقه الذي لا أحد يشاركه فيه بإقامة القداديس (جمع: قُدَّاس) الكنسية المهمة، بل وبإبراز صفته كشمَّاس.

ما هو أكثر أيضًا، إن فكرة الإمبراطورية تستدعي فكرة التبعية. لم تكن عشائر «الچنت» بالإمبراطورية الرومانية وعشائر «الإتن» بالإمبراطورية البيزنطية تابعة، ولا مستقلة: لم تكن هذه العشائر صاحبة سيادة ولا خاضعة للإمبراطورية؛ وكان يتم أحيانًا إخضاعها، وفي أحيان أخرى قد تطالب بأن تكون خاضعة. وما هو أسوأ

(1) Cf. L. Bréchier, Les Institutionn de l'Empire byzantin, Paris, Albin Michel, 1970, p. 230.

أيضًا، كان بعض العواهل يجمعون بين وضع الرعية لإحدى الإمبراطوريات، والتابعين لإمبراطورية أخرى، على منوال البجراديين أو عواهل التارون، الخاضعين لأمير حلب وفي الوقت نفسه تابعين سافرين للإمبراطور[1]. لم تكن هذه الظاهرة نادرة في القوقاز: فإننا نعرف أيضًا أن عواهل مسلمين عقدوا معاهدات تبعية مع القياصرة، مثلما فعل أمير حلب في القرن العاشر مع بيير فوكاس، أو أمير الأكراد في عام ١٠٠٠ مع بازيل الثاني. وظل وضع ڤينيسيا ذاتها غامضًا لأمد طويل، وحتى ما بعد القرن الحادي عشر، إذ كانت مدينة آل دوج تحتفظ بسيادة منقوصة تركت مكانًا لعلامات السلطة البيزنطية. بعيدًا عن الشكل، كان القصد هو التدخل بحق والشبيه بما نعرفه اليوم، لكن بالبداهة كان يتم حينذاك بطريقة أكثر سفورًا: لم يكن الإمبراطور «الأخ الأكبر»، إذ كان يُعترف به رسميًا كأب لتابعيه، كما كان من المألوف أن يقوم بإيواء لا «أحزاب صديقة»، بل «أصدقاء» من العواهل المخلوعين أو معارضين ذوي شأن يأملون في سلب السلطة يومًا ما. كان هذا مثلاً شأن الملك خسرو الثاني ملك الفرس الساساني.

من الصحيح أن إمبراطور بيزنطة كان يجد لدى جيرانه القريبين منه بدرجات متفاوتة ممارسات شديدة الشبه تجعله لا يشعر بالاغتراب. كانت الإمبراطورية الإسلامية موحَّدة رسميًا حول مؤسسة الخلافة: في كل مكان كانت الصلاة تقام باسم الخليفة المستقر في بغداد. مع ذلك، و فيما بعد الأولين الذين استطاعوا فرض سلطتهم، سرعان ما اختلطت الدروب. لم تعد فكرة التبعية هي التي تبعدنا عن الممارسات المألوفة لقواعد السيادة، لكنها على العكس نظم الحكم الذاتي المعقَّدة هذه التي تتباين حدتها تبعًا للظروف، بل ولاستراتيجيات بعضهم والآخرين. وتتكاثر الممالك أو الإمارات في فارس، والمشرق، والقوقاز. هنا، يفرض عليَة القوم الضرائب على إحدى المدن، ويكوِّنون جيشًا مثلما فعل الباريون (مجموعة عشائر) في البصرة، وهناك، منطقة وعرة يصعب الوصول إليها تقوم برعاية أسرتها الحاكمة المحلية (كالقوقاز)، وفي أماكن أخرى يقيمون ممالك حقيقية مثل الطاهريين، والسامانيين، والصفريين في فارس، والحمدانيين في حلب،

---

(1) Ibid., p. 235

والطولونيين في مصر[1] ... تستمر هذه السلطات التي تتشكل في ذكر اسم الخليفة في الصلاة العامة، بل في بعض الأحيان تنفصل بدرجات متفاوتة بإعلانها عن انشقاق ديني، مثلما فعل الفاطميون في القاهرة باسم المذهب الإسماعيلي أو الزيديون في اليمن باسم الشيعة.

مع ذلك، فلنحترس من التبسيط ومن إرجاع هذه التواريخ إلى مقولاتنا وتصوراتنا. إن الانشقاق الديني لا يلغي السيادة بعنف، ولا تدوم السيادة فقط وفقًا لإيقاع السلطات المهزومة أو المُسْتعادَة لخلفاء تتفاوت قدراتهم. المؤكد أن مثل هذه التفسيرات ليست خاطئة: إن إقامة خلافة فاطمية أو إمامة زيدية قد ساهمت في تغيير خريطة العالم الإسلامي السياسية بصورة ملموسة، تمامًا مثلما حدث فيما بعد عندما تبنت الأسرة المالكة الصفوية المذهب الشيعي رسميًا. قد يتعرض التفسير لأن يكون قاصرًا إلى حد ما: ليست للكلمات نفس المعاني، وفكرة السيادة لا تصور شيئًا محددًا ولا قاطعًا، وتترك لأصحاب المشروعات السياسية حرية العمل الذي يمكن أن يثير اليوم حيرتنا. لقد قام شيركوه وصلاح الدين، وهما من أصل كردي بغزو مصر في منتصف القرن الثاني عشر بمساعدة نور الدين المنتمي لأسرة ابن زنكي وهي من أصل تركي. وحين أقاما في القاهرة كانا يعيشان في حالة واقعية من التبعية المزدوجة، جعلتهما يخضعان بالتزامن للخليفة الفاطمي الذي قَبل صلاح الدين أن يكون وزيره، وللسلطان الزنكي في حلب اللذين استعارا منه جزءًا من جيشه والذي ربطهما بهذه الطريقة غير المباشرة بالخليفة العباسي![2] وقد وجد صاحب الأمر والنهي الجديد في مصر أنه من الملائم أكثر التخلص من الخليفة الفاطمي الذي عمل في خدمته في البداية، ثم خلعه من السلطة عام ١١٧١. من المؤكد أن كلمة التاريخ الفاصلة ترجع إلى صلاح الدين الذي استطاع في النهاية التحرر من نور الدين، وأن يقيم مملكة مصرية - سورية قوية جددت مؤسسة الخلافة العباسية لمدة عدة عقود أخرى بعد أن كانت قد أصيبت بالوهن ...

في الواقع. إن هذه الفترة العظيمة من التاريخ الإسلامي تثير تداعيات كثيرة للأفكار. أين هي هذه السلطة «النهائية»، وهذه «القوة الدائمة» التي يسميها بودان

(1) C.F. A. Miquel, L'Islam et sa civilisation, Paris, Armand Colin, 1977.p. 109.

(2) Ibid., p. 190 et J. Richard, Histoire des croisades, Paris, Fayard, 1996, p. 200-202

السيادة؟ يبدو أن النظام السياسي يتشكل ويعاد تشكيله من جديد بفضل مبادرة أولئك الذين يبدِّلون مواضعهم، ويختلقون أو يعيدون اختلاق مساحات للسلطة، وأماكن سياسية أو رمزية يتخذونها كمرجعية. ويكون الآخر تارة في الداخل، وتارة في الخارج، تارة أجنبيًا وتارة من «السلالة»، تمامًا مثل بيزنطة حيث كان يمكن للإمبراطور أن يحتوي تارة أحد التابعين، وتارة يمنح أحد «الأبناء» استقلالاً ذاتيًا ليعود فيصبح «أخًا»... فمنذ زمن سابق كانت فكرة معينة عن المسئولية تتردد: كان الكردي صلاح الدين يهتم بشئون القاهرة، ويعترف في الوقت ذاته بفضل نور الدين، وبصاحب الأمر والنهي في بغداد، وبالخليفة الفاطمي: إنهم جميعًا ينتمون إلى «دار الإسلام». **ولهذه الفرضية مذاق الأحداث الجارية اليوم،** وبذلك تتراجع نظرية السيادة المستوردة أمام ممارسة تذكرنا بقوة بالمواقف المعاصرة: موقف الهاشميين الذين يفضِّلون لأنفسهم ممالك، وطموحات الأسرة الحاكمة السعودية نحو إدارة العالم الإسلامي فيما وراء حدودهم المعترف بها، وتوغُّل الشبكات البعثية والناصرية التي تعبر الحدود الوطنية بسهولة، والفعَّالية الإيرانية في لبنان، بل وفي الجزائر، وبصفة خاصة طبيعة فكرة السلطة التي يتعذر الإحاطة بها حينما يتم تصورها في مجال العلاقات بين العرب أو بين المسلمين. وأخيرًا ما القول بشأن النزاع العربي- الإسرائيلي الذي يمزج بطريقة قوية بين استخدام غير منقوص لنظرية السيادة وتطبيقها على الشعب الفلسطيني، وبين هذه المسئولية الجماعية ذاتها التي تشمل جميع الدول العربية، بدءًا من ملوك المغرب والأردن والسعودية الذين يعربون عن حقوقهم وواجباتهم تجاه القدس، ووصولاً إلى الرؤساء السوري، والمصري، أو العراقي الذين يظهرون سلطتهم على المنظمات الفلسطينية؟

هذا الموقف الإمبراطوري يعلو بوضوح فوق الثقافات. وتُبرز آسيا سمات مماثلة تبدو أنها تدوم بصفة جزئية. إن المدلول الدولي للسلطة الإمبراطورية الصينية مُرْبك في شرحه: بطبيعة الحال فإن الإمبراطورية الصينية تستند إلى سلطة نهائية، وكانت مثل الآخرين، تضع الغيرية [ما يخص الآخر] إما في التخوم المتحركة، وإما في شيء غريب قابل للنزاع المسلح [1]. كان من الصعب على هذه السلطة

(1) E. Balazs, La Bureaucratie céleste, Paris, Gallimard, 1968, p. 41-42; H.G.Creel, The The Origins of Statecraft in China, Chicago, University of chicago Press, 1970.

الهائجة إلى هذا الحد أن تتصور شبيهًا لها. كان آل هان Han [اسم أسر مالكة عديدة في الصين القديمة، ويسمي الصينيون أنفسهم «أبناء هان»] ثم خلفاؤهم يعظِّمون سلطتهم باتخاذ سياسة تبعية جسورة تتيح انحصار حالات السيادة التي تفلت منهم: ففي عام ٢٨٥ تم إرسال وفد رسمي إلى فرغانة لهدف وحيد هو إبلاغ عاهل هذه البلاد أن الإمبراطور يمنحه لقب أمير[1]... مع ذلك كان جعل الآخر تابعًا يكلف ثمنًا باهظًا: فذلك يستلزم تقديم هبات ضخمة بقصد جعل التخلي عن السيادة أمرًا مرغوبًا فيه. بالإضافة إلى تسليم خَتْم، ومنح رتبة رسمية للتابع الجديد، وحدوث زيجات في أغلب الحالات، بل وأيضًا تسليم رهائن حتى يضمن الفارض لسلطانه إخلاص الشعب الجديد. وسرعان ما تحولت الممالك التابعة (شوجو) shuguo إلى مجرد أراضٍ عسكرية (بو) bu، ثم أقسام إدارية (چونكسيان) junxian...

نلاحظ من خلال تصرفات إمبراطورية عديدة صعوبة إدراك باقي العالم باعتباره مواضع للسيادة متساوية الحقوق: تم التردد على الأمراء اليابانيين وتقديم الهدايا لهم المرسلة إلى «ملك العبيد الأقزام». كانت القوى التي تستطيع مقاومة الغزو تستقبل وفودًا صينية رسمية، كما سُمح لها بإرسال مبعوثين لدى الإمبراطور بصفة منتظمة. ظهر هذا المسلك في عَهد آل وي في القرن الثالث، وتأكد في القرن السابع في عهد آل تانج الذين استقبلوا بصفة خاصة مبعوثين فارسيين. مع ذلك كانت الوسيلة مُتَقلِّبة ولا تعكس صورة عالَم مكوَّن من دول صاحبة سيادة. هكذا قام الإمبراطور في عهد آل مينج بتكليف الخَصيّ المسلم الحاج «زنج هي» اليوناني الأصل [نسبة إلى إقليم يونان الصيني الكائن علىَ حدود التبت] ببعَثات دبلوماسية على طوال سواحل آسيا الجنوبية. أسفرت هذه البعثات عن نتائج متنوعة إلى حد كبير، إذ كانت تتمخض عادة عن حدوث تدخلات: ففي مملكة جاوة [جزيرة إندونيسية] اهتمت البعثة بوراثة العرش؛ وفي پالمبانج [ميناء إندونيسي بجزيرة سوماطرة] قامت البعثة بالتحكيم في نزاع بين السلطة المحلية والجالية الصينية؛ وفي كوزهيكود [ميناء هندي] وكوشي بندر [عاصمة دولةهندية قديمة] وسيلان

(1) J. Gernet, Le Monde chinois, Paris, Armand Colin, 1972, p. 175.

أعلنت البعثة سيادة آل مينج؛ وفي أثناء رحلة أخرى إلى سيلان شنت البعثة معركة ضد ملك الجزيرة. كانت البعثات عادة أداة للانتشار، وكان النُسَّاك الصينيون المشاركون فيها ينشرون البوذية في اليابان، في حين كان النُسَّاك اليابانيون المفوضون في الأراضي الصينية يتلقنون الفكر والطقوس الصينية. لم يضطر الأباطرة الصينيون لاتخاذ إجراءات أحادية الجانب، فعلى سبيل المثال، قرر الإمبراطور يونجل السماح لليابان بإرسال بعثة يابانية واحدة كل عشر سنوات(١).

في الواقع كانت العلاقات الدولية خاضعة للقوة أكثر من خضوعها لمبدأ السيادة. تدل على ذلك العلاقات بين الصين والممالك الكورية: لقد تعاقب الغزو، والسيادة المُقنَّعة، وحسن الجوار بطريقة متواترة وفقًا لقدرة هؤلاء وأولئك في عهد «الممالك الثلاث» [الكورية] (من القرن الأول قبل الميلاد إلى القرن السابع)، ثم أثناء مملكة سيلا الموحَّدة (من القرن السابع إلى القرن العاشر). كانت العلاقات بين أسرة كوريو المالكة [في كوريا] وبين المنغوليين قائمة على الغزو: غزوات تأديبية، فرض الوصاية، ثم استقلال ذاتي ينص على ضرورة تَعلُّم الأمراء الكوريين في بكين [عاصمة المنغول وقتها]، وعلى أن يتزوجوا من أميرات منغوليات يجئن إلى شبه الجزيرة الكورية محاطات بحاشية كاملة تشارك بنشاط في الحكومة وفي المملكة. ووفقًا لأساليب شهدناها في أماكن أخرى كانت هذه الحاشية تدبر الدسائس السياسية الداخلية الماهرة: أدى تولي أسرة مينج [الصينية] للحكم إلى انقسام بلاط كوريو إلى حزب موال للمنغول وآخر موال لمينج، مثلما حدث بعد مضي ثلاثة قرون، حينما حبذ تغييرً الأسرة الحاكمة في الصين إقامة زُمرة موالية لمانشو وأخرى موالية لمينج داخل بلاط شوسون [الكوري](٢).

جميع هذه الوقائع شائعة تاريخيًا في أحداث الإمبراطوريات وتسترجع أسطورة الصراع غير المتكافئ بين العملاق والقزم. مع ذلك فهي تشير إلى جانب أساسي من جوانب مبدأ السيادة في تاريخ العلاقات السياسية ذاته: لا توجد سيادة إلا

(1) Ibid., p. 346 sq.

(2) R. Lévy, «La Chine et la haute Asie», in R. Grousset et E. G. Léonard, Histoire universelle, tome 111, Paris, Gallimard, 1976, p. 1340.

باعتراف الآخر بها وفي ظل المعاملة بالمثل. وتجد المؤسسة الإمبراطورية صعوبة في دمج مثل هذا المبدأ وتظل لهذا بعيدة بحزم عن مناهج السيادة. تستلزم هذه المناهج غيرية قائمة على المساواة، وتوطن في أراض، وتعيين حدود، بل وأيضا تسليمًا بالتعددية[1]: توجد مبادئ عديدة لا تتعايش في وئام مع غالبية القواعد الإمبراطورية المعروفة. إن صعوبة التسليم بسيادة الآخر هي إجمالاً عادية للغاية وتَبرز في أشكال الاستعمار الأكثر تنوعًا، وتشير أيضًا إلى أن الدولة-القومية استطاعت الاعتراف بالغيرية أكثر من أي شكل آخر من أشكال الهيمنة، لكن ظهرت فيما بعد رغباتها الاستعمارية الجديدة لكي تُفْسد السيادة. وفي ظل هذا التجاهل للآخر، تشغل الإمبراطورية في كل مكان موقعًا فريدًا في طريقتها الخاصة في دمج طموحها مع الإشعاع الثقافي، ومأثورها الخاص بالتمركز المتغطرس مع طريقتها المتقلبة في خلط الخارجي بالداخلي بقدر ما تُحقّق نظامًا للسلطة ظل بحسم خارج السيادة، ليس مخالفًا ولا مناقضًا، لكنه ببساطة في موضع آخر. هذا «الموضع الآخر» متحرك، ينشئ مراتب متسلسلة مستحدثة تتكون وتنحل، ويبرز نطاقًا للعلاقات الدولية ذا طبيعة أخرى، تكون محاولات تفعيله في زمن العولمة خطرة نوعًا ما.

يذكّر التاريخ الإمبراطوري الصيني، المصحوب بالقراصنة، بعصيان آخر ضد السيادة، هو عصيان لا تزال امتداداته حادة بنوع خاص[2]. هذا السلوك الصارخ في مظاهره والباهر في أفعاله يفرض نفسه مبكرًا للغاية باعتباره رائدًا للتدفقات عابرة الأوطان الجارية اليوم؛ إنه لم يتوقف عن إحباط الطموح الإمبراطوري إلى تطويق الاقتصاد الصيني. إن امتلاك السلطة النهائية هنا يشبه الأمر المستحيل: حين دحضت السلطة الإمبراطورية وجود مجتمع مدني ينظّم السوق، فإنها استعاضت عنه بسلطة أعلى بكثير من قدرات نظام من الصحيح أنه خاضع للحكم، لكنه مثقل باتساع الأراضي وبسواحل يبلغ طولها ثلاثة آلاف كيلومتر.

(1) S. Eisenstadt, The Political Systems of Empires, New York, Free Press, 1969, p. 116 sq.

(2) J. Gernet op. cit., 365.

أقدم الشكر إلى چان-لوك دوميناك لأنه لفت نظري إلى هذا الموضوع

وما منحته الإدارة الحديثه فيما بعد للسوق ، اضطرت الإمبراطورية الصينية في وقت مبكر للغاية إلى التخلي عنه لصالح مبادرات التجار، والمهربين، والمغامرين المسلحين الذين خصخصوا عمليًا جزءًا من عنف الدولة، وانتزعوا بذلك أجزاءً من السيادة. وفيما هو وراء العرف الساري الذي لم يفتح سوى بضع موانى لتجارات محددة واردة من مصادر معينة، قام النهّابون بخلق أوضاع للتبادل التجاري أكثر تشعبًا وبكثافة غير محدودة، تفلت من مراقبة الإمبراطور «السيادية». كانت هذه العملية تضم أجناسًا مختلفة وخليطًا من الصينيين والكوريين، وسكان مجموع جزرجنوب شرقي آسيا، وضمت بدءًا من القرن الرابع عشر يابانيين لعبوا دورًا راجحًا (الووكو) Woku. ونجد في هذا الخليط تجارًا، وأعيانًا، وموظفين مُرتَشين، وجميعهم يتدافعون، ويخلقون ويعيدون خلق سلطة هي الأخرى نهائية من أجل مقتضيات الغرَض، وذلك على غرار وانج زي Wang Zhi زعيم «الووكو» وهو من أصل ياباني، وكان يمارس التجارة والتهريب ويسمي نفسه «چينج هاي وانج» (الملك الذي يُطهِّر البحار). كان القراصنة أصحاب مشروعات اقتصادية، كما أنجزوا وظائف سياسية، يقومون بالتحكيم في المعارك بين الأسر الحاكمة، ويتحدون الجيش الإمبراطوري، ويلعبون دور «الدايميو» daimyo [البارون الإقطاعي الياباني] ضد الآخر. ولم ينته التاريخ حقيقة في أي وقت: ففي القرن السابع عشر أسند دورًا مهمًا إلى تايوان، وفي القرن التاسع عشر دمج المهربين الأوروپيين[1] ... إن عودة ظهور القرصنة المعاصرة على طوال سواحل بحر الصين تستعيد ذكريات ماض لم ينته، وسيادة لا تتجانس بالقطع مع مصائب نظام إمپريالي ولا مع الشمولية. ويُصاحب هذه القرصنة الجديدة انخفاض غير عادي للتدفقات التجارية والمالية المندمجة بها أحيانًا إلى حد الامتزاج في ابتكار حيز للفعل يفلت من السلطة، ويحطم الحدود، ويؤذي السياسات العامة ويخلق طرق اندماج خارج نطاق هيمنة السلطة. إنها استمرارية وتواصل بين مناطق القرصنة القديمة على السواحل والمناطق الاقتصادية الخاصة الكائنة اليوم، وبين التدفقات التجارية التي كانت تجيء من تايوان في القرن السابع عشر ومبادرات رجال الأعمال من فورموزا الذين يستثمرون اليوم في الصين القارية.

(1) Ibid., p. 410 et 428

لا يختلف التاريخ الغربي اختلافًا جوهريًا فقد ورث عن المأثورالروماني هذا البناء الأسطوري للسلطة الذي صنع بصفة خاصة أزمنة الساكسون [الشعب الجرماني] وخلفائهم الحافلة. إنها «سلطة نهائية» بحق تلك التي استند لها أوتون الأول [إمبراطور جرماني] حينما طالب بالسلطة المطلقة على «تراث بطرس» وبالحق في حماية الكنيسة. وبعد مضي وقت قليل قام أوتون الثالث بتمديد هذا الحق حين اتخذ لنفسه في مطلع الألفية الثانية لقب «خادم الرُسُل»، وهي طريقة لتأمين سلطته على «مملكة المسيح» المُكوَّنة من الأراضي البولندية والمجرية والتي كانت قد أُعيدت للتو إلى الكرسي الرسولي. وحين يلقب نفسه بـ. «إمبراطورر الرومان»، فإنه بمساندة القانونيين يعرِّف نفسه بأنه «سيد العالم»، وكان طموحه إلى السيطرة العالمية واضحًا بصفة خاصة بالكرة الأرضية التي يحملها بين يديه. وفي الوقت الذي بدأ فيه القانون الروماني في الانتشار جعل من الملوك الآخرين مجرد تابعين. كانت الإمبراطورية خلال مرحلتها الأصلية والظافرة تبدو شبه مُرَسِّخة للترابط التام لفكرة «سلطة نهائية» ذاتها: كان البابا والإمبراطور متجاورين جنبًا إلى جنب داخل «الكنيسة الجامعة» باعتبارها «وظائف منفصلة ومتكاملة». مع ذاك ظل الإمبراطور الكفيل النهائي لهذه الدنيا، يتدخل في شئون الكنيسة الداخلية حتى في انتخاب الباباوات حينما يكون مشتبهًا في أمر البابا بالمتاجرة في الرتب الكهنوتية وبالبيع والشراء للأشياء الروحانية، على غرار ما حدث حين قام هنري الثالث [الإمبراطور الجرماني] بخلع جريجوار السادس [البابا: ١٠٤٦-١٠٤٥] عند انعقاد مجمع سوتري (١٠٤٦)، وإحلال أسقف بامبرج محله (١).

مع ذلك هذا الترابط ليس إلا صوريًا. وإذا ما حاولنا فهم السيادة في هذه الحالة يمكن ألا تبدو وهمًا لكنها في الواقع مليئة بالتناقضات: إنها تستلزم دراسة شديدة الدقة لطريقة عملها ولأبعادها غير المستقرة سواء على المستوى الأفقي أو على المستوى الرأسي، والحاصل أن عدم الاستقرار هذا ليس علامة على أزمة عابرة قابلة للتلاشي بعد أن يتم التغلب عليها: ومن غير تكدير للفلاسفة ولأرواح موتاهم لم

---

(1) C. Brühl, Naissance de deux peuples, Paris, Fayard, 1994, p. 224 sq. et R. Folz., «Saint Empire romain germanique», in Ph. Levillain, Dictionnaire historique de la papauté, Paris, Fayard, 1994, p. 1501.

يبتكر التاريخ الغربي السيادة الحديثة كعلاج للويلات التي أثقلت عصوراً سالفة. لقد شاهدنا ببساطة انتشار استراتيجيات متنازعة شديدة التعقيد، والتي بفضل الزمن، أعادت تدريجيّا خلق الوهم بالاستنفار حول شخصيات مترابطة. الواقع أن فاعلي الأمس وفاعلي اليوم يستنسخون نفس التناقضات والتوترات القديمة ويراهنون بطريقة جديدة على التباسات ممارسة قديمة استطاعوا أيضًا (وما زالوا يستطيعون) الانتفاع منها.

إننا نعرف أنه، على المستوى الأفقي، لم يكن التكامل بين البابا والإمبراطور في أي وقت من الأوقات سوى فكرة طوباوية، تجريدية وانفعالية، إذ كان كل منهما يدرك أن السيادة هي ساحة للتنافس قبل أن تكون موضعًا للتوافق. لم تنقطع «الكنيسة الجامعة» مطلقًا عن كونها ثنائية، على الأقل بعد سقوط روما وتحلل السلطة الإمبراطورية في القرن الخامس، الأمر الذي أكره الكنيسة على التزود ببيروقراطية، وسلطة مركزية ووظائف خاصة أضفت الشرعية على مهمتها بتقديم القربان المقدس وفقًا للسلطة التي أعطاها المسيح للقديس بطرس. كذلك انتجت الكنيسة بذاتها عاهلاً وجب عليه أن يكون النهائي والأعظم وأن يسبق الإمبراطور: ألم يكن البابا هو الذي يتوِّج الإمبراطور، كما فعل البابا ليون الثالث مع الإمبراطور شارل العظيم؟ ألم يقسم الإمبراطور أوتون الأول يمين الولاء أمام البابا يوحنا الثاني عشر؟ مع ذلك، هنا بالذات، صار الطموح نظريّا: لقد استقبل يوحنا الثاني عشر الإمبراطور وقام بتتويجه بقصد الحصول على حمايته في مواجهة أطماع بيرنجير الثاني ملك إيطاليا الذي كان يهدد الدول الحبرية. إن «الامتياز الأوتوني» الممنوح للأسرة الأوتونية الحاكمة الذي رسخ هذا التواطؤ الظاهر كشف أيضًا عن تناقضاته: كان الإمبراطور يضمن حرية اختيار الباباوات وحق الدول الحبرية في الوقت الذي يطلب فيه ضرورة قيام البابا بالإدلاء أمامه بالقسم قبل رسامته. وفي لُعْبَة التنافس هذه، سرعان ما أظهر التاريخ أن كل سلطة تبتغي أن تكون نهائية تُحدث في مواجهتها سلطة أخرى لديها الطموح ذاته تمامًا: سعى البابا يوحنا الثاني عشر على الفور إلى التحالف مع بيزنطة ومع أدالبير [رئيس أساقفة براغ] ابن بيرينجير [ملك إيطاليا] لكي يُحدث توازنًا في مواجهة قوة إمبراطوره. إننا نعرف ما جرى: عاد أوتون، وطرد البابا، وأجرى انتخابًا لبابا آخر، وبطبيعة

الحال قام يوحنا بحرمانه واضطر إلى الموافقة على إجراء تعديل يعزز حق الإمبراطور في الإشراف على انتخاب «العاهل» الحبري ... إن المعارك الطويلة التي تلت ذلك، معارك كانوسا [قرية إيطالية لجأ إليها بابا روما] أولاً ثم الصراع بين الجيلف والجبلانيين [فريقين إيطاليين متنافسين] أكدت ما كان قد اتضح من قبل: في عالَم متَنافس تؤدي كل سيادة تؤكد ذاتها إلى خلق منافس لها، ذلك المنافس الذي يصمد بدوره ولا يفرض نفسه إلا بدحض السيادة الأولى. لعل الخصوصية الغربية تعود إلى هذا التفاخر، وإلى تحول هذا النزاع الضاري إلى روتين. **إن السيادة وهم تولّد عن وهم تم إحداثه ولم يتم ابتكاره قط،** هكذا أصبحت مجازفة أكثر منها نظامًا، ومطلبًا أكثر مما هي خاصية، وقواعد نزاع بدلاً من طابع لنظام دولي غير مكتمل الشكل... لقد كرس جريجوار السابع [بابا روما من١٠٧٣ إلى ١٠٨٥] وقته لصياغة عقيدة خاصة بالسيادة البابوية ردًا على هنري الرابع [إمبراطور چرماني من ١٠٥٦ إلى ١١٠٦]، في حين أن خلفاء العاهل المنتمي لعشائر الفرنج الچرمانيين تعلّقوا بعقيدة مجدَّدة بشأن السيادة الإمبراطورية. هكذا قام فردريك الأول باربروس [إمبراطور چرماني من ١١٥٢ إلى ١١٩٠] بإضفاء صفة رسمية على «الإمبراطور الروماني والملك الروماني» في حين أن مستشاره رينالد دو داسل حاول إعادة الاعتبار لفكرة سيادة عامة تعود مباشرة إلى الله[١]. قام الإمبرطور الچرماني باربروس أيضًا باستخدام منطق المواجهة لتأكيد سيادته بصورة أفضل: إذ إنه حين قام بتزويج ابنه هنري من كونستانس هوتڤيل وريثة عرش صقلية، كان في الواقع يسعى إلى تنشيط طموحاته السيادية عن طريق تطويق أراضي الدول البابوية. وعلى مثل هذه الأسس تمكن فردريك الثاني [من ١٢١٢إلى ١٢٥٠] فيما بعد من الإعلاء من شأن قوانينه على مجال البابا ومن إعادة تقييم سلطته بترك الحكومة الألمانية «للأمراء العَلمانيين» الذين أصبحوا «أسياد العالَم الدنيوي»، واحتفظ لنفسه بالهوية السيادية باعتباره «المصدر الأعظم للقانون».

من الغريب أن اشتداد حدة هذه المنافسات شجعت النظم الملكية الأوروبية على

---

(1) Ibid, p. 1502 et C. Brühl, op. cit.

طموحها إلى ممارسة سياداتها الكاملة[1]. إن وَهَن الإمبراطور في مواجهة البابا قلل كثيراً من شأن التنظيم الرأسي لسيادة الإمبراطورية. ونجح جريجوار السابع [بابا روما من ١٠٧٣ إلى ١٠٨٥] في ترسيخ سلطته الخاصة بسبب اعترافه بتعدد الممالك المكوِّنة للإمبراطورية وبإبرازها، بينما تمكنت المدن الإيطالية من بعد أن تطالب باستقلالية أكثر عن طريق انحيازها إلى البابوية التي استطاعت في الوقت ذاته تذكيرها بأنها المالكة الحقيقية للسيادة! حاول الإمبراطور من جانبه القضاء على خطط البابا عن طريق تنشيط نظام للتبعية قد يُحدث تآكلا في سلطته الخاصة. لقد هدد القيصر ممثل الله بتأكيده على الصفة العَلمانيَة [الدنيوية] لحقوقه على جزيرة صقلية، وبذلك منح تصورات فكرية للعواهل العَلمانيين الذين اعتزم تعظيمهم. وقام خليفة بطرس [القديس بطرس أحد تلاميذ المسيح الإثنى عشر وأول من أقام كنيسة روما وأول بابا لها] بمهاجمة طموحات آل هوهنستاوفن Hohenstaufen [أسرة إمبراطورية ألمانية] بتشجيع استقلال الأمراء الذين سرعان ما عاملوه بالمثل... هكذا نرى أنها لُعبة ديبلوماسية تمامًا اتجهت إلى أن تكون ممارسة مألوفة: إذ أصبح الاعتراف بسيادة طرف ثالث سلاحًا حاسمًا للمواجهة بين زعيمين يتمتعان بخاصيات متساوية. لقد تم هذا الابتكار التاكتيكي لسيادات وهمية عبر تاريخ طويل. وإلى أن تحققت هذه السيادات، تشكَّل نظام دولي كامل: كانت غاية هذا النظام هي تنظيم هذه السيادات البازغة...

عند ركيزة هذا النظام الدولي يتراءى النظام الملكي شيئًا فشيئًا، ويتحول من أداة إلى فاعل يفرض تدريجيًا فكرة الدولة صاحبة السيادة باعتبارها وحدة شرعية وحيدة على المسرح الدولي. بدأ البابا والإمبراطور يعانيان من التهميش التدريجي. مع ذلك كانت الصيغة منذ البداية وهمية من عدة وجوه: أصبحت السيادة من جديد مطلبًا أكثر منها خاصية، كما أصبح النظام الدولي في غاية الحذق والمهارة، وكان شعار السيادة يخفي قواعد أكثر عددًا وأكثر تركيبًا. أن تكون صاحب سيادة ارتكز بخاصة على إعادة التفكير في استراتيجيات السلطة. وفي النظام الإقطاعي كان يمكن للسيادة قبل اكتمالها أن تحدد طابع دولة غير تابعة؛ ومن بعد فهي تتحرك

(1) Cf. J. Strayer, Les Origines médiévales de l'État moderne, Paris, Payot, 1979, p. 39, s q.

للمطالبة بتحرر مطلق وسيطرة مطلقة معًا. لعل معركة بوڤين [مقاطعة فرنسية] كانت أول معركة دولية [عام ١٢١٤]، ومن المؤكد أنها كانت أول نصر يتناظر مع قواعد العلاقات الدولية الجديدة: إننا نتذكر هنا أن ملك فرنسا كان يحارب الإمبراطور أوتون الرابع. من أجل هدم المؤسسة الإمبراطورية اعترف البابا إنوسنت الثالث لملك فرنسا فيليپ المعظَّم بالسلطة الدنيوية النهائية، وأصبح ملك فرنسا «بنعمة الله ملك الفرنج». كانت النتيجة غير المباشرة أشد قسوة: إذا كان الملك صاحب سيادة دنيوية فإن تكوُّن سلطة نهائية يمر أيضًا عبر التحرر من الوصاية البابوية. ونحن نعرف أن الصراع أصبح حينذاك أكثر تعقيدًا وأطول أمدًا، كذلك أصبحت الحجج المقدمة متقنة الصنع أكثر. في الجوهر أمكن للمعضلة الإمبراطورية أن تجد لها حلا بأفول البابوية ببطء حتى وإن كانت قد ظلت تعرقل سيادة الإمبراطور فرانسوا الأول [إمبراطور ألمانيا من ١٧٤٥ إلى ١٧٦٥]: في المقابل ليس من المؤكد أنه قد تم التغلب مطلقًا، هنا كما في أماكن أخرى، على الصعوبات التي أثارتها عملية التحرر الأخرى: إن التفريق التدريجي بين الديني والسياسي لم يستطع في أي مكان حل موضوع أسبقية أحدهما؛ لقد ساهم بنوع خاص في جعل التعبئة الدينية عملية دولية تزداد استقلالية أكثر فأكثر، وتفلت تحديدًا من أي سيادة ولا تنقطع مطلقًا منذ ذلك الحين عن خلخلة استقرار السيادة.

الملاحظة ذاتها تسري على طموح الملك إلى السيطرة السيادية. من الصحيح أن حجم الدول - القومية البازغة يتأقلم بصورة أفضل مع هذا الطموح: على هذا المستوى لم تشهد الدول الأوروبية صعوبات مماثلة لتلك التي واجهتها الإمبراطوريات. مع ذلك خلفت السيادة التسلط الإقطاعي بصعوبة. ومثلما أثبت بودان فيما بعد تختلف العلاقة الشخصية الخاصة بالنظام الإقطاعي جوهريا عن هذه القوة المجردة والدائمة والمؤسسية التي تنشئها السيادة. من أجل إعمال هذا الانشقاق كان يلزم تعبئة جميع مصادر القانون الروماني بعد تجديده وسحبه من بين أيدي الإمبراطور. التزمت هذه المعرفة القانونية باعتماد صيغة جديدة للشرعية مرتبطة بفكرة «الأشياء العامة»، وأوضحت العناصر المميزة للسلطة السيادية (سلطة قضائية، وتشريعية، وعسكرية، ومالية ...). كان هذا التعديل للمؤسسات

وللممارسات بطيئًا لكنه فرض نفسه في النهاية : كان الأمر يعني بروز نظام سياسي جديد في جوهره، وابتكاراً مُتَدَرِّجًا للدولة[1] .

في المقابل يصعب إدراك مدى أهمية هذا التغير على المستوى الدولي . من المؤكد أن التغيرات التي جرت في نهاية القرون الوسطى رائعة للغاية وتبشِّر بوضوح بخطاب جديد، وثقافة جديدة، وممارسات جديدة . منذ معركة بوڤين [١٢١٤] نحن نسير بوضوح نحو هذا النظام الويستفالي الذي تم تكريسه بعد مضي أكثر من أربعة قرون : هذا يكشف بطء العملية وتعقُّدها . لقد بدأت الحرب تتخذ مدلولاً دوليًا حديثًا بين دول في طريقها للتكوُّن، وتُحدث تنافسًا بين دول كبرى . وبزغ تدريجيًا نظام أوروبي أخذ ينتظم وفقًا لخاصيات السيادة : يشير القرن السادس عشر حقيقة إلى ظهور الحدود؛ وكان قد تولد شعور مُسبَق بأن فكرة السلطة النهائية تتغذى من هذه المنابع الجديدة التي هي بعد المسافة التي تفرض وساطة سياسية وأيلولة للأهلية والجدارة، وتعليم للحدود للدلالة على العبور من سيادة إلى أخرى . وظهرت أيضًا اللقاءات الدولية وبصحبتها مظاهر الأبهة والزهو ونظم التشريفات السياسية والعسكرية التي تعني في نفس الوقت طبيعة مثل هذا التعارف المتبادل وهذه المقابلات غير العادية التي يتم الاحتفاء بها . إن ذيوع إرسال وفود وبعثات رسمية، الأمر الذي اكتسب في القرن الخامس عشر -بمصاحبة سلام لودي [مدينة إيطالية]- طابع الدوام قد حقق إنجازين : إنه علامة للسيادة ويعبِّر عن الرغبة في المعاملة بالمثل بقصد تأسيس حياة دولية . وبخاصة، أثمرت السيادة لغة دولية : فيما هو أبعد من البابا ومن الإمبراطور، جعل الملوك من السيادة قاعدة لديبلوماسيتهم ولمواجهاتهم . وقد لعب شذوذ العلاقات الفرنسية-الإنجليزية دوراً لا يستهان به في إبداع تقنين هذا النظام : من بعد غزو نورماندي وحتى نهاية حرب المائة سنة [حرب فرنسية-إنجليزية استمرت من ١٣٣٧ إلى ١٤٥٣]، تنظَّمت العلاقة بين هذين النظامين الملكيين وفقًا للمطالبات السيادية . يجب التسليم بأن منشأ النزاع كان مرتبطًا بانحراف للمنهج الإقطاعي يصل إلى حد اللامعقول والذي منح ملك إنجلترا إقطاعات فرنسية هي نورماندي، وبريتاني، والانچو،

(1) Cf. B. Badie et P. Birnbaum, Sociologie de l'État, Paris, Grasset, 1979 (Hachette, «Pluriel», 1983).

والمين، والتورين، والأكويتين، لكنه جعل ملك إنجلترا في الوقت نفسه تابعًا لملك فرنسا. على هذا الأساس كانت المُحاجَّة واضحة بين الجانبين: ردًا على التأكيد الإنجليزي بوجود سيادة واقعية تعززها سلطة قائمة ومحققة، تقول فرنسا إن السيادة غير قابلة للتصرف، وهي في هذه الحالة تديم قسوة التسلط الإقطاعي ذاتها. هكذا دام الجدل طويلاً للغاية وذهب إلى ما هو أبعد من النزاع الأصلي: ارتسمت رؤيتان للسيادة، إحداهما إيجابية ومرتبطة بشدة بفكرة القوة، والأخرى مجردة ومتسامية ومرتبطة بصلابة بما أصبحت شيئًا فشيئًا فكرة الأمة.

مع ذلك كانت الممارسة من أكثر الأمور تعقيدًا. ففي عالم تسوده ثقافة إقطاعية استطاع فيليپ أوجوست [ملك فرنسا من ١١٨٠ إلى ١٤٥٣] أن يستشهد بحجة التبعية التي كان الملك الضعيف لويس السابع [والد فيليپ أوجوست] قد استطاع فيما سبق مطالبة هنري الثاني [ملك إنجلترا من ١١٥٤ إلى ١٤٨٥] بها. وقد اشتد الخصام حين لم يرد هنري الثاني على فيليپ أوجوست، ثم حينما رفض الملك ريتشارد [ملك إنجلترا من ١١٨٩ إلى ١١٩٩ والملقب بـ «قلب الأسد»] تقديم فروض الولاء المفروضة على التابع تجاه سيده الإقطاعي. ونحن نعرف أيضًا أن ملك فرنسا قد جرد چان سان تير [ملك إنجلترا من ١١٩٩ إلى ١٢١٦] من ممتلكاته وفقًا للقانون الإقطاعي الذي طُبِّق بصرامة وصادر إقطاعية نورماندي بصورة طبيعية للغاية. ويمكن بخاصة تصور أن فيليپ أوجوست كان يفكر أيضًا في شيء آخر، ذلك أنه بالربط بين الإقطاع والمراجع الإمبراطورية لسلالة شارل العظيم [ملك الفرنج وإمبراطور الغرب]، فإنه قد يقترب كثيرًا من فكرة السيادة الحديثة. ويقولون عنه إنه «كان يعتقد بأن رجلاً واحدًا (يكفي) لكي يحكم العالم»، وقد نقل چيرو دو كامبري عنه قوله: «هل يتكرم الله بمنحي أو بمنح أي ملك آخر لفرنسا حالته القديمة وهذا السمو الذي كان يتمتع به في زمن شارل[1]؟» ويمكننا تبين كيف يؤدي تزامن الأزمات إلى شحذ الإبداعات الأكثر حسمًا: على بقايا إمبراطورية سلالة شارل الأول وعلى شظايا النظام الإقطاعي غير المعقولة، يقيم الملك سلطته الخاصة في مواجهة ملك آخر يملك سلطة مساوية، ويجب عليه في هذه المرة أن يحدد ذاته

(1) Ch. Petit-Dutaillis, La Monarchie féodale en france et en Angleterre, Paris, Albin Michel, 1971, p. 210.

تجاه هذا الآخر وأن يجد الحجج التي تؤسس شرعيته. تزامن ناجع، ومخاطرة فعَّالة: إن اللغة الناتجة عن هذه الحالة هي لغة القوي في مواجهة مثيله الذي في حاجة إلى حجة متعالية بما فيه الكفاية لكي ينتصر عليه ويفرض نفسه. وهي في نفس الوقت اللغة التي اختلقها فيليب أوجوست والمستمدة من حلم الإمبراطورية، ومن السلالة الإمبراطورية، ومن فكرة الملك الواسع: على الأرجح هكذا برز التاريخ الطويل للوهم السيادي.

وَهْم؟ لم يتم بعد إثبات هذا الأمر حقيقة. إننا بالتحديد نرى في الأفق بعض التغييرات التي ليست أحداث مرحلة انتقالية فقط. ويكشف القرن الثالث عشر الإنجليزي كيف أن فكرة المملكة صاحبة السيادة لم تندرج في السلوك ولا تزال تمثل حديثًا بلاغيًا للمناسبات. لقد ثار النبلاء الإنجليز الساخطون بسبب هزيمة الملك چون سان تير أمام فيليب، وبسبب ضغوط الكنيسة، والبابا، ومبعوثيه، ثم فرضوا على الملك الإنجليزي «الميثاق العظيم» [عام ١٢١٥ المعروف بالماجنا كارتا]، وبخاصة فرضوا قصر الالتزامات الإقطاعية (ومن بينها الخدمة في الجيش) على أراضي إنجلترا وحدها. في الوقت نفسه حملوا السلاح لمهاجمة بطء وتردد الملك چون واستنجدوا بملك أسكتلندا وملك فرنسا الذي أرسل لهم ١٢٠٠ فارس وحصل في المقابل على اعتراف النبلاء الثائرين بالملك الفرنسي كمالك شرعيٍّ للعرش[1]. وحين تولى هنري الثالث [ملك إنجلترا من ١٢١٦ إلى ١٢٧٢] العرش رفض النبلاء الخدمة في الجيش في فرنسا حيث أراد استرجاع «سيادته» الخاصة؛ واستطاع النبلاء بزعامة سيمون دو مونتفوت فرض اتفاقية أكسفورد (١٢٥٨)، وبخاصة اتفاقية ويستمنستر (١٢٥٩) اللتين استهدفتا منع الملك من منح الأراضي إلى الأجانب وقصر الوظائف الكبيرة على الإنجليز وحدهم، وكبحتا مفاسد الوصاية الملكية على ورثة الإقطاعات الكبيرة. بعد مضي بضع سنوات شارك الفرسان والبورجوازيون لأول مرة في البرلمان. خليط غريب من الوعي الوطني الذي يتخلق ومن السيادة التي تمت إهانتها من جانب الذين يزعمون ابتداعها! تجددت هذه التجربة في القرن التالي حينما أقسم إدوارد الثالث [ملك إنجلترا من

(1) R. Marx, Histoire de l'Angleterre, Paris, Fayard, 1993,p. 107.

١٣٢٧ إلى ١٣٧٧] يمين الولاء لفيليپ دو ڤالوا [ملك فرنسا من ١٣٢٨ إلى ١٣٥٠] ثم عاد إلى معارضته ودخل في حرب جديدة استنكرها النبلاء الذين انتهزوا ضعف مليكهم، فقاموا بتعزيز سلطتهم وتدعيم تمثيلهم السياسي. في المجمل نشهد نمطين من السلوك «السابق للوطنية» يرتسمان، وهما في الواقع لا يتصادمان إطلاقًا. الأول نجده لدى الملك الذي يحمل رغبة غيورة في إبراز حقوقه وطبيعة سلطته النهائية في مواجهة «سيده الفرنسي الإقطاعي»، وهذا لا يمنعه مطلقًا من القسم بيمين الولاء له، ومن الارتياب من تكوين جماعة سياسية إنجليزية: والثاني نجده لدى النبلاء الذين تحدوهم رغبة قوية في إبراز أراض إنجليزية ومؤسسات إنجليزية خاصة، الأمر الذي لم يمنعهم من الاستنجاد بمساندات خارجية ومن التنصل من حروب يشنها التاج الإنجليزي فيما وراء المانش[١].

إن العديد من الالتباسات التي تثقل على زماننا المعاصر قد سبق تَبَصُّرها. إن السيادة التي هي أداة استراتيجية السلطة تجد مشقَّة في الحفاظ على هذه السلطة المتعالية وهذا المطلق المميِّزين لطابع السيادة في كل مكان: تكشف عن ذلك بوضوح العمليات الدولية الراهنة لكسب الأنصار والمشايعين. إن الوَضع السيادي المرتبط بالحالة الوطنية يكشف عن تذبذباته وتناقضاته: في تلك المرحلة من التاريخ الإنجليزي لا يحيل الاستخدام المتلعثم للمرجع الوطني إلى نفس الأهداف ولا إلى نفس القيم لدى الملك ولدى النبلاء؛ فهو طريقة لتأكيد السلطة لدى الملك، ويتجسَّد لدى النبلاء في المطالبة السابقة للتعاقدية: وبهذه الصفة ليس هو مصدراً للإجماع ولا مبدأ للتعبئة حائزاً على اتفاق عام. أخيراً وبخاصة، يدل المثال الإنجليزي بشدة كيف أن البناءالتاريخي للسيادة رأسي وأفقي، داخلي وخارجي معًا: كانت المملكة الإنجليزية تطالب بسيادتها الكاملة في مواجهة ملك فرنسا، والبابا، والإمبراطور بصفة ثانوية، لكن كان النبلاء بالتوازي ثم الفرسان والبورجوازيون لا يعتزمون ترك الملك لكي يحدد وحده السلطة النهائية والحائزين لها. إن التخلي عن النماذج الإقطاعية والإمبراطورية أو البابوية يطرح كل شيء للبحث من جديد: أعقبت هذه النماذج إشكالية الدولة ـ القومية التي أثمرت

(١) المرجع السابق، ص. ١١٣.

شكلاً جديداً للسلطة تبدو عناصره (الداخلية والخارجية) متكافلة حقّا؛ متكافلة لكنها غير متوافقة: يمكن أن تكون الترتيبات والتنظيمات الداخلية والخارجية مصدراً للنزاعات في الوقت الذي تؤثر فيه الواحدة في الأخرى وتتفاعل معها. من الواضح للغاية أن تأكيد السيادة الدولية لا ينفصم عن تكوين جماعة سياسية تُكوِّن شعبًا، مثلما يقول چان چاك روسو. إن طريقة تكوين هذه الجماعة، وقدرتها على الاستناد إلى أراض، وطبيعة الروابط التي يتم خلقها في هذه الأراضي، والعلاقات بين الحكام والمحكومين، تؤثر بالبداهة على تحديد السيادة الخارجية وعلى إنجازاتها. تتراءى لنا الآن المنابع الداخلية لنقص السيادة في غالبية المجتمعات النامية مثلما تتراءى لنا الدروب التي تتيح لنا فهم ما يميز بين طموحات الدول الغربية السيادية: شرعية فرنسية هنا، وواقعية نفعية إنجليزية هناك، سيادة شعبية هنا تطلق حركة وطنية للتعبئة، وسيادة برلمانية هناك تمنح ويستمنستر [البرلمان الإنجليزي] دور الدرع الذي يحمي تخوم هذه السيادة وأهدافها(١).

تتكشف أيضا أهمية قصور الإمكانات المرتبطة جزئيّا بجميع هذه الالتباسات. فهناك كذلك، لا تتضح الصعوبات كنتيجة للمرحلة الانتقالية وحدها. ما قيمة سيادة دولة غير واثقة من إمكاناتها ومن قدرتها على حشد هذه الإمكانات؟ كان إدوارد الثالث في حاجة إلى قرار من البرلمان لكي يجبر رعاياه على حمل السلاح، تمامًا مثل رئيس الولايات المتحدة الذي يجب عليه - وإلى حد بعيد - أن يأخذ الكونجرس في حسبانه لكي ينظِّم وسائل سياسته الخارجية. المشكلة في الحالتين هي أولاً دستورية لكنها تتجاوز المجال الداخلي: لم تعد السيادة من قبل بودان تلك السلطة المطلقة غير المجزأة، فهي تتنوع في قوتها وفقًا لاعتبارات داخلية، قابلة للمساومة وللتأرجح، وللتقاسم... لقد اضطر ملك فرنسا إلى الامتناع خلال أمد طويل عن تجنيد جموع الشعب، إذ كان التجنيد لا يجد قبولاً شعبيّا واسعًا، تماشيًا مع موقف قديم للرأي العام نتيجة الإصابة بعاهات بدءًا من حرب المائة عام ووصولاً إلى ميونيخ، وعندئذ قامت المليشيات الخاصة وجيوش المرتزقة التعاقدية بسد هذا العجز، وكانت إنجلترا قد لجأت منذ أمد طويل للغاية إلى أسلوب

(1) J. Leruez, *Gouvernement et politique en Grande-Bretagne*, Paris, Presses de la Fondation nationale des sciences politiques-Dalloz, 1989, p. 76-79.

التعاقد مع مرتزقة الأمر الذي انتشر بعدها في فرنسا ثم في ألمانيا . من المعروف أن المرتزقة لعبوا دوراً ضخماً في إيطاليا ، وأصبحوا منذ القرن الرابع عشر فاعلين في العلاقات الدولية ، وكانت إيطاليا ترعى فرقًا مثل فرقة «فرا مونريال» ، بفرسانها الذين بلغ عددهم ٥٠٠٠ فارس ومشاتها الذين بلغوا ١٥٠٠ جندي ، والتي اشتهرت بأنها «دول متنقلة[١]» . أين كانت السلطة النهائية حينذاك؟ وأين هي اليوم في الجزائر ، أو في أماكن أخرى ، حيث تتكون من جديد هذه الجيوش الخاصة؟ كان يروق لميكياڤيلي ذاته طرح هذا السؤال ، مؤكداً أن استخدام المرتزقة يتنافى مع السيادة كما يتنافى مع المصلحة الوطنية[٢] . كانت هذه الأدوات مكلِّفة و يلزم دفع التزاماتها ، الأمر الذي لم يكن في متناول كل دولة ، وعلى أية حال فقد كان يعرقل المساواة بين الدول : يلزم الإدلاء بهذه الملاحظة لأنها تشير إلى أنه خلف السيادة الوهمية ، ترتسم بوضوح حقيقة القوة وعدم تساوي القدرات بين الدول .

تكشف أيضا ممارسة السيادة عن قرين لها : لم يكن العالم الذي يتكون في حاجة بعد إلى المسئولية ؛ ومع ذلك ظهرت بالفعل فكرة الالتزام الأخلاقي . تم وراثة هذه الفكرة جزئيّاً من العالم القديم : فمنذ باكورة القرون الوسطى كانت خشية الله تحد من أعمال التخريب والسلب والقتل[٣] . منذ عهد القديس أوغسطين [فيلسوف ورجل دين مسيحي من أصل إفريقي ٣٥٤-٤٣٠] أدى التمييز بين الحرب العادلة والحرب غير العادلة إلى فتح الطريق أمام فكرة الالتزام المتسامية المحتوية علي ذات فكرة الاختيار السيادي . وفي عهد الكارولينچيين [أسرة مالكة فرنسية من ٧٥١ إلى ٩٨٧] ، فقدت الحرب وحشيتها في حين نمت فكرة أنه يجب على ذلك الذي يسفك الدماء الذهاب بعدها إلى الكنيسة للتطهر[٤] . مع ذلك فإنه بين القرن الثاني عشر والقرن الرابع عشر ، وفي السياق الذي وَسَم مولد الدول ذات السيادة ، ذهب علماء اللاهوت إلى ما هو أبعد في تحديد التزام أخلاقي يُقيِّد العمل الدولي للدول : بدءاً من روفان [راهب إيطالي ألف كتاباً عن تاريخ الرهبنة في مصر ٣٤٠-٤٣٠]

---

(1) B. Guenée, *L'Occident aux xIv^{e} et xv^{e} siècles: Les États*, Paris, PUF, 1971, p. 210.

(2) J. Heers, *Machiavel*, Paris, Fayard, 1985,p. 174-175.

(3) Ph. Contamine, *La Guerre au Moyen Age*, Paris, PUF, 1980, p. 422.

(4) *Ibid.*, p. 426-248.

وچان دو لونيانو ومروراً بالقديس توماس الأكويني، قامت الكنيسة بترديد وتعميق فكرة أوغسطين عن الحرب العادلة والحرب غير العادلة، وحاولت بذلك فرض قانون لم يكن قانون السيادة، بل تجسيداً مسبقًا لمعايير قانون الإنسانية.

مع ذلك كانت النتيجة المحققة ملتبسة. أولاً بسبب الهدنة الإلهية [هدنة كانت تفرضها الكنيسة على الملوك المسيحيين أثناء الأعياد المسيحية] والسلام المسيحي، وكانت الكنيسة تدين الحرب الخاصة أساسًا، كما أنها أقامت كشرط أولي للحرب العادلة بأن يشنها عاهل حائز على السلطة الشرعية ومؤتمن على الصالح العام. هذه الإدانة الواضحة والتي بلا رجعة للعنف الخاص عزَّزت فكرة السيادة أكثر مما قيَّدتها. وبالمثل تكشَّفت الممارسة بأنها أكثر قوة من النيات الطيبة: كلما أصبحت الحرب خاصيّة دولة، أصبح التقنين الأخلاقي لسلوك المحاربين نظريًا إلى حد كبير. بالإضافة إلى أنه حينما أصبحت الكنيسة بذاتها طرفًا مشاركًا في نظام للقوى، فقدحدث بالضرورة في أحيان كثيرة أن كانت الكنيسة تبارك المدافع والمحاربين دون اهتمام كبير باتساع نطاق المذابح...

الواقع أن هذه الحركة الفكرية الكبيرة انفتحت على إجراءات ملموسة، والحاصل مع ذلك أنها شديدة التضاد. فمنذ القرن الثاني عشر ظهرت بالفعل الأسس الأخلاقية لفكرة المسئولية: أولاً كان يلزم على الدول ذات السيادة أن تقدم حسابًا عن طبيعة الحروب التي تشنها. والحرب غير العادلة ليست فقط الحرب الخاصة بل وأيضًا «غير الضرورية» (چان دو لوليانو)، والتي «لا يستحقها» من يكون ضحية لها، والتي لا تدور رحاها «برفق» (روفان)[1] ... على هذا لا يعود اتخاذ قرار الحرب إلى سلطة «نهائية ومطلقة»: إنها تستلزم نظريًا تلبية التزام أخلاقي سام يمكن أن تؤدي مخالفته، من وجهة نظر علماء اللاهوت، إلى عصيان مدني. ويمكن أن يستوجب أيضًا مراقبة: إذا كانت هذه المراقبة غير منصوص عليها إلا أن كلمة البابا تعتبر حُجَّة، ويمكن أن تؤدي إلى توقيع عقوبة الحرمان الكنسي. ونحن نعرف أن شارل الخامس، مثله كمثل عدوه إدوارد الثامن، قد لجأ كل منهما إلى استشارة خبراء الشرائع الكنسية قبل دخولهما في الحرب. هكذا اقترنت فكرة المسئولية منذ وقت مبكر للغاية بفكرة السيادة لكي تثير الموضوعات الحديثة للغاية التي يطرحونها اليوم: ما هو المعيار المؤهَّل

(1) *Ibid.*, p. 448-451.

قانونيّا لكي يحيط عالميّا بسيادة الدول؟ ما هي السلطة القضائية المختصة باتخاذ قرار في هذا الشأن، وبإصدار حكم، وقد تفرض عقوبات على الدول الجانحة؟ لقد أثار تعيين الكنيسة لذاتها في القرون الوسطى والقرون التالية مشكلات واضحة غير قابلة للحل منذ أن انطوت على شعوب لا تتبع سلطتها المعنوية. وبالبداهة انتعش الجدل حينما اكتشفوا أن النمط الأول من الحرب العادلة [النمط الضروري] الذي طرحته الكنيسة هو «الحرب الرومانية»، تلك الحرب التي تقع بين المؤمنين وغير المؤمنين، والتي يعترف لها علماء اللاهوت بحق تجاوز القواعد الأخلاقية المفروضة على أشكال الحروب الأخرى. هكذا يمكن أن تبدو الحروب الصليبية باعتبارها شكلاً من التعبئة لا يستجيب إلى سيادة الدول، بل على العكس يُلزم مباشرة مسئوليات الدول المعتبرة هنا التزامًا أخلاقيّا ساميًا. مع ذلك فإن طبيعة هذه المسئولية هي أكثر تعقيداً مما تبدو، في حين أن طريقة تحديدها تثير مشكلات واضحة لن نستطيع اعتبارها اليوم على أنها أصبحت بالية.

من المتفق عليه عدم اعتبار الأمر بأنه يتعلق بـ. «حرب مقدَّسة»، ولا بفرض «الإيمان الحقيقي» بالقوة على غير مؤمنين. إذ تبدو هذه المقولات بالفعل غريبة على اللاهوت المسيحي أو في القليل على ذلك اللاهوت الذي كان سائداً بصفة عامة. كان الأمر في الواقع يتعلق بالدفاع عن تراث المسيحية: هكذا استنجد البابوات بالفرنج ضد مخاطر غزو اللومبارديين (شعب جرماني غزا روما عام ٧٧٢): في القرن الرابع عشر اضطر شارل دوشوف إلى مقاومة «الساراسيين» [الاسم الذي أطلقه الغربيون على المسلمين في القرون الوسطى] الذين هددوا خليفة القديس بطرس في إيطاليا[1]. وبالمثل وجب على الصليبيين تخليص قبر المسيح، وهو مكان عظيم الشأن للحجاج المسيحيين؛ وأيضاً النداءات المتكررة لحمل الصليب لم تنبع صراحة من قرار مبدأ سيادي، لكن من مشاركة لكل سلطة مسيحية في المحافظة على نظام يفترض قدسية تراث القديس بطرس وتوقير مملكة المسيح.

غير أننا نلاحظ بشغف أن هدف المحافظة على النظام هذا لم يستطع مطلقًا التوافق مع مبدأ المسئولية، ولم يتمخض في الواقع إلا عن تفعيل حسابات القوة.

(1) J. Richard, *op. cit.*, p. 15.

كان الملوك الذين يقودون دولاً بازغة يقبلون التزام الحرب الصليبية المعنوي، لكنهم يمررونه في الأغلب عبر مصفاة التقييم السيادي: من المعروف بخاصة أن فردريك هوهنستاوفن [إمبراطور ألماني] تبنى الالتزام بالاشتراك في الحرب الصليبية بينما قام بتأجيل التنفيذ؛ كما أن فيليب لو بل [ملك فرنسا من١٢٨٥ إلى ١٣١٤] تزود بالصليب لكنه تراجع عن الرحيل. ظلت هذه القرارات تتوقف على قوة العواهل وعلى اختياراتهم الاستراتيجية؛ ولم ينج النداء البابوي ذاته من هذه القاعدة. من الصعب نسيان أن أول حملة صليبية قد تقررت على ضوء اعتبارات سياسية بعد انفصال روما عن القسطنطينية بقليل، وبأنه كانت لهذه الحشود القادمة من الغرب تأثير حقيقي وعميق على مستقبل الإمبراطورية البيزنطية. من الأمور الكاشفة أيضًا أن هذا التاريخ كان يرافق عن قرب مولد السلطات الدنيوية: إن بنيان الدولة لم يقلل من التعالي المعنوي للصليب الذي رفعه البابا في مواجهة العواهل الأكثر غرورًا، فردريك الأول، وفردريك الثاني، وريتشارد قلب الأسد، وفيليپ أوجوست وفيليب لو بل، الذين كانوا من بين أكبر مبدعي سيادة الدولة، والذين اضطروا جميعًا إلى قبول الاشتراك في الحروب الصليبية حتى وإن كان قد تم تأجيل قراراتهم في بعض الأحيان.

من المؤكد أن تجربة المسئولية هذه لم تكن حاسمة، حيث إنها كانت مرتبطة بسلطة في حجم الكنيسة، غير المحايدة وغير اللامبالية، بالإضافة إلى تنافسها مباشرة مع أولئك الذين تعتزم تجييشهم. مع ذلك يبقى الجوهر كإرث لماض مثير للذكريات: لقد تم تلقي المشاركة في الحرب الصليبية باعتبارها أيضًا التزامًا أخلاقيًا، ظل بوضوح خاضعًا لموازنات حسابات القوة، ولم يتجرد بأي وسيلة من تحليل سياسي للسياق، ولعلاقات القوى، وللمقاصد المنسوبة لهؤلاء وللآخرين. كان الباعث بسيطًا ولا يزال حتى اليوم سليمًا: من السيادة إلى المسئولية، الفاعلون هم بعينهم، وساحات وطرق الفعل متماثلة، ولا يمكن أن تكون الأهداف مختلفة، كما أن القوة الدفينة مصنوعة من النسيج ذاته. وباختصار، الدولة الوليدة سواء كانت متوطدة أو متجهة نحو الأفول، لاتغير طبيعتها وفقًا لما تقوله عن نفسها بأنها صاحبة سيادة أو مسئولية. الأمر الوحيد الذي يمكن أن يتبدل عبر الزمن هو تلاحم هاتين الخاصيتين.

الفصل الثاني
ممارسات مُلتبسة

لا جدال بأن تدعيم الدول يتجه نحو سيادة مترَسِّخة. يبدو أن كل شيء يدل على ذلك ويوضِّحه: أفول السلطة البابوية، وامتهان السلطة الإمبراطورية، وإقامة سلطة ملكية قامت بتصفية الميراث الإقطاعي تدريجيّا، وظهور نظام دولي اتجه نحو التوازن. المنطق يقول بأن مجيء الفكرة الثورية الخاصة بالسيادة الوطنية سيؤدي إلى إكمال هذه العملية: إذا كانت جميع السلطات السياسية تجد منبعها بوضوح في الأمة، وإذا كان الملك ليس إلا ممثلاً للأمة، فإن السلطة النهائية التي عظَّمها بودان تكتسب صلابة، ودوامًا، وعدم تجزئة، وتحظى بالمطلق. في مواجهة الأجنبي تكتسب أيضًا المصداقية والاعتراف. إن سلام ويستفالي، والشغف الوطني الشديد الذي ظهر بعده بمائتي عام، ثم سلام ڤرساي يبدو أنهما يعينان مراحل تكريس انتصار يتعذر تعويقه. هكذا كان القرن العشرون مُعَدّا سلفًا لتوزيع الهبات السيادية على العالم بشروعه في المغامرة الكبرى لتصفية الاستعمار.

لهذه الرؤية التطورية الهادئة ظلٌ من الحقيقة. لا جدال بأن المساواة في العلاقات الدولية كانت تحقق تقدمًا كُلَّما خرج البابا من المسرح، وكلَّما أصبح الإمبراطور صاحب سيادة على مملكته وحدها. وبالمثل أصبحت أراضي القرون الوسطى عما قليل أراضيَ وطنية: لقد تحررت من الروابط الشخصية الناشئة عن القانون الإقطاعي لكي تُشكِّل مجموعًا يخضع لسيادة الأمة بأسرها ولا يجوز لأحد التصرف فيه سوى الأمة. وعندما أُسند سلام ويستفالي إلى دول الإمبراطورية حق عقد معاهدات وتحالفات، فإنه لم يكتف بقطع الصلة مع ماض بلغ سبعة قرون: لقد أسس حياة دولية على أساس حق الدول الاختياري (إلى حد ما) في تحديد

سلوكها تجاه الآخرين. مع ذلك فإن دقة التسلسل التاريخي لا تصمد أمام التحليل، والتعدي على السيادة وخرقها الذي برز، هنا وهناك، لم يكن مجرد أمر وقتيٍّ. إن «حروب الخلافة» التي انتشرت في القرنين السابع والثامن عشر لا تتلاءم مع مثال السيادة: لقد أبرزت الثورة الكبرى انتصار التدخل المألوف وهو نقطة الالتقاء الوحيدة بين رجال القانون في جميع البلدان وبين جنود الثورة الفرنسية؛ كان القرن التاسع عشر هو قرن «الحلف المقدس» [ميثاق روحي تم توقيعه بين القيصر ألكسندر الأول وفرانسوا الأول إمبراطور النمسا وفردريك غليوم ملك بروسيا]، وشهد هذا القرن موجة من الثورات الوطنية التي أسكنت كل منها السيادة في مفاهيم متناقضة انتزعت من النظام الدولي كل أمل في التلاحم.

تندرج حروب الخلافة بصورة عادية في مشروعات لويس الرابع عشر [ملك فرنسا من ١٦٤٣ إلى ١٧١٥] للهيمنة. كانت مطامعه ذاتها ناتجة عن السيادة البازغة: ففي عالم غير محدد البنية، خال من تنظيم متسلسل المراتب، وخاضع لعلاقة القوى، من البديهي أن يصبح السعيُ نحو الهيمنة هو القاعدة. هذه القاعدة المؤسِّسَة للحُجَّة الواقعية الخاصة بالطابع الحتمي للحرب تمثل حالة الفطرة السابقة لهوبز وتقيم نفي سيادة الآخر كمبدأ دائم للفعل. يبين التاريخ أن هذا العدوان على السيادة يعثر في كل عصر على أسانيده في المبادئ التي تظهر بأنها الأكثر شرعية أو على الأقل الأكثر فصاحة. كان العصر السلطوي لا يزال متسمًا بالثقافة الإقطاعية، في حين أن شخصنة السيادة [بمعنى تمثل السيادة في شخص] أفرزت أجسامًا مضادة سبق أن أثارت الرعب لدى چان بودان: إذا ما كانت المؤسَّسة غير منفصلة عن الملك، فيمكن أن تعلو حقوق الملك الشخصية فوق جميع الاعتبارات. هكذا كانت حرب الأيلولة (١٦٦٧-١٦٦٨) التي قادها لويس الرابع عشر عند وفاة فيليب الرابع ملك إسپانيا تستهدف المطالبة بتولي ماري تيريز [زوجة لويس الرابع عشر وابنة فيليپ الرابع] للحكم باسم قانون للخلافة يمنح هذا الحق لأطفال الزواج الأول للمتوفي. وبعد مضي بضعة عقود أظهرت حرب الخلافة في إسپانيا (١٧٠١-١٧١٤) أعمال تدخل أكثر وضوحًا: رفض الإمبراطور ليوپولد الأول الاعتراف بوصية شارل الثاني التي نصَّبت فيليپ الخامس حفيد لويس الرابع عشر كخليفة، وطالب بعرش إسپانيا لابنه الأرشيدوق شارل، وواجهت فكرة

السيادة ثلاثة تحديات. لقد أصبحت أيلولة السلطة في المملكة الإسبانية موضوعًا تهتم به أوروبا بأسرها: في مواجهة فرنسا تمت تعبئة حلف كامل (الإمبراطورية الإنجليزية، والأقاليم المتحدة، والأمراء الألمان، والساڤوا، والبرتغال) لدعم ترشيح شارل. في الواقع أن شركاء إسپانيا في المسرح الدولي كانوا يتصورون السلطة النهائية التي تجسدها إسپانيا دوليًا تتمثل في شخص الحاكم وفي سلالة حاكمة منفصلة عن الدولة ومؤسساتها، أي عن «الجمهورية»، وذلك وفقًا لمفهوم بودان منذ قبل قرنين من الزمان حينما ثار ضد التدخلات الإسپانية في الحرب الدينية الفرنسية. وفي هذا الجدل الذي سرعان ما تحول إلى حرب، كانت منابع النزاع بين الأسر الحاكمة تخلط بين الداخل والخارج، ولم يميز البرانسيون مطلقًا بين الخطأ والصواب، بين الشرعي وغير الشرعي، بين الكلام المسموح به وغير المسموح به. كانت هذه الحرب نزاع قوة مألوفًا، وفقًا لما تدل عليه الظروف المباشرة التي تسببت في اندلاعها، حينما غضب غليوم الثالث [ملك إنجلترا وأسكتلندا وأيرلندا من ١٦٨٩ إلى ١٧٠٢] من فتح المستعمرات الإسپانية أمام التجارة الفرنسية. لقد كانت هذه الحرب تناهض بوضوح أطماع فرنسا وإمبراطورية هابسبورج في الهيمنة: هكذا كانت تغذي لُعبة القوة بإعدادها للسلطة القائمة في إسپانيا؛ وكانت تجعل من مهاجمتها لطبيعتها النهائية عنصر التحكيم بين القوى المتنافسة. مع ذلك كانت أوروبا منذ نصف قرن قد وَلجت في العهد الويستفالي(١) ...

لعله تم بلوغ الذروة بالممارسات التي ساهمت في تحلل الإمبراطوريات، وبخاصة عندما برزت مشكلة خلافة شارل السادس [إمبراطور ألمانيا من ١٧١١ إلى ١٧٤٠ وملك المجر وصقلية]: فمنذ عام ١٧١٧ قرر الإمبراطور تنصيب ابنته ماري تيريز [إمبراطورة النمسا من ١٧٤٠ إلى ١٧٨٠] كوريثة لمجموعة الدول، وسارع في التصديق على هذا الاختيار من جانب الجمعيات المختلفة بالإمبراطورية والجمعية التشريعية بالمجر. ومن اللافت للنظر بصفة خاصة أن شارل السادس قرر

(١) حول غموض هذه المرحلة الويستفالية راجع:
T.Munck, *Seventeenth Century Europe, State Conflict and the Social Order in Europe, 1598-1700*, Londres, Macmillan, 1990.

إرسال مبعوثين لدى مختلف الملوك الأوروپيين بقصد الحصول على موافقتهم[1]: هكذا كان يجب على السلطة الإمبراطورية في العهد ما بعد الويستفالي الحصول على موافقة الدول الأجنبية لكي تحل مشكلات أيلولة السلطة. من المعروف أن إنجلترا وافقت في عام ١٧٣١ على هذا الاختيار أي بعد مضي ١٤ عامًا، لكنها وضعت شروطًا تقيِّد اختيارات ماري تيريز في الزواج، باستبعاد زواجها من أمراء السلالات الحاكمة الأوروپية الكبيرة. نلاحظ في هذه المناسبة أنه كانت لدى چان بودان بصيرة نافذة للغاية حينما وضع عدم شخصنة السلطة كشرط حاسم للسيادة الكاملة: لا جدال بأن التحالفات بين الأسر الحاكمة كانت مؤذية لأمن الدول التي لا تشارك فيها؛ فهي تضعف من قوتها، ومن سيادتها بصفة غير مباشرة؛ وقد دفعتها هذه التحالفات إلى المطالبة بحق الرقابة على طرق إسناد السلطة الملكية.

هذه الشرعية المكتسبة كأمر واقع والمسلَّم بها في السلوكيات الدولية جعلت التدخل في شئون الأسر الحاكمة أداة عادية للعمل الدبلوماسي وطريقة مألوفة تسلكها الدول المعنية بطريقة منفردة من أجل زيادة قوتها. هكذا استطاعت فرنسا أن تتحزَّب لباڤاريا التي كانت تعارض اختيار شارل السادس لماري تيريز، وقدمت ملكتها الخاصة ابنة چوزيف الأول [إمبراطور ألمانيا من١٦٧٨ إلى ١٧١١] كوريثة للعرش بدلاً من ماري تيريز؛ أما پروسيا فقد أيدت من جانبها ترشيح شقيقة ملكة باڤاريا التي كانت تحكم الساكس. وكانت الحرب المترتبة على هذا الخلاف تشتمل على سمات متناقضة. فهي حرب ويستفالية تمامًا بين عدة دول متنافسة تمزج علاقة قوى وتتمخض عن تعديل في الأراضي تركت سيليزيا لملك پروسيا، وأعادت البلاد الواطئة إلى فرنسا لزمن معين، كما منحت إسپانيا بعض المدن الإيطالية. بل وأكثر من ذلك، لقد أقامت علاقة قوى جديدة في أوروپا دفعت إنجلترا إلى التحالف مع النمسا التي أصابها الوهن والتي -بعد معاهدة اكس لا شاپل- جعلت الكونت ڤون كاونيتز رئيس الدبلوماسية النمساوية الجديد يسعى إلى التحالف مع فرنسا ثم بذل الجهد لعزل پروسيا التي أصبحت عظيمة القوة والخطورة. في الوقت نفسه كانت هذه المنافسة بين قوي ذات سيادة تتستر بصعوبة على المجازفات الحقيقية

(1) G. Castellan, *Histoire des peuples d'Europe centrale*, Paris, Fayard,1994, p. 145.

المتعلقة هذه المرة بأيلولة السلطة: لقد أدت الهزائم النمساوية إلى تحبيذ انتخاب شارل ألبير دو باڤيير الذي أصبح إمبراطوراً في عام١٧٤١ وحمل اسم شارل السابع. وبالمثل أدت وفاة الأخير وتصالح بلاط النمسا مع الناخب الباڤاري إلى انتخاب فرانسوا الأول زوج ماري تيريز لتولي العرش الإمبراطوري.

بنفس النظرة يمكننا تناول الأحداث التي طبعت القرن الثامن عشر، وبطريقة مماثلة يمكننا تحليل حروب أيلولة السلطة في پولندا (١٧٣٣) أو باڤاريا (١٧٧٨-١٧٧٩). يمكننا بهذه المناسبة ذكر أن الإمبراطورية لم تكن قد انتهت تمامًا في عام ١٦٤٨، وملاحظة أن الأسلوب الإمبراطوري لم يتوقف مطلقًا عن التدخل، مرتكزًا بذلك على هذه المساهمة الدولية التي تؤسس شرعيته. فضلاً عن أن التاريخ لم يستطع تغيير الكثير من هذا الأسلوب الإمبراطوري. لقد التزمت الإمبراطوريات التي تعاقبت في أوروپا بالتدخل لدى الآخرين منذ أن كان الأمر يتعلق بأيلولة السلطة وصولاً إلى الإمبراطورية السوڤييتية التي كانت ماثلة في جميع الديموقراطيات الشعبية لتسوية خلافات السلطة. وما الرأي بشأن الإمبراطوريات الاستعمارية وما بعدالاستعمار؟

نادراً ما قامت الإمبراطوريات بمراعاة سيادة الآخرين، لكن كان العكس هو الأكثر توقعًا: لقد رسَّخ القرن الثامن عشر نزوعًا شق طريقه إلى المسرح العالمي في أغلب الأحيان: يضفون على «الإمبراطورية المقدسة» نفس الوضع [إمبراطورية أسسها أوتون الأول العظيم عام ٩٦٢ وحطمها ناپليون الأول عام ١٨٠٦]. وإذا كانت هذه الإمبراطورية قد تحلت بالعمومية، فقد كانت شئونها في ذات الوقت تخص الجميع، وكان كلٌ مخولاً بحق الرقابة على أساليبها الداخلية في أيلولة السلطة. ولعلنا نعثر هنا على جوهر الموضوع صراحة: لقد أدرك الأمراء الأوروپيون تمامًا وبلا حرج من القانون ومن فصاحته أن مصلحة كل دولة وأمنها يبدآن في التكوُّن كليّة عند قاعدة القوة ذاتها، وفي اختيار أصحاب الحق في السلطة المؤسسية، وفي ظروف تكوُّن الحياة السياسية الداخلية. أدركوا أيضًا أن الديپلوماسية الفعَّالة تكمن في هذا التأثير المتبادل والدائم بين الشئون الداخلية والخارجية وفي القدرة على عدم ترك الفرص تفلت منهم والتي تتيحها كل أزمة خلافة، وكل فراغ في السلطة، وكل احتمال تغيير في تطور نظام مجاور. في

مواجهة الأمن المهدد أو متطلبات الدول الكبرى، لا يكون لسيادة الآخر وزن كبير، وتعود إلى ما كانت عليه دائمًا: وهمًا مفيدًا حين يتعلق الأمر بمطالبة بحقوق، ومزعج حينما ينشد إقامة نظام طويل الأمد.

كان الجدل في القرن الثامن عشر حول الخلافة يحمل شرعية تعود حينذاك إلى قواعد تقليدية خاصة بالسلطة. وقد فقد اليوم جزءًا مهما من هذه الخاصية، وأصبح من الصعب استخدامه كنقطة ارتكاز لممارسات التدخل ولتطويق السيادة. مع ذلك ليست حروب الخلافة المقنَّعة بقليلة في عالمنا المعاصر: كانت حرب كمبوديا التي جرت بمبادأة من ڤييتنام عام ١٩٧٩ تستهدف بوضوح التأثير على آليات أيلولة السلطة في بلاد الخمير. وتندرج في الوعاء ذاته حروب أنجولا وموزمبيق وبعض حلقات حرب لبنان؛ على نفس المنوال التدخلات السوڤييتية في المجر وفي تشيكوسلوڤاكيا، والأمريكية في جرنادة أو في پنما، والفرنسية في الجابون وفي وسط إفريقيا أو في تشاد. يمكن أن ندرج أيضًا تدخلات الأمم المتحدة في هاييتي أو تدخلات القوات الإفريقية المشتركة في ليبريا. وفي النهاية نأخذ في اعتبارنا جميع أشكال التدخل غير المباشر، سواء كان الأمر يتعلق بانقلابات تتم بإيعاز من دول كبيرة أو متوسطة، أو بحروب أهلية تغذيها ضمنيًا أطراف خارجية على غرار الحروب الأهلية في رواندا (١٩٩٣) أو زائير (١٩٩٧) بإفريقيا، أو في أفغانستان أو طاچكستان في آسيا...

غير أن انزلاق الشرعية هذا فتح الطريق أمام نوع آخر من التدخل. وأتاح هذا التجديد في الطرق التقليدية لأيلولة السلطة، والتقدم الذي أحرزته فكرة السيادة – بفضل الثورة الفرنسية بخاصة - ظهور ممارسات دولية جديدة تروج لفكرة الديموقراطية لكي تجعل منها مثالاً عموميًا. وفي المقابل أضفت صرامة على المسيانية الشرعية [المسيانية= مثالية عقائدية] التي ازدهرت بمصاحبة «الحلف المقدس» [حلف روحي تم توقيعه عام ١٨١٥بين قيصر روسيا وإمبراطور النمسا وملك پروسيا للدفاع عن «العدالة والمحبة المسيحية والسلام»] بعيدًا عن أي احترام للسيادة.

تمخض انقلاب الأوضاع هذا عن تجديد القانون الدولي بعمق. إن رسالة الثورة واضحة: السيادة ملك للأمة وتتكون الأمة من رغبة الشعوب في الانضمام بحرية

إلى عقد اجتماعي. في ظل هذه الظروف ألغت الجمعية التأسيسية منذ ٢٢ مايو ١٧٩٠ حق الغزو الذي فقد كل شرعية ولا يمكنه أن يكون أساسًا للعمل الدبلوماسي. لم يتأخر تطبيق هذه المبادئ: واجهت الجمعية التأسيسية اعتراضات «الأمراء الحائزين على ممتلكات»، أي هؤلاء الأمراء الألمان الذين كانوا يملكون ممتلكات شاسعة في الألزاس والذين اعتبروا أنفسهم متضررين من إجراءات الثورة التشريعية. كان الرد الذي أعدته الجمعية التأسيسية بعد المناقشة التي جرت في أكتوبر ونوفمبر ١٧٩٠ يعلن بوضوح موقفًا جديدًا: إن الشعب الألزاسي هو شعب فرنسي ليس بسبب «الوثائق الدبلوماسية»، ولا «الاتفاقيات»، ولا بسبب معاهدة مونستير، لكن لأنه «أراد ذلك»، وأظهر رغبته في الانضمام إلى العقد الاجتماعي، خاصة باشتراكه في عيدالاتحاد الفيدرالي الوطني يوم ١٤ يوليو ١٧٩٠[1]. وحققت الفكرة ذاتها انتصارًا حين أدلى سكان أفينيون بأصواتهم يوم ١٢ يونيو ١٧٩٠ لصالح انضمامهم إلى فرنسا، وقررت الجمعية التأسيسية التخلي عن ترددها وقررت في العام التالي احتلال أڤينيون والكومتا ڤينيسان وبذلك أخرجتهما من السلطة البابوية. كان الانشقاق عنيفًا: لم تنتقل السيادة من إرادة الأمراء إلى إرادة الشعوب فحسب، بل بدا أن الأمر ذهب على المستوى الدولي إلى حد إضفاء الشرعية على ضم الأراضي والاستيلاء عليها.

في الواقع أن مغامرة طويلة قد بدأت. منذ الآن فصاعدًا أصبحت فكرة السيادة تضفي الشرعية على فكرة حق الشعوب في تقرير مصيرها، وهي الفكرة التي لم تفارق المسرح الدولي آنذاك. كانت الجمعية التأسيسية قد وضعت الخطوط الأساسية لموضوع هذه الفكرة الذي لا تشوبه شائبة حتى وإن كان قد أصاب الأمراء بالرعب. لقد تغيرت هوية العاهل، وانقلبت الظروف الداخلية لأيلولة السلطة: وتغير المدلول الدولي للسيادة، وفقًا لبناء يبدو كامتداد لأمنيات چان بودان وأولئك الذين يرغبون في تمييز السيادة عن شخص العاهل. ومنذ الآن أصبحت الجماعة السياسية - أي الشعب المنظَّم - مشاركة في السيادة. مع ذلك فإن أحداث الثورة أثارت مشكلات دقيقة: من هو الشعَب؟ كيف يتألف؟ ما هي السلطة القضائية

(1) Cf. A. Soboul, *Histoire de la Révolution française*, Paris, Gallimard, 1962, tome 1, p. 258.

التي تصدر حكمها في هذا الشأن؟ ما هو النطاق الذي يخوِّل للآخر التدخل في حالة إعراب شعب ما صراحة عن إرادته؟ وظهرت في الأفق فكرة أن السيادة لا تكتسب قيمتها إلا بالاعتراف الذي يمنحونه لها، فكل دولة أصبحت حكَمًا محتملاً على تطابق الحياة الدولية مع حق الشعوب في تقرير مصيرها. إذا كانت السيادة لم تعد مسألة سلطة محققة فقط بل وأيضًا حقًا يجب مراعاته، فإن الحقيقة الواقعية للسيادة تعتمد منذ الآن على مدى فاعلية هذه المراعاة: هكذا تحولت الحياة الدولية إلى مواجهة بين خطابات بلاغية وادعاءات قائمة على تفسيرات مختلفة للحق...

إن المشكلات التي واجهتها فرنسا الثورية أوضحت شيئًا فشيئًا هذه الصعوبات النظرية تمامًا. كان من الصعب إنكار إرادة السكان الأڤيرونيين في الانضمام إلى فرنسا ما داموا قد عبَّروا عنها بالتصويت. في المقابل لم تكن إرادة الشعب الألزاسي السيادية سوى مفترضة، إذ إنها لم تتأكد إلا من خلال «مشاركته في العيد الفيدرالي». من جهة أخرى كشفت حيرة الجمعية التأسيسية، وبطؤها في تلبية طلبات الشعب الأڤيروني عن صعوبة تحديد موقع إبراز سيادة الشعوب هذه بين الحق والالتزام. وقد أكدت الأحداث اللاحقة هذه الحيرة. وكشف الجدل الذي دار في الجمعية عن كم كانت هذه الموضوعات متحركة: لقد انتقلوا بسهولة مع بريسو [صحفي وسياسي يساري انتخب عضوًا بالمجلس التشريعي] ومع أنصار الحرب، من حق الشعوب في تقرير مصيرها إلى واجب مساعدة الشعوب المقهورة. وفي مواجهة المثاليات الثورية التي انتشرت قليلاً في أنحاء أوروبا، في بلچيكا، وسويسرا، ورينانيا، وساڤوا، ونابولي وحتى البلاد الواطئة النمساوية، وأيضًا تحت ضغط المهاجرين الأجانب الذين يعيشون على مثال الثورة، اتجه حزب الثورة بسهولة نحو ربط موضوع حق الشعوب بحق التضامن، والجمع بين فكرة السيادة الحديثة وفكرة التدخل. وحتى إن كان هذا الربط غير قابل للجدل، وإن كان روبسبير قد ذكر في خطابه الشهير يوم ٢ يناير ١٧٩٢ أنه ليس من الصواب التفكير بأنه «يكفي دخول شعب مسلح لدى شعب أجنبي لكي يجعله يتبنى قوانينه ودستوره»، فقد أضاف بأن أحدًا «لا يحب المبَشِّرين المسلحين»[1]. على أية حال

(1) F. Furet et D. Richet, *La Révolution française*, Paris, Hachette, «Pluriel», 1986, p. 149

فإن كان هذا التطور ينطوي على شيء من الشبهة: كان بريسو يرغب في الحرب لترويج حق الشعوب أكثر من رغبته في تدعيم الثورة في فرنسا ... ومن جعل الملك يكشف عن حقيقته.

هذا التوحد المركَّب من المثالية والواقعية اهتدى إلى طريقه بجوار الملوك وأبرز الالتباس المتزايد الذي يشدد على وجهة النظر التقليدية بشأن السيادة. برز التدخل كعادة متبعة إذ إن الثورة غيرت القانون الإقطاعي بعنف، وأهانت السلالات الحاكمة. فقَد مبدأ السيادة سموه ما دام النظام الملكي مهدداً بالانهيار: أكدت التعبئة المضادة للثورة بالاستدلال أن السيادة التي تكونت في نهاية القرون الوسطى لم تكن بحق سوى تعبير بلاغي عن إرادة الملك للتحرر في مواجهة البابا والإمبراطور. كذلك دعت كاترين الثانية [إمبراطورة روسيا من١٧٦٢ إلى ١٧٩٣] إلى «تحطيم الفوضى الفرنسية» ولقيت استجابات حماسية لدى ملوك بروسيا، والسويد، وسردينيا. ومنذ عام ١٧٩١ جنَّد ملك إسپانيا القوات لتطويق «الطاعون الفرنسي» على طوال سلسلة جبال البرانس. في بداية الأحداث أمكن لليوپولد الثاني [إمبراطور النمسا وشقيق ماري أنطوانيت زوجة لويس السادس عشر الذي أعدمته الثورة الفرنسية عام ١٧٩٣] أن يتظاهر بإدانة عملية التدخل، وقام -بالتفاهم مع إنجلترا- بالإشادة بالسيادة الفرنسية لكي يخفي بمهارة رغبته المتأججة في إضعاف أكثر القوي المنافسة تهديداً وذلك بإخضاعها للمذاهب الفتَّاكة وللفوضى. كانت مسئولية إمبراطور النمسا عن قرينه -بالإضافة إلى كونه زوج شقيقته- لا تقل وهماً عن الاحترام الذي يبديه تجاه السيادة. لم تعد السيادة بمعناها القديم قائمة منذ الوقت الذي حاولوا فيه تطبيقها على فرنسا بمعناها الجديد. على الأرجح أن السيادة لم تكن مفهومة، وعلى أية حال فقد كانت موصومة بالخزي والعار...

وعلى هذا فهي بحق الضرورات التي خلقها هروب ڤارين [هروب الملك لويس السادس عشر من سجنه في إقليم ڤارين الفرنسي عام ١٧٩١ ثم القبض عليه] التي حبذت أول مظاهر التدخل الرسمية. لم يكن تضامناً بين النظم الملكية ولا مسئولية دولية: كان الإعلان الموقع في ٢٧ أغسطس ١٧٩١ من إمبراطور وملك پروسيا في

قصر پيلينتز [أصدر هذا الإعلان ليوپولد الثاني وفردريك غليوم، وهو يدعو ملوك أوروپا إلى التأهب لتأييد الملكية في فرنسا] يُظهرالوصول إلى حل وسط شاق بين الرغبة الواقعية في عدم التدخل في الشئون الفَرنسية وعجز نظام دولي ملكي أساسًا عن التهرب من واجب التدخل: يقول الإعلان «بعد أن استمع صاحب الجلالة الإمبراطور وصاحب الجلالة ملك پروسيا إلى الكونت دارتوا، فهما يعلنان معًا أن الحالة التي يوجد بها ملك فرنسا حاليًا هي موضع اهتمام مشترك لجميع عواهل أوروپا». إننا نشاهد بحق إنجاز حقيقة تاريخية: إن المملكة الفرنسية ليست صاحبة سيادة إلا من خلال شخص ملكها. في نفس الوقت يتضح درس آخر: كل نظام دولي مبني على قيم مشتركة يضفي على هذه القيم قوة متسامية تستمر في الإعلاء من مبدأ السيادة حتى حينما تزداد مؤسساته. لكن لعلنا نتكهن بالكلمة الأولى والنهائية للمشكلة: إن حكم الفاعلين واستراتيچياتهم وحدها هي التي تقرر الطريقة التي يلزم استخدامها لتحقيق هذه المبادئ. مع ذلك فعلى الأرجح أن بريسو لم يخطئ حين أكد بعد مضي بضعة شهور بأن «السيادة الوطنية هي التي أعلن الطغاة الحرب عليها[1]»: كان التناقض بين القيَم واضحًا وجليّا للغاية لكي لا يفضي اطراد الأحداث والخطابات المتفَجِّرة إلى المواجهة وبخاصة إلى الإعلاء من شأن فضائل التدخل في كل من المعسكرين. ولنستمع من جديد إلى بريسو وهو يتحدث أمام الجمعية التشريعية يوم ٣١ ديسمبر ١٧٩١: «لقد حان الوقت لحرب صليبية جديدة؛ وهي حرب من أجل الحرية الشاملة.» ولنقرأ الخطاب الذي كتبه لويس السادس عشر قبل عدة أيام إلى ملك پروسيا: «إنني أتوجه إلى إمبراطور وإمبراطورة روسيا، وإلى ملوك إسپانيا والسويد، وأقدم لهم فكرة عقد مؤتمر للدول الأوروپية الكبرى المستندة إلى قوة مسلَّحة باعتبارها أفضل وسيلة لوقف أعمال المتمردين، وتقديم الوسائل لإعادة الأمان ومنع الشر الذي يستحوذ علينا من أن يتمكن من الوصول إلى الدول الأوروپية الأخرى[2]»، ويقولون إن لويس قد

(1) In A. Soboul op. cit., 290.

(2) Cité in A. Mathiez, La Révolution française, Paris, Armand Colin, 1964, tome 1, p. 190

قبل حتى أن يدفع تعويضًا لنظيره عن النفقات التي قد يتكلفها. أما فيما يتعلق بالملكة فإنهم يعزون إليها رسالة شهيرة وصفت فيها الثوار وأنصار الحرب بالأغبياء، وابتهجت لأن تتابع الأحداث دفع جميع الدول «في النهاية» إلى«التدخل» من أجل «الدفاع عن حقوق كل دولة». وأخيراً لنستعيد نص الإنذار الذي أرادت به الجمعية التشريعية الإيعاز إلى الملك لكي يسأل الإمبراطور فيما إذا كان **«قد تخلى عن كل معاهدة واتفاقية موجهة ضد سيادة واستقلال وأمن الأمة»**. وفيما هو أبعد من مبادرات ومناورات الملك والجيرونديين، تمخض هذا التعارض بين مدلولين لفكرة السيادة عن منهج للتدخل: يلزم تذكر ذلك عندما ندرس بعض المنازعات المعاصرة التي تقع بين ثقافات متباينة؛ ويجب أيضًا أخذه في الاعتبار لتفسير الانزلاق التدريجي للحرب الباردة نحو التعايش السلمي، ومن أجل فهم هذه المحافظة الغريبة على السلام التي تلت الحرب العالمية الأخيرة وصاحبها رد الاعتبار للسيادة الوهمية المثير للسخرية والذي يصدمنا في بعض الأحيان، وذلك باستخدام أسلوب ماهر في التَّرميق وطريقة متنافرة بدرجة كافية بقصد إيجاد حد أدنى من الاتفاق العام وتحقيق الاستقرار بين الشرق والغرب.

في ظل تلك الظروف، تم ترويج مقولة «الوطن في خطر» ضد أولئك الذين قال عنهم بريسو بأنهم يحاربون الدستور و «يرتعبون من الحرية». كان يمكن انطباق هذا التعريف بعد مضي عدة عقود، وعند عقد «الحلف المقدس» الذي نسَّق النظام الأوروبي بعدما أزاح الثورة وإمبراطورية نابليون جانبًا. إن الحمية الروحية للقيصر ألكسندر الأول المتحالف مع ملك پروسيا والإمبراطور الكاثوليكي قد أفضت إلى التزام جماعي بالحكم «وفقًا لتعاليم الكتاب المقدَّس». كان النظام الذي أقيم والذي تجسَّد تدريجيّا في ميترنخ [تولى منصب وزير خارجية النمسا عام ١٨٠٩] يتناسب مع مستوى الشهرة التي اكتسبها ميترنخ بأنه «المستشار الشيطان»: إنهم لم يعيدوا تنصيب مفهوم السيادة التقليدي فحسب، بل وأصبح الحلف أيضًا لهذا السبب أداة مباشرة وصريحة لتدخل يستهدف خمد أي رغبة ليبرالية باستخدام الدبلوماسية أو الجيش. ولنحكم على ما جرى: في عام ١٨٢٠ انعقد اجتماع

بمدينة تروپاو [العاصمة القديمة لسيليزيا النمساوية]، وكان هذا هو أول تواطؤ بين الدول الكبرى لدعم مبدأ التدخل الشرعي الذي وضع ميترنخ حججه: بعد مضي عامين مُنحت فرنسا في مؤتمر ڤيرون [مدينة إيطالية] حق التدخل في إسپانيا مما أدى إلى احتلالها لمدينة مدريد ثم استيلاء جيوش الملك لويس الثامن عشر على قصر تروكاديرو، الأمر الذي سمح لفرديناند السابع [ملك إسپانيا] بالانكباب على ردع شديد القسوة...

مع ذلك كان عهد عنفوان التدخل هذا قصير الأمد، حتى وإن كان ميترنخ قد حاول إطالة أمده حتى عام ١٨٤٨. من الأمور المهمة أن إنجلترا رفضت الانضمام إليه، وواجهته تدريجيّاً بديپلوماسية ليبرالية منحت مبدأ عدم التدخل أهليته شيئًا فشيئًا، وأضفت على الحياة الدولية رؤية سيادية: منذ عام ١٨٢٥ قام كاننج [وزير خارجية إنجلترا منذ ١٨٢٢ ورئيسًا للوزراء منذ ١٨٢٧] بإحباط مشروعات الحلف المقدس للتدخل، وفرض الالتزام على المستعمرات الإسپانية في أمريكا اللاتينية. كانت الديپلوماسية الإنجليزية واقعية أكثر منها مثالية، وعرفت أن قيام توازن حقيقي بين الدول الكبرى يستلزم توقف كل منها عن التدخل لدى الآخر وامتناعها عن الحصول على مصلحة منفردة يمكن أن تعزز هيمنتها. فكرة ناجعة، في الوقت الذي كانت فيه الحركات الوطنية في عنفوان انطلاقها، مما قد يضعف الإمبراطوريات القارية ويقدم مساعدة واضحة للديپلوماسيات الليبرالية. وذهب كاننج إلى ما هو أبعد بكثير من كاسلريج [وزير لخارجية بريطانيا عام ١٨١٢] حين أصدر في خطابه أمام مجلس العموم يوم ١٤ أبريل ١٨٢٣ بيانًا عن «السيادة المؤسَّسَة» على «قدسية المعاهدات» و«احترام الأمم المستقلة»، وأخذ شرف بلاده ومصالحها في الاعتبار[1]»... بعد مضي ١٨ عاماً أكد پالمرستون [وزير خارجية بريطانيا ١٨٣٠-١٨٤٠ ورئيس للوزراء ١٨٥٥-١٨٦٥] نفس النظرية حين اعترف «لكل أمة» بحق «حل قضاياها الداخلية كيفما تشاء»... يمكن لمصلحة إنجلترا وحدها أو مصلحة رعاياها تبرير التدخل العسكري حيثما كان في العالم. إنه اختيار مستنير لدولة عرفت جيداً التكاليف الباهظة لسياسة ميترنخ التدخلية: لم نعد في

(1) R. Marx, *op. cit.*, p. 413-414.

القرن الثامن عشر : كان النظام الدولي السائد يستلزم استثمارات من نوع آخر ويتطلب إسناد مسئولية تفكيك الإمبراطوريات منزوفة الدم إلى الشعوب الأوروبية. وتولت التناقضات إنجاز ما تبقى : قامت فرنسا وإنجلترا بتأييد روسيا سرّاً حين شجع القيصر الثورة اليونانية التي اعتبرها ميترنخ مرعبة وحقيرة. بالمثل قاموا بتحبيذ الثورات الشعبية الأولى الهائجة ضد الأتراك والصرب. تمخضت الثورة الفرنسية في يوليو عام ١٨٣٠ عن إدراج فرنسا في هذه الديپلوماسية الليبرالية، بينما انتصرت الثورة في بلچيكا وأحرزت الأفكار الجديدة تقدمًا في إسپانيا والبرتغال.

مع ذلك اشتملت ديپلوماسية عدم التدخل الجديدة هذه على مخاطر. لقد أمكن لميترنخ بفضلها التدخل والقمع بحرية في إيطاليا وفي ألمانيا؛ واستطاعت روسيا سحق التمرد الپولندي دون التعرض لمخاطر كبيرة، وتمكنت من تدعيم تحالفها مع پروسيا والنمسا. وطوال القرن التاسع عشر تدربت أوروپا أيضًا على ازدواجية السيادة الوطنية إذ كانت تشجع حق الشعوب في تقرير مصيرها في الوقت الذي تترك فيه للدول الحرية في القمع الداخلي. لم تستطع الديپلوماسية التغلب على هذا التناقض والذي كان يبدو مع ذلك بسيطًا وواضحًا وقليل الفجاجة - إلا بصعوبة شديدة. كان الأمر يتعلق بخلق نظام دولي يستطيع التحرر من مفاهيم الحلف المقدس الروحية والمتعلقة بالسلالات الحاكمة، وبالتالي تنمية الإدراك بشأن الحدود، والمؤسسات الوطنية، والتفرقة بين الداخلي والخارجي. لعل إنجلترا الليبرالية هي التي استجابت لمتطلبات هذا النهج بصورة أفضل من فرنسا الثورية التي سرعان ما استسلمت لإغراءات المسيانية، بينما لم تستطع الإمبراطوريات التوافق معه إلا بصعوبة.

كان فكر النظام البسماركي خلال العقود التي تفصل بين الوحدة الألمانية والحرب العالمية الأولى هو الانتفاع من هذه الأوضاع [١]. كانت ديپلوماسية المستشار، كما هو معروف، هي المحافظة على الوضع القائم في عام ١٨٧١ وثني فرنسا بخاصة عن الأخذ بثأرها. هكذا كان التحالف بين الأباطرة الثلاثة يتغذى من

(1) P. Renouvin, *Histoire des relations internationales*, Paris, Hachette, 1955, tome 6, p. 26 *sq.*

واقعية لم يعد لها علاقة قوية بالحلف المقدس: يتعلق الأمر الآن بالمحافظة على توازن بين الدول الكبرى يضمن استقرار الخريطة السياسية في أوروبا. تطورت الحياة الدولية بصورة رائعة: لم يعد موضوع قيَم ولا نُظُم أو قانون، لكن فاعلين نافرين لا يوجد الكثير مما هو مشترك بينهم، سوى المحافظة على نظام يحقق مصالحهم المشتركة وذلك وفقًا لرأي بسمارك. بالنسبة لعقائد كانتج أو پالمرستون [الإنجليزيين] السياسية فقد كانت تظهر أحيانا بعض أنواع التقارب الغريبة: من المؤكد أنها لم تعد مسألة أمة أو نظام دولي، لكن حالة أمر واقع هش، يمكن حمايته بقبول التعايش مع الآخر، وبخلق ظروف حد أدنى من الاتفاق. لم تتمخض هذه الممارسة عن عقد معاهدات عديدة (حلف نمساوي-ألماني، ومعاهدة بين الإمبراطوريات الثلاث، وحلف ثلاثي) فحسب، بل وصاغت أيضًا نظامًا دوليًا على المستوى الأوروبي، تهيمن عليه مبادرات ألمانيا الظافرة التي كانت تنسِّق للعبة الدبلوماسية بين جميع دول القارة القديمة. لا شك بأن فكرة السيادة اتضحت، وعدلت من اتجاهها، كما احتفظت بالتباسها الغريب الذي لم تتمكن من التخلص منه. منذ الآن تدل السيادة على الاعتراف للطرف الذي يتم التفاوض معه بوضعه الحقيقي: كل دولة في النظام الأوروبي ذات سيادة ما دامت معترفًا بها باعتبارها مالكة لسلطة نهائية. كانت هذه هي الفكرة المتسلطة على بسمارك حينما جعل من تخليد الإمبراطوريات الثلاث هدفه الأساسي، وحينما أعطى الأولوية المطلقة للتحالف النمساوي-الألماني: كانت ألمانيا تبحث عن الاعتراف بقدرها الإمبراطوري، وتسعى إلى السيطرة بقدر الإمكان على الحمية الوطنية والوحدة الجرمانية؛ وكانت النمسا تنتظر من النظام الدولي الاعتراف بحقها بأن تظل كما هي، بعيدًا عن عجزها عن إصلاح ذاتها، وعن أن تتحد فيدراليًا، وعن أن تحتوي مطالب مجموعاتها الوطنية من پولنديين وتشيك وكروات وسلوفينيين وبوسنيين وصرب بل وحتى مجريين، الذين كانوا راضين إلى حد ما عن البناء الثنائي.

الواقع أن النظام البسماركي كان خلال أمد طويل يحبذ هذا الاعتراف البارد؛ وكان أول من استخدم السيادة بطريقة واقعية، الأمر الذي تم استئنافه في زمن الحرب الباردة حين كان الاتحاد السوفييتي حيًا يُرزق. إن هذا التنظيم القائم على أساس الدول، والتوازنات، ومنح قيمة للأوضاع القائمة المتحكمة في سياسة سلام

ظرفية أضفى على الدولة كفاعل نوعًا من الكرامة الهوبزية: إنها كرامة الوحش النفور الذي يجب التفاهم معه في غابة لا توجد فيها قيم ولا معايير ولا سلطات قضائية للتحكيم. أتاح هذا الاعتراف بالسيادة للإمبراطورية النمساوية ـ المجرية أن تظل متماسكة، بل وحتى أن يتم قبولها في ظل توافق بين الدول، كان مع ذلك من الممكن أن يهمِّشها، بل ويعجِّل من تحللها. لقد أهمل النظام بفطنة جوانب السيادة الأخرى المختلفة: حق الشعوب وحق الجنسيات. لم يكن هذا الاعتراف بالسيادة يستند إلى الحق لكن إلى القوة. ومثلما لم تكن دولة واحدة تناوئ القمع الألماني ضد البولنديين في البوسنة وفي سيليزيا العليا، ولا العنف الروسي ضد أنصار دموفسكي [العدو السياسي لپليسدوسكي، وأصبح وزير خارجية پولندا عام ١٩٢٣] ثم پيلسودكسي [رئيس وزراء پولندا ووزير الحرب منذ ١٩٢٦ حتى وفاته عام ١٩٣٥]، كذلك لم تتعرض أي دولة للنمسا في مبادراتها ضد الحركة التشيكية، وفي صراعها ضد الحشود الصربية أو الكرواتية، ولا أيضًا حينما لاحقت الانضماميين [الوطنيين الإيطاليين المؤمنين بعقيدة سياسية ظهرت بعد عام ١٨٧٠ وتنادي بضم المناطق التي يسكنها أبناء جنسهم ولغتهم] الذين التفوا حول سيزاري باتيستي. على نفس المنوال قبلت لندن وپاريس قيام النمسا بضم البوسنة يوم ٨ أكتوبر ١٩٠٨، واكتفت إنجلترا بإعلان «المساندة الدبلوماسية» لروسيا، وذكرت فرنسا بأن «المصالح الحيوية» لإمبراطورية القيصر ليست مهددة: كانت الصيغة الجديدة لقواعد السيادة تعمل بطريقة ممتازة...

لا غرابة بأن الصدع الذي أصاب هذا النظام قد ساعد مباشرة على إعادة قراءة المبادئ التي أنشأته. كانت الحرب العالمية الثانية هي نقطة نهاية بنيان السيادة هذا، كما كانت في نفس الوقت السياق الملائم لمراجعته. لا يوجد أدنى شك بأن النظم البسماركية والتالية للبسماركية حالت دون التطور التدريجي للنظم الإمبراطورية بينما أدى التحالف الفرنسي- الروسي المصنوع من هذه السيادة الباردة إلى هذا الجمود القابل للتحول إلى نزاع مسلَّح. تتضح هنا إحدى الاختلافات الرئيسية التي تميِّز بين تطور النظام الأوروبي البسماركي وبين النظام ثنائي القطبية الذي تكوَّن بدءًا من عام ١٩٤٥: في الحالة الأولى كانت الحرب تتغذى من تناقضات مفهوم مطلق

للسيادة الباردة، بينما في الحالة الثانية أُحبطت السيادة بسبب التأثير المعاكس من جانب التدفقات عابرة الأوطان، وضغوط السوق، وازدهار الاتصالات بخاصة.

إن إعادة القراءة الفعَّالة المنبثقة عن الحرب تبلورت أولاً في الويلسونية [نسبة إلى وودرو ويلسون رئيس الولايات المتحدة من ١٩١٣ إلى ١٩٢١][1]. وكان النظام البسماركي بعينه هو الذي واجه الاتهام: لا يمكن احتواء سيطرة إحدى الدول باتخاذ سياسة توازن بين القوى التي تكشفت بأنها مصدر للحرب ولإنكار الحق في نفس الوقت. قام وودرو ويلسون كأستاذ قدير للقانون الدستوري بتجريم النظم العسكرية والديپلوماسية السرية، واستبعاد الشعب المجرَّد من أي إشراف على السياسة الخارجية. و تمت إدانة «السياسة الواقعية» *Realpolitik* التي انهار معها هذا المفهوم البارد للسيادة المنفصل عن الشعوب وعن حقوقها. إن «النقاط الأربع عشرة» الشهيرة التي أعلنها الرئيس الأمريكي يوم ٨ يناير ١٩١٨ والتي تم نحتها طوال العام الأخير من الحرب العالمية الكبرى الأولى قد أنشأت «نظامًا دوليًا» كاملاً، على أساس تعريف جديد للسيادة المصنوعة الآن من أبعاد مهمة من المثالية ومن الثقة بحيث إن هذه النسخة الجديدة تقودنا نحو وهم جديد.

مكوِّنات هذا البنيان واضحة: الولايات المتحدة التي في غَمرة الصعود الاقتصادي تعطي للعالم عن طريق رئيسها درسًا في الليبرالية؛ يتسم بثقافتها وبتكوينها وبالتزاماتها الديموقراطية، فالرجل يدعو إلى «الحقوق غير القابلة للتقادم» من أجل المعاونة على حل النزاعات والتوترات. حين ينادي ويلسون بالسلام من خلال الحق والحرية، فإننا نظن أنفسنا قد عدنا إلى جروتيوس [رجل القانون والديپلوماسي الهولندي ١٥٨٣-١٦٤٥]: الذي يستعير رؤى الفيلسوف الآن رجل في السلطة يقول إنه يرتاب في السلطة: إن السيادة بأسلوبها الجديد تدخل من الباب الواسع إلى عصر العولمة. من السذاجة الظن بأنها بهذه الوسيلة قد تخلت عن تناقضاتها.

كانت الحرب الإسپانية - الأمريكية قد سبق أن أوحت إلى ويلسون ببعض

---

(1) Cf. notamment Ch. Zorgbibe, Wilson: *un croisé à la Maison-Blanche*, Paris, Presses de Sciences-Po, 1998, p. 235 sq.; p. 289 sq.; N. G. Levin, *Woodrow Wilson and World Politics*, New York, 1968.

الملاحظات الملتبسة قليلاً بشأن فضائل التوسع والانفتاح: لم يكن التصدير والتوسع البحري مصدرين للرفاهية الاقتصادية فحسب، بل وأيضًا عاملين لنشر الحضارة الأمريكية والقيم الديموقراطية والليبرالية[1]. اكتسبت مهمة التعليم في جزر الأنتيل وفي الباسيفيكي، بل وحتى في الشرق الأقصى الصفة الشرعية. لكن هذا المنطق مُفَخَّخ، الأمر الذي يعرفه نصير الدستورية جيدًا: على هذا لا يجب أن ينفتح التوسع على امتلاك أراض يتم ضمها أو استعمارها، ولا أن يصبح أداة لاستغلال الشعوب عن طريق البنوك والمجموعات المالية الكبيرة. بناء عليه لم تكن العولمة التي قدمها ويلسون بتفاؤل عدوة للسيادة، بل على العكس وسيلة تسمح بالإسراع في كسر عزلة الشعوب وفي تعجيل تحررها.

حينئذ يقوم الإعلان عن النقاط الأربع عشرة بتمجيد التشارك بين جميع شعوب العالم وتعظيم مزايا الاندماج: «لا يمكن أن تسود العدالة لدينا إذا لم تسد في الوقت ذاته لدى الآخرين». لم تعد السيادة تعكس المصالح الحيوية البسماركية لكنها تعود إلى تقارب غامض يخلق ظروف مصلحة مشتركة بين الجميع. لعل مغامرة القرن العشرين الكبرى المعولمة تنطلق من هذه المسلَّمة: سيادة الشعوب تتصدر كل مبدأ آخر بشرط أن تحث من تلقاء ذاتها على الوفاق، بل وحتى على الاتفاق العام. إن عقيدة ويلسون تبتغي قلب مجرى منطق السيادة: وإذا ما فهمناها جيدًا فلابد أن تؤدي إلى العدالة والسلام لا إلى أغسطس عام ١٩١٤ [الحرب العالمية الأولى].

ويفرض هذا الفهم الجيد نفسه عند قراءة كل نقطة تم إعلانها في يناير ١٩١٨. حرية الملاحة، القضاء على الحواجز الجمركية، إقامة تجارة إن لم تكن حرة فعلى الأقل عادلة، ولهذه النقاط أولوية حتى على توكيد مبدأ السيادة ذاته. على هذا فليست السيادة اقتصادية وتندرج بوضوح في سياق عالمي لا يستسلم لهذا التجاور الضار بين سلطات نهائية يمكنها أن تذكرنا بالعالم القديم. في المقابل تبرز كلمة «السيادة» في النقطة الخامسة التي تشرع في نقد الاستعمار بحرص بالمطالبة بأخذ «مصالح الشعوب» في الحسبان منذ الآن. بالمثل يجب على روسيا وحدها أن

(1) P. Renouvin, *op. cit.*, p. 316.

تقرر مصيرها، وأن تستعيد بلچيكا سيادتها، وحصول شعوب النمسا ـ المجر على حرية تكوين أمم مستقلة، و«الجلاء» عن الأراضي الرومانية والصربية والجبل الأسود و«إصلاحها» و«تحررها»، وأن تستمتع تركيا بالسيادة الكاملة، ويلزم إنشاء دولة پولندية مستقلة ...

إن بيان ويلسون هذا يعظِّم بوضوح حق الشعوب في تقرير مصيرها إلى حد جعل هذا الحق مرادفًا للسيادة. ويُدْخل في ذات الوقت التباسين جسيمين سينجحان في إنجاز مهمتهما. يكمن الالتباس الأول خلف عمومية خادعة: في عُرف الرئيس الأمريكي تبدو كل جماعة تطالب بتحقيق ذاتها بأنها تُشكِّل شعبًا يطمح في أن يكون صاحب سيادة ويستطيع بنيان ذاته بهذه الخاصية. وتمنح النقاط الأربع عشرة هذه الخاصية لبلچيكا، الدولة -القومية متعددة الثقافات، التي تم تكوينها في القرن التاسع عشر، كما لپولندا التي تم مسحها من الخريطة عدة مرات، ولـ «شعوب» النمسا- المجر المختلفة، كذلك لأولئك المندمجين في الإمبراطورية العثمانية. هكذا يتردد ويلسون بين بنيان سياسي خالص للأمة الذي يطبقه على بلچيكا، وبين مفهوم عرقي يتضح بخاصة حين يشير إلى «السكان الذين من أصل پولندي أكيد» (النقطة ١٣). كان الحال منطويًا على مفهوم للأمة محفوف بالمخاطر، كما أنه قابل للمنازعة؛ مع ذلك كان من الضروري حينذاك بناء السيادة على كلام بليغ عن الشعوب التي أوجدها التاريخ والثقافة، والتي يتم تصورها بأنها بطبيعة الحال تمتلك أرضًا. هكذا افترضت المثالية الويلسونية أنه يمكن لشعوب النمسا-بلغاريا أن تتكوَّن كأمم مستقلة ذاتيًا، ويمكن لرومانيا أن تتكوَّن كدولة وفقًا لمبدأ القومية وبأنه يمكن لپولندا أن تتزود بأراضٍ لا تنتهك أي قومية أخرى. كان معنى ذلك ببساطة شديدة نسيان التشابك العَجيب بين «الشعوب»، وتفكك الشعوب ثم إعادة تشكّلها بصفة مستمرة وفقًا للخصوصيات التي تجزئها يومًا لكي تختفي في اليوم التالي. كان ذلك تجاهلاً لمبدأ روسو الذي لم يكن يعرف سوى التعريف السياسي للشعوب، ذلك التعريف الذي ينتج عن العقد الاجتماعي وعن إرادة العيش معًا، وليس عن مبدأ طبيعي يتم التذكير به تعسفيًا. كان أيضًا نذيرًا بالمأساة البوسنية، وهي مأساة شعب لم يتمكن من تنصيب نفسه كأمة مستقلة ذاتيًا تقيم في أراضٍ خاصة بها؛ وكان إعدادًا للملف المثقل الخاص بالأقليات المجرية في

رومانيا؛ وكان إضفاءً سالفًا للشرعية وتعميمًا للتفَجُّر العرقي الذي صاحب بناء تركيا وليدة المعاهدات والاتفاقات، ثم صاحب في أعقاب الحرب العالمية الثانية بناء الدولة البولندية التي أُفْرِغَت من سكانها الألمان، وأخيرًا، وفيما بعد، بناء دولة الصرب في البوسنة.

وبالقياس إلى الالتباس الأول السابق ذكره، يبدو الالتباس الثاني أقل خطورة. إنه يعود إلى الطريقة التي اتبعها ويلسون لتزويد فكرة السيادة باعتبارات تصطبغ من جديد بالواقعية. كان نقد الاستعمار معتدلاً، حيث إنه يأخذ مصالح الحكومات في الحسبان؛ ولم تكن سلامة أراضي الشعوب مبدأ مطلقًا إذ كان يلزم تآلفه مع حق الحصول على منفذ بحري وذلك على الأقل في حالة الصرب والبولنديين. إذا كان ويلسون يستنكر السياسة الخارجية المبنية على المصالح المادية باعتبارها خطرة، وإذا كان يذكِّر بأنه يجب على الولايات المتحدة أن تأخذ في حسبانها مصالح الدول الأخرى وخاصة مصالح دول أمريكا اللاتينية، فإنه لم يقلع عن اتباع سياسة تيودور روزفلت الخاصة بالهيمنة: هكذا احتفظ بوحدة احتلال عسكرية في نيكاراجوا، وأجرى مفاوضات معها لإقامة قاعدة عسكرية بحرية، وقام بلا تردد بالتدخل في سياسة هاييتي، وأظهر قوته أمام المكسيك باحتلاله لميناء ڤيراكروز وبمساعدته على إسقاط هويرتا [چنرال مكسيكي تولى الرئاسة ١٩١٣-١٩١٤] الذي ثارت حوله شبهة معاونة ناقلات النفط الإنجليزية...

إذًا هو نظام كامل انبثق، سيادة مثالية تجمع في رؤية أخلاقية بين البعدين الداخلي والخارجي للموضوع، لكن بسبب غموضها وتناقضاتها تؤذي بشدة ممارسات المبدأ الذي يعترف للشعوب بحق تقرير المصير. إنه مبدأ جميل يبدى العديد من البشر استعدادهم للموت من أجله، لكنهم يقتلون الآخرين أيضًا، وهو مبدأ يتأرجح بين تعريف موضوعي متعذر وتعريف ذاتي محفوف بمخاطر جمّة ويُجبر على إتمام إنجاز المناداة الذاتية بالسيادة. إنه مبدأ نبيل ويقول لنا ويلسون بأنه منشأ «مسئولية أخلاقية» تعلو فوق السيادات وتعمم التدخل: نحن نشدد هنا على أن الإفراط في السيادة يتعارض مع السيادة... إنه مبدأ نقي ومطلق، لكنه لا يصمد إلا باستخدام بعض الدعامات الواقعية، وباللجوء إلى بعض الانتهاكات التي يقيمونها كاستثناءات تؤكد القاعدة...

لعل الإبداع الرئيسي لمذهب ويلسون هو تأهيل استخدام مزدوج للسيادة بطريقة مبهمة ومُضْمَرة، ويدمج في الممارسة بين المثالية والواقعية، سيادة دول وسيادة شعوب، أمن وحق، أيديولوچية وسلطة. لم يتكون هذا المزيج العسير بوعي ولا عن قصد إطلاقًا، ولم يتم تنظير النتيجة إذ بقيت على الدوام كما هي غامضة في تعريفها كما في مكوناتها. فضلاً عن أن هذه المكونات تتباين وفقًا للظروف. مع ذلك بدءًا من عام ١٩١٨ لم يكن النظام الدولي بسماركيّا ولا ويلسونيّا، بل خليطًا تاركًا للفاعلين الاهتمام بوضع مقادير الجُرعات وفقًا لاستراتيچياتهم. وقد مزجت المعاهدات الموقعة لإنهاء الحرب بين مثالية نقاط ويلسون الأربع عشرة وبين واقعية الاتفاقيات السرية بين الحلفاء خلال الحرب: لعلهم تمسكوا بالجزء الأكثر سوءاً في كل من واقعية كليمنصو [رئيس وزراء فرنسا من ١٩١٧ إلى ١٩٢٠] التي تزيد من خطورة الآثار المستفزة والمفَجِّرة لنزاع مسلح، ومن مثالية ويلسون شديدة التبسيط والخاصة بالحقوق الوطنية. في المقابل أضفت هذه المثالية مظهراً لراحة الضمير - بل وأخلاقيّا - على إعادة تنظيم يتشبث بشدة بعقيدة التوازن القديمة بين الدول والتي أظهرت منذ عهد قريب بأنها تقود مباشرة نحو المواجهة.

لحسن الحظ أن التاريخ لا يكرر نفسه: لقد نشأت الحرب الباردة من ذات المنهج الدامج، لكن بطريقة مختلفة تمامًا، أكثر نفعية على الأرجح، وبالتالي أقل قابلية بكثير للنزاع المسلح. من هذا الجانب كانت هذه الفترة من الأوقات العظيمة لتأكيد مبدأ السيادة وتعظيم شأنه. يلزم التذكير بأن السياق كان قد اختلف: لقد تطور عهد الردع نحو ذات اتجاه مفهوم القوة مع تزويده في الواقع بظل من النسبية: إن طبيعة وسائل التدمير ذاتها قد نزعت عن الدول إمكانية اتخاذ قرار باستخدامها بطريقة نهائية وحرة: إن تقدم التدفقات العابرة للجنسيات بسبب العولمة، وتزايد الاتصالات، والاعتماد المتبادل، وتعزيز الاستقلال الذاتي للأفراد، قد أحبط عنفوان «السيادة الباردة»، وأبطل العديد من المبادئ التي أسست البسماركية فيما مضى. مع ذلك اعتمدت قوة هذا الدمج الجديد أولاً على جدواه وعلى توافقه: كان هذا العالم الجديد ثنائي القطبية يقيم مواجهة بين أيديولوچيتين وبين دولتين كبيرتين في الوقت نفسه، وبذلك يعبِّر عن غموض مبدأ السيادة هذا المؤسَّس على الواقعية بقدر ما هو على المثالية.

بدا ظاهريًا أن تقسيم العمل بينهما يعمل بانتظام : كانت المثالية تنظِّم الخطاب البلاغي وتُضفي الشرعية على الممارسة التي ظلت ملتزمة بمفهوم بارد لسيادة الدولة . كان الشرق والغرب يجسِّدان عموميتين عالميتين تقوم كل منهما بطريقتها الخاصة بتمجيد حق سيادة الشعوب وبالإعراب عن اعتزامها ، في المستقبل ، تجاوز الحواجز التي تفصل بين الشعوب . كانت الدولية البروليتارية من جانب والليبرالية الجديدة من الجانب الآخر تعلنان بقوة متماثلة نهاية قضيتنا في وقت قريب إلى حد ما ... مع ذلك لم تستطع المواجهة بين هاتين الرؤيتين سوى تأخير الآجال وإحياء سلطة الدولة ليست الشرعية فحسب بل والفاعلة أيضًا ، وتسويغ حق الدولة كاملاً في الاعتراف من المصادر الواقعية للسيادة . كانت مهمة الاتحاد السوفييتي أولاً ، ثم حلفائه الذين ضمهم إليه هي بناء الاشتراكية في جزء من العالم ، مع ذلك كان محاصرًا : كذلك انقلب المخطط ، وتم تأجيل الدولية إلى فيما بعد ، وانمحى حق الشعوب أمام حق الدولة ، المتراس النهائي الواقي ، وموضع الأمن الحقيقي . إنه بالإفراط في نوع من الدولة الديكتاتورية المصطبغة بالماركسية يمكن الحفاظ على الهوية ، ورفض مشروع مارشال ، وإحباط المطامح الدولية للمعسكر الآخر . بالمثل ، في مواجهة هذا التهديد ، قام «العالم الحر» بإعادة تأهيل الدولة وترسانتها : كان الأمر يتعلق هنا بالتصدي لسياسة قوة خطرة ، وللآثار الناجمة عن تدخل يستخدم دروب الدولية الشيوعية ، وبمواجهة دولة الآخرين بدولته الخاصة

أصيب بيان ويلسون البليغ بالوهن . استطاع چورچ كينان [دپلوماسي ومؤرخ أمريكي] منشئ عقيدة «الاحتواء» تجنيب حق الشعوب ، والتنبيه بأنه في مواجهة الخطر السوفييتي يجب تغليب قوة الدولة ؛ وأسرع في تطبيق هذه الواقعية على أمريكا اللاتينية ونشر فكرة أنه يجب على الولايات المتحدة إعطاء الأولوية لدعم النظم القوية بل والديكتاتورية الأكثر قدرة من الدول الديموقراطية على احتواء النفوذ الشيوعي(١) . وتم بعدها توسيع نطاق هذه الخطة لتشمل سلسلة كاملة من الدول المجاورة للاتحاد السوفييتي والصين : تركيا التي يحكمها الچنرالات ، واليونان التي يحكمها الكولونيلات ، وإيران التي يحكمها الشاه في مواجهة

(1) Cf. P.Grosser, *Le Temps de la Guerre froide*, Paris, Complexe, 1995, p. 26.

مصدق، وكوريا التي يحكمها سيجمان ري أو پارك شونج هي، والفلپين التي يحكمها ماركوس، وإندونيسيا التي يحكمها سوهارتو، وما الرأي بشأن ڤييتنام الجنوبية، أو كمبوديا التي يحكمها لون نول؟ باسم هذه القواعد الواقعية لم يفعل الاتحاد السوڤييتي الكثير لزعزعة استقرار هذه الديكتاتوريات بعد إقامتها، تماماً مثلما فعلت الولايات المتحدة حين انحصرت في نطاق الكلام الطنَّان الحذر حينما وقع انقلاب براغ عام ١٩٤٨، وحينما اتخذت إجراءات قمعية في پولندا والمجر عام ١٩٥٦، أو عندما تم غزو تشيكوسلوڤاكيا عام ١٩٦٨. وإذا ما كان استخدام الأيديولوچيا يتفاوت تبعًا للفاعلين وللعهود، فإنه يبرز من نظام القطبية الثنائية إشادة حقيقية بمبدأ عدم التدخل. يمكن أن ندهش من صلافة استخدام هذا المبدأ حيث إنه كان يتم العمل به فيما بين الكتلتين، لكن لا يتم تطبيقه داخل كل كتلة إلا نادراً. كانت عقيدة بريجنيڤ [خليفة خروشتشوڤ كسكرتير أول للحزب الشيوعي السوڤييتي] من وجهة النظر هذه فصيحة وعقلانية، إذ كان يشيد بالتضامن بين المعسكر الاشتراكي، وبممارسة «الشقيق الأكبر» للتدخل الدوري في شئون الديموقراطيات الشعبية. ووفقًا لما سمَّاه تيتو [رئيس الحكومة الثورية اليوغوسلافية أثناء الحرب العالمية الثانية، وأصبح بعد الحرب رئيسًا للجمهورية لمدى الحياة] «السيادة المحدودة»، يعتبر كل حزب شيوعي مسئولاً ليس فقط أمام طبقته العاملة الخاصة، بل و أمام «الحركة الشيوعية الدولية أيضًا»[1]. هذا التناقض الواضح يستهل مرحلة جديدة من تاريخ السيادة المضطرب: لقد ساهمت الحرب الباردة بخاصة في فصل السيادة عن الأمة لكي تربطها أولاً بالدولة وبمفهوم وضعي بشأن سلطتها. وتقود المسيرة بالضرورة إلى البحث عن منشأ السيادة الحقيقي، وعن نقطة امتلاكها النهائية وفقًا للتعبير الذي نستعيره من بودان: يقودنا هذا المفهوم من فكرة الدولة مباشرة إلى فكرة الكتلة.

والحالة هذه فالحدود الحقيقية هي تلك القائمة بين كتل، وهي تلك ذاتها التي أشار إليها ضمنيًا المندوب السوڤييتي لدى مؤتمر اليونسكو المنعقد في نيروبي عام ١٩٧٦، حين طالب باسم السيادة بتوقف إذاعة «أوروپا الحرة» عن بثها الموجَّه من

(1) Cf. F. Fejtö, *Histoire des démocraties populaires*, Paris, Le Seuil, 1969, p. 359 *sq.*

الغرب تجاه المعسكر الاشتراكي. وهي أيضًا الحدود التي تفصل بين نظم الأحلاف، حلف وارسو من ناحية، وأحلاف شمال الأطلنطي ومنظمة المعاهدة المركزية ومجلس الپاسيفيكي [حلف أنشئ عام ١٩٥١ ويضم نيوزيلاندا وأستراليا والولايات المتحدة] من الناحية الأخرى، التي تتكون كجماعات أمن حقيقية، بمعنى مساحات موحدة تلغي مخاطر النزاعات المسلَّحة في داخلها وآثار التهديد: وهي المساحات ذاتها التي ينبغي عليها، وفقًا لهوبز، أن تكون مُنتجة للدولة وللسيادة...

مع ذلك يجد القانون صعوبة في ملاحقة المسيرة: كيف يمكن إضفاء صفة رسمية على مبدأ السيادة مع تزويده بمناهج الدمج هذه التي تبدو في الواقع متعارضة مع تاريخه الخاص؟ كذلك، وفيما هو أبعد من هذه الممارسات الجديدة، فإن الفاعلين الأساسيين في الحرب الباردة هم الذين كانوا يعظِّمون فكرة السيادة التقليدية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. كان مؤتمر هلسنكي بشأن الأمن والتعاون الأوروبي مناسبة ممتازة. كان موضوعه الأول يؤكد بقوة المساواة بين سيادة الدول واحترام الحقوق المرتبطة بهذه السيادة: سلامة الأراضي، الاستقلال، حرية اختيار النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. بل ما هو أفضل أيضًا، تم التذكير صراحة بمبدأ عدم التدخل وبحق الشعوب في تقرير مصيرها أثناء انعقاد مؤتمر مدريد (١٩٨٠) ومؤتمر ڤيينا (١٩٨٦). كان التدخل الأمريكي في جرينادا، وخرق الاتحاد السوڤييتي لحق الأقليات الوطنية سببًا في تبادل رسائل لاذعة بين الشرق والغرب.

في الواقع كان هذا البناء يمثِّل قواعد مشتركة للكتلتين، ونوعًا من النموذج الذي ينظِّم قدرتهم على فهم العالَم. وكان في الوقت نفسه يتناظر مع ثقافة وأيديولوچية ترفعان - ظرفيًا على الأقل - من شأن الدولة ومن قيمة وظائفها التقليدية الخاصة بتقديم خدمات الأمن والدفاع؛ كان يتوافق مع الأولوية الممنوحة من الطرفين لضرورة القوة والتوازن؛ وكان يلبي الحاجة إلى ربط هذه المتطلبات مع المحافظة الدقيقة على حدود وسلامة الخريطة الأوروبية. كان حتى يغذي المنازعات بين الأيديولوچيات والمجادلات المترتبة عليها، إذ يقدم لكل معسكر فرصة فضح مخالفات الآخر العديدة لمثال السيادة الذي يعلنون ضرورة عدم المساس به (التصرفات الاستعمارية والاستعمارية الجديدة، وعدم احترام حقوق الشعوب

الاجتماعية من جانب؛ والتدخلات لدى الدول الشقيقة وعدم احترام الحقوق السياسية من الجانب الآخر). لقد تكشف هذا الاستخدام العجيب لمفهوم السيادة عن فائدته القصوى: كان يضع إطاراً قانونيّا للعلاقات، ويجمع الأطراف حول الجوهر، ويستنسخ في الوقت نفسه مناهج النزاع مما يتيح لكل رفيق الإعلاء من شأن ذاته. وقد استمرت الحرب الباردة وفرضت نفسها عن طريق تقديمها للخدمات المنتظرة منها: المحافظة على القوتين في كل من الجانبين، والعيش مع الجانب المواجه والحصول على الشرعية بفضح إخفاقات أو فضائح الآخر. وفي أثناء إنجاز هذه المهمة لم يلعب مبدأ السيادة دوراً هامشيّا. مع ذلك فَقَد هذا المبدأ جزءاً إضافيّا من وضوحه ومن بداهته: نجد السيادة حائرة بين الدولة والأمة، بين طموحها الواضح إلى توضيح حق، ونزعتها الوضعية نحو صياغة سيطرة، بين ارتباطها بأرض دولة-قومية واستنادها الواقعي إلى تكتلات، بين نزعتها إلى بناء نظام دولي واستخدامه لغايات حرب كلامية في المنافسة بين الدول. لم يحدث مطلقًا أن كانت السيادة وهمية وفي الوقت نفسه نفعية إلى هذا الحد.

تبرز هذه الخاصية المزدوجة أكثر حينما نبدِّل الجهات الأصلية. بالإضافة إلى المنافسة بين الشرق والغرب، يتبلور التوتر بين الشمال والجنوب أيضًا في فكرة السيادة المحددة في الواقع بطريقة مختلفة تمامًا. لقد تعلمت الشعوب المستعمَرة من أولئك الذين كانوا يهيمنون عليها فضائل السيادة المنبثقة مباشرة عن المسيانية الثورية. كان الأمر يتعلق بأمة تعاني وتطالب ببساطة شديدة بحق تقرير مصيرها. كان الوطنيون الأوائل الذين أثاروا شعوب الإمبراطوريات المستعمرة القديمة غير ملزمين بالتساؤل عما يبرر تأسيس شعب: لم يكونوا في حاجة للاختيار بين التعريف العرقي أو التاريخي أو السياسي للشعب. كانوا في كل مكان تقريبًا يقدمون الاحترام لمبدأ إقامة دول، الأمر الذي يعفي أبطال تصفية الاستعمار من ضرورة التسليم كثيرا بمذهب ثقافي: هكذا كان نهرو، وسوكارنو، وعبد الناصر، وبورقيبة، ونكروما... ومع ذلك لم يكن الموضوع غائبًا: في وقت الحصول على الاستقلال كان نهرو يعارض غاندي بشأن تعريف الأمة ذاته، إذ كان سياسيّا لدى الأول، وثقافيّا لدى الثاني، في حين أن سوكارنو افترق عن حتى بتفضيله الاستناد

إلى الأراضي أكثر من الاستناد العرقي. مع ذلك كان النضال المضاد للاستعمار في كل مكان يرتبط بقوة بالمطالبة بالسيادة على أراض تحتلها الدولة الاستعمارية، وبذلك يندرج في خط واضح لعله في غاية البساطة: إن القهر يصنع أمة، والأمة، بصفتها هذه، مفوَّضة بالمطالبة بحقها بأن تكون ذات سيادة[١].

بينما كان التعبير عن السيادة لا تشوبه شائبة قبل الاستقلال، إلا أنه واجه في المقابل صعوبة أكبر عند تطبيقه بعد الحصول على الاستقلال. كان خطاب غاندي الثقافي أو، بطريقة أكثر راديكالية، خطاب الوحدة الهندوكية، بل وخطاب الوحدة الإسلامية منذرين جزئيّا: كانت «الأمة» تحمل مدلولاً في مواجهة المستعمر، لكن هذا المدلول نقص مغزاه كثيرًا عند اعتبار الأمة جماعة سياسية تضم الحَاكمين مع المحكومين. فيما هو أبعد من الاستقلال، سرعان ما أدى الاستيراد الضخم لنموذج الدولة - القومية الغربي، بلا تقييم نقدي مهم، إلى نزع الشرعية عن فرضية سيادة قومية تقوم بتنظيم العلاقات بين الحكام والمحكومين، وبإدارة ربط الدول الجديدة بالمسرح العالمي. إن ثأر العقيدة الثقافية التي فرضت نفسها بعد فشل القوميات العَلمانية الكبيرة قد عرقل الأمة، وأضر بفكرة السيادة، وأبعد دول الجنوب عن الأيديولوچيات السيادية الكبرى المستوردة من الغرب: تقوم الوحدة الإسلامية بنقد فكرة السيادة القومية مباشرة وتفضل عليها رؤية عابرة للجنسيات تضم المؤمنين، وتحل فرضيات جديدة متعلقة برابطة الانتماء محل التفكير بشأن حيازة السلطة النهائية.

حين ظهرت الاختلاجات الأولى لهذه المنازعة، كانت القومية في الجنوب تتدبر أمر اندماجها المحفوف بالمخاطر في المسرح العالمي: ما قيمة هذه السيادة القومية المجدَّدة في عالم يحتفي بإقامة سيادة يتصورها بلغة القوة والكتلة؟ كانت المفاهيم بين هؤلاء وأولئك متباعدة إلى أقصى حد، إذ تتكشف بأنها تتسم بالصلافة لدى هؤلاء في حين أنها لا تزال تتسم بالملائكية لدى القادمين الجدد: كيف يمكن التوفيق

(١) حول المجادلات بين سوكارنو وهاتا راجع:

G. Defert, *L'Indonesie et la Nouvelle-Guinée occidentale*, Paris, L'Harmattan. 1996,p.115-118; sur Gandi-Nehru, cf. Chr. Jaffrelot, *La Démocratie en Inde*, Paris, Fayard, 1998. p. 59 *sq*.

بين رؤية العالمين الأولين للسيادة باعتبارها منتجة للتبعية، وبين عالم ثالث لا يحصل على وحدته إلا من خلال قومية لا تزال طاهرة ومحمَّلة بالشعارات؟

كان هذا الأمر بالذات مبرر انعقاد مؤتمر باندونغ من ١٨ إلى ٢٥ أبريل عام ١٩٥٥ الذي ضم ٢٧ دولة حصلت غالبيتها على الاستقلال منذ أقل من عشر سنوات: من خلال قامات عبد الناصر، وسوكارنو، وشو آن لاي، ونهرو امتزجت الرغبة في الاحتفاء بعودة هذه الرؤية الرومانسية للسيادة القومية بالرغبة في تحقيق تجمُّع للدفاع عن هذه السيادة في مواجهة الهجمات القادمة من الشمال، ومن مركز النظام الدولي على وجه التحديد[1]. تم في المؤتمر الإعلان عن تحريم الاستعمار والتأكيد رسميّا على حق الشعوب المقهورة. إن المبادئ العشرة التي تم إعلانها لا تخادع: إننا نعثر فيها على أفكار روسو وجنود الثورة الفرنسية، ومبادئ ويلسون، بل ويرجعون بخاصة إلى الحق المدون في ميثاق الأمم المتحدة. كان العمل ماهرًا: لقد تم فضح الثنائية الحاذقة التي أقامتها الدول الكبرى؛ كما تم إبراز الجزء المثالي الذي تسوسه هذه الدول وإعادة توجيهه بقوة نحو أسياد العالم. لم ترض الدول الكبرى عن باندونغ، وارتابت في عواقبه، ولم تستطع مواجهته إلا بالكلام الطنَّان. أطلق اسم «مبادئ التعايش السلمي» على هذه المبادئ العشرة، كما لو كانوا يقترحون بديلاً للعالم القائم وقتها. لنلقي نظرة عليها: احترام الحقوق الإنسانية الأساسية، احترام «سيادة وسلامة أراضي جميع الأمم»، الاعتراف بالمساواة بين جميع الأجناس وجميع الأمم الصغيرة والكبيرة، عدم الاعتداء، وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى، احترام حق الأمم في الدفاع عن نفسها ذاتيّا وجماعيّا، رفض إجراءات الدفاع الجماعي الذي يستهدف خدمة مصالح الدول الكبرى ورفض جميع أشكال الضغوط التي تمارسها هذه الدول، تسوية المنازعات سلميّا، رفع مستوى التعاون، واحترام العدالة.

لكن الأمر لا يتعلق بمجرد إصدار بيان، فهو محاولة لتصور ما تريد السيادة قوله في عالم أصبح ثنائي القطبية. نلاحظ اللجوء المتكرر إلى فكرة الدولة الكبرى، التي يتم فضحها صراحة في وثيقة دولية لأول مرة باعتبارها مصدر التهديد

(1) O. Guitard, *Bandoeng et le réveil des peuples colonisés*, Paris, PUF, 1969.

الرئيسي الذي يضغط على فكرة السيادة الوطنية. ونرى جيداً كيف أن هذا الاعتقاد قد قاد مباشرة نحو فضح أحلاف الدفاع الجماعية، أي هذه التجمعات الأمنية التي كانت بداية نشوء مفهوم الكتلة ذاته: منذ الآن أصبح لزاماً على السيادة الوطنية الاقتران بعدم الانحياز. ونلاحظ أخيراً ضيق الهامش بين التدخل الممقوت الوارد في المبدأ الرابع وبين التعاون المنشود الوارد في منطوق المبدأ التاسع. في الواقع إن النص الذي تمت الموافقة عليه في باندونغ يقع بين تفسيرين يلزم استبعاد كليهما: إنه ليس بلاغة لاذعة يسخر منها البعض، ولا برنامجاً مشتركاً لديبلوماسية عالمية جديدة كما أعلن الآخرون. إنه إفصاح أمم شابة عن الرغبة في إشهار ذاتها وفي المقاومة وبعدأن عرفت المخاطر التي تواجهها في هذا العالم، لكنها كانت لا تزال تجهل الآثار السامة لعصر ثقافي بدأ في الظهور على أراضيها. كانت السيادة الوطنية رمزاً لأوهامها.

نشأ عن ذلك نهج كامل اندرج تدريجيّاً في الحياة الدولية. وبرز محوران مهمان يمكن أن يتناقضا لو تم دفعهما لكي يصلا إلى نهايتهما: عدم الانحياز من جانب، والتكفل الشامل بالتنمية الاقتصادية من الجانب الآخر. وعند انعقاد مؤتمر بلجراد (سبتمبر ١٩٦١)، تمت دعوة الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي إلى التخفيف من التنافس على القوة بينهما، ومن اتباع سياسة الكتل، في حين أعيد تأكيد المبادئ العظيمة: حق الشعوب في تقرير مصيرها، وفي الاستقلال، وفي حرية التصرف في ثرواتها؛ ودعيت الأمم المتحدة إلى تقديم مساعدة اقتصادية للبلدان النامية. عادت الفكرة إلى الظهور عام ١٩٧٠ في لوزاكا ثم بخاصة عام ١٩٧٣ في الجزائر تحت رئاسة هواري بومدين الرمزية: تم حينذاك التوقيع على ميثاق «الأمم البترولية» واستنكار هيمنة الأغنياء. حينما استعاد العالم الثالث العناصر الرئيسية الواردة في ميثاق ال «٧٧» الذي تم توقيعه قبلها ببضع سنوات، فإنه بذلك منح السيادة مدلولاً جديداً: فيما هو أبعد من الموضوعات السياسية، من المفترض احترام حق كل دولة في التنمية، وقيام الأكثر غنى بمساعدة الأكثر فقراً[1].

(1) Cf. notamment C. Comeliau, *Mythes et espoirs du tiers-mondisme*, Paris, L'Harmattan, 1986.

«معونة» بدون تدخل: هل هذا ممكن؟ إننا نعود لنرتبط من جديد بهذا المسلك الوهمي الذي من المؤكد أنه لم يتخل مطلقًا عن مختلف تحولات السيادة. مع ذلك نحن في قلب مبادرة فعَّالة تجمع بين ورثة باندونج: ففي عام ١٩٦٤ حصل هؤلاء على إنشاء «منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية» CNUCED بقصد إقامة حوار بين الأغنياء والفقراء لتحسين المبادلات العالمية، بينما تم في العام التالي إنشاء «برنامج الأمم المتحدة للتنمية» PNUD بهدف تشجيع سياسة متعددة الأطراف للمساعدة وللاستثمار في البلدان المحرومة من الحظ[1].

مع ذلك ظل جوهر المعونة بين أيدي مؤسسات بريتون وودز، صندوق النقد والبنك الدوليين، اللذين يديرهما ويهيمن عليهما ممثلو الولايات المتحدة صاحبة أكبر اكتتابات ومساهمات والتي تتصرف وتتدخل في البلدان الأكثر فقرًا وفقًا لوسائل يتم قبولها رسميًا، لكنها في الواقع مفروضة تحت ضغط الحاجة. هكذا شهدت مغامرة باندونج خيبة أمل مزدوجة: عدم انحياز يزداد وهمًا أكثر فأكثر في عالم يتطلب بقاء الضعيف فيه أن يصبح في غالبية الأحوال مشايعًا، إلى حد جذبه إلى مؤتمرات تستند إلى مدلول سياسي حقيقي؛ ومطالبة بالحق في التنمية الاقتصادية تؤدي إلى الموافقة الإجبارية على معونة مشروطة أكثر فأكثر.

بطريقة ذات مغزى، أثبتت المؤتمرات المتلاحقة للاحتفاء بعدم الانحياز تزايد تبعية دول العالم الثالث لأحد المعسكرين: لقد أشادت مؤتمرات القمة المنعقدة في كولومبو (١٩٧٦)، وفي هافانا (١٩٧٩)، وفي نيودلهي (١٩٨٣)، وفي هراري (١٩٨٦) بفضائل السيادة الوطنية بطريقة رسمية، لكن أعقبتها أحداث فعلية تتسم بالعودة إلى الحرب الباردة وبتزايد تأثير النزاعات التي تُشرك الجنوب في ثنائية قطبية متوطدة: حروب كمبوديا، وأنجولا، وإثيوبيا، بل وأيضًا صعوبات تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

مع ذلك، وفيما هو أبعد من هذا الفشل، أمكن الاستفادة من التأكيد على حق، ومن إعادة بناء رؤية مثالية بشأن السيادة كقاعدة لعملية تعبئة دولية، كما أنها أوحت - جزئيًا على الأقل - ببعض مبادئ للسياسة الخارجية. بل ما هو أكثر أيضًا، لقد انتفع

(1) Cf.G. Arnaud, *Vingt Années au service de l'investissement humain*, Genève, PNUD, 1986

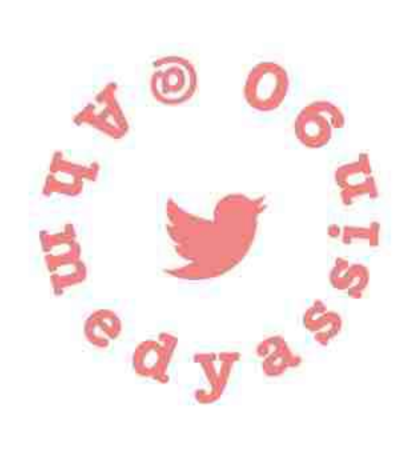
مفهوم السيادة هذا (وما زال ينتفع) من ميزة كونه قريبًا من النصوص العظيمة الخاصة بالحق ومن الأحاديث الرسمية البليغة التي تدلي الدول بها: هكذا فهو يمثل ضغطًا على الدول الكبرى لا يستهان به. وعندما تصدَّع نظام القطبية الثنائية ثم انهار، اكتسب هذا المفهوم معنى كانوا قد نزعوه عنه: لا ندهش في ظل هذه الظروف من أنه في أعقاب سقوط حائط برلين ازدهرت من جديد الخطابات التي تستلهم بوضوح مبادئ ويلسون عندما تتحدث عن «النظام العالمي الجديد»[1].

هذه النظرة العامة على التاريخ بطريقة متتابعة، هي بنوع خاص مبسَّطة للغاية. لقد أظهرت حرب الخليج أنه يجب على هذه العودة إلى مذهب ويلسون أن تأخذ في حسبانها آثار القوة، كما أصبحت أداة لسياسة الولايات المتحدة الخارجية أكثر من كونها إعادة تأهيل لإرشادات مثالية تعود إلى الزمن الغابر[2]. أما بالنسبة للعالم الثالث الذي تحرر أخيرًا من أغلال القطبية الثنائية، فقد فقد مع هذه الأغلال كل حافز لتأكيد وجوده: لم يعد لحركة عدم الانحياز أي مبرر للوجود في الوقت الذي أمكنها فيه، كما في بلجراد (١٩٨٩) أو چاكارتا (١٩٩٢) الاستحواذ على مشاكل حقيقية: البيئة، وحقوق الإنسان، والعولمة... إن التناقض جسيم: حيث كان يمكنها التوقف عن كونها مُحْتجَّة، تنازلت نظرية السيادة التي يتبناها العالم الثالث عن جزء من حيويتها: وحيث كان يمكنها صياغة عقيدة مستحدثة تتناسب مع المناهج الجديدة للعولمة، تحجَّرت في وظائف وهمية: درع هشّ ورمزي لحماية الضعفاء في مواجهة الأقوياء، أو بخاصة في مواجهة العَولمة؛ ساتر غير شرعي تستخدمه النظم الديكتاتورية الراغبة في الحفاظ على سلطاتها القمعية؛ حُجَّة ميسورة يستخدمها أصحاب مشروعات الهوية الأكثر صلافة في استنكارهم للعولمة. في الوقت الذي يعيد فيه الشمال توسيع نطاق القوة بعيدًا عن الحلول الوسط التي كان يجريها في ظل نظام قطبية ثنائية بطل مفعولها، يشرد الجنوب في حديث طنان عن سيادة شديدة الشكلية إلى حد لا يمكّنها من أن تكون فاعلة وجديرة بالتصديق.

---

(1) Cf. notamment *«L'Occident et la guerre des Arabes» Hérodote*, avril 1991; M. Weller, *Iraq and Kuwait: the Hostilities and Main Aftermath*, Cambridge, 1993.

(2) Cf.P. Rogerset M. Dando, *A Violent Peace, Global Security after the Cold War*, Londres, Brasseys, 1992.


@Ahmedyassin90

الفصل الثالث

تصــوُّرٌ غــامضٌ

هكذا اختلق التاريخ تصوراً معقَّداً، غامضًا، ومتعدد المعاني. عندما نصفه بهذه الصورة فهو ليس استثناءاً: إن الأفكار والممارسات السياسية مكتظة بهذه الكلمات وبهذه المفاهيم التي نستخدمها يوميّا والتي تخذلنا بسبب التباساتها. مع ذلك المشكلة هنا أكثر خطورة والنتائج أكثر إثارة للقلق. فالسيادة قبل كل شيء تعيد إلى الذاكرة تعاليًا يَلزم، بحكم تعريفها، أن يعلو فوق الالتباسات، والشكوك، وسوء الفهم: سلطة نهائية، مطلقة وخالدة، فهي المبدأ الذي تنبثق منه كل سلطة، والحجَّة الحاسمة التي يمكن الاحتجاج بها أمام طموحات الآخر أو انتقاداته، وهي العنصر الأساسي للأيديولوچية التي تمنح كل دولة حقّا قاصرًا عليها بأن تكون فاعلاً على المسرح الدولي الرسمي. بالرغم من أنه قد تم خلق هذا التعالي إلا أن السيادة لم تنسحب عائدة إلى السماء [1]، وذلك على عكس ما ورد في دراسات دوركهايم [عالم اجتماع فرنسي ١٨٥٨-١٩١٧] في علم الاجتماع الديني عن الألوهية: إنها كائنة حتى في النزاعات الأكثر تواضعًا، وتُستخدم كساتر للدسائس الأكثر صفاقة ويتم اللجوء إليها لإظهار الحقوق الأكثر تباينًا. الأسوأ أيضًا، كان انتهاك السيادة دائمًا إحدى الممارسات المألوفة والأكثر شيوعًا عبر التاريخ: قدَرٌ عجيب ذلك الخاص بتعال يروق لهم عدم احترامه والتضحية به دون اللجوء إلى أي شعائر، كما لو كانَ المسرح الدولي يحتاج من أجل استمراره في البقاء إلى دحض هذا التعالي يوميّا. من خلال هذا التحليل نهتدي إلى النظرية الواقعية في صورتها

(1) É. Durkheim, *De la division du travail social*, Paris, PUF, 1973, p. 274.

الأكثر راديكالية: إذا لم تتوصل السيادة إلى فرض علامات تعاليها، فالحياة الدولية تصبح غابة حقيقية يحكمها الأكثر قوة[1].

مع ذلك هذا الحكم متعجّل. أولاً لأن السيادة الوطنية تظل بخاصة خطاباً للتعايش الذي، بهذه الصفة، يبين مصاعب وإحباطات ومآزق الحياة الدولية، لكنه يكشف أيضًا عن الالتزام القوي بالاعتراف بالآخر وبقبول الغيرية. وباعتبارها خطابًا، تعبر عن السعي إلى نظام وإلى ترابط، وتدمج بطريقة مرتجلة إلى حد ما، جميع التيارات والتوترات التي تصنع سياقًا دوليًا خلال فترة ما من الزمن. وتُعبِّر السيادة، مثلها كمثل كل وهم، عن شيء تخيُّلي وعن ترابط؛ وهي ككل شيء خادع، مصنوعة من ادعاءات متناقضة في الأغلب، ومن إضافات مشكوك في توافقها. في المجمل، السيادة بنيان اجتماعي يكشف عن العديد من مواطن الضعف لكنه يسمح في الوقت ذاته بالوصول إلى فهم العالم، وإلى الفوز ببعض منافع حد أدنى من النظام. إنها أيضًا تعالٍ يلزم تنقيحه، أو إبطاله منذ أن يصبح غير متصل بالواقع.

يعود الأساس الجوهري لطابع مبدأ السيادة الوهمي إلى ظروف تكوُّنه. لم يتم ابتكار هذا المبدأ لأغراض تنظيمية، لكن بقصد ادعائي. وقبل أن يكون خطاباً حول الوضع في العالم، فرض نفسه كبيان عما يجب أن يكون: قبل أن تصبح الأسر الحاكمة صاحبة سيادة، شغفت بالمعارك لكي تمتلك هذه السيادة: يشرد التصوُّر في غالبية الأحوال لأنه يسهو علينا أنه قد اختلق لوصف عملية غزو ولتعيين جهد مبذول: تجمَّل هذا الغزو بالشرعية التي اكتسبها بفضل انتصاراته، ثم استخدم العاهل هذه السيادة لفرض نظامه، واستخدمها الفيلسوف في البداية لكي يحرر الدولة من التنازع ثم لتخليصها فيما بعد من التعسف. وتمخض الانتقال من ادعاء إلى آخر عن ارتداد نموذج السيادة وتذبذبه وتعرجه: سعى هذا التَّرميق المستمر نحو التوفيق بين غير المتوافق، مثلما تكشف عنه عملية تصفية الاستعمار والإحباطات التي أعقبتها. كانت مطالبات نهرو، أو سكارنو، أو بن بيللا بالسيادة مزهوة وعادلة، وسرعان ما تكشفت عن كونها شكلاً شائعًا للسلطة. كانت سيادة

(1) K.Waltz, *Theory of International Politics,* Reading, Addison Wesley, 1979, p. 96.

اليـمين أو اليـسـار في كل دولة من دول الاتحـاد الأوروبي بلاغـة مـتـملِّقـة لمعـاداة ماستريخت [معاهدة إنشاء الاتحاد الأوروبي الموقعة عام ١٩٩٢] ، لكنها لا تصـمد أمام تجربة السلطة، مثلما كانت الأيديولوجية الديجولية تختلق خطابًا عن السيادة الوطنية لم يكشف عن واقع سياستـها الخارجية إلا بطريقة ضبابية. إن الشعـوبية بأشكالها الأكثر تنوعًا تنفخ في الأبواق ذاتها لكي تغطي عـجزًا واقعيًا في السيادة القـومية وفي القـوة، أو لكي تخـفي في بعض الأحـيـان مـشـروعـات السـعي لدى مؤسسـات بريتون وودز، بل والحصول على الوصاية الأمريكية بصـورة إلى حد ما مستترة على الفليبيني فرديناند ماركوس، أو البرازيلي كـولور أو الأرجنتيني منعم، وكـذلك وصاية الاتحاد السـوفيتي على سيكو توريه أو هواري بومـدين(١). هكذا يؤدي نمو العولمة إلى تآكل الادعاء السيادي لشعبوية الزمن الغـابر، مثل شعـبوية بيـرون [رئيس الأرجنتين من ١٩٤٦ إلى ١٩٥٥ ثم من ١٩٧٣ حـتى وفـاته عـام ١٩٧٤] أوجيـتـوليـو ڤـارجـاس [رئيس البـرازيل من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٤ وقـد توفي منتحـرًا بسـبب تصـاعـد المعـارضـة] أو لازارو كـارديناس الذي قـام في زمـانه بتأميم صناعة البترول المكسيكية باسم سيادة بلاده الاقتصادية.

ويندرج الكلام الفـصـيح عن السـيـادة في أسلوب العـمل كـخطاب مطالبـة أوخطاب مواربة. عندما تكون خطابًا عن الغيرية، يتم تفعيلها في تصرفات معقَّدة تبدو نتائجها محيِّرة. في بعض الأحيان يستلزم التحرر من دولة أجنبية من أجل تصور الذات كصاحب سيادة مكافأة طرف ثالث بمزيد من السلطة. كان البابا يسعى نحو التحرر من الإمبراطور عن طريق قيامه بتشجيع الطموحات السيادية للنظم الملكية الأخرى: حين انتقلت المجازفة إلى موضع آخر، روج البابا الروماني بأنه لا يقدم حسابًا إلا إلى الله، في حين كـان العـاهل ليس مسئولاً أمام الله وحده، بل تجاه شعبه أيضًا. ظلت هذه الممارسة مستمرة: كثيرًا ما سعت مبادرات دبلوماسية عبر التاريخ إلى إضعاف سيادة إحدى الدول أو الالتفاف عليها عن طريق استنكار عدم احترام هذه الدولة لشروط ممارسة شعبها لسيادته.

---

(١) حول هذا الموضوع راجع بخاصة:

G. Hermet, « Populisme et nationalisme», *Vingtième Siècle*, oct.-déc. 1997, p.39 *sq.*

تُعلمنا جميع هذه السياقات المتفاعلة على الطبيعة الحقيقية للدولة، وتُخطرنا باندراجها الدولي. بما أن الدولة مؤسَّسة، وحيث إنها مجموعة من الفاعلين فإنها تعيش في إدراك الآخر قبل أن تحدد ذاتها. لقد أقر رجال القانون منذ وقت مبكِّر أن السيادة هي مشكلة اعتراف: يضيف عالم الاجتماع وعالم الأنثروپولوچيا بأن هذا القبول من جانب الآخر يخضع لتعسف الثقافات، وتعدد المعاني، وتنوع الرؤى. يبين احتلال السفارة الأمريكية في طهران بعد إقامة الجمهورية الإسلامية ببضعة شهور أن المفاهيم المعيارية التي تتعايش في عالمنا لا تعبر عن رؤية واحدة لحق السيادة. إن المشاركة الفعَّالة للجمهورية ذاتها في حرب لبنان إلى جانب الشيعة تعبر عن الفكرة نفسها. وينبثق رفض إسرائيل تزويد السلطة الفلسطينية بخاصيات السيادة عن مفهوم صهيوني للأرض المقدَّسة يكبح أي اعتراف بالغيرية في هذه المساحة على الأقل. إن تعميم شروط المساعدات التي تضعها الدول الأكثر قوة وربطها بتغيير جزء أو مجمل الحياة الداخلية في الدول المتلقية لهذه المساعدات، يشير أيضًا إلى أنه سيتم قبول الآخر بصفته صاحب سيادة بصورة أفضل لو أنه توافق مع صورتنا الخاصة. يدعونا «بين - الذاتية» [ظاهرة ذاتية يُعتقد بأن الآخر يشاطرها] الذي يرتسم هنا إلى التأمل في التعسف وفي الثقافة معًا، وبالتالي في القوة وفي التعددية[1]. ويقودنا «بين- الذاتية» إلى التفكير بأن إدارة الوهم السيادي تزداد صعوبة لاسيما وأنها تحيل إلى تخيلات متعددة وإلى علاقات قوى دائمة التغير. بما أنه يتم تعريف السيادة بأنها مُطالبَة، بمعنى أنها تَوقُّع من الآخر، فإنها بالقطع مبدأ هشّ.

تزداد هذه الهشاشة كلما كانت السيادة أكثر طموحًا: سيادة سياسية، تُصَوِّر حق كل دولة المطلق في تحديد نظامها الخاص وتنظيمها المؤسَّسي، والإشراف على أراضيها الخاصة، وتبني سياستها، بخاصة في مجال العلاقات الداخلية؛ وسيادة اقتصادية، تدل أيضًا على سيطرة الدولة على مواردها الطبيعية، وعلى نزعتها إلى

(1) Cf. A. Wendt, «Anarchy is what States make of it: the Social Construction of Power Politics», in J. Der Derian éd., op. cit. p. 134 sq.; R. Devetak, «Incomplete States: Theories and Practices of Statecraft», in J. Macmillan et A. Linklater éd., *Boundaries in Question*, London, Pinter,1995, p. 27.

الإحاطة بالعلاقات الاقتصادية الدولية التي يقيمها رعاياها. إن السيادة ترفض منح الصلاحيات وتخص ذلك الذي يملكها بصلاحيات عديدة: أرضية، وشخصية، ووراثية، وفيدرالية. هكذا تقوم السيادة بتنظيم الأوضاع القانونية للمتلكات وللأشخاص، والعلاقات الداخلية والخارجية، وحق الملكية، وحق الكينونة، وحق عقد الاتفاقات. وتُبرِز في الوقت نفسه المهابة، والقدرة، والإنابة[1].

مع ذلك تجمع السيادة بين الطموح والانحصار: إنها مطلقة، متعالية، لكن لا يمكنها أن تكون غير محدودة: في النظام الاجتماعي السلطة تعوق السلطة، بلا نهاية. سيادة أحدهم تحتوي سيادة الآخر، وتقيِّدها، وتجبرها نوعًا ما على احترام كيان يفلت من سلطتها، حتى وإن كان ذلك ليس إلا شكليًا. بالمثل، يجب على السيادة أن تأخذ في حسبانها الالتزامات الدولية المنبثقة عن قانون مثل الاتفاق التعاقدي أو الثنائي أو متعدد الأطراف: ما قيمة السيادة كقيمة مطلقة ما دام أنه منذ عام ١٩٤٥ تم توقيع حوالي ٣٥ ألف معاهدة من جانب دول يجب عليها -بحكم تعريفها- احترام تعهداتها الدولية إلى حد وضعها فوق قوانينها الخاصة؟ إن معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية الموقعة عام ١٩٦٨ تنتزع من الولايات المتحدة جزءًا من سيادتها فيما يتعلق بالدفاع وبالإنتاج الصناعي، وتخضعها حتى لإشراف الوكالة الدولية، تمامًا مثل معاهدة ١٩٩٣ بشأن منع الأسلحة الكيميائية أو معاهدة عام ١٩٩٦ التي تحظر التجارب النووية. على نفس المنوال يؤدي إقرار قيَم مشتركة وفي مقدمتها حقوق الإنسان، والاعتراف بالمنافع المشتركة بين الإنسَانية إلى حصر مساحة السيادة بشدة. ويزداد عدد المجازفات التي تسمو فوق الجماعات السياسية أكثر فأكثر، التي لم يعد من الممكن للدول-القومية وحدها القيام بإدارتها. إن تضاعف المؤتمرات الدولية التي تتناول حماية البيئة، وموضوعات السكان، وظروف المرأة أو حقها الاجتماعي تبين أن السيادة لا تستطيع أن تأخذ على عاتقها وحدها مجموع الموضوعات العالمية، وبأنها لن تستطيع البقاء كمبدأ إلا بشرط قبولها للانحصار.

---

(1) Cf.N. Onuf, « Intervention for the Common Good», *in* G. Lyons et M. Mastanduno éd., *op. cit.* p. 48 *sq.*

يبرز آنذاك جدل يفرض نفسه وتغذيه فطنة التحليل القانوني : هل السيادة محصورة أم أنها تحصر ذاتها؟ من المنطقي أن تكون هذه الفرضية الأخيرة مقبولة ومعترفًا بها : يمكن للعاهل، بحكم تعريفه، أن يفعل أي شيء، بما في ذلك أن يفرض على نفسه حدودًا. لقد دافع عن هذه الفرضية رجل القانون الألماني چورچ يلينك الذي أكد صراحة بأن الدولة تمتلك «أهلية التأهل»، ويمكنها أن تقرر سياديّا الارتباط بالمعاهدات التي عقدتها [١]. إن الفكرة المطروحة ثاقبة؛ ومع ذلك يمكن منطقيّا أن تقودنا نحو المفارقة، أو في القليل نحو كلام بلاغي لا ينتهي : لأن الله قادر على كل شيء، فيمكنه أيضًا إلغاء جزء من قدرته أو مجملها. إن الحيرة حقيقية : إذا كانت السيادة في حاجة إلى نفي نفسها حتى ولو جزئيّا من أجل أن تبقى على الحياة أو، بتحديد أكثر، من أجل أن تدخل في الحياة العملية اليومية، فحينئذ يشرد التصور في التخيلي، ويفقد فضائله الوصفية والإرشادية. إن القيود التي يفرضونها على السيادة ليست مماثلة لطبيعة تلك المفروضة على الحرية أو على الديموقراطية : لا يتعلق الأمر فقط بالتسويات التي يجب أن يجريها المثالي مع واقع الأمور؛ فمبادئ السيادة تحتوي على عناصر دحضها الخاص، ولا يكون للسيادة معنى إلا بتأثير الجذب الدي تخفيه طبيعتها الوهمية. ينتج عن ذلك تناقض ضخم : كل تعبئة يتم تعظيمها حول موضوع السيادة تؤدي إلى اختلال يمكن تعيينه بلغة القوة المنطلقة، بنفي الآخر، وبالتدخل في شئونه الخاصة أو في معركة عامة. على الأرجح أنه لهذا السبب كان چورچ سيل على حق بأن يرتاب في عقيدة حصر السيادة لذاتها، وبأن يشير إلى أن سيادة الدولة هي أولاً مكبوحة بقيم من خارج القانون تستند إلى الطبيعة البشرية، وإلى احتياجاتها، وإلى المعتقدات التي تكوّنها[٢]. وعلى أي حال من الذي يستطيع المراهنة على فاعلية انحصار ذاتي يستسلم بهذه السهولة أمام فكرة القوة والهيمنة على المستوى العالمي؟ من الذي يستطيع، على المستوى المعياري، تفضيل الانحصار الذاتي على تعالي قيم مشتركة فوق مجمل الإنسانية؟

---

(١) حول استخدام فرضية حصر الذات، راجع :

E. Lauterpacht, «Sovereignty : *Myth or Reality*», *International Affairs*, 63, 1 jan. 1997, p. 137-150.

(2) G. Scelle, *Précis de droit des gens*, Paris, Sirey, tome, 1, 1931-1932.

بناء عليه لا يقع الاتساق الذي يحصل عليه وهم السيادة في وصف نظام دولي ولا في الممارسات الديبلوماسية للدول. إنه يوجد أولاً في تحديد مهام وقواعد إدارة العلاقات بين الدول، وتعيين وسائل بنيان الغيرية على المسرح الدولي. لا يمكن إتمام هذا العمل إلا إذا قامت كل دولة مسبقًا بقبول الآخر باعتباره صاحب سيادة وبذلك يحدوها الأمل في الحصول على الميزة ذاتها بالتبادل. ووفقًا لمنهج چون رولز الذي يتحدث عن «ستار الجهالة»، نجد أن اختيار السيادة هو بالبداهة الأمر العقلاني الوحيد منذ الوقت الذي نستبعد فيه قدرات القوة المتراكمة لدى الجانبين(١). لهذا فالسيادة هي بحق مطلب مستمر، وأمل تلتمسه قواعد اللعبة أكثر من كونه نظامًا محددًا يفرض نفسه. من وجهة النظر هذه تكوَّن شيئًا فشيئًا النظام الويستفالي الذي يجب علينا تفسيره باعتباره أفضل تسوية بين مصلحة كل دولة ومصلحة الجماعة الدولية بأكملها(٢). بهذا المنهج تتوافق أيضًا فكرة السيادة مع فكرة التعايش(٣). وعلى هذا يمكننا تحديد السيادة كمجموع الخطابات البلاغية التي تمارسها دولة تطالب بالحصول على السلطة النهائية وبقصد الاعتراف لها بهذه الصفة من جانب الآخر التي هي مدعوة للتعايش معه(٤). من هنا ندرك أن هذا الطموح هو أولاً بنيان اجتماعي، يمكن تفعيله في صياغات سيادية متنوعة، وبأنه يستمر في إحداث تناقضات ونزاعات بل وممارسات جديدة. يجب أيضًا التسليم بأنه حين ترتبط السيادة بموضوعات مثل التعايش والقوة أو الغيرية فإنها ترتضي إلى حد ما بمعطيات جديدة، وخاصة بتلك المتعلقة بالعولمة المصنوعة، على العكس، من الاعتماد المتبادل ومن «القوة الناعمة» soft power ومن تشابك المساحات(٥).

والحالة هذه، ندرك أن التاريخ قد أعد لنا المفاجآت. لقد أبرز الاختلافات المهمة في طريقة تصور السيادة وبنائها. وأظهر، بهذه المناسبة، تناقضات غريبة كما

---

(1) J. Rawls, *Théorie de la justice*, Paris, Le Seuil, 1987.

(2) «Préface», *in* F. Deng et *al.*, *op. cit.*, p. xv

(3) T. Biersteker et C. Weber, « The Social Construction of State Sovereignty», *in* id. éd., *op.* cit., p.1.

(4) R.Ashley, « The Poverty of Neo-Realism», *International Organization*, 38, 2, 1984 p. 225-286.

(5) J. Nye, Bound to Lead: the Changing Nature of the American Power, New York, Basic Books, 1990.

لو كانت كل صيغة للسيادة تحمل في ممارستها الخاصة التدخل المصحوب بطريقة مستحدثة للتبرير. هذا يعني أن الجدل ليس جديداً: إن التدخل لدى الآخر باسم المبادئ العظيمة هو إحدى الممارسات الشائعة في التاريخ؛ وممارسة هذا التدخل باسم مفهوم يرفع من شأن السيادة يكشف عن سلوك مألوف سبق بكثير العولمة، وزمن الاستعمار والعالمية التي زعمت الأريحية. فضلاً عن أن هذا التتابع المتواصل للرؤي السيادية لاينتمي لمجال المعرفة التاريخية وحدها: لا جدال بأنه نشأ عن طريق الترسُّبات المتعاقبة مكوِّنًا شيئًا فشيئًا أحداثنا الجارية، وصانعًا لذاكرتها ولوهمها، بل ومحدثًا أيضًا للأيديولوچيات وللمؤسسات التي يمتلكها عالمنا الراهن. إن حرب الخلافة، وتعبئة جنود الثورة الفرنسية، والحلف المقدس، ونظام بسمارك وكذلك مبادئ ويلسون تتنافس اليوم في صنع الممارسات، وفي انتاج المفارقات التاريخية والأزمات التي نعيشها في حياة كل يوم.

(١) كان أول هذه المفاهيم وفقًا لتسلسلها الزمني هو سيادة **السلالة الحاكمة**. لقد نشأت تدريجيّا كلما سعى عواهل القرون الوسطى الأوروبية إلى التخلص من وصاية الإمبراطور أو البابا: كانت في البداية تتعلق بمطالبه، ولهذا كانت بطبيعة الحال شخصية وبذلك فتحت الطريق أمام مفهوم وراثي سواء بشأن السلطة أو إدارة العلاقات الدولية. من المؤكد أن هذه الشخصنة كانت تتغذى من المؤسسات الإقطاعية الماضية: لقد نشأت سلطة العاهل في البداية تبعًا لهويته كسيد إقطاعي: وتدعمت أيضًا من الطبيعة الشخصية للتحدي القائم بينه وبين الملك أو البابا. كان هذا التحرر المزدوج هو أولاً مبادرة ومعركة يقوم بصنعها ويعود نجاحها بالفائدة عليه شخصيّا: يصبح الملك إمبراطوراً في مملكته ويفرض نفسه في مواجهة الكرسي الرسولي باعتباره «قائمًا مقام الله»، كما أن مسحه بالزيت المقدَّس يضفي عليه خاصيات مقدَّسة. وبالإجمال يتم وضع هذا العمل التحرري لصالح مؤسَّسة تنتعش عن طريق شخص استرد من جانبه وحده حقوقًا كان قد حرم منها: هكذا تذكِّرنا «مؤسسات سان لويس» [عُرْف في فرنسا انتهى قبل عام١٢٧٣، وكان يشتمل على مرسومين أصدرهما الملك لويس التاسع] بأن «الملك لا يعبِّر عن أحد إلاّ عن الله وعن ذاته».

كذلك انعدام الرجوع إلى الجماعة السياسية المقترن بغياب مؤسَّسات قوية وفعَّالة

أبرز هذا التوجُّه الوراثي الذي انتشر بسهولة على المسرح العالمي. مع ذلك الملك ليس معفيًا من أي التزام: إن عُرف القانون الروماني الذي تم الاهتداء إليه من جديد بشَّر بعودة مبدأ «الشيء العام»؛ فالسلطة الملكية نبعت من الله، لكنها نشأت أيضًا من «الجماعة» - مثلما بيَّن القديس توماس - التي نصَّبت الشعب لا كصاحب سيادة لكن كمبدأ للسلطة وكصيغة لإضفاء الشرعية؛ الملكية ليست ملكية لكنها مَنصب وبذلك يفرض حقوق وواجبات. إن السلطوية المشتقة عن المَلَكية تستند أيضًا إلى الشعب الذي يجب أن تهتم به: تمنح السلطوية للملك وحده سلطة الدولة وبالتالي ذلك الذي يقود العلاقات الخارجية، بل ورفاهية الجميع في ظل احترام بعض المبادىء، وبخاصة قوانين المملكة الأساسية وقواعد أيلولة التاج. كانت هذه القواعد في حالة فرنسا تمنع الآثار الخطيرة للسلطوية على عقيدة السيادة: حينما فرضت قاعدة البكورة، واستبعدت الزوجات وأقارب الزوجات من الخلافة، فقد تفادت انقسام المملكة واستهواء الدول الأجنبية للتاج.

إن شخصنة العمل الدولي هذه، وتفسير الغيرية بهذه الطريقة يؤسسان ممارسة سياسية - ديبلوماسية تدخلية إلى حد بعيد. إن السيادة المعَدَّة بالاتفاق بين ممالك الأزمنة الغابرة الأوروبية كانت حقيقة سيادة العاهل. ما إن تكون قواعد أيلولة العرش غامضة أو صامتة، حتى يصبح التدخل طبيعيًا؛ إن العاهل هو المعترف به وحده باعتباره شرعيًا: ما إن تكون الخلافة أو خلو العرش موضع شك حتى يصبح للعواهل الآخرين رأي يدلون به أو طموحٌ يعلنون عنه. والأسوأ أيضًا، فإن العيب في الذات الملكية، مهما كان هذا الملك، يعتبر عدوانًا على السيادة: إنه لا يعفي الأجنبي من واجب عدم التدخل فحسب، بل وحتى ينشئ له حقًا، بل واجبًا بالمساعدة. هذا هو تمامًا معنى إعلان پيلنتز Pellintz [إعلان أصدره ليوپولد الثاني وغليوم الثاني بقصر پيلنتز يطالبان فيه ملوك أوروپا بتأييد الملكية الفرنسية بعد القبض على لويس السادس عشر] الذي وجه لطمة للشعب الفرنسي المتمرد ضد الملك لويس السادس عشر، وكان هذا أيضًا هو جوهر عقيدة «الحلف المقدس».

في الواقع أن هذه الشخصنة ليست مجرد نادرة تاريخية. إن جدواها في الحياة الدولية معروفة، وكثيرًا ما أشادت بها المدرسة الواقعية، التي تذكِّر عادة بأن العاهل فاعل ممتاز، وبأنه يقيم مع نظرائه علاقات خاصة تمنح مغزى للمفاوضة الدولية لكي

تتقدم كثيراً تحت ضغط من الأنظمة السلطوية. ولا جدال بأن التقدم الذي حققته أشكال السيادة المنافسة تقلل من أهمية سيادة السلالات الحاكمة التي ينحرف منهجها ويتخذ شكلاً بسيطًا لكنه فعالٌ: إن جميع الأمم تعلي من شأن دور العاهل في العمل الدولي، وتقدم اليوم، مثلما قدمت بالأمس، مساعدة كبيرة لرؤساء الدول الحائزين على السلطة والذين عادة يحصلون على الحماية ويتم تحبيذهم في حالات عدم الاستقرار الداخلي أو المنافسة على السلطة: جورباتشوف ثم يلتسين بصفة خاصة قد استفادا طويلاً، تمامًا مثل شمعون بيريز، ومن المؤكد أنه لا حاجة للحديث عن موبوتو، أو الشاذلي بن جديد أو لامين زروال. وبطريقة كاشفة، إن هذا المفهوم الذي لا يزال قائمًا يفسح مجالاً لا يستهان به لآليات التدخل الخارجي في سياق حدوث خلافة غير منظَّمة أو محفوفة بمخاطر تحيق بالنظم السلطوية، مثلما تدل على ذلك العديد من الأمثلة الإفريقية... إن سيادة الدولة تتلاشى بعض الشيء أمام سيادة العاهل المنتخب أو غير المنتخب، وذلك بسبب روتين الاتصالات الدبلوماسية وتجسيم خطورة الحدث، مما يكشف في نهاية الأمر عن ضعف مأسسة (= إقامة مؤسسات) الحياة الدولية وعن مناهج تواطؤ لا تقيم وزنًا كبيراً لدور الدولة، ولقدرتها على تمثيل الشرعية والسيادة باعتبارها قاصرة عليها.

(٢) لا جدال بأن صعود المفهوم الثوري الخاص **بالسيادة الوطنية** كنمط ثان معقول قد أحدث أثرًا عاصفًا. لقد تبنت الثورة الفرنسية هذا المفهوم الذي كان فكرةً روسو الرئيسية: لا يمكن فصل العاهل عن الإرادة العامة التي هي إرادة الشعب الذي تم تنصيبه كجماعة. وفي عرف رجل مثل سييس Sieyès [سياسي فرنسي لعب دوراً مهمّا في أحداث الثورة الفرنسية ١٧٤٨-١٨٣٦] تتجسد هذه الإرادة في الأمة، مصدر كل شيء، والتي تدمج الأفراد وتسن القانون. وحين تم نقل هذه الصيغة الجديدة إلى اللغة الدولية أحدثت غيرية جديدة: الأمة لا تعرف العواهل، بل تعرف الأمم الأخرى. ما إن يتم التحقير من شأن الأمم، أو أنها ببساطة تتلاشى أمام العاهل الذي أصبح مستبدّاً أو طاغية، فإن التدخل يصبح من جديد شرعيّا، بل وحتى يصبح على الأرجح رسالة لا يمكن التخلي عنها. لقد ابتكرت الثورة الفرنسية تعبير «الجمهوريات الشقيقة»، وذلك قبل ما يقرب من قرنين من ظهور تعبير «الحزب الشقيق»: إن السيادة بهذه الصورة لا تنجو إلا بصعوبة من الميسانية

والتضامن. إذ ينشأ كل منهما في مواجهة الاختلافات التي تفصل بين صِيَغ السيادة المتنافرة.

في نهاية القرن الثامن عشر لم تكن الفكرة الباردة عن الدولة مترسِّخة بما يكفي لإزالة هذه التوترات، ولكي يتم قبول فكرة أن الآخر يمكنه امتلاك السلطة النهائية باسم قيَم مختلفة كلية. مع ذلك فالحمية الثورية لم تختف من حياتنا الدولية المعاصرة، على الأقل باعتبارها كلامًا بلاغيًا، قد يخفي اعتبارات أخرى أكثر فظاظة. التدخل الكوبي في أنجولا، والأنجولي في زائير، أو الزائيري في الكونغو؛ توغلت الأحزاب الشقيقة أثناء الحرب الباردة باسم الدولية البروليتارية حتى داخل صفوف الديموقراطيات الغربية؛ الفرق العسكرية الدولية في إسپانيا؛ النداءات بتوقيع غرامات لعدم احترام حقوق الإنسان؛ تضامن مصر الناصرية مع جبهة التحرير الجزائرية أثناء الحرب: هذه الممارسات عديدة ومتنوعة وتهب نفسها إلى جميع القضايا. قليلة هي الدول التي لم تدمج هذه الممارسات في ديپلوماسيتها لكي تستخدمها بطريقة مستترة إلى حد ما؛ والأقل انتشاراً هي تلك الدول التي لم تجد فرصة إطلاقًا للتشهير بها لكي تحتمي بطريقة غاضبة خلف استخدام صارم لمفهوم للسيادة هو بالقطع متعذر الوجود. لعل الحد الأدنى من جرعة هذه الممارسات هو التلميحات المتحفِّظة الواردة في البيانات الرسمية التي تمتدح التقدم الذي أحرزته هذه الدولة أو تلك في مجال حقوق الإنسان أو الديموقراطية. إن تدرج ممارسات التدخل متشعِّب لكنه يرتكز على ذات المسلَّمة: لا يمكن الالتزام بسيادة الآخر إلا إذا كانت لا تعرقل القيم التي أعتبرها أساسية؛ لا توجد غيرية محترمة ما دامت تستبعد الحقوق التي تمكنتُ من اكتسابها.

(٣) المعضلة تنحل قليلاً بعد أن أقيم أمة الآخر في المطلق الذي هو خارجي عني. والحاصل أن مفهوم **الأمة المستقلة** هذا متوازن وعملي، وقد ظل لأمد طويل يمثل أصالة الديپلوماسية الإنجليزية، على الأقل بصورتها التي حددها كانِنج Canning وپالمرستون Palmerston . وقد ساهم نجاحها النسبي في تنصيبها كنمط ثالث قام على أي حال بحماية إنجلترا من تجاوزات الحلف- المقدس كما حماها من تجاوزات «النظام» البسماركي. لا جدال أننا اقتربنا بذلك من مفهوم للعلاقات الدولية أكثر توازنًا وأكثر مسالمة ما دام يقوم على التعايش: لكل أمة يعود الاهتمام

بتحديد مصيرها وسياستها الخارجية. هذه هي المرة الأولى التي يصبح فيها عدم التدخل مبدأ، بالرغم من عدم استناده إلى نظرية متقنة.

نجحت هذه الواقعية في تعميم - وفي الوقت نفسه- تبرير ديبلوماسية انكماش، بل وعُزْلة، أتاحت لإنجلترا الازدهار دون أن تتورط في انتفاضات أوروبا في القرن التاسع عشر، وأصبحت جزئيّا قدوة عبر البحار للدولة الأمريكية التي في طريقها للتكوّن، حينما كانت في حاجة إلى صياغة ديبلوماسية عُزْلة انتقائية. يعود غموض هذا النموذج بدقة إلى حاجته الملحة لعمل استثناءات. فحينما يتصوّر الأمم الأخرى باعتبارها منزوية داخل غيرية مطلقة، فإنه يفلت من قواعد الاعتماد المتبادل والتضامن، بل والتبادل. وحينما يحرم فكرة الأمة من كل تفكير نقدي، ويعتبر بطريقة عملية أن كل جماعة صاحبة سيادة يمكن أن تكون أمة، فإنه يقترب، دون اعترافه بذلك، من رؤية العالم بلغة القوة التي سبق صياغتها. كانت حيرة إنجلترا أمام هَيَجان عام ١٨٤٨ بداية الاختبار؛ كما اندرجت سلبيتها أمام إنشاء نظام بسماركي في النسق ذاته؛ وتؤدى انعطافات سياستها العثمانية إلى التخلي واقعيّا عن المبادئ المعلنة. بصورة أكثر إجمالاً، هذا المبدأ السيادي الإنجليزي الحذر الذي سري بسهولة في مواجهة الجيران الأوروبيين قد أتاح لدزرائيلي [سياسي إنجليزي تولى وزارة الخارجية ثم رئاسة الوزراء ١٨٠٤-١٨٨١] وخلفائه الإعداد بفاعلية للإمبراطورية الاستعمارية العظمى، وهو عمل تم من خلاله تفوق التاج البريطاني على الشركات الملاحية، ووضع تصور لـ «الوحدة البريطانية» التي أشار إليها ڤيكتور بيرار [عالم فرنسي باللغة والأدب اليونانيين١٨٦٤-١٩٣١] في بداية القرن العشرين... هكذا، وباعتباره أداة أكثر منه نظرية شاملة، استهل هذا المفهوم الآخر للسيادة السير عبر طريق طويل لم ينته حتى اليوم. ويمكننا التسليم بأنه في الواقع لا يزال يتبقى من هذه السيادة العملية الإعلان عن مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى (لم يتم انكاره إطلاقًا ويتم استخدامه بوفرة)، المرتبط بهذه الحرفية القانونية الحذرة التي تتيح للدول البقاء على الحياد تجاه الموضوعات الأكثر إحراجًا: الأزمة الجزائرية، والأزمة الرواندية في بداياتها، والقدرة على تجاهل موضوع حقوق الإنسان عند الرغبة في ذلك، بخاصة في مواجهة شركاء أقوياء أو نافعين اقتصاديّا، على غرار روسيا خلال الأزمة

الشيشانية، والصين حين تنفتح أمام التجارة الدولية أو الدول البترولية التي تكثر من مخالفات الحقوق الأساسية. يكشف مفهوم السيادة هذا - النفعي لأنه انتقائي - عن قصوره الرئيسي على المستوى المعياري: لا يوجد مبدأ ولا سلطة قانونية أو معنوية لمراقبة هذا المفهوم السيادي، ولإرشاد الخيارات المعمول بها، وللتحقق من التقسيم بين السيادة المؤكدة والسيادة الملغية. وبما أن شأنه متروك لتعسف الدول، فإنه يصبح تابعًا لقوتها بصفة أساسية.

(٤) العنصر الرابع في التصنيف الذي ندرسه يتكوَّن من هذا التساهل تجاه السياسةالواقعية *Realpolitik* الذي لاجدال بأنه يقع في قلب **السيادة - القوة** أو **السيادة الباردة** التي تفرض نفسها بصحبة النظام البسماركي. لم يعد الاعتراف هنا يتوجه إلى شخص، ولا إلى أمة، بل إلى قدرة: إنه لا ينتج عن احترام مبدأ لكن من أخذ قوة الآخر في الحسبان بطريقة واقعية. هذا الآخر صاحب سيادة داخل النطاق الذي يستطيع فيه النجاح في فرض إرادته بالتعايش. من هنا تصبح عملية الاعتراف آلية وعامة إلى حد ما، تعبِّر عن علاقات القوة وتؤكد النظام الدولي المنبثق عنها. وتصبح السيادة مسألة سعي وحساب بارد: الاعتراف للآخر بالسلطة النهائية هو طريقة للتأكد من أن المقابل هو حصولي على الحصانة الكلية والكاملة.

عندئذ تصبح السيادة-القوة محافظة بشدة. حينما تحظر رأي ناقد سواء بالنسبة للآخر أوَ لشكل النظام العالمي، فإنَ هدفها الرئيسي هو دعم خطوط التقسيم، والتمييز بأقصى وضوح ممكن بين الشئون الداخلية والشئون الخارجية: مثلما كان في رأي بسمارك، بأن الاعتراف بسيادة النمسا-المجر أو بسيادة ألمانيا يستتبع وضع كل منهما في منجى من كل اتهام لبنيانهما الإمبراطوري، هكذا أيضًا كان انتماء الاتحاد السوفييتي لعقيدة السيادة الباردة يستتبع منع كل جدل حول طرق تنظيمه الداخلي أو تنظيم علاقاته مع الأحزاب الشقيقة. ما هو أكثر أيضًا، بما أن السيادة متماثلة مع القوة فإنها تتسلسل في مراتبها: من المحتم أن تصبح بعض الدول أكثر سيادة من غيرها وفقًا للقدرات المتراكمة. ونتفهم الفائدة التي أمكن لسياسة الكتل الحصول عليها من مفهوم يقود مباشرة نحو تسويغ عقيدة السيادة المحدودة؛ ونكشف بسهولة كيف أمكن لمثل هذه الرؤية أن تصبغ سياسة التحالفات في سياق الحرب الباردة، مما يمنح بطبيعة الحال دورًا مهيمنًا داخل الهياكل القيادية لكل من

الدولتين الكُبرَتين. منذ ذلك الوقت نضع يدنا على التناقض الرئيسي الذي يثقل على هذا النمط الرابع: بما أن السيادة الباردة مرتبطة بشدة بالقوة، فإنها تنزع عن المبدأ المؤسس لها قيمته كمطلق؛ بما أن جميع الدول لم تعد متساوية السيادة، فإن تلك التي أكثر سيادة من الآخرين تنتقص بالضرورة من حقوق الأكثر ضعفًا. ويصبح التدخل عاديًا، مثل تدخل موسكو في بودابست أو تدخل واشنطن في جواتيمالا: يتصور الذي يقوم بالتدخل بأنه حقه الطبيعي، بينما تراه الدولة الكبرى المواجهة بأنه حتمية يمكن قبولها.

(٥) يتخذ هذا الخلل الحتمي موقعًا رئيسيًا في انتقاد مذهب ويلسون والنمط الخامس المنبثق عنه. منذ الآن فصاعدًا نقف إلى جانب حقوق الشعوب: تعود السيادة لتصبح طموحًا، ونظامًا يلزم إقامته ويجب تصوره بطريقة مثالية؛ إنه لم يعد حالة واقعية تكفلها علاقات قوى، لكنه قيمة تُرشد مهمَّة الجغرافيا-السياسية. ومن بعد تؤسس فكرة حق الشعوب في تقرير مصيرها جغرافيا - سياسية متشددة؛ إنها تؤكد الفرضية القائلة بأن السيادة لا تتسلسل في مراتب، ولا تتفاوت، وغير قابلة للقسمة: من أجل الوصول إلى هذه الغاية يجب على العاهل الحصول على دعم، أو بالأحرى يجب عليه أن ينحصر داخل جماعة معينة تفرض نفسها على المراقب كما على الفاعل. يقوم الشعب بهذا الدور: على العكس من السيادة الثورية، فليس تحرر الشعب من الوصاية الشخصية للطاغية هو الذي يكون له معنى، لكنه الاعتراف بوجود الشعب الموضوعي الذي سبق له رسم الخريطة السياسية للعالم المثالي. إذا كان المطلوب من العالم أن يعيش وفقًا لمبادئ الديموقراطية والحرية، فالجوهر يكمن في مهمة التحرير الجماعي للشعوب.

لا ينهض هذا البنيان دون إثارة تناقضات جديدة. إنه أولاً مرتبط بليبرالية تبشر الآن بالعولمة، وتقوم بالأخص بالانتقاص من السيادة الاقتصادية للدول: يتم تعريف حق الشعوب في تقرير مصيرها بعبارات سياسية خالصة، كما لو كان من أجل التوافق أكثر مع التعميم التدريجي لموضوع الاعتماد المتبادل الاقتصادي. بعبارة أخرى، إن نقد مفهوم مطلق يحث على مطلق آخر وتظل السيادة مفهومًا نسبيًا حقيقة. ومن الآن تنفتح «عُلْبة بندورا» [علبة مملوءة بالشرور والرزايا]: ليس فقط يمكننا التساؤل إلى ما لا نهاية عن «ما هو الشعب، وعن المعايير التي تتيح

إدراك معناه وتحديده»، لكننا أيضًا نتواجه بقسوة مع مفارقة جديدة للسيادة. إن الاعتراف لجماعة بامتلاكها الشرعي للسلطة النهائية يؤدي سلفًا إلى التقليل من شأن مطالب الأقليات التي تحتويها: إنه نكوص أحمق لأن أحدًا لا يستطيع تحديد المستوى الحتمي الذي ببلوغه يمكن أن ينعكس الخطاب، وأين تتم التجزئة بين شعب شرعي يعيش في طموحاته السيادية، وبين أقلية قادرة على الانحراف أو التمرد.

في ظل هذه الظروف، لن ندهش لأن استخدامات مذهب ويلسون المعاصرة كانت منتشرة باعتبارها **طرق مطالبة** أكثر منها أشكالاً لتنظيم النظام الدولي، مع أنه قد أرشد المعاهدات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، كاشفًا عن التباساته والأخطار الكبيرة التي يمكنه إحداثها. لم تكن حركات المطالبة التي تغترف مراجعها من ميراث ويلسون خالية من الالتباسات أيضًا: استخدم انفصال كاتنجا أو البيافرا مثالاً سياديًا لأغراض غامضة لا تعوض حقيقة عن الاستناد إلى الصيغة الساحرة الخاصة بحق الشعوب في تقرير مصيرها[1]. أليست بالأحرى هي سيادة الشعوب الكونجولية والنيجيرية التي وجدت نفسها مهددة مباشرة؟ هل النزاع اليوغوسلافي يتغذى من حق الشعب الصربي في تقرير مصيره، أم من حق الشعب البوسني في حماية سيادته في مواجهة الأخطار العرقية؟ كلما طمح شعب إلى وجود موضوعي فإنه يتخذ طابعًا عرقيًا خطيرًا، وينفصل عن البنيان السياسي الذي قصد روسو منحه له. لكن إذا كانت الشعوب التي تتكون سياسيًا هي وحدها صاحبة الحق في السيادة، فإن تجاوز الخصوصيات ومشروع العقد الاجتماعي يصبحان وحدهما مصدراً لطموح شرعي في التحرر: عندئذ تفقد العرقية كل سند.

مع ذلك، لا يوجد إجماع على إدانة الفرضية العرقية: من الواضح أنه يتم مراعاتها في الممارسة، وأحياناً تعظيمها ؛ وهي أيضًا غير منزوعة الشرعية كلية من جانب التحليل[2]. سواء كانت عرقية عدوانية أو دفاعية فهي لا تزال تستفيد من

(1) E. Mbokolo, «Le séparatisme Katangais», in J.-L. Amselle et Mbokolo dir., *Au coeur de* l'ethnie, Paris, La Découverte, 1985, p. 204-220.

(2) Cf. notamment G . Hermet, *«Des États sans territoire? Sécession ou réinvention territoriale en Europe de l'Ouest»* , in P. Birnbaum dir., Sociologie des nationalismes, Paris, PUF, p. 231 sq.

حجج صحيحة يمكنها إحياء فكرة الشعب إلى حين إعادتها إلى حقيقة موضوعية. وعلى حد قول البعض، يمكن لفكرة «التشابه» بين الحكام والمحكومين، وفكرة «الذاكرة» العامة، بل وثقافة مشتركة، أن تكفي لإثبات الفرضيات المؤسِّسة. هل يلزم أيضًا إقامة البرهان على دوام هذه المبادئ وعلى إدراكها المشترك بين جميع المعنيين. يمكن لرجل أفغاني أن يُعرِّف ذاته في أحد الأيام بأنه مسلم، وفي اليوم التالي يقول إنه پاشتوني [مجموعة عرقية تتحدث الإيرانية وتكون ١٣٪ من سكان أفغانستان] أو طاچيكي. وسرعان ما ننسى أنه بخاصة أثناء تصفية الاستعمار، كانت التعبئة الحاسمة، هنا وهناك، سياسية أكثر منها عرقية أو دينية. لا يجب أن نرتكب خطأ وضع الأمور في غير زمانها الصحيح: كانت الحركات الوطنية الكبرى للعالم الثالث تدين قهر المستعمر في الوقت الذي كان فيه المستعمر على العكس، يتوافق تمامًا مع المراجع الدينية أو العرقية. لقد تكونت الحركة الوطنية الجزائرية ضد حركة العلماء، كما ترسخت مثيلتها في الهند سياسيًا بشدة وكانت ضد العرقية بعنف. حينما استطاع كبار الزعماء الوطنيين الالتفاف حول هذا الشرك، فإنهم أضفوا معنى على انتمائهم إلى حق الشعوب: حينما تجنبوا التطهيرات العرقية باسم المعركة ضد الاستغلال الاستعماري، استطاعوا تأمين تصفية الاستعمار خلال فترة ربيع قصير لم يستطع مقاومة موجة الإحيائية المتدفقة التي تتغذى من فشل الدولة المستوردة[1]. في هذا السياق تكاثر حينذاك، ولا يزال يتكاثر حتى اليوم، استخدام نموذج ويلسون استخدامًا غير مناسب لزمانه وخارج نطاق السيطرة: كان اختلال النموذج شبه حتمي.

لم يتمخض انقضاء القطبية الثنائية وفشل العالم الثالث عن حرمان السيادة من الأسس الراسخة فقط، بل وحبَّذ أيضًا بزوغ مبادئ بديلة. لقد تغيرت معطيات الظروف العالمية: لم يعد الوهم السيادي يلبي احتياجات فاعلي العهد القريب، أولئك الذين كانوا يحتمون وراء ستائرهم الحديدية، وأولئك الذين يخشون منافسة الأيديولوچيات المسماة بسهولة هدامة، أو أولئك الذين كانوا يعبئون من أجل طرد المستعمر. واليوم قليلة هي المجازفات التي تلجأ إلى أجراس السيادة الرنانة. لقد

(١) برتران بادي، «الدولة المستوردة»، ترجمة لطيف فرج، دار العالم الثالث.

غيرت هذه الأجراس دورها، فهي تحرّك في الأغلب معارك المؤخرة أو أعمال المقاومة اليائسة: إنها تجابه تدفقات المهاجرين، وتدحض عمليات الاندماج الإقليمية، أو تدين قسوة العولمة.

في هذا السياق ينتعش الجدل: هل ستتطور السيادة، وتتحول إلى شكل جديد يثري تصنيف الأشكال المتنوعة التي نعرفها الآن؟ أم أنه سيخلي مكانًا لمبادئ جديدة، سيتعايش معها إلى حد ما؟ في هذه المعضلة بين الإصلاح والثورة يشحذ الفاعلون والمراقبون أسلحتهم: إن الإعلان بفظاظة بأن السيادة وهم يفقدها نفعيتها وسيكون باهظ الثمن بالنسبة للدولة، ولعواهلها والمحيطين بهم، في الوقت الذي تتزايد فيه وسائلهم وبخاصة القمعية. وبالمثل فإن طنين هذا الإقرار سيكون فظًا في آذان أولئك الذين يحتشدون ضد السيطرة التي يرونها غير محتملة. من المؤكد أن التاريخ قد علمنا أن كل عمل سيادي لن يستطيع فرضًا إعلان شرعيته بذاته، فضلاً عن أننا نعرف مدى شطط مختلف أنواع التعبئة التي تختلق في عجلة غاية سيادية للوصول إلى هدف خادع بالإعلاء من شأنها. لا يوجد شك اليوم بأن المفهوم يشرد، حتى وإن كان لا يمكن إبطاله؛ كما أن مجهودات التوليف ملائمة وتستحق المناقشة والدراسة.

هكذا يطرح نمو مجموعات الأمن(١) وديناميات الاندماج الإقليمي(٢) موضوعًا أساسيًا: هل قيام إحدى الدول بالتخلي عن سلطاتها بقصد الاندماج في حيز إقليمي أكثر اتساعًا يمثل إعادة توسيع للسلطة أم انحسارها؟ إن المدافعين عن الفرضية الأولى يروجون عامة بأن هذا المسعى اختياري وبأن الدولة تظل سيدة اختيارها بالاندماج. أما أولئك الذين يميلون للتفسير الآخر، فإنهم يؤكدون على العكس بأن القيام بعملية تنازل يخلق نظامًا جديدًا لن تستطيع الدول إعادة التفاوض داخله بشأن سيادة اختياراتها السياسية في كل قرار تتخذه: مثل الاتحاد الأوروبي حيث يتم النهوض بوظيفة الحكم على عدة مستويات (multi-level gov-

---

(١) وفقاً للدراسات التي أجريت عليها في الخمسينيات، راجع:

K. Deutsch *et al.*, *Political Community and the North Atlantic Area*, Princeton, Princeton University Press, 1995.

(2) L. Fawcett et A. Hurrel, *Régionalism in World Politics*, Oxford, Oxford University Press, 1995.

(ernance[1]، فالدولة ـ القومية تُعتبر أحد مستويات اتخاذ القرار إلى جانب مستويات أخرى، كالاتحاد الأوروبي، والجماعات المحلية التي تتزايد سلطاتها أكثر فأكثر. هكذا سواء كانت مجزأة أو موزعة فإن السيادة تفقد خاصيتها المطلقة بسبب التجمعات الإقليمية الأكثر تطوراً.

من المرجح، كما يلاحظ بعض المؤلفين أنه يتم في الأغلب قبول هذا التخلي عن السيادة بارتياح من جانب الدول أو فاعليها الذين يفضلون بذلك التخلص من مصائب بعض القرارات المريرة التي تعرض شرعيتهم للخطر[٢]. والطريقة معروفة جيداً: تتخذ الحكومات القومية في أوروبا الموقع الذي كان يحتله النبلاء الفرنسيون فيما مضى الذين كانوا في غاية السعادة لعدم مسئوليتهم ولحرمانهم من اتخاذ القرار لكي يجعلوا من الدولة كبش فداء ميسور[٣]. مع ذلك فالصورة غير كاملة: إذا ماتركنا بروكسل تتخذ قرارات تغيير البنية الصناعية والزراعية الأكثر حسماً، فإنهم عادة يدفعون ثمن مناورات معقَّدة من جانب المفوضية بالتواطؤ مع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين. لقد تمكن المفوض الصناعي اتيين داڤينيون Davignon في عهده من تحبيذ إنشاء شبكة من المشروعات الأوروبية للتكنولوچيا المتقدمة وبخاصة في مجال الإلكترونيات، وبذلك أرغم الحكومات التى أصبحت أمام الأمر الواقع. وقد لعب هذا النمط من الممارسة دوراً حاسمًا في مفاوضات القانون الأوروبي الأوحد[٤].

على هذا ليست السيادة آلية ولا تحت السيطرة الى الحد الذي نعتقده. حيث إن التاريخ يقوم عادة بحيل غير متوقعة. إن كل اندماج إقليمي يعمل في سياق خاص به مما يمنع الحديث عن هذه الاندماجات باعتبارها شأنًا واحداً. وحين استهلت

---

(1) Cf. notamment L. Hooghe éd., *Cohesion Policy and European Integration : Building* Multi-Level Governance, Oxford, Oxford University Press, 1996.

(2) Cf. E. Cohen, *La Tentation hexagonale*, Paris, Fayard, 1996, p. 167 *sq*.

(3) On se réfère au classique J.-P. Worms, «Le préfet et ses notables», *Sociologie du travail*, juillet-septembre 1996, p. 261-271.

(4) S. George, *Supranational Actors and Domestic Politics : Integration Theory Reconsid*ered in the Light of the Single European Act and Maastricht, Sheffield, Sheffield Papers in International Studies, 1994, p. 13-14.

أوروبا هذا الطريق في عام ١٩٤٥ ، ساد الاعتقاد لفترة ما بأنه قد تم حقيقة الاعتداء على طموح الدولة السيادي[١]: مع ذلك ظلت خطوات البناء الأوروبي الأولى بين الحكومات، وتشرف عليها عن كثب الدول التي كانت تستطيع وحدها تعضيدها. وقد أحدثت الأزمة الاقتصادية التي حلت خلال السبعينيات، والآثار المحسوسة للعولمة سياقًا مختلفًا لم يعد يتم فيه توجيه الاتهام للدولة، لكنها بدت بالأحرى ضحية يلزم حمايتها[٢]: الاندماج الإقليمي الذي كان يتناظر مع هذا الابتكار الجديد أبدى مراعاة لسيادة الدول على غرار «النافتا» التي ضمت دول أمريكا الشمالية الثلاث من غير أي طموح كان لكي تكون فوق القومية، أو منظمة «الأپيك» [منظمة التعاون الاقتصادي في آسيا الپاسيفيكية] التي اعتزمت في الواقع تعضيد التشاور بين الدول دون أي تخل عن السيادة [٣]. مع ذلك فالنتائج هنا تدعو للدهشة: لقد أثارت العولمة أنشطة شبكية زادت إلى حد كبير من دور الفاعلين العابرين للجنسيات، بالتوازي مع الدول، بل وبمعزل عن الدول. وداخل هذه الحركة ذاتها استطاع الفاعلون - الأدنى من الدولة، مثل الأقاليم وبخاصة المدن - الحصول على دور دولي يمكن أن يكتمل بسهولة على مستوى تجمعات الدول القومية. وفي ظل هذا الضغط المزدوج ترتسم في المساحات الأكثر نموا «أراض اقتصادية طبيعية»، يمكن قياس معدل نموها وثقلها بالقيمة الحقيقية لتدفق الاستثمارات، وانتقال موضع المشروعات، والمبادلات الاقتصادية والاجتماعية، وتدفقات الأيدي العاملة والطلبة، أو وسائل الاتصال والاتفاقيات بين المدن.

في الحالة الأوروبية، أحدثت هذه التطورات تأثيرًا على الأقل جزئيًا على التدريب السياسي؛ وتنطبق الملاحظة ذاتها على «الميركوسور» [سوق الجنوب المشتركة] في أمريكا اللاتينية وإن كان بالطبع على مستوى أقل. في المقابل يلزم التسليم بأن الأمثلة المضادة عديدة والتي تكشف عن مقاومة شديدة من جانب

---

(1) Cf. par exemple, E. Hass, *The Uniitig of Europe,* Stanford, Stanford University Press, 1958.

(2)A. Gamble et A. Payne, «Introduction : the Political Economy of Regionalism and World War», in id. éd., Regionalism and World Order, Londres, Macmillan, 1996, p.13 sq.

(3) Cf. F. Petiteville, «les processus d'intégration régionale, vecteurs de recomposition du système internationale?, Études hnternationales, XXVIII octobre 1997, p. 511-533

الدول: بالرغم من أن منظمة UEMOA [الاتحاد الاقتصادي والنقدي لإفريقيا الغربية] ومنظمة «سيماك» [الجماعة الاقتصادية والنقدية لإفريقيا الوسطى] تنظمان عملة موحَّدة إلا أنهما لم تخففا إطلاقًا من منافسات السيادة بين الدول التي تكوِّنها. لم تتمكن «النافتا» من إضعاف صرامة رقابة الحدود الجارية داخل المنطقة، كما أنها نادراً ما قامت بتعضيد تنسيق الأنشطة الديبلوماسية للدول المعنية. وتبدي الجامعة العربية نظامًا مبعثراً داخل المفاوضات الدولية الكبرى، مثلما حدث بخاصة أثناء انعقاد المنتديات الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي استهدفت تحبيذ التعاون الاقتصادي الإقليمي مع إسرائيل. كان فشل قمة الدوحة (نوفمبر ١٩٩٧) ذا مغزى من وجهة النظر هذه. ومن الوهلة الأولى تظل سياسة شرقي آسيا قومية بقدر ما هي نزاعية بالرغم من منظمة «أبيك».

مع ذلك الواقع أكثر تعقيداً بكثير. تكفي قدرة أحد الأعضاء على الهيمنة عادة لخلق ظروف اندماج سياسي كأمر واقع: تعيد الإقليمية الاعتبار لفكرة الدولة القوية الإقليمية القديمة التي تستسلم أمامها سيادة الدول الأصغر، على غرار ما نلاحظه بالنسبة لمنظمة «سادك» [جماعة جنوب إفريقيا للتنمية] لصالح جنوب إفريقيا. بالإضافة إلى أنه مهما كانت تلاحمات الاندماجات الاقتصادية الإقليمية فإنها تنشئ تنظيمات روتينية تخدش السيادات قليلاً: أمانات دائمة، ومجموعات عمل بين الدول، ومجالس وزراء، وأحيانًا مجالس رؤساء دول أو مجالس بل ومحاكم تحكيم. والأكثر عمقًا أيضًا وبخاصة الفصل بين الاقتصاد والسياسة يضع السياسة ظاهريًا في حماية من كل تلوث، لكنه يُحدث في الواقع سياسة التجار التي تفرض نفسها بطريقة رسمية تقريبًا، على غرار رجال الأعمال التايوانيين الذين يستثمرون في الصين القارية، وأصحاب المشروعات اليابانيين في سيبريا، وشتات الصينيين أو الأثر السياسي الحاسم للمناطق الاقتصادية الخاصة في الصين أو في كوريا الشمالية. في هذه الحالة الأخيرة فإن منطقة نآچين-سونبونج «الاقتصادية والتجارية الحرة» التي تبلغ مساحتها ٦٢١ كيلومتراً مربعًا، تستقبل في بلاد الراحل كيم ايل سونج مستثمرين أجانب معفيين من التأشيرات ومن الضرائب[1]. إن فك الارتباط بالدولة الذي بدأ ينتشر إلى حد ما في جميع أنحاء

(1) S. C. Cheong, *Idéologie et système en Corée du Nord,* Paris, L'Harmattan, 1997, p. 340.

آسيا، وفي كوريا الجنوبية بخاصة، حيث أصبحت العولمة شعارًا حكوميّا ، يُكمل تطورًا غير مسبوق وشديد الأهمية : إن بناء مساحات اندماج اقتصادية «من أسفل» يخفي دينامية سياسية يمكن تحليلها باعتبارها نتيجة لاختلال المساحة . لم تعد هذه المساحة أراضي إقليمية أو أراضي دولة-قومية بالمعنى الكامل، لكنها أيضًا مصنوعة من شبكات من المدن، ومن الاستثمارات، ومن جميع أنواع التدفقات عابرة الأوطان التي تشترك جميعها في خضوعها لتغير أبعادها ووظائفها وفقًا لاحتياجاتها، وبذلك تلغي دور تباعد المسافات الماضي باعتباره مصدرًا للسلطة الحاكمة[١] .

يندرج إعادة تركيب المساحات هذا بوضوح في التناقض مع مبدأ السيادة التقليدي . مع ذلك يلزم التسليم بأن الدول تتوافق معه باعتباره ضرورة، بل وحتى تسعى إليه بنشاط . والدليل القوي هو شهوة الدول الواقعة على ضفاف البحر الأسود لإقامة بناء إقليمي يناقض عداواتها القديمة والشديدة، أو طموح دول الكتلة الشرقية السابقة، بل ودول الاتحاد السوفيتي السابق التي، على غرار دول البلطيق، تدق بشدة على باب الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يتعارض في الأغلب مع رغبات رأيها العام . يبدو الأمر وكأن قواعد الحكم الجديد غير المدونة تدعو إلى هذا التجاوز للسيادات القديمة .

بطبيعة الحال هذا التفكير ينسحب على تعددية الأطراف والنظم الدولية . من وجهة النظر هذه، يمثّل اندلاع الحرب العالمية الأخيرة انقطاعًا حتى وإن كانت تباشير هذا الانقطاع قد ظهرت منذ بعض الوقت . ومن بعد، توجهت الدول نحو تفضيل المتعدد على الثنائي ونحو الاندراج في منشآت مؤسسية ومعيارية . بدءًا من مؤسسات بريتون وودز ووصولاً إلى الاتفاقيات في مجال البيئة أو حظر الانتشار النووي ، يمكن التكهن بأنه من المحتم أن تؤدي هذه الممارسة إلى إحداث بتر في سيادة الأكثر ضعفًا، أو إرغام لسيادة الدول المتوسطة، في حين أن الدول الكبرى تستفيد منها، جزئيًا على الأقل، كأداة لهيمنتها . وبشكل متناقض أيضًا فالمزيد من

(1) F. Gipouloux, «Globalization and Regionalization in East Asia; Stakes and Strategies», *in* id. éd., Regional Economic Strategies in East Asia, Tokyo, Maison franco-japonaise, 1994, p. 13-43.

القانون الدولي يعني المزيد من السلطة، حيث يُضعف النتاج المعياري، أو على الأقل، يغيِّر الصرامة الرسمية الخاصة بحماية السيادة. حين تجد الدول نفسها محرومة من استخدام درع السيادة هذا، فإنها تصبح مجبرة على التعاون في سن قوانين عامة وفي احترامها، وهي قوانين تفسِّرها بعض المذاهب بأنها مصنوعة من معتقدات وقيم ومفاهيم لعالم مجزأ. إذا كانت الحالة هذه، فإنه خلف النظم المقننة عالميًا في مجال البيئة أو الحق الاجتماعي، نجد أن الأمر يتعلق بمبدأ التعددية الثقافية ذاته وبسيادة الجماعات على قيمها الخاصة الذي يتأثر باسم عمومية قد تخفي ببساطة هيمنة بعض الدول الكبرى. مع ذلك فنحن ندرك هنا أحد التناقضات الأكثر حدَّة لتصورنا: على الأرجح لا يمكن إطلاقًا لأي طريقة تجريبية إيجاد هذا التلاقي في الفهم بين الدول المشاركة في ذات الاتفاقية [١]. ولا يمكن لأحد أيضًا تحديد المستوى الأدنى الذي يجب على هذا التشارك في الرؤى إقامته لجعل النظام فاعلاً[٢]. كما أنه هل يمكن للحدود التي يضعها القانون أمام السيادة، أن يتم تعويضها عن طريق هامش إعادة التفسير الذي يظل الطابع الذي لا ينمحي لعمل جميع الفاعلين الاجتماعيين، وكذلك مصدرًا دائمًا لتآكل تجمع الدول؟ من الغريب أن السيادة التي تتراجع على المستوى القانوني، تعيد تكوُّنها بطريقة أكثر تحررًا باعتبارها ظاهرة اجتماعية-ثقافية، وتصبح وظائفها مختلَّة ومصدرًا للقلاقل والاضطرابات.

هذه الهوة المحفورة بين الدولة وسيادتها يمكن أن تذهلنا؛ ومع ذلك تصبح أحد عناصر النظام الدولي المعاصر. نلاحظ هذه الأزمة من وجهات نظر عديدة. أولاً يوجد العديد من الفاعلين من خارج الدولة الذين ينشدون استخدام حيازة السلطة النهائية أو يتلاعبون بها: أصحاب مشروعات الهوية، وفاعلون سياسيون يسعون إلى بناء شرعيتهم على أساس المحافظة على سيادة تتعرض للعدوان. ثم الدولة التي ـ لمواجهة هؤلاء المنافسين الجدد ولمجابهة المعطيات الجديدة للعولمة ـ تقوم

(1) R. Keohane, «The Analyses of International Regimes: Towards a European-American Research Program», in Rittberger, Regime Theory and International Relations, Oxford, Clarendon Press, 1993, p. 27.

(2) Cf. sur ce sujet P. Katzenstein, «Introduction», *in* id. éd., *The Culture of National* Security, New York, Columbia University Press, 1996, p. 17..

بتغيير طريقتها أكثر فأكثر، بدلاً من إثبات عملها باللجوء إلى مبدأ السيادة على أراضيها، تندرج في الشبكات عابرة الجنسيات[1]، وتتفاوض مع الشركات التجارية، وتعقد حلولاً وسطاً مع أصحاب مشروعات الهوية، وتستخدم القدرات الأكثر تفاهة (النفوذ، والمساومة، والتبادل غير المتساوي ...)، وإذا كانت هناك سيادة فإنها تصبح مصدرًا للمساومة ساهية عن سموها وعن تميزها[2].

بما أنه يتم التلاعب بالسيادة بهذه الصورة، فإنها تفقد جزءًا حيويًا من ذاتها، لكنها لا تستسلم تمامًا. وتتم موازنة هذا الهوان عن طريق نزعتين قويتين: الأولى تتجه نحو نهضة معنوية، والأخرى نحو التحول إلى مبدأ آخر. لنتجه لفترة وجيزة نحو كبار الفلاسفة الذين أثبتوا صدق هذا المشروع الفكري الباهر: لقد كانوا جميعا يرون أن السيادة حتى وإن كانت مطلقة، إلا أنها أولاً أداة، والمؤكد أنها ليست غاية في حد ذاتها. حيث إن چون لوك كان يدعو إلى فكر ليبرالي، فلعله هو الذي عبَّر عن ذلك بقوة أكثر من الآخرين: تحصل السيادة على قيمتها من الوظائف التي تنجزها، وبهذه الصفة فهي غير متحجِّرة في أجهزة مؤسَّسية ولا في خطاب وحيد.

في الواقع، نسلِّم بأنه يمكن إقامة نقط الاستدلال هذه بطريقة مختلفة وفقًا للخيارات الفلسفية أو الأخلاقية لكل. من منظور الدولة-الكلية لن يكون للسيادة غايات أخرى غير حماية سلطة الدولة وتعاظمها مهما كان قصدها النهائي: تصبح الدولة الديكتاتورية غاية في حد ذاتها، وبذلك تثبت صحة الفعل السيادي وفقًا لإجراء نجده في النموذج البسماركي مثلما في البدائل السلطوية. يتكون القصد النهائي الآن بلغة أخلاقية، ولم يعد يستند إلى مؤسَّسة بل إلى مبادئ مؤسِّسة، ويمكننا حينئذ بصحبة چون شارڤيه التصور بأنه يستقر كوسيط بين اختيار فوضوي يختزل الرأي الأخلاقي إلى رأي خاص، واختيار آخر سلطوي يخلط الالتزام الأخلاقي مع الضرورة الملزمة بطاعة الطغاة[3]. تحصل السيادة حينئذ على خاصيتها

(1) R. Rosecrance, «The Rise of the Virtual State», *Foreign Affairs*, 4, 1996, p. 45-61.

(2) Cf. S. Krasner, «Power Politics and Transnational Relations», *in* T. Risse-Kappen, *op. cit.*, p. 268 sq.

(3) J. Charvet.«The Idea of State Sovereignty and the Right of Humanitarian Interventions», International Political Science Review, 18, 1, 1997, p. 42.

كسلطة نهائية من قدرتها على تحقيق مبادئها الأخلاقية التي تلتزم بخدمتها[1]. ومثلما يستطيع الفرد عدم طاعة دولة لا تحترم التعهدات التي تؤسِّسها، كذلك تفقد السيادة من معناها منذ أن تنفصل عن المبادئ التي ترتكز عليها. في هذا المنظور لا يصبح التدخل متناقضًا مع فكرة السيادة، ما دام يستهدف استرجاع حقوق الإنسان أو إشباع احتياجات الإنسانية الأساسية. والعكس صحيح، إذ تصبح الدولة غير قادرة على الانتفاع من سيادتها منذ الوقت الذي يثبت فيه أن هذه السيادة تخالف الحقوق الأساسية.

لا جدال بأن هذا البنيان يتوافق مع نسق المعارف المكتسبة؛ وهو يوضِّح، وعلى الأرجح يبرر حق التدخل وكذلك الاعتماد المتبادل الأخلاقي بين الدول، دون اعتراضه على خطاب السيادة. يلزم أيضًا توفر شرطين. أولاً قبول المسلَّمة المؤسِّسة الخاصة بمواطنية عالمية ليبرالية لا نستطيع، كما يبدو، مواجهتها إلا بعبادة الدولة أو بنسبية ثقافية خطيرة ستحرم مسبقًا، بصفة دائمة، أجزاءً من الإنسانية من بعض الحقوق التي يتمتع بها آخرون. والشرط الثاني أكثر حساسية: إذا ما أصبحت السيادة أداة، فإنها تفقد طموحها القانوني؛ ولذلك إذا كنا لا نرغب في استغراقها في عالم التعسف والسلطة، يجدر تحديد مستوى قضائي بديل يمكنه تقرير حق التدخل. هكذا تصبح السيادة خاضعة لمبدأ أسمى مما يفقدها مميزاتها الأكثر أهمية.

لهذا السبب سرعان ما يتواجه الاعتراف الأخلاقي بالسيادة مع قيوده الخاصة. وفي المقابل تكتسب فرضية التحوُّل مصداقية أكبر: لا يؤسِّس الاعتماد المتبادل الأخلاقي بين الدول سيادة من نوع جديد، لكنه ينشئ مبدأ مبتكرًا ينظِّم واقعيًا الآن الحياة الدولية، وهو مبدأ **المسئولية**. تقوم أزمة مفهوم السيادة التقليدي بتعضيد هذا الابتكار بطرق ثلاث. أولاً يتمخض الاعتماد المتبادل المتنامي بين الدول صاحبة السيادة عن نتيجة طبيعية لا ينجو منها أحد كلية: إن عدم قدرة الدول على السيطرة بطريقة مُرضية على ما يجري داخل حدودها ذاتها، يجعلها تطالب أكثر فأكثر بالتعاون وفي أغلب الأحيان بالتدخل الكتوم إلى حد ما في شئونها

(1) *Ibid.*, p. 49 *sq.*; S. Caney, «Human Right and the rights of States: Terry Nardin on Non-intervention», International Political Science Review, 18, 1, 1997, p. 28.

الخاصة[1] . يصعب إحصاء النداءات متعددة الأشكال التي يوجهونها في هذا المجال : نداءات إلى المنشآت الأجنبية لكي تستثمر وتخلق فرص عمل، وإلى المؤسسات متعددة الأطراف لكي تمنح قروضًا، وللمساعدة، ولتنظيم العلاقات المالية الخارجية، وإلى المؤسسات الإقليمية لدعم القطاعات التي في وضع عسير أو لتجهيز مناطق محرومة، وإلى دولة كبيرة إقليمية أو عالمية لكي تعمل على استتباب الأمن . وبذلك تأمل الدول في الحصول على قدرات تنظيمية داخلية أو دولية تعوضها عما تتخلى عنه من سيادة[2] . هكذا ننتقل من سيادة مطلقة إلى فرضية سيادة عاقلة، بينما تختفي الفكرة المؤسِّسة للجماعة السياسية أمام فكرة «جماعة المسئولية» : بعبارة أخرى ، لم تعد جماعة المواطنين تحدد ذاتها باعتبارها حائزة جماعيًا على السلطة النهائية وحسب، بل باعتبارها مجموعة من الأفراد مجبرة، بسبب طبيعة الاحتياجات الجماعية، ومنساقة لهذا إلى تعديل، وتغيير، مفهوم سيادة القوة التي يحوزونها، بل والتخلي عنها .

بالإضافة إلى أن هذا التطور قد تأكد بسبب تغير المجازفات التي تواجهها الحكومات، فيما هو أبعد من أولئك الذين ينظمون الحياة الوطنية يزداد تأثير أولئك الذين يهتمون ببقاء كوكب الأرض بأكمله، والذين يشيرون إلى سياسة تشارك حقيقي بين الدول في التنظيم، يسمو فوق الاستراتيجيات السيادية للفارس الأوحد . على هذا لم تعد السيادة العاقلة تقتصر على إدارة الموضوعات الداخلية بل تتسع لتشمل المجالات الكونية، كما لو كانت فكرة الأمن التي أنشأت مغامرة مفهوم السيادة أصبحت إجمالية بحيث تحيل إلى المسئولية الجماعية لمجموع الدول . نحن نعرف اليوم أن التطور الجاري يحذر من السيادة في السياق الراهن أكثر بكثير مما كان في ذلك السياق الذي قام بتنظيم مصير غالبية الاقتصاديات الأوروبية .

---

(1) Cf. notamment M. Zacher, «The Decaying Pillars of the Westphalian Temple»: Implication for International Order and Governance», in J. Rosenau et E. Czempiel éd.,Governance without Gouvernment, Cambridge, Camebridge University Press, 1992, p. 58-102; M. Zürn, «The Challenge of Globalization and Individualization», in H. Holm et G. Sorensen, op. cit., p. 137-164.

(2) Comme l'a très bien analysé G. Salamé, in *Appels d'empire: ingérence et résistance à* l'age de la mondialisation, Paris, Fayard, 1996.

نفس الملاحظة تسري على موضوع البيئة، مثلما نعرف منذ مؤتمر استوكهولم (١٩٧٢)، ثم مؤتمر ريو (١٩٩٢)، وعلى موضوع التنمية الاجتماعية مثلما يشير مؤتمر كوبنهاجن، وعلى موضوع السكان مثلما أعلنه مؤتمر القاهرة، بل وأيضًا موضوع السكن أو وضع المرأة... هكذا يصبح العالم، مثل كل جماعة سياسية وطنية، جماعة مسئولية حقيقية.

أخيرًا، يخضع القانون ذاته لتطور مماثل. لم تعد المسئولية مجرد نتيجة طبيعية للسيادة، لكنه إلزام شبه إجباري يفرض على إحدى الدول القيام بتعويض الخسائر التي أحدثتها لدى دول أخرى أثناء تنفيذها لأعمالها السيادية. هكذا تم توسيع نطاق المسئولية: إن قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٦ بتاريخ ٢ مارس ١٩٩١ يُحمِّل العراق لا مسئولية الأضرار المنسوب إليه إحداثها فقط، بل والأضرار المترتبة عليها والتي أصابت دولاً أخرى. وتنتشر في الوقت نفسه فكرة المسئولية الجنائية الدولية على أثر الإبادة الجماعية في رواندا والفظائع التي تم ارتكابها خلال النزاع اليوغوسلافي[١]. ويسير في نفس الاتجاه أيضًا التقدم البطيء الجاري في مجال قانون البيئة. حتى وإن كانت الدول والأفراد ما زالوا يقاومون بيسر هذه المسيرة، إلا أن فلسفة القانون تغيَّرت بالفعل ولم تعد حبيسة كلية داخل مسلَّمة السيادة.

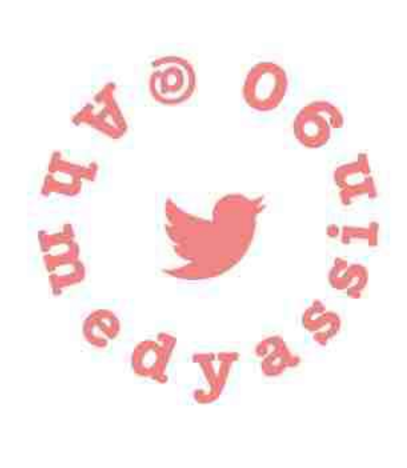
تحويل أم إحلال؟ إذا كانت الدول في طريقها لاكتشاف مبدأ المسئولية، فهذا إلى حد كبير بسبب تأثير الاعتبارات ذاتها التي قادتها فيما مضى نحو المطالبة بالسيادة والتي يتغير اليوم معناها: تحقيق المنفعة المشتركة، ضرورة منح الأمن، الالتزام بالمشاركة في تحديد نظام دولي. مع ذلك يتم تعويض عنصر الاستمرارية هذا بعمل انشقاقي: لم يعد يتم تعريف المسئولية بأنها حيازة سلطة مطلقة ونهائية (وهمية على الدوام)، لكنها الالتزام بالوفاء بتعهد لم يعد يقتصر على الجماعة الوطنية وحدها، ويتناسب الآن مع الاعتمادات المتبادلة ومع المجازفات الجماعية التي تنشئها العولمة.

---

(1) Remarques et analyses d' Yves Daudet, séminaires de DEA d'études politiques, Paeis, IEP, 1996-1997; pour une analyse un peu différente, cf. A. Pellet, «Art du droit et "science" des relations internationales», in B. Badie et A. Pellet dir., op. cit., p. 353-369.

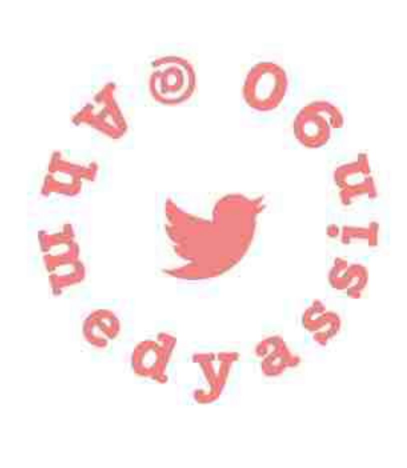
بما أن السيادة إبداع معقّد، وممارساتها ملتبسة، وتصوّرها غامض، فهي ليست علامة ثابتة تدعو للطمأنينة، يتم الإعلاء من شأنها بصفة عامة من جانب ممارسي الحياة الدولية والنظرية التقليدية وخبراء القانون الدولي. مع ذلك تُبيِّن كثافة المراجع المتراكمة، ومحتوى الخطاب الشائع أنه ليس من الضروري أن يكون المفهوم واضحًا لكي يتم استخدامه بوفرة: الوهم مفيد ويقدم العديد من الخدمات. إذ إن تعدد المعاني والغموض يقدمان عونًا ثمينًا: يوجد دائمًا مراعاة للسيادة التي تُصلح شئون من يستحضرها. والأفضل أيضًا: خلف كل بنيان للمثال السيادي، توجد دائمًا عقيدة التدخل، بل والتطفل الخفي. هكذا يكون الوهم نافعًا حتى النهاية: وباعتبار السيادة قيمة فإنها تمتلك قدرة إضفاء الشرعية التي تقترب من المطلق؛ وبما أنها مدرجة في فلسفة سياسية إجمالية، فهي تشير إلى الدروب التي تتيح استبعاد غالبية نتائجها: باسم مؤسسة العاهل، وباسم حق الشعوب أو باسم القوة...

بالرغم من معاملة السيادة بقسوة، فتارة يتم تعظيمها، وأخرى يجري سحقها إلا أنها ظلت في سياق الدول المستقلة أحد المبادئ المقدَّسة في الحياة الدولية، وقد اجتازت محَن النظام القديم، وكذلك محن الثورة، وشقت طريقها عبر القرن التاسع عشَر بدءًا من الحلف المقدس ووصولاً إلى النظام البسماركي، ثم بُعثت من جديد في ڤرساي عام ١٩١٩، وفي سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥، وفي هلسنكي بعد مضي ثلاثين عامًا. في المقابل ليس من المؤكد قدرتها على الصمود أمام الانفراج التالي للقطبية الثنائية، وأمام مغامرات تصفية الاستعمار، ولا أمام مجازفات العولمة.


@Ahmedyassin90

الجزء الثاني

إعلان عجز السيادة


@Ahmedyassin90

لم يعد من الممكن اليوم المراوغة بشأن السيادة - أو يمكن ذلك بصورة ضعيفة للغاية... إن لفشل تصفية الاستعمار علاقة كبيرة بهذا الأمر. في حين كان يجب على حركة تصفية الاستعمار الكبرى تمجيد السيادة التي أصبحت أخيراً عامّة، إلا أن الوهم لم يصمد عشر سنوات: سرعان ما تلاشت يقينيات مذهب التطورية لكي تخلي مكانها لطغام السيادات خائرة القوى. ليس المقصود عودة التبعية، وتوطّد الاستعمار الجديد وحسب، بل وإعلان الجماعة الدولية صراحة بإفلاس دول. ليس المقصود الدول التي تنهار وحسب، بل والأمم التي تشرد بعيداً عن الدروب السياسية، وتقيم معازل «جيتو»، وتذوب في هندسة المساحات الثقافية المتحركة عابرة الأوطان. هكذا تنمحي السيادات أو تصاب بالإحباط تباعاً[1].

في الواقع أن الأمر يضغط على النظام العالمي بأكمله. إن التقلبات القادمة من الجنوب، والتي تنتشر على المستوى العالمي بسرعة شديدة، تمتزج مع فكرة مبتدعة لافتة للنظر: الاعتماد المتبادل لا ينحصر في مهمته التي ينهض بها على الدوام من أجل تقويض التصوُّرات القديمة والممارسات حديثة العهد؛ فهو يجمع، ويوحِّد، ويقلب أوضاع الحدود والنظم، يغيِّر السلوكيات، ويمحي ويعيد الإعداد والتكوين. وهو يعلِّم الفاعل، أيّاً كان هذا الفاعل، بأن يفهم تماماً الموضوعات التي لم تعد بالضرورة تندرج في محيط السيادة التي كانت فيما مضى تحدد اختصاصاتها أو انتماءاتها؛ ويدرب الفاعل أيضًا على أن ينظر أمامه لا فوقه، وأن يتصوَّر أفعاله من خلال نتائجها وليس من خلال توافقها الصارم مع نتاج السيادة. وفي هذا

---

(١) حول البعد الاجتماعي-التاريخي لهذا الموضوع، نحيل إلى كتابنا «الدولة المستوردة - تغريب النظام السياسي، ترجمة لطيف فرج، دار العالم الثالث، ١٩٩٦.

الشأن يقوم الاعتماد المتبادل بإحداث «جماعات مسئولية» متعددة، متغيِّرة، كبيرة أو صغيرة، على المستوى العالمي الذي تتم إقامته أو المستوى المحلي الذي يتم الاهتداء إليه. هكذا يخلق موضوع حقوق الإنسان العالمي جماعة كونية للمسئولية، في حين أن موضوع تنمية بحر اليابان مثلاً يثمر جماعة ذات طبيعة مماثلة، لكنها، في هذه المرة، إقليمية وعابرة للأوطان؛ كما أن التغييرات العميقة في إحدى المدن، بل وفي أحد الأحياء، تنفتح على إنشاء جماعة ثالثة، وتُشرك فاعلين سياسيين واقتصاديين واجتماعيين في إعادة تحديد المحلي. في مواجهة تزايد تأثير جماعات المسئولية هذه، التي يتجمع داخلها الفاعلون الفرديون والجماعيون لكي يواجهوا مجازفات محددة، طارحين في الوقت نفسه مبدأ تضامنهم، وواجبهم بالعمل في تناسق، وفي هذه المرة، يبدو مبدأ السيادة بأنه يعاني من أكبر الصعوبات لكي يتكيف ولكي يعود للانتشار من جديد

* * *

الفصل الرابع

السيادات خائرة القوى

لن نفرط في التذكير بطبيعة السيادة «بين- الذاتية» [ظاهرة ذاتية يشاطرها الآخرون]: تظهر هذه السيادة على المستوى الدولي، إذا ما اعترف بها الآخر. هذه الغيرية التي تتم المطالبة بها ليست متماثلة. تكون السيادة أكثر رُجحانًا حينما تكون قوية. وتمنح عموم الأمم للدول الأكثر قوة الحق في تقرير سيادة الآخر، وفي تحديد إذا ما كانت سيادته هذه تمتثل للقواعد والمبادئ التي تنشئها المعايير الدولية، وفيما إذا كانت تتمتع بالحد الأدنى من القدرات التي تجعلها مقبولة. وفي أعلى هذا المسعى توجد القوة التي تقوم حقّا هنا، كما في أماكن أخرى، بخلق الامتثالية. تكون إحدى الدول صاحبة سيادة في أعين الكبار حينما تستنسخ، بصورة مصغَّرة، الطموح الذي يؤسس هوية هؤلاء الكبار. ومن بعد، يصبح الموضوع حساسًا على المستوى العالمي: ما دام النظام الدولي مقصورًا على أوروبا البسماركية، أو حتى على التعارض بين كتلتين منظَّمتين، لم تكن السيادات تنهار إلا بصفة استثنائية، على غرار ما حدث عند تقسيم بولندا. وفي ظل ميوعة النظام الراهن اللاحق للقطبية الثنائية، يخضع دوام السيادات لتساؤلات شبه يومية: حينما تعلن مخططات العمل الدولي بأنها سيادات منهارة أو ضالة، فإنها تهيمن على أحداثها الجارية إلى حد جعلها إحدى المجازفات الكبرى.

السيادات المنهارة

لن ندهش لأنه بصحبة اختفاء حائط برلين، شهدت فكرة «الدولة المنهارة»

ازدهاراً ساطعًا [1]. تزداد الوقائع القديمة وضوحًا الآن: بعد تشاد التي مزقتها حرب مدنية متكررة، وقعت كل من أنجولا وموزمبيق في شرك تصفية استعمار فاشلة أفادت احتياجات حرب باردة تم التخطيط لها في إفريقيا الجنوبية، وقد لوحظ تزايد واضح في عمليات تحلل صارخة للدول الشابة. سارت في نفس الطريق ليبريا، والصومال، وسيراليون، وغالبية دول منطقة البحيرات العظمى الإفريقية. لم تقتصر هذه الظاهرة على دول إفريقيا السوداء وحدها والتي يتم الاستشهاد بها عادة: أظهرت الجزائر منذ عام ١٩٩١ أعراضًا مماثلة، مثلها مثل سريلانكا، وأفغانستان، وطاچكستان، وكمبوديا، وهاييتي، ويوغوسلافيا، ولعل لبنان أيضًا... وخلف التنوع الشديد لهذه الحالات نجد ذات القاسم المشترك: الانفجار الداخلي لهياكل السلطة وللشرعية قد هدم في الوقت نفسه سيادة الدولة المعنية[2]. ويمكن التكهن بالنتيجة الأساسية لهذه الحالة: منذ أن تنهار إحدى الدول إلى الحد الذي لا تتمكن عنده من أن تكون صاحبة سيادة، فإنه يُصبح مقبولاً، إن لم يكن شرعيًا تدخل الجماعة الدولية في شئونها الداخلية، بل والحلول محل سلطة أصبحت قاصرة بل وحتى عاجزة، بقصد إعادة استتباب النظام.

مع ذلك نستشعر فرضية مزدوجة: إن التعريف الذي يمكننا وضعه لـ «الدولة المنهارة» هو تعريف ضعيف ذاتي إلى حد ما، ومتعسِّف وبالتالي خاضع لتقدير القوي؛ إن الفرضية المألوفة بوجود سبب **داخلي** لانفجار الدول هي فرضية شديدة الضعف، غير متعمِّقة بما فيه الكفاية بل وحتى شديدة السطحية، وسرعان ما تسهو عن تعدد العوامل الدولية المتسببة في هذا الانهيار. من المؤكد أن هذه الدول التي تنهار، وهذه «الديكتاتوريات العرجاء[3]»، هي كلية من نتاج الحياة الدولية وإذا كانت سيادتها قد تفتتت حقًا، فإننا نأخذ في الاعتبار بخاصة أنها قد انهارت كلية بواسطة الجماعة الدولية.

---

(١) المؤلفات وفيرة ونذكر بخاصة:
W. Zartman éd., *Collapsed State*, Londres, Lynne Rienner 1995; G.B. Helman et S. Ratner, «Saving Failed States», *Foreign Policy*, 89, hiver 1992, p. 3-20; R. Jackson, *op. cit.*

(2) W. Zartman, «Introduction», *in* id., *op. cit.*, p. 5.

(3) T. Callaghy, «The State as Lame Leviathan»; the Patrimonial Administration State in Africa», in Z. Ergas éd., The African State in Transition, Macmillan, 1987.

على سبيل التعريف، تظل فكرة «الانفجار الداخلي» الذي يصيب سلطة الدولة أو شرعيتها صورة مجازية أساسًا. هذه الصورة موحية، لكن من المربك أن نستخلص منها معايير محدَّدة: إذا كان القصد قياس **فاعلية** السلطة، فإن روسيا التالية للاتحاد السوفييتي تنتمي بلا جدال إلى الدول المنهارة، حين نعرف أن سعر الروبل تغير بين مدينة وأخرى وبأن السلطة المحلية اكتسبت هناك استقلالاً ذاتيًا بعيد المدى باعتباره أمرًا واقعًا. وإذا ما اتخذنا معيار الشرعية في الحسبان، فإنه يمكن التوسع في استخدام هذا المقياس وتطبيقه في هذه المرة على غالبية الدول السلطوية... وإذا كان يجدر إصدار حكم ليس بشأن **الفعالية** لكن بشأن **النتيجة**، بمعنى القدرة على المحافظة على نظام نسبي وعلى حد أدنى من الأمن في مساحة معينة، فإن التقييم يصبح مربكًا أيضًا وبنفس الدرجة: حينئذ تصبح كولومبيا منتمية إلى نادي «الدول المنهارة»، مثلها مثل كل مجتمع يتجاوز فيه الإرهاب النقطة الحرجة التي من المؤكد أنه يصعب تحديدها موضوعيًا.

لا ريب بأن الإشكالية التي ندرسها الآن خصبة وتحيلنا بعض الشيء إلى نقطة البداية: إننا نتجابه مع البنيان الاجتماعي لفرضية هوبز عن حالة الفطرة. وترتسم أمامنا النزعات الخطيرة لنظامنا الدولي المعاصر: إن الحرب باعتبارها حدثًا يقع بين الدول تختفي تدريجيًا، ويتزايد أكثر فأكثر ابتداعها من جديد باعتبارها حدثًا «عائليًا» يقع داخل الدول[1]؛ ويتم إعادة تكوين الحرب كعلامة على حالة الفطرة، وبذلك تصبح «حربًا بلا سبب»، وعنفًا شائعًا يعم العلاقات الاجتماعية العادية[2]. ونتجابه أيضًا مع نكوص لا نهاية له يصيب أسس سلطة الدولة بتآكلات متتابعة. هكذا يلاحظ رينيه لومارشا أن الدولة الرواندية في عهد هابياريمانا [جنرال استولى على الحكم عام ١٩٧٣] أصبحت على التعاقب دولة «عشائر هوتو الشمال»، لكي تستسلم فيما بعد للنزاعات بين «هوتو الشمال» و«هوتو الجنوب»، ثم للنزاعات بين مختلف النظم الرعوية حتى أصبحت دولة **الأكازي**، أي مجرد

(1) C. Coker, «Post-Modernity and the End of Cold War: Has War Been Disinvented?», Review of International Studies, juillet 1992, p.189-198.

(2) P. Joenniemi, «Wild Zones, Black Holes and Srtuggles Void of Purpose; Has War Lost its name?», Séoul, IPSA Congress, 1997, p. 6 sq.

دولة أسرة واحدة[١]. ونعثر هنا أيضًا خلف هذه الأحداث التعيسة، الفرضية الثاقبة والشائعة الخاصة بـ «التوحش ضد الذات» إذ تقوم الدولة بافتراس ذاتها وتحطم ثرواتها الخاصة، ولو من أجل أن تتمكن من الاستمرار في البقاء[٢].

خلف هذه الصور المحزنة والواقعية، يكمن الغموض: إنها تكشف لنا المزيد من النزاعات، ومن الانحرافات المفجِّعة التي قد تصيب تقريبًا غالبية الدول أعضاء الأمم المتحدة في أكثر من فئة واضحة. تُصاب الدولة بالإخفاق السياسي حينما تقرر ذلك الجماعة الدولية-أي الأكثر قوة- عن طريق اتخاذ قرار من مجلس الأمن أساسًا. بعبارة أخرى، إذا ما كانت الدول تمتلك قدرات سيادية بالبداهة غير متساوية، فإن نقطة الانزلاق التي بدأت منذ بضع سنوات تعود إلى قدرة البعض على الاستئثار بشرعية تعطيل سيادة الآخرين: ونادراً للغاية ما يقوم الطرف المعني بالإعلان عن كونه في حالة تحلل فعلية...

لا يمكن الاستهانة إطلاقًا بالسلطة الممنوحة بهذه الصورة. إنها تترك لأولئك القائمين بالمهمة إمكانية اختيار الدول التي يتمنون إعلان سقوطها واختيار الوقت المناسب لهذا الإعلان. هكذا قام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتنصيب الصومال كـ «دولة منهارة» باتخاذه للقرار رقم ٧٩٤ بتاريخ ٣ ديسمبر ١٩٩٢، حينما حدد لنفسه هدف «إقامة ظروف الأمن في أقرب وقت ممكن من أجل إجراء عمليات الإغاثة في الصومال». على نفس المنوال ذهب القرار ٨١٤ المتخذ في مارس ١٩٩٣ من أجل تحديد مهام «أونوسوم ٢» إلى مدى بعيد للغاية، إذ اعتزم مساعدة الشعب الصومالي على «إعادة بناء الاقتصاد والحياة الاجتماعية والسياسية في البلاد»، وفي «إصلاح الهياكل المؤسسية»، وحتى في «إعادة بناء دولة صومالية مؤسَّسَة على نظام ديموقراطي».

لم يكن في الإمكان الإعلان عن انهيار سيادة إحدى الدول بوضوح أكثر من ذلك: لا جدال أنه بصحبة هذا القرار دخلنا في عملية تعفي الجماعة الدولية من

---

(1) R. Lemarchand, «Patterns of State Collapse and Reconstruction» in Central Africa : Reflections on the Crisis in the Great Lakes», Séoul, IPSA, 1997, p. 14.

(2) C. Young cité *in* R. Lemarchand, *op. cit.*, p. 15.

كل التزام بعدم التدخل، بل وحتى تسمح لها بحسن استخدام العنف لإعادة النظام. هكذا انتقلت وظيفة الدولة الديكتاتورية من الجماعة السياسية الوطنية إلى الجماعة الدولية. مع ذلك لم يكن هذا العمل عفويًا: كان من الممكن إقرار هذه الحالة في أوقات أخرى عديدة. كان من الممكن إعلان انهيار الدولة الصومالية منذ يناير ١٩٩١، حينما وقع التمرد الذي طرد الرئيس باريه دون إحلال حكومة جديدة حقيقية محله؛ وفي نوفمبر حين انتهت المعارك بين جماعات «هاويي» بسقوط ٣٠٠٠ قتيل؛ وأيضًا في مارس ١٩٩٢، حينما لم يتم تنفيذ الاتفاق الموقع في نيويورك بين الجماعات المتنافسة، بل تفاقم النزاع بعدها وبلغ عدد القتلى ١٤٠٠٠شخص والجرحي ٢٧٠٠٠ ... لا شك بأن اختيار تاريخ التدخل، في هذه الحالة، تناظر مع لعبة القوة المألوفة، بخاصة مع إدراك الرئيس بوش للمصالح السياسية والقومية الذي يشعر بأنه أمين عليها. من المؤكد أنه من الصعب فهم هذه المصالح تمامًا وتصنيف تراتبها، سواء كانت تتعلق بحماية الاستقرار في منطقة حساسة استراتيجيًا، أو بالفصل في الخلافات بين البيروقراطيات الأمريكية المتنافسة، أو بالاستجابة لرأي عام متأثر بما تنشره وسائط الاتصال عن المآسي الإنسانية في مقديشيو، أو بحماية جزء من ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية التي تعاني من صعوبات بسبب الأحوال الوطنية والدولية الجديدة[1] ... في جميع الأحوال المفترضة، فقد كان قرار قوة بحق، والذي كان يَلزم من أجل تنفيذه، منح إقرار قانونيٍّ لفكرة الدولة المنهارة: هكذا بين حالة تصور اجتماعي، و تعبير لغوي شائعٍ أنشأ المفهوم حقًا. لقد أصبحت الجماعة الدولية - بالتفويض - السلطة العليا المؤهَّلة لتقرير السيادة لكلٍّ، مثلما تشتهيه، وفي الوقت الذي تبتغيه ...

إننا نستشعر كم هي حسَّاسة وغامضة تلك المنطقة الوسيطة التي تفصل بين المستَبد الذي يحقق إنجازات وبين العاهل العاجز عن تأمين النظام. يذكرنا انقضاء السيادَة بمرارة بتلك المسافات التي تفصل بين الموت طبيًا والموت الحقيقي. وقد أثار كوفي أنان سكرتير عام الأمم المتحدة هذا الموضوع بمناسبة الجزائر يوم ٢٨ أغسطس

(١) حول الأزمة الصومالية، راجع بخاصة:

S. Makinda, *Seeking Peace from Chaos: Humanitarian Intervention in Somalia,* Lynne Rienner, 1993; J. Hirsh et R. Oakley, *Somalia and Operation Restore Hope: Reflections on Peace-Making and Peace-Keeping*, Washington, 1995.

١٩٩٧ حين ذكر بأن العنف قد بلغ فيها «مستوىً مرعبًا». ومما لا يخلو من مغزى أنه قال في اليوم التالي أن المأساة القائمة هناك «قد تم الإفراط في اعتبارها شأنا داخليّا[١]». ودعا كينيث روث رئيس «مراقبة حقوق الإنسان» إلى التدخل مستخدمًا الحُجَّة ذاتها: «حين يفقد مثل هذا العدد الكبير من الناس أرواحهم، فالأمر لا يعتبر شأنًا داخليًا على الإطلاق»، في حين أن الدولة الجزائرية أعربت عن سخطها تجاه هذا «التدخل غير المقبول» واستطاعت بسهولة إفشاله.

فيما بين الصومال والجزائر يتضح طريقان. الطريق الذي يمنح الجماعة الدولية حق المداولة بشأن سيادة الآخر في سياق الاعتماد المتبادل كثير المطالب، لكنه طريق محروم من مراجع معيارية أخرى غير الحدسية: ويصبح حد انتهاء السيادة معتمداً على درجة سخط الشاهد، وعلى معلوماته ورحمته. والطريق الآخر الذي يتيح الانتقال من نداء الشاهد إلى فعل القوي: فمنذ ٢٢ أبريل ١٩٩٢ طالب بطرس غالي بإرسال قوات الأمم المتحدَة إلى مقديشيو، لكن البيت الأبيض لم يتخذ قرار التدخل السياسي إلا بعد مضي ثمانية شهور. بعبارة أخرى تتراكب اليوم ثقافة تعتبر أكثر فأكثر أنه من الحكمة توقيف السيادة، ومجموعة من الممارسات التي تقرر اتخاذ هذا الإجراء وفقًا للعبة ديبلوماسية تظل متوافقة مع نظريات القوة.

في حالات عديدة مألوفة بخاصة في القارة الإفريقية، نهتدي إلى حالات مزدوجة الثقافة والقوة. تشارك الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية دوريّا في إدارة هذه الحالات وفقًا لما إذا كان فشل الدولة يحدث على المستوى الإقليمي أم على مستوى المسرح العالمي بأكمله. ويتم اللجوء عادة إلى الأمم المتحدة عبر الأزمات التي تزعزع إفريقيا الغربية، مثلما حدث حين تدخلت «الايكوموج» [القوة الإفريقية لفك الاشتباك في ليبريا]، أو كما يدلنا تطور الأزمة الأخيرة في سيراليون. لقد أدى انقلاب ٢٩ مايو ١٩٩٧ إلى الإطاحة بالرئيس أحمد كبّاح في فريتاون، واستولت على الحكم جماعة سياسية يعضدها جيش سيراليون القوي بسبب تجنيد أعداد ضخمة من الشباب العاطلين. إن ظروف هذا الانقلاب التي تندرج في سلسلة طويلة تحدد تاريخ بلد تضنيه أعمال التمرد، تذكرنا بأننا لا نظل

---

(١) جريدة «لوموند» ٧-٨ سبتمبر ١٩٩٧.

في فئة الدول المنهارة. وقد قامت منظمة الوحدة الإفريقية على الفور بدعوة الدول المجاورة «إلى اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لجعل الحياة مستحيلة على النظام الجديد»، بينما وعد رئيس الدولة النيجيرية ورئيس «الجماعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية» (CEDAO) بإعادة الرئيس المخلوع، ووضع سياسة عقوبات اقتصادية جسورة، تحرم السكان من الغذاء والوقود، ودفع بجزء من الجيش النيجيري إلى التدخل تحت علم الايكوموج والذي استقر تدريجيّا فوق أراضي سيراليون[1]. هكذا استطاع رئيس جماعة الانقلاب، منذ توليه السلطة ومن قبل اتخاذ أي قرار رسمي أن يشكو للأمم المتحدة من مخاطر التعدي وتهديدات التدخل.

سجلت ليبريا سابقة حين شرعت نيچريا في دورها كقوة إقليمية، خصصت حوالي ثلاثة مليارات من الدولارات تحت مظلة «الايكوموج» لإصدار أحكامها الفاصلة بين الجماعات المتنافسة والمتنازعة منذ أن أعلن شارل تايلور التمرد في ديسمبر ١٩٨٩[2]. لم يوقف قرار التدخل السيادة السياسية لإحدى أقدم الدول الإفريقية وحسب؛ لكنه عرّض سيادتها الاقتصادية أيضًا للخطر، حينما قام بإشاعة أعمال نهب عديدة ومتنوعة، بدءًا من سلب مصانع الماس في لوفا ووصولاً إلى فك العديد من المعدات مثل تلك الخاصة بميناء بوشنان التي تم شحنها، كما هي، إلى لاجوس عن طريق البحر[3]. وأخيرًا أدى هذا التدخل إلى صدور قرار بتنصيب شارل تايلور الذي قام الجيش النيچيري بتسهيل انتخابه في هذه المنطقة المضطربة[4]. على هذا المستوى تمتزج أعمال التنظيم والتوسط والتهدئة مع التطفل، بل ما هو أكثر أيضًا، مع تعويق السيادة و إعادة تشكيلها وتكييفها: بهذه الأفعال ذاتها تتوقف السيادة عن كونها موقعًا ثابتًا في الهندسة الدولية، لكي تندمج في نظام إعادة تشكيل للمساحات، تقوم الدولة الإقليمية القوية بتنظيمها والتي توسع طموحها في إدارة الآخر أو تقلصه وفي الحلول على الأقل مؤقتًا محل سلطته خائرة القوى.

---

(١) المرجع السابق، ١-٢ يونيو ١٩٩٧، ص. ٤

(٢) المرجع السابق، ١٤ أغسطس ١٩٩٧.

(٣) راجع شهادة أطباء بلا حدود F. Weissman, «Le Liberia, otage des seigneurs de guerre», in *Population en danger*, Paris, La Découverte, 1996, p. 104 *sq*.

(٤) جريدة لوموند، ١٤ أغسطس ١٩٩٧.

يمكن اعتبار زائير التسعينيات مثالاً مضادا. مع ذلك أبدت الكونغو البلچيكية السابقة [زائير] جميع أعراض الدولة العاجزة: جيش كبير لكنه كثير التمرد والعصيان، يلجأ مراراً إلى أعمال النهب (في خريف ١٩٩١، وفي يناير ١٩٩٣)، ومالية عامة تحتضر، وبيروقراطية فاسدة وغير فعَّالة. هذا بالإضافة إلى هبوط دخول الدولة بصورة حادة (انخفضت إلى الثمن خلال بضع سنوات)، وأعراض مهمة بالانهيار، كما نزعت المناطق الأكثر غنى إلى الاستقلال الذاتي كأمر واقع وتم فقدان السيطرة عليها، بينما تحولت التعبئة في جميع أنحاء البلاد من المواطنة إلى العرقية، في مواجهة الأقليات القادمة من أماكن أخرى تمت مواجهتها بشعار «الأصالة الزائيرية[1]» ... في هذا المناخ التحق إعلان انهيار زائير بالأزمة الرواندية. واستطاع لوران -ديزيريه بسهولة الاستفادة من النزاع الذي نشب بين «التوتسي الزائيريين» وبين المهاجرين الهوتو الذين بلغ عددهم نصف مليون نسمة والهاربين من رواندا بعد حكم الچنرال هابياريمانا: هكذا يتحول نزاع داخلي في دولة، بعد تدويله، إلى مفجِّر مباشر لنزاع مدني يغيِّر دولة مجاورة... نحن بعيدون عن عقيدة السيادة وسلامة أراضي الدولة: إننا نوجد بوضوح في منطقة اتصال قابلة للتحول إلى نزاع مسلح بسبب انهيار دولة وأزمة دولية كبيرة، حيث إن نصف مليون من البشر تشردوا على الطريق ويعانون من الملاحقة والمطاردة.

مع ذلك لم تستطع الجماعة الدولية إعلان هذا الإخفاق ولا التدخل لاحتواء آثاره المدمِّرة. من الصحيح أن منظمات غير حكومية عديدة أصدرت نداءات تؤكد عجز الحكومة الزائيرية المتحللة عن التكفل بهذه الحالة: ثم تلتها منذ نوڤمبر ١٩٩٦ حكومات أوروبية عديدة بخاصة فرنساوأسپانيا، واتخذت إنجلترا موقفًا أكثر حذراً، ومع ذلك طالبت بإقامة «قنوات إنسانية». لعبت الحكومة الرواندية من جانبها بورقة السيادة، داعية إلى توفير إمدادات الأغذية والأدوية لرعاياها المشتتين في كيڤو [علي الحدود بين زائير ورواندا]، وإلى المساعدة على إعادة توطين

(1) Cf. notamment E. Bustin, «La désagrégation de l'État zaïrois et des incidences régionales», in D. Bach dir., Régionalisation, mondialisation et fragmentation en Afrique subsaharienne, Paris, Karthala, 1998, p. 115-127, et J.-C. William, L'Automne d'un despotisme : pouvoir, argent, et obéissance dans le Zaïre des années quatre-vignts, Paris, Karthala, 1992.

رعاياها الهاربين خوفًا من قمع النظام الجديد في كيجالي [عاصمة رواندا]. وقد ساندت الولايات المتحدة صراحة هذا الخيار السيادي، واتخذت هنا طريقًا معاكسًا لموقفها في مواجهة المأساة الصومالية: لقد رفض السفير الأمريكي لدى كيجالي الاعتراف بإخفاق الدول المعنية وكذلك بالحاجة الإنسانية الملحة وأعلن بوضوح أنه «لا يرى فائدة من حدوث تدخل عسكري خارجي[1]».

كانت وجهة نظر إيما بونينو المفوض الأوروبي المكلَّف بالعمل الإنساني مختلفة تمامًا: «يجب إرسال المساعدة الإنسانية بلا إبطاء هناك حيث يوجد مليون لاجئ من الهوتو، أي إلى زائير. لا يوجد لدينا انطباع بأن هؤلاء الناس يرغبون في ترحيلهم إلى وطنهم رواندا، ولا يستطيع أي قانون إجبارهم على العودة[2]». الحُجَّة مزدوجة: إن عجز إحدى الدول عن مواجهة حالة طوارئ يلغي في الواقع جزءًا من سيادتها؛ لقد أدى تدفق المهاجرين إلى انتهاك مبدأ سلامة الأراضي، ومن وقتها التف حول حجة السيادة. وردَّدَ نفس القول الكندي ريمون كريتيان مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة لدى منطقة البحيرات العظمى، الذي أكد بأنه «لا غنى[3]» عن تنظيم قوة إنسانية. بعد مضي بضعة شهور لم تعد تبدو الصيغة إلا كملاذ أخير يتخذ شكل قوة حائلة أو قوة «تفرض نفسها» بالرغم من الأعمال العدوانية[4].

قام مجلس الأمن بالبت في الموضوع بصفة إجمالية في الاتجاه الذي تتمناه رواندا، بل والدبلوماسية الأمريكية أيضًا. وبعد أن تصور المجلس فكرة تشكيل قوة متعددة الجنسيات عاد فتخلى عنها، وأصدر قراره رقم ١٠٩٧ بتاريخ ١٨ فبراير ١٩٩٧ الذي أكد فيه مجددًا، «السيادة الوطنية وسلامة الأراضي لزائير وغيرها من دول منطقة البحيرات العظمى»؛ ودعا في الوقت نفسه إلى «وقف الأعمال العدوانية على الفور»، وإلى «سحب جميع القوات الخارجية، بما فيها المرتزقة»، وإلى «حماية أمن جميع المهاجرين والنازحين»، وإلى «حل سريع سلمي للأزمة

(١) جريدة لوموند، ٦ نوفمبر ١٩٩٦، ص. ٥
(٢) المرجع السابق
(٣) المرجع السابق، ٦ ديسمبر ١٩٩٦، ص. ٢
(٤) جريدة لوفيجارو، ٤ مارس ١٩٩٧، ص. ٣

عن طريق الحوار، وبالعملية الانتخابية والدعوة إلى عقد مؤتمر دولي من أجل السلام، والأمن والتنمية في منطقة البحيرات العظمى».

لم تعلن الجماعة الدولية إخفاق زائير ولا رواندا، وتغلبت إعادة تأكيد سيادتهما على سياسة تدخل الجماعة الدولية. ما اعتبرته الولايات المتحدة واضحًا بالنسبة للصومال بدا لها بأنه عديم الجدوى بالنسبة لمنطقة البحيرات العظمى: مع ذلك تمخضت أزمة شتاء ١٩٩٦-١٩٩٧ عن اختفاء حوالي ٢٠,٠٠٠٠ مهاجر رواندي أصبح من الصعب الاستقصاء عنهم، وإعادة اندماج محفوف بالمخاطر بالنسبة لحوالي مائة ألف آخرين داخل دولة من أفقر دول المعمورة، وعمليات نهب ضخمة لثروات زائير التي عادت لتصبح جمهورية الكونغو الديموقراطية. وحين لعبت الولايات المتحدة بورقة السيادة أمكنها تفادي تدويل أزمة كيفو وعاونت حلفاءها الجدد سواء الأوغنديين أو الروانديين، وكذلك التمرد الظافر الذي قام به لوران-ديزيريه كابيلا. تمخضت العملية عن عدد ضخم من جثث الأموات: منح النظام الجديد في كينشاسا امتيازات لاتحاد مالي أوغندي للمناجم قريب الصلة بالرئيس موسيفيني، ومساعدة فعَّالة لإعادة بناء الجيش الرواندي، وتم توقيع عقود مهمة مع الشركات الأمريكية. لقد بدا مبدأ السيادة متناقضًا أكثر من أي وقت مضى، في حين أصيب مبدأ التدويل بالتشوش، فقد تمزق بنيانه الرسمي، وفرض العمل التنفيذي غير المتعارف عليه نفسه هنا باعتباره تصورًا جديدًا يتسم بالفظاظة والنفاق...

إن زوال السيادة لا يستتبع دائمًا سلبية الضحية: يشير المثال الألباني إلى أن بعض الدول المهددة بالانهيار يمكنها أيضًا اتخاذ المبادرة بتدويل وظيفتها الملكية. وقد بقيت الجماعة الدولية في المرحلة الأولى على الحياد إلى حد كبير تجاه أزمة وضعت الدولة البلقانية الصغيرة منذ يناير ١٩٩٧ في فئة الدول المنهارة: احتلال المتمردين لمدن الجنوب بلا قيد أو شرط، مواجهات مسلَّحة مباشرة، إجراء انتخابات مزوَّرة، صحوة الأقليات الثقافية[١] ... وفي يوم ٥ مارس تم تقديم

(1) Le Monde, 7 mars 1997, p. 2, et 26 octobre 1994, p. 6; M. Vickers et J. Pettifer, *Albania: From Anarchy to a Balkan Identity*, Londres, Hurst, 1997.

التماس لمنظمة « الأمن والتعاون الأوروبي» (OSCE) بتأجيل إرسال بعثة برئاسة مستشار النمسا السابق فرانز ڤرانتزكي، إذ اعتبر محمد شيحو وزير خارجية ألبانيا أنه ينبغي أولاً إعادة استتباب الأمن.

أدى العجز عن تحقيق هذه الغاية إلى قلب العملية بوضوح: قام الرئيس سالي بيريشا [رئيس ألبانيا غير الشيوعي المنتخب عام ١٩٩٢] والحكومة الجديدة بإبلاغ المبعوث الأوروبي برغبتهما في حدوث تدخل خارجي يستطيع إعادة توطيد الأمن والوحدة في البلاد. اجتمعت مجموعة الدول الـ ١٥ بمدينة آپلدورن [الهولندية] يومي ١٥ و١٦ مارس لكنها اكتفت بالإعلان عن «استعدادها لإرسال بعثة معاونة مدنية وشرطية وعسكرية»، بالتشاور مع الأمم المتحدة، واستبعدت فكرة إقامة «مدير» تابع للاتحاد الأوروبي في تيرانا مماثل للمدير الذي أقام فيما سبق بمدينة موستار البوسنية[١]. هكذا تتضح عملية وقف السيادة هنا بطريقة معدَّلة. في مواجهة الطلب الألباني ظل العرض الدولي حذراً، آخذاً في الاعتبار عجز أوروپا الواضح عن الشروع في عمل واسع النطاق يتيح لها الحلول محل الدولة الألبانية. وأصبح الموضوع أكثر تساوقًا حين وصل إلى مجلس أمن الأمم المتحدة، وقام مندوب تيرانا لدى الأمم المتحدة بإبرازه. صدر القرار رقم ١١٠١(٢٩ مارس ١٩٩٧)، مستنداً إلى الفصل السابع من الميثاق، ومخوِّلاً «بعض الدول الأعضاء» إقامة «قوة مؤقتة متعددة الجنسيات للحماية»: تمت الموافقة على القرار بالإجماع مع امتناع الصين عن التصويت. وحدد القرار وظائف التدخل: توجيه مساعدة إنسانية سريعة وآمنة وخلق «مناخ» من الأمان اللازم لبعثات المنظمات الإنسانية.

هكذا تثبت الحالة الألبانية أن الدول تستطيع معالجة سيادتها بطريقة تزداد شيوعًا أكثر فأكثر، وفقًا للأوضاع التي تتطور لديها ولقدرتها الواضحة إلى حد ما على المحافظة على النظام وتحقيق الأمن. يتعلق الأمر حقيقة بعملية مساومة: وتكشف الأمثلة المتنوعة كالجزائر، ورواندا، وسيراليون، والصومال أو ألبانيا عن تعقد وتباين الاستراتيچيات المستخدمة بين الدول خائرة القوى أو المنهارة وبين السلطات التي تستطيع الإعلان عن إخفاق إحدى الدول، ويمكنها تفعيل أساليب التدخل

(١) جريدة لوموند ١٨ مارس ١٩٩٧، ص. ٤

الناتجة عن هذا الإعلان. سيكون تبسيطًا أكثر من اللازم الظن بأن البعض مقيَّدون جبريًا باتخاذ موقف سلبي، وأنه توجد رغبة ثابتة لدى الآخرين بالتدخل بطريقة منهجية. ما يثير الانتباه أحيانًا هو ميوعة سلوك هؤلاء وأولئك: إن تدويل السيادة وتقلُّصها يصبحان الوجهين الجديدين للسياسة الدولية التي تتبع بطريقة متغيِّرة وفقًا للأوضاع وللقدرة التي تحتفظ بها الدولة المتضررة، وتتراوح الطريقة بين وقف السيادة المشروطة بصورة مؤقتة للغاية وبين إلغاء السيادة والتي قد تكون قابلة للمراجعة عند الاقتضاء. على الأرجح أن المستحدث يتبلور هنا: فمن خلال مجلس الأمن تبدأ الجماعة الدولية في المداولة بشأن وجود مناسبة لإعلان إخفاق إحدى الدول. وعلى عكس الممارسات السابقة، ليس انحراف أحد النظم هو الذي يستلزم اتخاذ قرارات مماثلة، لكنه التقويم المستمر الذي يجريه الكل بشأن قدرة أحد أجزائه على القيام بوظائفه السيادية. إننا نستشعر خلف هذه المسئولية التي في طور الكمون، بروز القرارات التي يتم إعلانها بداهة بلغة القوة. ويظل من الصحيح أنه تبرز أيضًا عناصر طليعية لقواعد جديدة للعلاقات الدولية تتضمن بأن السيادة لم تعد، حتى في مبادئها، حالة راسخة لكنها عنصر دائم للمساومة يستخدمه الحكام على نطاق واسع.

لا ريب أن إخفاق الدولة لا يقتصر على عملية الإعلان وحدها: إنه يعود أيضًا إلي ضعف القدرة الموضوعية للدول الأقل نموًا والمفترض بأن سيادتها وهمية[1]. وتُحدث العولمة هنا أيضًا ظاهرة جديدة: إن تعميم نموذج الدول الأكثر قوة على الدولَ الأكثر شبابًا، وعلى الأكثر فقرًا، والأقل تجهيزًا، يخلق تمايزًا ضخمًا في القوة يجعل بعض السيادات وهمية تمامًا، ويؤدي إلى تدويل واقعي لمساحات كاملة في بعض القارات، مما يجعلها تنحرف داخل مجال دول تعاني من الإخفاق ضمنيًا. إن التبعية الشخصية لعواهل الجنوب تجاه عواهل الشمال الأكثر قوة ترتبط بشدة بضعف مؤسسات الدول النامية[2]. بعبارة أخرى، إن مجهودات الانفتاح

---

(1) Selon la thèse de J. Midgal, *Strong Societies and Weak States: State Society relations* and State Capabilities in the Third World, Princton, Princeton University Press, 1988.

(2) Selon la perspective de J. Gatlung, «A Structural Theory of Imperialism», *journal of* Peace Research, 8, 2, 1971, p. 81-117.

الخارجي التي يبذلها أصحاب السلطة السياسية تعود في أكثر الأحوال إلى ضعف بنيان الدولة ـ القومية : إن الدور الذي تلعبه هذه الممارسات بالنسبة لرؤساء دول العالم الثالث، أمثال موبوتو في الماضي، وكابيلا اليوم، قد يؤدي إلى تعجيل انهيار الدول، وذلك بسبب تفاقم أعمال النهب والانحرافات السلطوية، وتزايد اللاشرعية السياسية، وبفضل التعاظم المتزايد في أعمال الاجتثاث وإعادة التوزيع. من الواضح للغاية أن المكاسب الفردية التي يحققها البعض تتعارض مع مقتضيات المنفعة الجماعية ...

توجد حالات عديدة يتغذى فيها تحلل الدول أيضًا من التنافس في كسب الأنصار والمشايعين بين جماعتين سياسيتين مما يهدد وجود هيكل سياسي، وبالتالي وجود أمة. هكذا كانت المعاونة التي قدمتها جنوب إفريقيا إلى حزب يونيتا تعتبر ردّا على التأييد الكوبي للسلطة الحائزة على الحكم في لواندا [عاصمة أنجولا] . ونتج عن ذلك ازدواج حقيقي في هياكل السلطة في أنجولا، وفقًا لعملية قامت بتدويل واقعي لمساحة من السيادة أصبحت وحدها واضحة بصفة قطعية. كذلك ساهمت مشايعة فرنسا لحكومة قبائل الهوتو في رواندا في تعزيز التعاطف الأنجلو ـ ساكسوني مع الحزب السياسي لقبائل توتسي ، تمامًا مثلما أدت الروابط بين باريس ونچامينا [عاصمة تشاد] إلى انخراط مختلف موجات التمرد شمالي تشاد في التبعية الليبية، مع احتمال انقلاب انحيازهم بعنف بعد وصولهم إلى السلطة، كما تدل على ذلك تصرفات حسين حَبري وجوكوني أويدي ثم إدريس ديبي ... لقد سبق للانشقاقات الأكثر قدمًا (كاتنجا، وبيافرا) أن مزجت العمليات الداخلية بالاستراتيچيات الدولية[1] : في الواقع نادرًا ما يكون انهيار الدول في منجى من هذا النمط من التدخل ، ويقوم بالفعل بوضع مستقبل الدولة المعنية بين أيدي مجمل الجماعة الدولية أو جزء منها. هكذا يُصبح التدويل مألوفًا لدى عدد كبير من الدول التي لم تعد تملك من السيادة سوى اسمها.

من اللافت للنظر، وعلى الأرجح أنه غير معروف على نطاق واسع أن إلغاء السيادة هذا يتمخض أيضًا عن آليات تدويل تنتمي للقطاع الخاص. إن عجز بعض

(1) CF. E. Mbokolo, *op. cit.;* R. Suberu, «Integration et désintégration dans la Fédération nigériane», in D. Bach dir., op. cit., p. 129-142.

الدول يُوجد سوقًا حقيقية عابرة للأوطان تقدم عروضًا بتحقيق الأمن. هكذا قامت موزمبيق بخصخصة جماركها وإسناد إدارتها إلى مؤسسة متخصصة، بينما وقعت سيراليون عقداً مع شركة قامت بتزويدها بمليشيات خاصة في مايو ١٩٩٥ لصد هجوم المتمردين على فريتاون [العاصمة]. ويمكن أيضًا ذكر الدولة الأوغندية التي خصخصت حماية مواقع الذهب في توركاما، والجزائر التي تستخدم هذا النوع من الخدمات بقصد تدريب جيشها، بل وسريلانكا من أجل محاربة المتمردين التاميل. توجد مؤسسات متعددة الجنسيات فائقة الحصر تضع استراتيجيات مستقلة للأمن والحماية، خاصة في إفريقيا، وتسند إلى شركات خاصة مزودة بميلشيات مدربة على الحرب مهمة حماية منشآتها بل وحماية المنطقة المحيطة بها. هكذا تفعل شركات البترول في دلتا النيجر، بخاصة حول ميناء واري البترولي، كما تقوم بتمويل إقامة مدارس وإنشاء طرق ومستوصفات في المحيط المجاور لها مباشرة: في الإجمال إنها جزر حقيقية تفلت بصورة شبه كاملة من أي إشراف للدولة النيجيرية التي لا تذعن لها فحسب، بل وتدعو حتى إلى تعزيز هذه الممارسات[١].

نحن نعرف نشاط شركة أُوتكامز (Excutive Outcomes) التي يقع مقرها في بريتوريا [مدينة بجنوب إفريقيا]، المكوَّنة من محاربين محنَّكين بجيش جنوب إفريقيا السابق، والتي تقدم هذا النوع من الخدمات في السوق الدولية. وقد أكد انريك باليستيروس مقرر الأمم المتحدة الخاص منذ نوفمبر ١٩٩٦ أهمية هذا النوع من الشركات وما يتمخض عن «وجودها المهم، بل وهيمنتها على الحياة الاقتصادية المحلية من «تهديد» للسيادات الوطنية[٢]». هكذا أمكن لشركة أوتكامز احتلال حقول البترول في سويو بأنجولا لحساب شركة متعددة الجنسيات: حيث أنها أثبتت فعاليتها، فقد عرضت عليها حكومة لواندا عقداً قيمته ٤٠ مليون دولار لتنظيم قواتها العسكرية. وتقدم شركة أُوتكامز خدماتها في جميع أنحاء إفريقيا تقريبًا مقابل مبالغ مالية، وهي تحل محل الدولة في المجالات التي تعجز فيها الدولة: تقوم بضمان الأمن، وبإدارة البنية التحتية والمطارات والنقل الجوي بخاصة، وبتنسيق استغلال المناجم. هكذا استطاعت فروع هذه الشركة خصخصة

(١) جريدة لوموند، ٣٠ أبريل ١٩٩٧، ص. ٤

(٢) جريدة لوفيجارو، ١٥ يناير ١٩٩٧.

مطار لواندا ، واستغلال مناجم سيراليون، وإزالة الألغام في رواندا وفي موزمبيق، والتنقيب عن المعادن في كينيا وفي ماليزيا، وتجهيز زامبيا بشبكات اتصال، وحماية مواقع في نيجريا وأنجولا وغانا وكوت ديڤوار، وتقديم مساعدة عسكرية للجزائر وبوتسوانا وسيراليون. ويمكن لمجموعة فروع مثل هذا النمط من الشركات الإشراف على بعض المواقع المنجمية بل وحتى امتلاكها بطريقة غير مباشرة، وتدخل في لعبة أبوية السلطة بفضل تواطؤ النخب المحلية. بذلك يتم شيئًا فشيئًا تفريغ سيادة الدول المعنية من كل مضمون: يتم تعويض انتكاس قدرات هذه الدول الفعلية بازدهار هذه الشركات «نظيرة -الدول» العجيبة...

والحالة هذه، تستطيع تنظيمات المافيا والمنظمات الإجرامية الحلول محل الدولة. هكذا أدى تحلل الدولة الكمبودية إلى انتفاع شبكات متعددة العناصر تمزج الخمير الحمر، ومسئولي جيش بنوم بنه النظامي، وأعيان أو ضباط الدولة التايلاندية وجماعات التهريب لإدارة مناطق الاضطرابات مع التغذي في الوقت نفسه من تجارة الآثار غير المشروعة، وتجارة الأحجار الثمينة المنهوبة من تحت الأرض، واجتثاث أشجار الغابات بطريقة وحشية. وتجري عملية النهب ذاتها في ليبريا من جانب قيادات الحرب ، ووكلاء [القوة الإفريقية لفض الاشتباك في ليبريا] «الايكوموج» ورجال أعمال غربيين، بينما تبلور تقدم لوران-ديزيريه نحو كينشاسا في منح الشركات الأمريكية امتيازات منجمية شديدة الإغراء.

لا تتمخض إخفاقات الدول عن انحرافات مافياوية وحسب: إنها تؤدي أيضًا إلى قيام المنظمات الدولية بتملك جزئي لسيادتها بخاصة تلك الخاصة بالتمويل متعدد الأطراف لأغراض التنمية. هكذا بعد الإشادة بمزايا المذهب التطوري وبالدولة أثناء موجة تصفية الاستعمار، قام البنك الدولي على التعاقب بتمجيد فك ارتباط الدولة بالعمل العام ، وتقليل نطاق البيروقراطية بصورة محسوسة، ثم يقوم اليوم بتعظيم مزايا «الحكم الرشيد» الذي ينتسب بوضوح شديد إلى المثال الليبرالي والتعددي الخاص بالثقافة الأمريكية[1] . ومن بعد فهم ينصحون بدولة

(1) CF. B. Cambell, «Débats actuels sur la reconceptualisation de l'État par les organismes de financement multilatéraux et l'USAID», in GEMDEV, Les Avatars de l'État en Afrique, Paris, Karthala, 1788, p. 79 sq.

تقوم بدور الدعامة المؤسسية، ترعى احترام القانون والنظام، وتحمي الملكية الخاصة، وبذلك تحبِّذ الإنتاج والاستثمار[1]: نحن أكثر قربًا من لوك ومن آدم سميث أكثر من چان بودان ومن هوبز! إن المساعدة المقدمة بهذه الطريقة للسوق تصبح مهمة وتحصل على دعم من تصريحات وأحاديث بعض البنوك الأمريكية المتخصصة في المساعدات الثنائية ... مع ذلك ينبغي على مؤسسات بريتون وودز [الصندوق والبنك الدوليين]، الأكثر حذراً، التوفيق بين احترام ميثاقها الذي يحظر التدخل في الشئون الداخلية للبلدان التي تحصل على مساعدات وبين ثقافة ليبرالية مترسِّخة بشدة: إن الدعوة إلى تعزيز «القدرات المؤسسية» capacity build- ing وإلى تحسين طرق التنظيم الداخلي (الحكم الرشيد) good governance تمثل حلاً وسطًا صريحًا يؤدي في الواقع إلى تغيير النسيج الاجتماعي والسياسي في البلدان المعنية إلى حد النَّيل بوضوح من سيادتها. في هذا السياق اضطرت دولة بينين مثلاً بسبب إيعازات البنك الدولي في بداية التسعينيات إلى التخفف من أعباء حوالي ٦٣٠٠ موظف؛ وفي وقت متزامن اضطرت پاكستان الشعبوية والجزائر الاشتراكية إلى تغيير بنيتهما الاقتصادية بعمق في اتجاه ليبرالي. بعد مضي وقت قليل استدرجت كينيا إلى طرح مشروع خصخصة مهمة لمؤسساتها الضخمة، وأعقبتها موزمبيق وإثيوبيا في عام ١٩٩٦، ورومانيا ومقدونيا في أوروپا، بينما اضطرت الكوت ديڤوار في يناير ١٩٩٨ إلى قبول تحرير مجموع أنشطة إنتاج الكاكاو. وفي المقابل فإن قصور المجهودات التي بذلتها نيچريا في هذا الاتجاه في ظل نظام الچنرال آباشا أوقفت المفاوضات مع الصندوق والبنك الدوليين. إن الضغط الذي تتم ممارسته على مضمون السياسات الاقتصادية يؤدي بالمثل إلى الحرمان من السيادة؛ فالاتفاق الذي عقدته ڤنزويلا مع صندوق النقد الدولي في يونيو ١٩٩٦ تمخض عن نتيجة غير متوقعة: اضطر رفائيل كالديرا الرئيس الشعبوي ونصير الدولة الشهير إلى وضع مشروع يحمل ظلالاً ليبرالية قوية مع تيودور پيتكوف قائد حرب العصابات السابق والمتأثر بالاشتراكية بقوة. ينص هذا المشروع بخاصة على تخفيض قيمة البوليڤار [الوحدة النقدية الڤنزويلية] تخفيضًا كبيرًا،

---

(1) T. J. Biersteker, «Reducing the Role of the State in the Economy: a Conceptual Experience of IMF and World Bank Prescriptions», International Studies Quarterly, 34, 1990, p. 477-492.

وإلغاء مراقبة النقد، ومضاعفة سعر البنزين ثماني مرات ونصف، ورفع أسعار سلع استهلاكية شائعة، وبطبيعة الحال تنفيذ برنامج خصخصة أيضًا من بينها خصخصة عسيرة لاتحاد جويانا الڤنزويلي، وخصخصة أخرى للتليفونات حققت نجاحًا أكبر.

الحساب الختامي معقَّد. ففي الوقت الذي كانت فيه تعددية الأطراف موضع شك، أظهرت مساعدة عدة أطراف في التنمية أنها طريقة جيدة تحظى بوسائل مهمة. لا جدال بأنها تنتشر عالميّا وتندرج في إشكالية المسئولية: ذلك بإظهار انفتاحها على دول المعسكر السوڤيتي السابق، وببذل مجهوداتها للتكفل بموضوعات التنمية المؤسسية والاجتماعية. هكذا تستفيد قطاعات السكان الأكثر فقرًا في البلدان المعنية من معاونات مجانية: يتم منح مساعدات مخصصة للتعليم والصحة مثلما يؤكد المثال الإثيوبي. ويؤخذ الشكل السياسي في الاعتبار كشرط لتقديم المساعدة: لقد لعبت الانتخابات الحرة عام ١٩٩٦ دورًا حاسمًا في حالة رومانيا، بينما تم الضغط على موزمبيق لإجراء انتخابات محلية، وطُلب من غينيا منذ سبتمبر ١٩٩٤ إصلاح نظامها القضائي ومحاربة الفساد. مع ذلك يساهم ذلك كله في إشاعة تعطيل السيادة الذي كان يُعتبر فيما مضى عدوانًا لا يمكن احتماله. وإذا كانت المواكبة الاجتماعية تتضح اليوم في الحديث كما في الممارسة، فإنها لا تخفف صراحة من العقيدة الليبرالية لمؤسسات بريتون وودز، وبينما تبدو اختيارات أولئك الذين يلجأون إليها بأنها اختيارية وتعاقدية، إلا أنها تتشابه أكثر من أي وقت مضى مع تعطيل إجباري للسيادة في مواجهة دلائل عولمة يتعذر كبحها، وعلامات منهج قوة يزداد على الدوام توطدًا.

في نهاية الألفية، أصبحت اقتصاديات آسيا موضع اهتمام بطريقة مثيرة: ومن بعد، انضوت الدول البازغة وكوريا الجنوبية، القوة الاقتصادية العالمية الحادية عشرة، في ذات المغامرة. تمخضت «الاتفاقيات الموقعة» بين مختلف الحكومات الآسيوية وصندوق النقد الدولي عن تقليص النوعية الخاصة لنهج التنمية الآسيوية، بل وتعريضها للخطر: تم طعن السيادة هنا في جوهرها ذاته، فقد أدت الاقتصاديات المنهارة إلى وضع آلية لتعميم ليبرالية جديدة ذات طابع أنجلو-ساكسوني، مما قلَّص الخيارات الحكومية، وانتقص من خصوصيات النماذج. ومنذ

النصف الأول من عام ١٩٩٧ ، خاضت بلدان جنوب شرقي آسيا ذات التجربة، وبخاصة تايلاند وذلك بزيادة الضرائب، وإعادة تشكيل نظام بنوكها، والتقليل من تدخل الدولة. وفي ديسمبر من نفس العام اضطرت سيول إلى قبول توقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض إجمالي قيمته ٥٧ مليار دولار الأمر الذي أصبح ضروريّا للتخفيف من الانهيار الاقتصادي في كوريا الجنوبية. وفي غمرة الانتخابات الرئاسية أهدرت شروط هذا الاتفاق كل جدل عام حول ترشيد الحياة الاقتصادية: فقدت التجمعات الأسرية الاقتصادية المسماة باللغة الكورية «شيبولز - Chaebols» شخصيتها، وتم تغريبها، بينما كانت تمثل أصالة النموذج الكوري، ومع ذلك ظلت متخصصة في مهنتها الأصلية، وقامت بتحسين مردودها بدلاً من غزو أجزاء جديدة من السوق، وافترقت بوضوح عن المجال السياسي كما عن قطاع البنوك؛ وحصلت البنوك على استقلالها الذاتي في الوقت الذي أعادت فيه تنظيم بنيتها، وتخفيض عدد العاملين بها وإعادة تقويم رأسمالها [١]. أصبح التوظيف أكثر مرونة، الأمر الذي يمثل تسريحًا من العمل بالكاد مستترًا؛ وتم التقليل من سرعة النمو؛ وفي النهاية ارتفعت حصة الاستثمارات الأجنبية المسموح بها في رأسمال المؤسسات الكورية من ٢٦٪ إلى ٥٥٪. كانت الحكومة التايلاندية قد سبق لها الخضوع لإجراء مماثل: هكذا أمكن للبنك الأمريكي «سيتي بانك» في عام ١٩٩٧ الاستحواذ على ١,٥٠٪ من رأسمال سابع بنك تايلاندي «فيرست بانجكوك»، بينما أمكن لبنك سنغافورة للتنمية شراء ٥٣٪ من أسهم بنك «تاى دانو» [٢]. هكذا اندثرت تدريجيّا سياسة حماية البنوك التي كانت إحدى علامات النموذج الآسيوي البارزة لصالح تنازلات عن السيادة، تفاقمت بسبب الحصة الغالبة التي حصلت عليها القروض الأمريكية في عمل التعويم هذا الذي نسَّقه صندوق النقد الدولي: إن العولمة والاندماج الإقليمي يمزجان جهودهما القارضة للسيادة...

إنها إجراءات عديدة مهمة تلك التي دفعت كوون يونج-جيل رئيس اتحاد النقابات الكورية إلى اعتبار أنه «باللجوء إلى صندوق النقد الدولي، فقدت البلاد

(١) جريدة لوموند، ٥ ديسمبر ١٩٩٧، ص. ٢.
(٢) المرجع السابق، ٣١ ديسمبر ١٩٩٧، ص. ١٤.

سـيـادتهـا الاقـتـصـادية» ؛ وإلى فـضـح «ابتـلاع رأس المال الدولي لرأس المال الكوري»[1]. يمكننا في الوقت نفسه الكشف عن حيوية الأحاديث التي أدلى بها ممثلو الحكومـات الآسـيـوية أثناء القـمـة الثـلاثين لاتحاد دول جنوب شرق آسـيـا (الآسيان)، المنعقدة من ١٣ إلى ١٥ ديسـمبـر ١٩٩٧ في كـوالالمبـور : في غمـرة العاصفة تم توسيع المؤتمر ليضم الصين واليابان وكوريا. كانت كتلة آسيوية حقيقية وكاملة تلك التي أعيد تكوينها لكي تدين صراحة أساليب صندوق النقد الدولي ولكي تثري خطاب مهاتير بن محمد رئيس وزراء ماليزيا ضيف المؤتمر و«نصير الآسيوية». لا جدال بأن هذا التشنج مؤشر قوي على السيادات الضائعة ؛ إنه تشنج مبرَّر لاسيما وأن مشروعات الإصلاح التي تضعها مؤسسات بريتون وودز تتجه بوضوح أكثر فأكثر نحو الطعن في مشاركة الدولة. أولاً بتشجيعها لمشروعات الاندماج والتنمية الإقليمية التي تتجاوز صراحة إطار الدولة-القومية ؛ بل وأيضًا بتحبيذها لخصخصة عمليات التمويل والمساعدات وفقًا لما يتمناه العديد من المسئولين الأمريكيين ؛ ويمكن لمثل هذا التوجه في النهاية أن يستتبع استقلال البنك في مواجهة الدول المساهمة وتعزيز الشركة المالية الدولية المتفرعة عن البنك الدولي (SFI)والمخولة بتقديم القروض لأصحاب المشروعات الخاصة. هكذا تلجأ الاقتصاديات المنهارة إلى تنظيم خارج الدولة جذريًا وإلى أن تكون الأكثر بعداً عن قواعد السيادة[2].

بالمثل يصبح تناقص قدرات الدول السيادية أكثر فأكثر نتيجة عادية للاعتمادات المتبادلة المتزايدة. إن سهولة الاتصالات، خاصة المرتبطة بازدهار التكافلات عابرة الحدود تصون عمليات تعميم عالمية تدفع كل دولة إلى اعتبار الشئون الداخلية لجيرانها مسألة تخصها. هكذا يصبح مفعول «العدوى» صورة توضح بطريقة مؤثِّرة لكنها فظَّة عمليات التدخل لدى الآخر شبه العفوية. من المؤكد أن المجاز البيولوچي هنا يجعلنا نشرد بسبب طابعه الغث والمفرط في عفويته : فالثورة

---

(١) جريدة لوموند، ٥ ديسمبر ١٩٩٧، ص. ٢.

(2) C. A. Michalet, «Le nouveau rôle des institutions de Bretton Woods dans la mondialisatin», in M. Berthod-Wursmer, A. Gauronet Y. Moreau dir., La Régulation sociale: Le rôle des organisations européennes et internationales, Paris, IEP, 1997, p. 69-70.

الإسلامية في إيران، والحرب الأهلية في الجزائر لم تؤثرا بصورة محسوسة على الدول المجاورة، تمامًا مثل الأزمة اليوغوسلافية التي لم تخلق وباء الهوية داخل دول البلقان مع أنها تمثل أرضًا حسَّاسة. من الضروري وجود إرادة سياسية للمناورة من أجل حدوث «العدوى» لكن هذه الإرادة لا تكفي وحدها لكي تصبح فعَّالة: وتترابط هذه الإرادة أيضًا ، بطريقتها الخاصة، مع عمليات انهيارات الدول ومع اختيار الحكومات أو أصحاب المشروعات السياسية الذين يقررون دفع الثمن. على الأرجح أن الجديد يعود تحديداً إلى هذا التعميم المتزايد لأفعال الالتفاف حول سيادة الآخر: لقد أصبح الاستحواذ على الحياة السياسية الداخليةللجار لأغراض استراتيچية خاصة ممارسة شبه شائعة.

كذلك تطورت الأزمة الرواندية إلى أزمة زائيرية. على الأرجح بسبب تأثير ديناميات الهويات عابرة الأوطان التي يتعذر إنقاصها: من الحقيقي أن انهيار الدولة الزائيرية بدأ بصورة جدية خلال صيف ١٩٩٦ بمبادرة من عشائر البانيامولانچ التي استفادت من انتصارات منظمة عشائر التوتسي في رواندا. ومع ذلك يجب الحذر من التبسيط: إن إفريقيا ليست أرض التكافلات العرقية التي تمحي الحدود. ليست للتعبئة التي من هذا النمط (التي من جهة أخرى ليست «طبيعية» ولا حتى تاريخية أو مجرد تقليدية)، نتائج محسوسة أدت إلى غمر ليبريا أثناء الحرب الأهلية، ولا غمر نيچريا أثناء نزاع بيافرا، ولا في إفريقيا الجنوبية. بالإضافة إلى أن «تمرد» البانيامولانچ لم يصبح فعَّالاً إلا حينما قام لوران-ديزيريه كابيلا باستمالته وتنظيمه وتوجيهه، وبعد أن فرض نفسه باعتباره صاحب مشروع سياسي قبل أي شيء آخر. وقد اندرج هذا التمرد بلغة عرقية في المسرح السياسي الزائيري لأن حكومة كينشاسا [عاصمة زائير] قد اختارت مسبقًا ، مثلما فعلت من قبل حكومة الچنرال هابياريمانا في كيجالي، الورقة العرقية المسماة «الأصالة الزائيرية»، مما يمثل خطراً على أولئك الذين قد يصبحون أقليات مستبعدة. هكذا تمخض التورط الزائيري في النزاع الرواندي عن نتيجة مزج ظلَّ مع ذلك نمطيًا للغاية: مزج مشروع سياسي قوي من ناحية، مع دولة تتحلل من الناحية الأخرى، وتطابُق في الهوية ربط بين الاثنين وقام كل طرف برعايته والمحافظة عليه... إن رجل كيجالي القوي الجديد پولكا جامي نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع لم يخف الأمر واعترف بأنه وضع «قادة

عسكريين روانديين » في وسط قوات كابيلا . كان هدفه المعلن في المرحلة الأولى تدمير مؤامرات المهاجرين الهوتو المقيمين في كيڤو من أجل «هدم هيكل» مليشيات الحزب المهزوم، ثم أصبح هدفه في مرحلة ثانية مصاحبة كابيلا حتى كينشاسا[١]... وكان تتابع السياق منطقيًا وأصبح هنا شبه آلي : كان مصنوعًا من تضافر وثيق بين التعبئة للهويات عابرة الأوطان وبين استخدامها كأداة سياسية حولّتها بالضرورة إلى لعبة دبلوماسية وإلى تنافس من أجل السلطة. وحين يحدث مثل هذا التفاعل لا تستطيع أي سيادة الصمود. تتكاثر الأمثلة، فوفقًا لقدرات الدولة المجاورة قد تنحصر في مجرد تعطيل دبلوماسي لسيادة الأكثر ضعفًا أو تمتد لتصل إلى غزو السلطة «على طريقة كابيلا»: قيام الدولة الإيرانية بتحريك الأكراد العراقيين، أو قيام صدام حسين بتحريك الأكراد الإيرانيين ضد الخوميني، بل وتحريك الأكراد الأتراك ضد الدولة السورية؛ تضامن الدولة الپاكستانية الفعّال مع الپاشتونيين الأفغان، أو الدولة التايلاندية مع الشانيين أو الكارينيين في بورما ... إن سرد الحالات سيطول ويمكن أن ينتهي إلى الحالة القصوى، وهي حالة حكومة أنقرة التي أنشأت في عام ١٩٧٤ دولة ألعوبة من القبارصة الأتراك، وهكذا ألغت في الحال سيادة دولة عضو في الأمم المتحدة...

هذه الإلغاءات الكلية أو الجزئية لسيادة الدولة المجاورة تندرج مباشرة في إدارة مكبوحة إلى حد ما لأزمات تتكرر أكثر فأكثر وأصبحت مألوفة أكثر فأكثر. وتتجه أيضًا لكي تصبح أداة سياسية-دبلوماسية تستطيع التدخل ببرود وبلا تأثر. هكذا قامت الحكومة الأنجولية، في بداية خريف ١٩٩٧، بوضع «استراتيجية توسع لسلطتها الإقليمية» بررتها بضرورة «تنظيف» حدودها ومنع الدول المجاورة من منح اللجوء إلى قدامى المحاربين بتنظيم «اليونيتا» الذين لم ينضموا إلى الجيش الأنجولي الجديد. وعلى ضوء هذا المنظور تم إرسال جنود وضباط كتعزيزات للوران-ديزيريه كابيلا من أجل التعجيل بسقوط موبوتو الذي كان يعضد فيما مضى چوناس ساڤيمي وحزب يونيتا. ومن المنظور ذاته تم تهديد الرئيس الزامبي فردريك شيلوبا باتخاذ إجراءات انتقامية ضده إن لم يقم باتخاذ الإجراءات الكفيلة بغلق أراضيه الخاصة. وبخاصة، قام الرسميون الأنجولانيون أمام برلمان لواندا بالتذكير

(١) جريدة لوموند، ١١ يوليو ١٩٩٧، ص. ٤.

ضمنيّا بموضوع تدخل حكومتهم العسكري لخلع الرئيس الكونجولي پاسكال ليسوبا، وتدخل مبعوثيهم السياسي ـ الديپلوماسي في الجابون من أجل التفاوض لإعادة دينيساسو-نجويسو إلى الحكم[1]. جرى ذلك بمساندة أمريكا خاصة بكبحها لأي تدخل من جانب مجلس الأمن، واتضحت هذه المساندة أيضًا بتحديث جيش أنجولا الذي كان يرعاه الاتحاد السوڤييتي فيما مضى، إذ كان ينبغي ضمان استقرار الأمن في منطقة كابينا المحصورة وحيث تهيمن شركات البترول الأمريكية والفرنسية... في الواقع، لم يعد الأمر يتعلق بحق المطاردة، لكنه توقع عادي ومبهم بوجود تهديد يتحول هكذا، بذاته وحده، معطِّلاً للسيادة.

هذا الاستخدام غير المكبوح، وحتى مطلق العنان لفكرة التهديد، بل والمصلحة الوطنية يتخذ صورة لطيفة غير مؤذية من خلال ممارسات تزداد عددًا أكثر فأكثر. إن تأييد المعارضة «غير الشرعية» بصورة تظاهرية ورسمية يؤدى إلي حد ما إلى زعزعة استقرار للنظم المجاورة، وقدأصبح أداة عادية للعمل الديپلوماسي، ومع ذلك فهو يبعدنا بوضوح شديد عن أحد الأركان الأساسية لمبدأ السيادة. كانت هذه الممارسة أمرًا مألوفًا في عهد الحرب الباردة، وأصبح وسيلة شبه معترف بها للمنافسة بين الكتلتين. مع ذلك فقد كانت في ذلك العهد منظَّمة نسبيّا لأنها كانت تخضع لقواعد تعتبر في نهاية الأمر مقبولة: كانت الولايات المتحدة وجنوب إفريقيا تؤيدان حزب «يونيتا» الأنجولي، بينما كان الاتحاد السوڤييتي وكوبا يؤيدان حركة التحرير الشعبي الأنجولية. أصبحت هذه الممارسة اليوم كأنها لم تعد مركزية أي تم انتشارها، فقد استسلمت لحكم كل دولة الذي لا يمكن التكهن به، والتي تقيم علاقاتها الثنائية بالمراهنة على الحكومة المجاورة أحيانًا وعلى معارضتها في أحيان أخرى. لقد أصبح اختلاط الشراكة هذا خاصية مشتركة للسياسات الخارجية. ويمكن أن تكون تجلياته مأساوية حين تتكفل بمساندة معارضات مسلَّحة، ويمكن أن تكون رمزية حين تعبِّر عن ذاتها بطريقة المواكب ومراسم الاستقبالات الرسمية. هكذا راق للرئيس المصرى حسني مبارك أن يحتفي بصادق المهدي رئيس الوزراء السوداني السابق وزعيم حزب المعارضة، فخصه باستقبال يليق برئيس دولة: حينما استقبله رسميّا

(1) *Courrier international*, 364, 23-29 octobre 1997, p. 40.

يوم ٢ يناير ١٩٩٧ ، كان بذلك يرد على الدسائس المسندة إلى السلطة القائمة في الخرطوم، والمشتبه بأنها قد سعت إلى اغتيال الرئيس المصري[١]. وقد غضب الفريق البشير بسبب الاستقبال الحافل واعتقد أنه من المهم بأن يقدم احتجاجًا صريحًا: وإذا كانت هذه العملية غير مؤذية إلا أنها مهمة : ففي الوقت الذي أصبح فيه قطع العلاقات الديپلوماسية أمرًا باليًا إلى حد ما، فإن التلاعب الرمزي أو العنيف بسيادة الآخر يدخل المسرح الديپلوماسي.

يرتبط هذا التطور بشدة بتكاثر الدول وبتفاقم التفاوت بين القوة. لم يعد عالمنا هو عالم بسمارك الذي كانت فيه السيادات مدعومة بالتوازن بين دول قوية قليلة العدد، تحظي بمستوى إنجاز متشابه. وعلى الأرجح أن الخلل القائم في بنية النظم السياسية الداخلية يلعب دورًا مهمّا أيضًا: إن فشل الدولة المستوردة، وسوء تخيل النظام الديموقراطي أوعدم تخيله على الإطلاق يمنح المعارضة (غير الشرعية في الأغلب) عجزًا عن الاندماج الذي هو، في الواقع، شريك شبه مباشر للأجنبي الذي لم تعد وسائل الإعلام تعزله بالحديث عن مبدأ السيادة. حينئذ ما قيمة السيادة حين تصبح إحدي الدول-في صمت وبلا إعلان صريح ـ فاعلاً عاديّا في اللعبة السياسية لدى دول مجاورة ؟

سيادات معلَّقة، أو سيادات ملغية، جزئية أو غير جزئية: فهل عقيدة الزمن الماضي لا تزال مفيدة اليوم؟ في الوقت الذي يعلن فيه المندوب الأمريكي بلا مواربة وبلا انفعال في اجتماع عادي لـ. «منظمة الأمن والتعاون الأوروپي» أنه «يؤيد» رحيل بريشا، الذي تعترف به الجماعة الدولية كرئيس للدولة الألبانية عضو الأمم المتحدة [٢]، لا أحد يستطيع الاعتراض على أن مناقشة السياسة الداخلية أصبحت مادة عادية في أجندة الديپلوماسيين. هذا ليس لتغذية أفكارهم، ولا تكهناتهم أو أمانيهم، بل وأيضًا لتنمية مبادراتهم الصريحة ولصياغة أسلوبهم الجديد الخاص بالقوة أو بإعادة السلام.

يشهد هذ التحول في الوقت الراهن تسارعًا، في ذات الوقت الذي يتجدد فيه

(١) جريدة لوموند، ٤ يناير ١٩٩٧.

(٢) المرجع السابق، ١٨ مارس ١٩٩٧، ص. ٤

انهيار الدول من ناحية المضمون والأشكال. ويكشف الجيل الثاني من الدول المنهارة عن أن حالات تدهور قدرات الدول أو مواردها تقل عن حالات الطعن الشامل في شرعية الدول وفي وحدتها بسبب التأثير الهدام لانفجار الهوية الداخلي: فيوغوسلافيا أو الجزائر مثلاً تعيشان أو عاشتا عملية طويلة الأمد من الطعن في جماعتهما السياسية، مصحوبة بتشارك واقعي للجماعة الدولية، مما يكشف عن تدهور مأساوي لسيادتهما ويجعل مبادئ السيادة مزيفة وهزلية أكثر فأكثر.

السيادات الضالة

عندما تنتشر التعبئات على أساس الهوية، فإنها لا تُحدث أزمة داخلية للنظم السياسية وحسب: لكنها غالبًا ما تثير الاضطرابات والحروبَ القاسية، مثلما تُظهر بوضوح الأمثلة اليوغوسلافية والقوقازية أو اللبنانية؛ إنها تنشر الكراهية التي تذهب في الأغلب إلى حد الإبادة الجماعية، وتُبشِّر بفضائل الهوية لإحلالها محل فن التعايش الذي هو في كل مكان الأساس الفعلي للسياسي. وعندما تفعل ذلك فإنها تهاجم مباشرة العقد الاجتماعي وحقيقة فكرة الجماعة أو الهيئة السياسية. وفي هذه الحالة ليست الدولة وحدها هي التي تنهار، بل الأمة أيضًا وذات فكرة الرابطة الاجتماعية المشيَّدة بجهد: ولا تعرف التعبئة على أساس الهوية إلا الرابطة المقررة، المعتبرة بأنها فطرية، قاصرة على ذاتيتها ولا تطيق أي انضمام إليها. بعبارة أخرى يتم التعبير عن علاقة الهوية باعتبارها علاقة فطرية لكنها مستمدة في الواقع من التعسفي: يقوم بسن قانونها ذلك الذي يعلنها، كما يقوم بتأثير من ذاتيته بالتمييز بين من يماثله ومن يختلف عنه، ومن ينتمي إلى مجموعته ومن لا يمكنه ذلك. وبهذه الصفة يكون خطاب الهوية معاديًا للسيادة: يحل الشعب التعسفي محل الشعب صاحب السيادة؛ ولا يتكون الشعب تلقائيًا بل يسمو على العقد وعلى تلاقي الإرادات(١).

(1) Cf. Badie et M. Sadoum, «Introduction», *in id.* dir., *L'Autre*, Paris, Presses de Sciences-Po, p. 17-18.

يمكن النظر إلى هدم العقد الاجتماعي باعتباره انحسارًا على المستوى المعياري: ويتم تدني الإرادة بسبب الفطرة، وتراجع الحرية نتيجة للقرار العرقي الاستبدادي المختلَق والمترسِّخ. ويطرح هذا الهدم أيضًا مشكلة أيلولة السيادة: إذا ما نزعنا إلى ربط السيادة بهوية ذاتية باعتبارها فطرية، فلا يعود للعاهل وجود باعتباره كائنًا جماعيًا، ولا يصبح سوى انبثاق لجوهر ملتبس يقوم صاحب مشروع الهوية بإظهاره باعتباره غير قابل للمعارضة. وهنا يحدث الخداع والوهم، باعتبارهما أشكالاً شائعة اليوم تُستخدم في التعبئة السياسية: يصبح الخضوع لشعارات الهويات الدينية والعنصرية والعشائرية التزامًا يرتبط به الفرد الذي أقنعه صاحب المشروع بأنه سيجد فيه وضعه الشرعي أو خلاصه من إحباطاته.

يمكن أن يكون المشروع القائم على الهوية منفصلاً بدرجات متفاوتة عن عملية إدارة الحكم. وبما أنه يقوم بإدارة المنازعة كما في غالبية حالات التعبئات الإسلامية، فإنه قد يعتبر ضمنيًا مسألة السلطة بأنها ثانوية، بصفة مؤقتة على الأقل. وفي مناسبات أخرى يسعى نحو مؤازرة السلطة المهددة بالتآكل بصورة خطيرة، كما يمكنه على العكس محاولة استخدام حجة الهوية لأغراض الحفاظ على السلطة، على غرار ما فعله هابياريمانا رئيس رواندا حين قام بنفسه بإشاعة العرقية في قاعدة حكومته. وحينئذ يواجه تحديًا يتصف بذات الصبغة، مثلما تُظهره التعبئة المضادة لعشائر التوتسيً التي أتاحت لتنظيمها FPR الاستيلاء على السلطة واستطاعت أن تجذب في إثرها أنشطة كابيلا الذي استحوذ على حركة عشائر البانيامورلنج لكي يذهب بعيدًا نحو غزو كينشاسا ... وأخيرًا يمكن للمشروع أن يتبلور في شكل نهائي بالتأكيد المطلق على هويته: سواء كان صربيًا، جزائريًا، أرمينيًا، مارونيًا أو يهوديًا. من هذه الأنماط الثلاثة للتعبئة على أساس الهوية تنبثق الأخطار ذاتها: تراجع الغيرية الذي يمكن أن يذهب إلى حد تشبيه الآخر بالشيطان، وإلى ذات القدَرية التي تعلن الحقوق باعتبارها بديهية وباعتبار مواقع الذكريات كمواضع ثابتة غير قابلة للجدل. بالإضافة إلى أنه يترتب على النمط الثالث طموح بإضفاء صبغة مكانية تتحدى العلاقات الدولية: يصبح «الجيتو» [أو «المعزل»] ليس حلاً وحسب، بل طريقة مرغوبًا فيها لتجزيء العالم حيث يعيش في كل جزء سكان «متجانسين» اهتموا منذ قيل بطرد الدخيل، وهناك حيث يلزم

التجاور والتجمع والتوحد. هكذا يرتكز «الجيتو» من جانب الفاعلين الذين يطالبون به، على جعل هذا التجنيس الأوّلي، وهذا الاستبعاد للآخر شكلاً دائماً لحكم البشر تستند قدرته السياسية على «التطهير العرقي» وعلى قدرته المفترضة بتنظيم تعايش بين الهويات على المستوى الإقليمي، بل وعلى مستوى العالم.

من الطبيعي أن مثل هذه السياسة تزعزع العلاقات الدولية والديبلوماسية التقليدية. وقد حثت على مشروعات عديدة: هكذا اضطر مليون و٥٠٠ ألف يوناني إلى مغادرة تركيا، والتقوا في الطريق بـ. ٤٣٠,٠٠٠ تركي يغادرون اليونان، بناءً على اتفاق حول التبادل الإجباري للسكان تم توقيعه في يناير ١٩٢٣ بين البلدين اللذين اعتقدا بأنه يمكنهما تحقيق السلام عن طريق تجنيس سكانهما. وفي هذا النسق المحفوف بالمخاطر، بقي في اليونان ٧ آلاف شخص من أصل تركي وأسقطت عنهم الجنسية اليونانية خلال الفترة من ١٩٨١ و١٩٩٦[(١)]. بالمثل، أدى اندلاع الحرب العالمية الثانية إلى ترسيخ انتقال عدة ملايين من المهاجرين الألمان القادمين من وسط أوروبا ومن شرقها. وفيما بعد عام ١٩٤٥، تسارعت عملية «الجيتو» بسبب عدة عوامل متضافرة. ولنجرى أولاً تقييماً للتجدد الراهن للمسيانية التي ترتبط عادة بجدلية النقي وغير النقي، والمختار والهمجي، لكي تدحض ضمناً أو صراحة فكرة الأراضي الفيدرالية: إن أرض إسرائيل لا تتقاسم مع آخرين؛ عالم **دار الإسلام** ليس قابلاً للاختزال إلى أرض الكافرين، وكوزوڤو صربية حيث إنها مستودع للأماكن المقدسة الخاصة بالإمبراطورية الصربية قديمة العهد. وفي الوقت نفسه تقوم الدول ـ القومية التي تفشل في تحقيق أهدافها العمومية بالتشدد في ديكتاتورية الأغلبية، وبذلك تخلق ردود فعل جمعية لدى الأقليات، مثلما حدث لدى المسلمين في الهند في زمن تصفية الاستعمار، وما يحدث اليوم لدى السيخ والأقليات المتعددة في شرق الهند، ولدى المتحدثين باللغة التركية في قبرص، أوالأكراد في تركيا والعراق وإيران. كان ذلك فيما مضى هو سلوك الكاثوليك الإيرلنديين حينما قرر هنري الثامن اتمام بناء الدولة الإنجليزية بمنحها صبغة عرقية-دينية عن طريق الإصلاح الديني. وأخيراً تُحقِّق الدعوة إلى «الجيتو»

---

(١) جريدة لوموند، ٢٥ يناير ١٩٩٨، ص. ٤.

تفوقها من تلقاء ذاتها حينما تتحطم نماذج التعايش بسبب تحلل الدولة ذاتها: إخفاق الدولة اليوغوسلافية، والاتحاد السوفييتي، ولبنان، أو عدد كبير من الدول الإفريقية...

بمرور الزمن صارت هذه السياسة قارضة، بل هدَّامة للسيادات. أولاً لأنها كثيراً ما أعادت تقييم دور الشقيق الأكبر، الأمر الذي ندركه بخاصة في الحالة القبرصية، إذ كانت اليونان منذ وقت مبكر تطالب بـ «الوحدة بين اليونان وقبرص»، وتطالب تركيا بـ «التقسيم»، فكلتاهما تقرنان الهوية بالخضوع[1]، تماماً مثل صرب البوسنة الذين يمنحون السلطة الرئاسية لأولئك الذين في بلجراد... وهناك حيث لا يظهر التضامن الأخوي، فإنها فكرة الجماعة الأم التي تفرض نفسها؛ إن الوحدة الإسلامية تمجِّد انتماءها إلى **الأمة** التي يذكرنا انشقاقها اللغوي بالأمومة التي يجب أن تذوب فيها جميع السيادات الوطنية الواهية بالضرورة. حينئذ تسمو التعبئة على نظام الحدود، وبعض الاتجاهات في حزب الله تعلن انتسابها إلى **ولاية الفقيه** وبالتالي إلى سلطة مرشد الثورة الإيرانية الشيعية، في حين أن حركات إسلامية أخرى تنضوي في شبكات سعودية، وليبية، بل وعراقية[2]...

الملاحظة عادية، ولا تخضع لهذا لقانون آلي: وبهذا المعنى فهي على الأقل ليست جازمة. وعلى الأصح فإن موضع التأثير الأكثر هدماً لمبدأ السيادة يقع في إطار استخدام سياسة «الجتو» وديبلوماسيته، وبذلك نفهم لماذا كان كبار أصحاب مشروعات تصفية الاستعمار يرتابون في انحراف مشروعاتهم لبناء دولة نحو الهوية. إن ريبة عبد الناصر تجاه الإخوان المسلمين أو نهرو تجاه اختلاجات الوحدة الهندوكية قد تكشف بعد مضي الزمن بأنها كانت مبنية على أساس: يوجد لدى منهج الهوية بعض القابلية الدائمة للتحول إلى نزاع مسلح وإلى تناقض عميق، مما يجعل كل ديبلوماسية تستخدمه هي ديبلوماسية غافلة. مع ذلك فالاتجاه قوي نحو استخدام سياسة «الجيتو» كحل لكل مواجهة تحدث بين الهويات: لقد عاد مشروع

(1) Cf. notamment J.-F. Drevet, *Chypre île extrême*, Paris, Syrös, 1991; S. Vanner, *Le Différend gréco-turc*, Paris, L'Harmattan, 1988.

(2) Au sein d'une littérature foisonnante, cf. R. Santucci dir., *Solidarités islamiques*, Paris, INALCO, 1997.

اتشيسون في أغسطس عام ١٩٦٤ إلى فرضية «الوحدة» و«التقسيم» لإنهاء النزاع القبرصي، بينما أعطت المشروعات المتعاقبة التي اقترحتها الجماعة الدولية الأولوية للاعتراف بالهويات قبل مبدأ سلامة الأراضي من التجزؤ، وقبل مبدأ سيادة الجماعات السياسية، وذلك في أكثر الأحيان على حساب تقسيمات متعرجة تتعارض مع قوانين الحكم الأكثر بداهة. كان ذلك شأن مشروع تقسيم كرواتيا إلى كانتونات الذي قدمه الاتحاد الأوروبي المسمَّى مشروع ڤانس والموافق عليه في فبراير ١٩٩٢، والإعلان المكوَّن من ١٢ نقطة الذي أصدره مؤتمر لندن في أغسطس ١٩٩٢، ثم مشروع ڤانس-أوين، واتفاق چنيف الثلاثي، وأخيراً مشروع چوپيه-كينكل واتفاقيات دايتون...

ليس المقصود هنا التساؤل حول مزايا التهدئة التي تنطوي عليها مثل هذه المشروعات: لقد سبق أن أظهر التاريخ بأن تقسيم الأراضي على أساس الهوية لم يحل شيئًا، وبأنه لا تقسيم فلسطين، ولا تقسيم الهند، ولا تقسيم قبرص قد خفَّف التوترات: لعل هذه التقسيمات ذاتها قد زادت من حدتها بمنحها شكلاً دوليّاً وبالتالي استراتيجيّاً متشدداً إلى حد ما [1]. المهم هو إظهار أن هذا الترويج السياسي-الديپلوماسي لـ «الجيتو» يتحدى مبدأ السيادة مرتين: إنه يلغي التوطين في أراض بخلقه لسكان ذوي انتماءات غامضة؛ كما أنه يبخس الغيرية إلى حد تفريغها من هذا الاعتراف بالآخر الذي شهدنا بأنه يؤسس السيادة الحقيقية داخل النظام الدولي. إن التعبئة القائمة على الهوية سواء محكومة أو متروكة لشأنها، تثمر سكانًا هائمين كإلكترونات حرة في فراغات بلا سيادة. لقد أدى تقسيم فلسطين إلى نزوح عدد هائل من الفلسطينيين المقتلعين من أراضيهم والذين هاجروا أو أقاموا في مخيمات. وفي ٣٠ يونيو ١٩٩٦ أحصت وكالة غوث اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ٣,٣٠٨,١٣٣ لاجئًا بالإضافة إلى عدة مئات من آلاف المهاجرين في إثر حرب عام ١٩٦٧؛ يعيش منهم

(١) بخصوص نقد التوطين على أساس الهوية راجع:
G.Gottlieb, «Nations without States», *Foreign Affairs*, 73, 3, mai-juin 1984, p. 100-112; J. Coakley, «Approaches to the Resolution of Ethnic Conflict: the Strategy of Non-Territorial Autonomy», *International Political Science Review*, 15, 3, juillet 1994, p. 297-314.

١,٣٥٨,٧٠٦ في الأردن، و ٥٣٢,٤٣٨ في الضفة الغربية بجوار أمثالهم، و ٧١٦,٩٣٠ في غزة ، و ٣٧٤,٠٠٠ في سوريا ، ومن المناسب أن نضيف إليهم ٢٠٠,٠٠٠٠ في السعودية، و ٤٠,٠٠٠ في مصر ، و ٢٥,٠٠٠ في العراق[١]... إن نظام الشتات المنبثق عن هذا الأمر يعكس مبادئ تعلو فوق مبادئ السيادة: إن المهاجرين الفلسطينيين المندمجين إلى حد ما مع النظم السياسية التي تستقبلهم، يرتبطون في الوقت نفسه مع منظمة التحرير الفلسطينية عن طريق شبكات متشعبة مصنوعة من المبادلات النفعية أكثر مما من التشاور السيادي[٢] . وإذا ما افترضنا بأن المهاجرين الفلسطينيين يستطيعون الاختيار بين أحد هذه الانتماءات في مواجهة الدول الشقيقة التي تحدد جرعات الحقوق الممنوحة لهم، فإنهم في الواقع لم يندمجوا إطلاقًا بصفة كاملة في جماعة سياسية تستطيع ممارسة التدخل، بصفتها هذه، في المفاوضات الدولية: من هنا تم استبعادهم من مفاوضات أوسلو حيث تم تجاهلهم.

ويذكِّر النزاع اليوغوسلافي بحالة مشابهة: منذ عام ١٩٩٣ يقدرون عدد المهاجرين البوسنيين بـ ٢,٥ مليون نسمة، ضحايا التطهير العرقي المتتابع وديبلوماسية نشرت فرضية المناطق العرقية المتجانسة[٣] . وتنص اتفاقيات دايتون على عودتهم في الوقت الذي تجعل فيه هذا الأمر شبه مستحيل حيث إنها أضفت صفة رسمية على تقسيم قضى عليهم بالهروب. إن حوالي ٧٠٠,٠٠٠ صربي من البوسنة أو من كرواتيا قد لجأوا إلى يوغوسلافيا الجديدة وبذلك أصبحوا أجانب في البلاد التي كانت فيما مضى بلادهم الخاصة، وأصبحوا بهذه الصفة مسلوبين من حق التصويت. ويقول إيفان كولوفيتش عالم السلالات العرقية «إنهم لا يبدون تجاههم سوى اهتمام سلبي: فهم يقولون بأنهم يسلكون مسلكًا شائنًا، إذ إنهم

(1) R.Sayigh , «L'avenir brouillé des réfugiés», *in* «Proche-Orient: La paix introuvable», Le Monde diplomatique, mai 1997, p. 24, et Le Figaro, 18 janvier 1996, p. 5.

(2) CF, L. Radi, *L'Élite palestinienne : strategies de survie et modes d''influence (1967-1997)*, thèse, Institut d'études politiques de Paris, 1997, et B. Kodmani-Darwish, *La Diaspo*ra paledtinienne, Paris, PUF, 1997.

(3) Le chiffre donné par *l''État du monde* 1998, Paris, La Découverte 1997, p. 602, est de 2,1 millions. La presse avance généralement le chiffre de 2,5 millions.

مسئولون عن السوق السوداء وعن ارتكاب الجرائم[1]». إن هجرة الشعوب قديمة مثل قدم العالم، لكنها من خلال هذا المثال تكتسي بمعنى جديد: إنها الآن تقوم بملء فجوات في عالم يبتغي أن يكون مكونًا حصراً من دول-قومية متجاورة وصاحبة سيادة، و تقلب تنظيم انتماءات المواطنة، وتُضعف قدرة السيطرة السياسية التي تمارسها الدول على الأفراد، وتخلق في كل مكان تقريبًا جماعات بشرية لم تعد سياسية، ونادراً ما تكون صاحبة سيادة وبالتالي ضعيفة الاندماج في الشراكة الدولية ...

لا ريب بأنه يمكن لجماعات الشتات هذه تعويض خيبة آمالها السياسية بإنجازات اقتصادية مستندة جزئيًا إلى انفصالها عن كل منهج سيادي: كان هذا في أكثر الأحيان شأن الشتات الصيني، ثم في عهد لاحق الشتات الڤيتنامي، والهندي، واللبناني، بل وبعض أجزاء النخب الفلسطينية[2]. وفي ظل كل افتراض تظل نتيجة الانشقاق واحدة: إذا كانت دينامية الهوية يمكنها أيضًا خلق حالات عبور للأوطان ناجحة، فإنها يجب بالضرورة لكي تنجح في ذلك أن تُحدث تآكلاً في كل شكل من أشكال التنظيم السيادي. ونلاحظ أن الإنجازات التي يتم أحيانًا بلوغها على المستوى الاقتصادي تتحقق بصفة عامة على حساب التخلي عن اندماج سياسي لا يمكن الحصول عليه إلا عن طريق مساومة فردية، وبشرط موافقة الدولة المستقبلة على دحض كل حماية على أساس الهوية: هكذا توافق الدولة التايلاندية بمنح المَواطنة لأفراد الشتات لديها، الأمر الذي ترفضه إندونيسيا أو ڤيتنام بالنسبة للشتات المقيمين فيهما. بعبارة أخرى، فإن بعض الدول تستطيع وحدها ومن تلقاء نفسها تصويب الآثار المشئومة على المسرح الدولي والمترتبة على التعبئات القائمة على الهوية.

مع ذلك أصبحت جماعات الشتات هذه أمرًا مألوفًا: لقد أدت حروب القوقاز

(١) جريدة لوموند، ١ يناير ١٩٩٨، ص ٣

(2) CF. G. Sheffer éd., *Modern Diaspora in International Politics,* Londres, Croom Helm, 1986; A. Onget et D. Nonini éd., Ungrouded Empires : the Cultural Politics of Modern Chinese Transnationalism, Londres , Routledge, 1997.

إلى نزوح مليون مهاجر نتيجة للتصفية العرقية في أبخازيا [جمهورية على ضفاف البحر الأسود]، وأرمينيا، وأذربيجان، والشيشان. وتمت هجرة عدد مقارب نتيجة للمنازعات في ليبريا وسيراليون؛ وهذا يعطينا فكرة عن تدفقات السكان الهاربين من رواندا على أثر الإبادة الجماعية التي شهدتها. لقد أدى انتصار حزب APR [حزب يمثل عشائر التَوتسي] إلى إعادة تغذية استراتيجيات مجموعات الهوتو الصغيرة التي تستهدف طرد التوتسي من رواندا، على غرار حركة «الشعب المسلح لتحرير رواندا» التي أعلنت في ديسمبر ١٩٩٧: «لقد سلمكم الله لنا لكي نأكلكم كالفطيرة! إننا نأمركم جميعًا أيها التوتسيون المقيمون في مدن رواندا بالرحيل قبل فوات الأوان[1]». وقد أقرت حكومة التوتسي بأنها ردت باستخدام سياسة «الجزرة والعصا»، أي باتباع سياسة إعادة إدماج لعشائر الهوتو، وإبادة أولئك الذين يعيشون في غابات كيڤو. وتؤكد ماري روبنسون المندوبة السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة عدم وجود «سياسة طوعية للتصالح» لدى الطرفين.

إن الأمثلة المشابهة عديدة: يقدر عدد الأكراد الأتراك المهجَّرين بـ ٢ مليون نسمة وذلك في سياق نزاع بين الهويات طويل العهد بصفة خاصة. إن موضوع السفينة «آرارات» التي جنحت في ديسمبر ١٩٩٧ في عرض البحر بالقرب من شواطئ كالبريا [منطقة بجنوب إيطاليا] بينما كانت تنقل خلسة ما يقرب من ألف مهاجر كردي، يكشف عن كيف أن هذه الانتقالات أصبحت مشروعات حقيقية تشترك المافيا التركية والألبانية والإيطالية في تقاسم أرباح عملياتها، وعلى الأرجح بالتواطؤ مع بعض وكالات الدولة الإيطالية الراغبة في التخفيف من ضغط جالية رافضة للاندماج. تنزع جميع هذه الحالات شديدة التنوع نحو الالتقاء حول نقطة أساسية: عدم وجود عقد اجتماعي، وانعدام سياسة اندماج طوعية تُفسد الطموحات السيادية بصورة محسوسة وتُغَيِّر بخاصة النظام الدولي.

---

(١) جريدة لوموند، ٤-٥ يناير ١٩٩٨، ص ٢

يمكن لانعدام المسعى التعاقدي هذا أن يتمخض عن عمليات ملاءمة للهوية التي تحكم على الآخر بالنفي، كما في الحالة الفلسطينية؛ وعن مناهج تطهير عرقي، على غرار ما حدث في يوغوسلافيا أو في منطقة البحيرات العظمى الإفريقية، حيث يجب اختفاء الدخيل أو انضمامه إلى أولئك المعتبرين بأنهم أمثاله؛ وعن رفض لسياسة اندماج تحترم الاستقلال الذاتي، كما في تركيا حيث يجب على الأقلية الكردية الاختيار بين الاندماج القسري وبين الخروج. ومن جميع هذه النزعات التي تتهجم على نموذج التعايش ينبثق انزلاق خطير: حين يتحول أصحاب المشروعات القائمة على الهوية من العاهل الذي يتم تنصيبه إلى العاهل المحدد بواسطة المراجع السابقة للتعاقد، فإنهم يعتدون على مبدأ التوطين الذي يضم الخصوصيات المتنوعة، ويجمعها ويجعلها تعيش معًا، إنهم ينزعون الطابع الإنساني عن السلطة النهائية التي لعدم وجود اتفاق بشأنها تصبح «فطرية»، «عرقية» أو «عنصرية»، وتَحكُم على الدخيل بالرحيل، بمعنى أن يعيش خارج الهندسة السياسية التي تنظِّم العالم. الفلسطينيون في مكان ما بمعسكر في حيفا، والأكراد الأتراك يعيشون سرًا في أوروبا، والهوتو أو التوتسي هائمون في غابات كيفو، والصرب البوسنيون يعيشون أغرابًا في بلجراد، وبذلك يصبحون عناصرَ لا تشرف عليهم السياسة، متحررين من سيادة هي من بعد نفعية من أجل بقاء هذا العالم القائم على الهوية...

وتختل السيادة في موضع آخر: إن قواعد الهوية تُبعد الغيرية إلى مرتبة الكلمات المهجورة. بما أنه لكي تكون صاحب سيادة فهذا يستلزم أولاً اعتراف الآخر لك بهذه الصفة، فمن المؤكد أننا ندخل بصحبة هذا السياق الجديد في مرحلة نكوص: إن سياسة الجيتو تقوم على إقصاء الدخيل وليس الاعتراف بالآخر: وتقود أيضًا نحو تقييد سيادة الجار لجعلها متوافقة مع متطلبات الملاءمة مع الهوية التي يمنحها لنفسه. لقد تم خلال العقدين الأخيرين توقيع اتفاقيتين توضحان - بعيدًا عن الاختلافات بينهما - هذه الدينامية السالبة للسيادة: اتفاقيات أوسلو الموقعة في سبتمبر ١٩٩٣ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، واتفاقيات دايتون الموقعة في ديسمبر ١٩٩٥ والتي وضعت نهاية لنزاع البوسنة تحت رعاية الولايات المتحدة. ويمكن أن تبدو هذه الاتفاقيات وتلك باعتبارها «هدنة بين

هويات» تستهدف إنهاء ما ليس نزاعًا بين دول، لكن مواجهة بين فاعلين يطمحون في إعادة تشكيل المكان على أساس الهوية. وبهذه الصفة فإن هذه المهادنات تؤدي إلى إضفاء الصفة الرسمية والشرعية على مثل هذه المشاركة وإلى الاعتراف، إن لم يكن بصحتها، فعلى الأقل بواقعية هذا التنظيم الجديد. من هنا يمكننا التصور بأن تحقيق السلام عن طريق الاندماج أصبح صعبًا، وبأن نمط التعايش المنبثق من هذه الاتفاقيات قد يحافظ بصفة دائمة على سمات قواعد الهوية هذه، وعلى طبيعتها غير المستقرة والقابلة إلى التحول إلى نزاع مسلح، وعلى تجاهلها للغيرية، وتحديها للسيادة.

هكذا تندرج اتفاقيات أوسلو والاتفاقيات التي أعقبتها في جدل مزدوج الأكثر تعقيداً. إن فكرة مبادلة «السلام مقابل الأرض» التي تبدو بسيطة وواقعية ارتبطت منذ وقت مبكرٍ بموضوعين: كيف يتم التنسيق بين هذا التنازل عن الأراضي وبين مفهوم فطري بالتكيف مع الهوية؟ إلى أي حد يمكن لهذا التعايش بين الهويات أن يتمخض عن تعايش بين سيادات يتيح الاعتراف للجانبين بالتساوي في الحقوق، وفقًا لما جاء ذكره مثلاً في قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢؟ كان بن جوريون قد أعلن يوم ١٤ مايو ١٩٤٨ استقلال إسرائيل «بموجب الحق الطبيعي والتاريخي للشعب اليهودي ولقرار الأمم المتحدة[(١)]». وفي الخطاب الصهيوني الغابر كان هذا الحق يصف أولاً إعادة توحيد الأمة اليهودية الذي يمكن، في البدء، تحقيقه في أماكن متباينة للغاية: ثم تطور المشروع بالتوطن في أرض وبتأسيس السيادة واحتياز الهوية للأرض في مقولة واحدة ووحيدة. هكذا انضوت المستوطنات اليهودية الأولى في فجوات من الأرض غير المستغلَّة من جانب السكان العرب؛ وبعد عام ١٩٤٨ تم استكمال هذا الاستيطان باستراتيچية امتلاك الأراضي التي تركها المهاجرون الفلسطينيون: وبعد عام ١٩٦٧ ومن خلال الصهيونية الجديدة ثم منظمة جوش إيمونيم *Gush Emunim*، تأسس هذا الاستيطان بدوره في أيديولوچية أمنية، تعتبر «أرض إسرائيل» *L'Eretz Israël* أرضًا لا يجوز التصرف فيها، حيث إنها وعد من الله لشعبه[(٢)]. إن هذه الأيديولوچية التي يحملها حزب الليكود

---

(١) جريدة لوموند، ٣٠ نوڤمبر - ١ ديسمبر ١٩٩٧، ص. ٤

(٢) حول هذا المنعطف الذي حدث عام ١٩٦٧، راجع A. Dieckhoff, L'Invention d'une nation, Paris, Gallimard, 1993, p. 203-204.

ومنظمة جوش إيمونيم قد شاعت أكثر في إسرائيل لا سيما وأنها ترتبط باعتبارات عسكرية وأمنية: وفقًا لعبارة الحاخام كوك، لم تعد أرض إسرائيل قابلة لنقلها إلى آخرين، لأن الله وعد بها ولأنها في الوقت نفسه أصبحت ضمانًا للأمن.

وبناء عليه يمكن التخلي عن غزة وأريحا في نطاق أن كلاً من الموقعين ليس له على مستوى الهوية سوى معنى رمزي ضعيف، كما أن استقلالهما الذاتي لا يخرق أمن إسرائيل. وبدقة أكثر أيضًا يكون هذا الأمن أقل تعرضًا للخطر حينما تكون مناطق الاستقلال الذاتي الفلسطيني لا تشتمل سوى على عدد قليل من المستوطنين اليهود. وقد أكد بنيامين نيتانياهو في حديث صحفي في يناير ١٩٩٧: «إن الأغلبية العظمى للمناطق التي تحت السيطرة الفلسطينيةلا تضم سكانًا يهودًا. وبالمثل فإن غالبية المستوطنات اليهودية خالية من السكان الفلسطينيين. وبالتالي يوجد تقسيم طبيعي لهذه المناطق. هذا باستثناء مدينة الخليل التي هي حالة خاصة: إنها المدينة الوحيدة المختلطة. وتعيش الجماعات اليهودية في يهودا -سامرا [الضفة الغربية] في مناطق حيوية من أجل الدفاع عن دولتنا وعن أمنها[١]». هكذا نجد في هذا النموذج أن سيادة أحدهما مقيَّدة بأمن الآخر، ويظل هذا الأمن في الواقع مرتبطًا بالتفرقة على أساس الهوية.

فكرة التقسيم الطبيعي هذه تذكّر بالسلام عن طريق الجيتو: إن الفصل بين الهويات وحده هو الذي يمكنه اتاحة خلق ظروف تعايش محتمل يدحض فكرة الاندماج وفكرة العقد. إنه يتميز وقتذاك عن احتمالات أخرى مثل احتمال الاندماج عن طريق سوق إقليمية مشتركة دعا إليها بخاصة شيمون بيريز، أو الاحتمال الأكثر طموحًا، الخاص بالاندماج المشترك في دولة فيدرالية الذي لم يعد أحد يجرؤ على طرحه وهو [الفصل بين الهويات] يذكرنا في نفس الوقت بفخاخ مذهب الهوية: فمنذ أن يتم تنصيب الطبيعة كمبدأ للتنظيم الاجتماعي، تصبح فكرة الأُلفة وفكرة الغيرية مراجع معقَّدة يصعب إقامتها وجعلها تتواجه مع خطاب الهوية: وفي المقابل، إنها توحي بقوة الاستراتيجيات السياسية المتوطنة في مثل هذه الإنشاءات: وهم بالهوية يبتغي أيضًا أن يكون واقعًا أمنيًا، بينما تستجيب عملية

---

(١) حديث مع جريدة لوفيجارو، ١٨-١٩ يناير ١٩٩٧، ص. ٣

الاستيطان إلى منطق ميسياني وإلى حُجج باردة عن الأمن : قبل كل شيء ، تدرج هذه التسوية اتفاق السلام في هامش ضيق : لن يتمكن تبادل الأرض مقابل السلام من نزع القدسية عن الأرض تماماً ولا من تفريغ السلام من كل قلق أمني . وحينذاك فإن السيادة هي التي ستدفع ثمن هذه الرؤية : لم يعد الدخيل صاحب سيادة كاملة ، فهو تحت الوصاية ويتكون في غيرية عاجزة .

إن إعلان الاتفاق المبدئي الموقع في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ قد استهل بالفعل طريقة للسلام تحتال بجدية على مبدأ السيادة وتختار مبدأ الاستقلال الذاتي الذي تظل قيمته القانونية غامضة ، باستبعادها على كل حال لأي اعتراف بحق امتلاك سلطة نهائية . هكذا قضى اتفاق «غزة-أريحا أولاً» بوضع «ترتيبات لتولي الشرطة الفلسطينية شئون الأمن الداخلي والنظام العام» ؛ بالإضافة إلى إقراره بانسحاب الجيش الإسرائيلي سيعقبه «تحويل السلطة» ، لكن في عدد من المجالات المحددة : التعليم ، والثقافة ، والصحة ، والخدمات الاجتماعية ، والضرائب ، والسياحة ، بينما يستمر الاحتلال الإسرائيلي في الإشراف على «الأمن الخارجي ، والمستوطنات ، والإسرائيليين ، والعلاقات الخارجية وغيرها من الموضوعات التي تتم بالاتفاق بين الطرفين»[١] ... وفي ذات اليوم الذي تم فيه توقيع هذه الاتفاقيات أكد إسحق رابين صراحة احتفاظ إسرائيل الدائم بالسيادة على نهر الأردن ، وعلى الحدود مع مصر والأردن ، والقدس ، والمستوطنات والطرق[٢] .

وحددت اتفاقيات باريس الموقعة يوم ٢٩ إبريل ١٩٩٤ نتائج هذا الإحلال لمبدأ الاستقلال الذاتي محل مبدأ السيادة ، بتنظيم العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية . منذ الآن تمتلك السلطة الفلسطينية سلطة محدودة على وارداتها : «يمكن للسلطة الفلسطينية استيراد منتجات بتعريفات جمركية تختلف عن التعريفات المطبقة في إسرائيل ، بعد اتخاذ **إجراءات يتم الاتفاق عليها بين الطرفين**» . ويمكن للسلطة الفلسطينية استيراد منتجات واردة من البلدان العربية **بكميات محدودة يتم الاتفاق عليها بين الطرفين**» . نلاحظ نتائج المفهوم ذاته بشأن

---

(١) جريدة لوموند ، ٤ مايو ١٩٩٤ ، ص . ٦

(2) E. Saîd, « Comment conjurer le risque d'une perpétuelle sevitude», *in* «Proche-Orient: La paix introuvable», Le Monde diplomatique, mai 1997, p. 19.

العملة: «تقيم السلطة الفلسطينية سلطة نقدية» تستمتع «**ببعض** سلطات البنك المركزي»، مثل السيطرة والإشراف على البنوك العاملة في المنطقة، «وتحديد نسب تصفيات الإيداعات **في حدود معينة**، وإدارة احتياطيات النقد الأجنبي والإشراف على معاملات العملات الأجنبية». في المقابل يستبعد مفهوم السلطة النقدية إيجاد عملة فلسطينية، إذ يظل الشيكل الإسرائيلي وسيلة قانونية للدفع إلى جانب الدينار الأردني والدولار. بالإضافة إلى أنه تم الاعتراف للسلطة الفلسطينية بحق اتخاذ سياستها الخاصة الحرة في مجال فرض الضرائب وتصدير المنتجات الزراعية والمصنَّعة إلى إسرائيل، وبأن تحدد بحرية سياسات السياحة والتأمينات[1].

لا ريب، بأنه ليس المقصود من هذه الاتفاقيات سوى تقنين فترة مؤقتة: مع ذلك فهي توضِّح نتائج قواعد إحلال تُبيِّن سمات نظام دولي تجدد بعمق، ولم تعد فيه فكرة السلطة السياسية تقترن بالحقوق الَملكية ومبادئ السيادة، بل مع مبادئ أكثر تعسفًا وغموضًا لسلطة ذاتية ممنوحة. ويمكنها أيضًا تصوير المستقبل مسبقًا حينما نعرف أن خاصية خطاب الهوية تحديداً هي إضعاف مبدأ السيادة، وأن سياسة الجيتو تستهدف استبعاد الدخيل أكثر من منحه اعترافًا كاملاً، تعتبره عدوانًا على هوية وعلى أمن ذلك الذي سيقوم بمنحه. مع ذلك فعلى أساس هذه الاتفاقيات ذاتها رأى أبو علاء رئيس الوفد الفلسطيني أن ملحق الاتفاقية يشتمل على «رموز السيادة الفلسطينية ووضع معالم دولة فلسطينية مستقلة[2]». هكذا تحصل فكرة الاستقلال الذاتي على قيمتها التوافقية من التباسها: إن خاصيتها الوقتية توحي لدى البعض بقدوم نظام سيادي في المستقبل، وخاصيتها النهائية كطريقة للتنظيم الدائم تجعلنا نستشعر إمكانية تصور قيام نظام دولي بدون عودة إلى تجاور بين دول تحتكر مجمل الحقوق الملكية...

نهتدي إلى هذا الالتباس ذاته في اتفاقيات القاهرة الموقعة بعدها بأيام، والتي تحدد طرق تطبيق خيار «غزة-أريحا أولاً»: تم في هذه الاتفاقيات تحديد عدد رجال الشرطة الفلسطينية، بينما حددت الترتيبات بين الطرفين شروط العبور بين غزة ومصر، وبين أريحا والضفة الغربية وبالتالي أساليب الإشراف المتصلة بالحدود.

(١) جريدة لوموند، ٢ مايو ١٩٩٤.

(٢) المرجع السابق.

إن تنظيم الأراضي الناتج عن اتفاقيات ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥ (المسماة اتفاقيات أوسلو٢) تضيف تعبيراً جغرافيّا على هذه الالتباسات. تم تقسيم الضفة الغربية وغزة إلى ثلاث مناطق: منطقة (ا) سُلِّمت إلى السلطة الفلسطينية، ومنطقة (ب) تحت سيطرة مشتركة، ومنطقة (ج) تحت السيطرة الإسرائيلية. وقد أكد إسحق رابين أمام الكنيست أن هذا التقسيم يندرج في مجموعة من المطالبات طويلة الأمد: ضم القدس (بما فيها مستوطنتي معالي أدوميم وچيڤات زعيف)، وإقامة حدود أمن إسرائيلي على نهر الأردن، وضم مستوطنات عديدة من بينها مستوطنة جوش اتزيون. وقد رفض رابين فرضية دولة ثنائية الجنسية ودعا إلى المحافظة على غالبية المستوطنات في الضفة الغربية تحت سيادة الاحتلال الإسرائيلي(١). وقامت الحكومة الإسرائيلية بتمديد هذا التفسير في وثيقة رسمية حيث ذكرت بشأن اتفاق أوسلو ٢ المؤقت بأنه ينص على أن: «عملية إعادة الانتشار المقبلة ستتم على أراض في الضفة الغربية (وليس بالضرورة مجمل الضفة الغربية)، كما أنها لن تشمل المنشآت والمواقع العسكرية والحدود الكائنة في المناطق التي ستتم فيها، ولن تشمل المناطق التي تطلبها إسرائيل لكي تباشر فيهامسئوليتها الإجمالية عن الإسرائيليين وعن الحدود. ويجب قيام إسرائيل بتحديد مساحة ومواقع هذه المناطق وفقًا لمشكلاتها الأمنية(٢).»

والحالة هذه يحدد هذا النظام المؤقت نموذجًا سياسيّا مستحدثًا ينزع إلى إشاعة الالتفاف حول مبدأ السيادة بطريقة نظامية. السلطة الفلسطينية لا تسيطر على عملتها، ولا على تجارتها الخارجية، ولا على سياستها الخارجية، ولا تمارس وظيفة الشرطة إلا في إطار محدود وتحت الإشراف. تم تمزيق مبدأ التوطين حيث إنه لم يعد مانحًا للأهلية: تظل المستوطنات اليهودية تحت السيادة الإسرائيلية مهما كان موقع غرسها. وأخيراً تجزأت الأراضي المكوَّنة من مجموعات من منازل غير متجاورة تربطها طرق بعضها مفتوح أمام السكان الفلسطينيين، بينما بعضها الآخر مغلق بالنسبة لهم أو يقومون باستخدامها وفقًا لقوانين ولوائح. هذا التمزيق

---

(1) A. Gresh, «Lente agonie des accords d'Oslo», in *Le Monde diplomatique*, *op. cit*., *p*. 2.

(٢) تحليل پروتوكول الاتفاق حول الخليل و متابعة عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، إدارة استعلامات السفارة الإسرائيلية، باريس.

الجغرافي الذي بواسطته تقوم خريطة الهويات بصنع الخريطة السياسية يتكشف بأنه معقَّد بصفة خاصة حينما تعلق الأمر بمنح مدينة الخليل استقلالاً ذاتيًا مؤقتًا، وحينما تم إدخال مدينة تحمل هويتي الطرفين في عملية السلام. لقد رجحت كفة سياسة الجيتو بوضوح، حيث إن الاتفاق يميز أحياءً تحت الإشراف الفلسطيني، وأخرى تحت الإشراف الإسرائيلي، ويفصل بينها شارع الشهداء الذي يعبر القصبة. وفي الأحياء الأولى تحوز السلطة الفلسطينية على السلطات المدنية، «باستثناء تلك المرتبطة بالإسرائيليين وبممتلكاتهم». يضاف إلى ذلك أنه في داخل هذه الأحياء ذاتها يلتزم الجانب الفلسطيني بأن يقدم إلى مكتب مشترك للاتصال المدني مشروعات بناء المساكن التي يزيد ارتفاعها على ستة أمتار وكذلك مشروعات التزود بالمياه والصرف، والكهرباء، والاتصالات، بينما يستطيع الجانب الإسرائيلي أن يطلب من البلدية بأن تعطي «أولوية أولى» لتنفيذ مشروعات البنية التحتية التي يرى الإسرائيليون أنها ضرورية لمصالحهم.

يمكن لهذا الاتفاق تقبُّل عدة قراءات. فقد قدمه إسحق شامير رئيس الوزراء السابق باعتباره «كارثة حقيقية» و «هزيمة في الحرب التي يشنها اليهود منذ ألوف السنين من أجل (أرض إسرائيل)»، مستخلصاً بأنه «لا يجب على المستوطنين بعد الآن منح الثقة لهذه الحكومة التي ليست أفضل من حكومة العمال»[١]. إنه يستند إلى هوية إسرائيل التوراتية التي مع ذلك رددها بنيامين نتانياهو لكنه بطبيعة الحال استخلص نتائج مختلفة أثناء مؤتمر صحفي عقد في ذات اليوم الذي وقعت فيه الاتفاقية: «إننا لن نغادر الخليل، نحن سنعيد الانتشار في جزء من المدينة. سنظل في جميع الأماكن التي أقيم فيها و يقوم وسيستمر في الإقامة وجود إسرائيلي. إن القوات المسلحة الإسرائيلية وحدها هي التي ستحافظ على السيطرة (على هذه المناطق) وستتولى مسئوليتها، وستستمر في العمل فيها بلا أي قيد[٢].»

هكذا تُبرز سياسة الجيتو ـ سواء تكشفت بأنها مؤقتة أو بالفعل دائمة– سمات قوية: إنها تصبح أداة مألوفة للتهدئة، والشكل العادي للهدنة في نزاع بين الهويات. وبما أنها تتم بالتراضي نسبيًا، فهي تتيح للطرفين المتحاربين الالتقاء

(١) جريدة لوفيجارو، ١٦ يناير ١٩٩٧، ص. ٤

(2) A. Gresh, *op., cit.*, p. 11

وتستمتع في الأغلب بمباركة الجماعة الدولية التي تشعر بالارتياح : بل وحتى تحصل على شرعية مفرطة بسبب التحفظات التي تثيرها لدى المتطرفين في الجانبين. وفي الوقت نفسه تنم أوسلو٢ والخليل عن حقيقة مزدوجة مثيرة للقلق. إن سياسة الجيتو تتوافق بشدة مع كلام بلاغي عن الهوية مدرج لكي يدوم كشكل متجدد للدولة، مهما كان ضعف التعديل في العلاقة بين الأرض والسياسة. بالإضافة إلى أنه يبدو بأنها توحِّد بلا صعوبة كبيرة بين الحُجَّة العاطفية ووجهة النظر النفعية بشرط أن تتبدد تمامًا بقايا القواعد السيادية القديمة.

لم تعد الأرض أراضي دامجة تؤدى إلى التوافق والانسجام. لقدأصبحت مجرد موضع للتعلُّق وللامتلاك يحدد ممارسة السلطة، سواء كانت هذه الأرض تندرج في تواصل مكاني أو لا : يمكن لقرية فلسطينية أن تكون تابعة للسلطة الفلسطينية، حتى وإن كانت محاطة بطرق تفلت من سيادتها؛ بينما تتخلص مستوطنة يهودية من سيادة السلطة الفلسطينية، حتى وإن كانت تنضوي في قلب حيز هذه السلطة. هذا التملك الخاص للأراضي يخلق السياسي وبهذا فهو يلغي السيادة . هكذا يمكن أن تصبح إقامة مستوطنات يهودية جديدة في الضفة الغربية العنصر المهم في تغيير المشهد السياسي بالمنطقة: هذه المستوطنات التي تغترف من حقل ماء جوفي تُنشئ جزراً صغيرة صاحبة سيادة ، وتمثل أداة للعمل السياسي لم تستطع إطلاقًا أي حكومة ـ سواء عمالية أو يمينية ـ رفضها. وحينئذ يصبح بيع الأراضي الخاصة مُنتجًا لسيادة من نوع جديد ، هذا وفقًا لقول فريح أبومدين وزير العدل بالسلطة الفلسطينية : «تَعتبر إسرائيل أن بيع أرض عربية خاصة لأحد مواطنيها يمثل تنازلاً عن السيادة السياسية. » إنه في هذا السياق تم اغتيال سمسار عقارات عربي عند مدخل مدينة رام الله لأن الشبهات حامت حوله بأنه قام بعقد صفقات لصالح ملياردير أمريكي يهودي(١) ...

على نفس المنوال، أصبح التملك من جانب الهوية والمنفعة الأمنية متلائمين تمامًا : يمكن لسياسة استيطانية موضوعة بدقة أن تتيح تحديد المساحات الصغيرة الفالتة من اختصاص السلطة الفلسطينية. ويمكن لهذه العملية أيضًا تحديد مقتضيات

---

(١) جريدة لوموند، ١١-١٢ مايو ١٩٩٧، ص. ٣

نظام سياسي لم تعد الغيرية فيه تستلزم سيادة الآخر لكن الاعتراف فقط بحقه في تنظيم ظروف التعبير عن هويته الخاصة. في هذا السياق أمكن لبنيامين نيتانياهو أن يدعو، كوسيلة لإجراء تسوية نهائية، إلى حصول الفلسطينيين على وضع «شبيه بوضع سكان پورتو ريكو أو إمارة أندوريه»: وفيما هو أبعد من الطابع المزخرف والقابل للجدل لهذه الصيغة إلا أنها تذكّر كيف أن الصعود الراهن لمذاهب الهوية يعرقل بشدة قواعد السيادة ويضفي على إشكالية الاستقلال الذاتي أهمية و بعداً جديدين[1]. في الواقع أن الفكرة ذاتها قد استوعبها جزئيّا حتى بعض المسئولين الفلسطينيين الواعين بالقيود المرتبطة بعلاقات القوى، مثل يزيد صايغ أحد مفاوضي منظمة التحرير الفلسطينية، الذين يدعون إلى «سيادة متعددة المظاهر» يتنوع تواؤمها من منطقةإلى أخرى ومن قطاع إلى آخر؛ وستكون حينذاك «سياسية»، لكنها ليست «عسكرية»، أكثر ارتخاءً على الحدود الخارجية التي أصبحت هادئة، مما هي على الحدود الداخلية الأكثر عنفًا[2]: انحراف غريب لسيادة يتم بذلك مقايضة صفتها المقدسة كمطلق بنسبية تجعلها متغيرة ومتحركة... إن ما لم تنجح قرون عديدة من القوة في الإعلان عنه، بعيداً عن الإنكار الاستعماري وعالمه الخاص بالغزو، يبدو أن فعالية الهوية قد جعلته واضحًا ومعلنًا. هكذا أصبحت هذه الفعالية عنصراً صائغًا للنظام الدولي الذي يتحول بفضل هذا الفعل ذاته إلى الالتباس.

تبدو اتفاقيات دايتون بأنها تؤكد هذا الأمر. حاولت هذه الاتفاقيات إنهاء نزاع البوسنة بإضفاء صفة رسمية على التطهير العرقي وشرعية على «تهجير» حوالي مليونين ونصف نسمة: لقد استخدمت خطوط المجابهة كأساس للاتفاقيات. وبذا قبلت الجماعة الدولية رسميّا إنهاء أحد المبادئ الرئيسية للنظام الويستفالي، الذي جعل من الأراضي السياسية وحدة الأساس للنظام الدولي، وفي الواقع، أداة لتجميع السكان، ووسيلة لتجاوز الخصوصيات ولدمج الأقليات.

لا ريب بأن نص الاتفاق يطالب بـ. «الاهتمام بالتسامح والتصالح» في «مجتمع

---

(١) المرجع السابق، ١٠-١١ نوڤمبر ١٩٩٦.

(2) Y. Sayigh, «Redefining the basics: Sovereignty and Security of the Palestinian State», Journal of Palestine Studies, XXIV, 4, 1995, p. 5-19.

متعدد»، وكذلك بـ «سيادة البوسنة وسلامة أراضيها». وتظل البوسنة مصونة «داخل حدودها الدولية المعترف بها»؛ وتم إقرار اختصاصها بالسياسة الخارجية، والتجارة الخارجية، والجمارك، والسياسة النقدية، وتطبيق أحكام قوانين العقوبات، والاتصالات الداخلية والدولية، والمواصلات بين الكيانات، والسيطرة على حركة النقل الجوية ... سرد طويل لخاصيات السيادة التقليدية يتباين بعنف مع الطابع الأساسي لاتفاق يميِّز أولاً بين الكيانين المكونين للبوسنة، اللذين يحمل كل منهما بوضوح تسمية عرقية، وتم تخطيطهما بعناية وفقًا لأشكال متعرجة تمزج بين خطوط المجابهة والاتفاقيات الهشَّة والجزئية التي تم الحصول عليها مسبقًا من الزعماء المحرِّكين. من الطبيعي أن نعثر في هذا التخطيط على الهموم المألوفة في مثل هذا النوع من التجزيء: لقد تكونت جورزاد باعتبارها جيبًا كرواتيًا ـ إسلاميًا محصورًا داخل الكيان الصربي ويرتبط بباقي الاتحاد الفيدرالي بواسطة ممر؛ وتظل سراييڤو تحت السيطرة الصربية. وفيما يتعلق بالكيانين، فكل منهما مسئول عن تطبيق القانون، كما أنهما مختصان في جميع المجالات غير المسندة وفقًا للمعاهدة إلى المؤسسات المركزية ...

إن كانت المعاهدة تنص صراحة على حق الأشخاص المهجَّرين في العودة، فإن الجغرافيا العرقية التي تبرز من عبارات الاتفاق ذاته تجعل هذا الحق زائفًا: من البديهي أن الأشخاص المهجَّرين المتهنين في وضعهم كمهاجرين لا يستطيعون أن يجدوا في الهدنة بين الهويات وفي سياسة الجيتو، إمكانية واقعية بالعودة إلى ديارهم، أي إلى الأماكن التي اكتسبوا فيها صفة الدخلاء. هذا هو شأن هؤلاء المهاجرين الصرب الذين اضطروا إلى مغادرة سراييڤو وإلى الإقامة في سريبرنشا، التي تركها المسلمون الذين كان من حظهم مغادرتها في الوقت المناسب وبذلك نجوا من المذبحة. إن رجلاً صربيًا يحلم بالهجرة إلى كويك اعترف صراحة لأحد الصحفيين أنه لم يعد يرغب في العودة إلى موطنه وإلى «العيش مع المسلمين». واستطرد يقول؛ «إذا ما قام أحد صبيتهم بقذفي بحجر أو بتوجيه السباب إلى فإنني لن أتمكن من الدفاع عن نفسي، إنني أفضل تحمُّل الإهانات في وسط شعبي»[1].

تُرشد سياسة الجيتو أيضًا إلى فلسفة أخرى تلغي جميع مبادىء السيادة بهدوء. إن

(١) جريدة لوموند، ٦ ديسمبر ١٩٩٧، ص. ٢

انتماء الفرد للدولة سياسيًا يتوارى خلف الذاتيات الجمعية، وتنمحي قواعد القانون أمام الامتثال للهوية، وتنتصر الهوية المقررة على التوكيدات السيادية التي تصبح فارغة المعنى. كذلك يُخضع اتفاق دايتون إبداعاته المؤسسية إلى جاذبية التقسيم إلى مناطق جعله رسميًا، وإلى مشاركة «عرقية» أضفى عليها الشرعية. هكذا تقوم فعالية الهوية هذه بتنظيم العلاقات اليومية بين البوسنيين، على غرار ذلك القطار الذي رفضت السلطات تسييره لأن ممثلي كل كيان لم يتمكنوا من التوصل إلى اتفاق حول الشعار الذي تحمله القاطرة... ونعثر على الشَلَلْ ذاته بشأن العملة، والعَلَم، وجوازات السفر، واللوحات المعدنية، والعديد من الخاصيات التي تصنع الحياة اليومية للسيادة والتي يتم التعامل معها بفظاظة في البوسنة كما في فلسطين.

إن النتيجة المرعبة للتدرب على هذه الهدنة بين الهويات لم تلبث أن قامت بمهمتها. لقد نصت شروط اتفاق دايتون ذاتها على أنه يمكن لكل كيان بوسني إقامة علاقات خاصة مع الدول المجاورة. وبناء عليه أمكن للجمهورية الصربية «الكيان الصربي البوسنة-هرزيجوڤينا» في ٢٨ فبراير ١٩٩٧ توقيع اتفاق «علاقات خاصة موازية» مع جمهورية يوغوسلاڤيا الفيدرالية تتعلق بالثقافة، والتعليم، والعلم، والتكنولوچيا، والاتصالات، والسياحة، والأمن الإقليمي، وتنسيق السياسة الخارجية، وذلك وفقًا «لمصالح الشعب الصربي[(١)]».

هكذا كل ما لا يتبع اختصاص الدولة البوسنية تم تحويله بوضوح في إطار اتفاق بين پال وبلجراد «بقصد خلق سوق واحدة»، وصياغة ميثاق بعدم العدوان، يتوافق مع حق رعايا كل من الجانبين بعبور الحدود المشتركة بينهما بحرية بلا تأشيرة ولا دفع ضرائب. هذا مثال جيد على الالتفاف حول اتفاق أتاح بسخاء الوسائل الكفيلة بانتهاكه: كانت سيادة البوسنة محصَّنة، لكن أحد كيانيها يمكنه في الوقت نفسه، عن طريق علاقات خاصة موازية، منح إعفاء من التأشيرة ومن الضرائب لرعايا بعض الدول الأجنبية. هكذا فقدت حكومة سراييڤو سيطرتها على حدودها الدولية... ووفقًا للمبادئ ذاتها تم الاعتراف لكروات البوسنة بحق الاشتراك في الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي جرت في كرواتيا في ربيع عام ١٩٩٧. تكتل

(١) المرجع السابق، ٢-٣ مارس ١٩٩٧.

عرقي فيما وراء الحدود، ودولة تتفسّخ، وجماعة سياسية تلجأ إلى الحيلة: لقد تأكدت سياسة الجيتو بفضل اتفاقيات دايتون أكثر مما تم التغلب عليها من جانب معجزات الوسطاء الذين حثوا على هذه الاتفاقيات.

في الواقع، هذه السياسة تعمل على تآكل السيادات عن طريق عملية التجزيء التي أصبحت مألوفة وغير متناهية. وحين نفوِّض التعسف الفردي بتحديد من هو الآخر، فهذا يتضمن بالضرورة استبعادات أخرى مؤجلة التنفيذ، تؤدي شيئًا فشيئًا إلى إشاعة «نرجسية الاختلافات الصغيرة(١)»، تلك ذاتها التي تحول كل شكل للغيرية الأكثر قربًا إلى تنازع صريح. إن حرب الجوار المنذرة هذه تمثل أساسًا العودة إلى حالة الفطرة التي تحدث عنها هوبز، وتعتبر تقويضًا عميقًا للعقد الاجتماعي. ولا ريب بأن حرب الجوار تقيم على هذا الاختلال الداخلي وضعها الأكثر حسمًا في معاداة السيادة.

لا يتخذ انزلاق الهوية هذا شكلاً بالضرورة مأساويًا. فالدول ذاتها تتغذى من هذا الكلام الطنَّان وتعرف كيف تستغل رموزها. إن اللجوء إلى العقائد الأوّليّة يكون في بعض الأحيان بديلاً مفيداً يسد عجز الشرعية السياسية؛ وهو أيضًا طريقة لتكريس التعددية الثقافية المحيطة أو لمداهنتها. ويلزم التسليم بأنه فيما هو أبعد من أحلام المصلحة الوطنية أو صرامة السياسة الواقعية، فإن السياسات الخارجية تخضع بشكل أو آخر إلى طبول العرقية: كان تضامن فرنسا مع مسيحيي لبنان عقبة أمام «سياستها العربية» أكثر منه أداة للقوة، تمامًا مثلما أضرت الوحدة التركية بسياسة تركيا الأوروبية، أو الأذى الذي أحدثته «الروسيفونية» في إعادة تحديد سياسة موسكو تجاه شركاء الاتحاد السوفييتي السابقين. لكن الآثار اللافتة للنظر أكثر من غيرها هي تلك التي تنبثق عن سياسة الولايات المتحدة الخارجية التي يلزم إلى حد ما توطدها في فعالية «بوتقة الانصهار» ذاتها، إلى حد أنه لا أحد يتساءل بشأن «تفتت» ديبلوماسية الدولة العظمى(٢)...

في الواقع نحن نعرف جيداً الدور النشيط الذي تلعبه الجالية اليهودية الأمريكية في توجهات سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ودور الجالية الأرمنية

(1) P. Hassner, *La Violence et la paix,* Paris, Esprit, 1995, p. 58.

(2) Y. Shain, «Multicutural *Foreign Policy*, 1995, p.69-87.

أثناء أزمة ناجورنو - كاراباخ أو أيضًا دور الأمريكيين الذين من أصل كوبي، وفليبيني، وهاييتي، وكوري، أو من شرق أوروبا، وذلك خلال فترات مختلفة من التاريخ الديبلوماسي المعاصر. ويبدو أن ضغط «لجنة الزنوج لانتخابات الكونجرس» *Congressional Black Caucus* قد لعب دوراً حاسمًا لكي يتخذ بيل كلينتون قراره بإعادة چان برتران آرستيد إلى وظائفه الرئاسية في پورت-أو-پرانس [عاصمة جزيرة هاييتي]؛ ويمكنه أيضًا الاستمرار في تشكيل مستقبل السياسة الإفريقية لواشنطن(١). وفي مواجهة ضغط الجالية اليهودية، تكونت منذ عام ١٩٦٧ **جمعية العرب الأمريكيين خريجي الجامعات**، وكانت قريبة الشبه بـ. «السلطة الزنجية» *Black Power* القائمة وقتذاك، لكنها أعادت تجديد نفسها منذ ذلك الحين. وفي مواجهة اللوبي الصهيوني (لجنة الشئون العامة الأمريكية الإسرائيلية)، شهدنا ازدياد نشاط **الجمعية الوطنية للعرب الأمريكيين**، و**المعهد العربي الأمريكي**، و**اللجنة الأمريكية- العربية المعادية للتفرقة العنصرية**، التي تسعى نحو مكافحة «العنصرية المعادية للعرب» ... إن جميع هذه التنظيمات تنشد في الوقت نفسه الحديث باسم ما يتراوح بين ٢ إلى ٣ ملايين أمريكي من أصل عربي: في الوقت الذي يقولون فيه بأنهم أمريكيون «أولاً» فإن أولئك الذين يحركونهم يسعون إلى «تحديد نوعية المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط(٢)» ...

هذا الانتشار المتشعب والنشيط لتكافلات الهويات عابرة الأوطان والانتماءات المواطنة يضغط بلا جدال على مضمون السياسات الخارجية ذاته، حيث إن هذه السياسات تندرج في عقلانيات من النمط الانتخابي. وحتى إذا كانت ممارسة اللعبة تتم أحيانًا باعتدال، وحتى إذا كان كل ضغط، مهما كانت قوته، يتوازن بسبب فعل جماعات الضغط الأخرى، وحتى إذا كانت هذه الجمعيات تنجز أيضًا وظيفة دمج للسكان داخل العقيدة الأمريكية(٣)، فإنه لا يمكننا المجادلة حول العرقية الانتقائية التي تؤثر في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وحول الظروف الخاصة بإعدادها. إذا كان لا أحد يستطيع إنكار هيمنة القوة الأمريكية وفعاليتها، إلا أن

(1) M. Weil, «Can the Blacks Do for Africa what the jews Did for Israël?». *ibid.*, été 1974.

(2) Y. Shain, art. cit., p. 78-79.

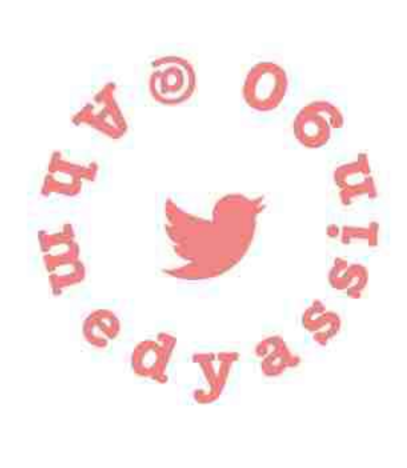
(3) *Ibid.*, p. 87.

كلاّ يستطيع التساؤل حول موضع تمركزها النهائي : إن منشأها متعدد الثقافات يجعلها تابعة جزئيّا للمنافسات العرقية التي تؤذي بالضرورة الطبيعة السيادية للجماعة السياسية . إذا كان كل قرار دولي حبيسًا لمثل هذا النظام ، فإنه يلزم حينئذ أن نأخذ بعين الاعتبار فرضية قوة محتفظة بعافيتها ومتنامية ومع ذلك تظل سيادتها متقلِّبة أكثر من أي وقت مضى .

* * *

إن الاضطراب الذي تثيره موجة الهويات والأوَّلية ليس في حاجة إلى البرهنة : فهي تُدمِّر الجماعات السياسية ، ومبدأ التوطن ، وانتماءات المواطنة ، والعقد الاجتماعي ، وكذلك الغيرية المتحضِّرة ، وتطعن في أسس السيادة ؛ وهي ترتكز على وهم ، مُحدثة عداوة وكراهية لدى مجنديِّها ومُحقِّقة مصلحة لأولئك الذين يصنعون من أنفسَهم أصحابًا لمشروعاتها : إنها تعسفية وقاصرة على مريديها ، تنشر البغض وحالة الفطرة لكي تتكشف بعمق أنها قابلة للنزاع المسلح . ومع ذلك فهي إحدى معطيات عَصرنا التي لا يمكن للمراقب ولا للممارس أن يلغيها بإصدار قرار . أن يُظهر الملايين من البشر في كل يوم استعدادهم للموت أو لقتل الآخرين باسم أوهام عرقية ، وعرقية-دينية ، أو عرقية-لغوية ، فهذا أمر يدعونا إلى التفكير ، ويوحي لنا في الوقت نفسه بأن الدولة لا تمتلك قدرة الدمج الكلي التي يعزونها إليها أحيانًا ، كما أن قواعد السيادة التقليدية تفقد ميزتها التنظيمية مثلما تفقد مصداقيتها : فشل مزدوج يهدد اليوم السياسي في جوهره ذاته .

والحالة هذه ، فإن إعادة تشكيل النظام الدولي تستلزم إعادة ابتكار السياسي مع الأخذ في الاعتبار السيادات الضالة والسيادات خائرة القوى ، التي تخفي العجز المادي **للدول المنهارة** . مثلما تخفي ضعف مؤسساتها المعنية بتنظيم المحكومين وبتعبئتهم . هكذا يجب أن تندرج التحديات الموجهة للسيادة بالسلب في عملية التحول الضخمة التي تؤثر في النظام الدولي في بداية الألفية الثالثة . هذا النظام هو عالمي أكثر فأكثر بينما تقل صفته الدولية : إن أزمة السيادة هي نتيجته الواضحة . وهو بذلك يعد طرقًا أخرى للتآلف وللاندماج ولتنظيم الجماعات اجتماعيّا ، والتي من خلال المسَئولية ، تحدد ميلادًا جديدًا للسياسي ما زال ملتبسًا ...


@Ahmedyassin90

الفصل الخامس

جماعات المسئولية

السيادة ليست خائرة القوى أو موضع تحايل وحسب: يتم أيضًا تجاوزها بسبب التزايد المفاجئ لمجازفات جديدة ومشاكل مستحدثة. وهذا يمكن الاستدلال عليه حدسيًا: إن التحديات المتولدة عن البيئة العالمية، وتعقُّد التنمية المتزايد، والمفارقات التي تحدثها العولمة أو تغذيها، والزيادة السكانية الشاردة لا تتقبل علاجًا تنهض به الدولة القومية. إن المنافع المشتركة للإنسانية، الصحة، الراحة والهناء، الغذاء، المسكن، وحقوق الإنسان، تعاني بالبداهة من إدارة سيادية محضة، أي إدارة تجزيئية تنافسية وبالتالي متناقضة.

لقد حقق التوافق بين الدول وإقامة نظم دولية وعقد اتفاقيات كخطوة أولى، مع ذلك ليست كافية. وعلى مستوى الحقائق سرعان ما بلغ هذا التماثل الديبلوماسي أقصى مداه: لقد رفضت الولايات المتحدة ببساطة شديدة قانون البحر الذي لا يرضيها؛ ولم يصدِّق كونجرس واشنطن على الاتفاقيات المنظِّمة للتجارة الدولية إلا بشرط أن تتكشف في النهاية عن تحبيذها لنمو الاقتصاد الأمريكي... على المستوى المنطقي، ترتكز تعددية الأطراف التي تعمل بهذه الطريقة على التباسات تكفل حدوث تنازلات عن السيادة على أساس الاختيار الحر: لن تقبل إحدى الدول التنازل عن سيادتها إلا إذا أدركت أنها ستلقى عقابًا إذا ما اتخذت استراتيجية منفردة، ومنذ أن تكتشف الإدارة السيادية أنها مكلِّفة للغاية. هكذا تصبح تعددية الأطراف تواصلاً للأنانية الوطنية بطرق أخرى... يتم استكمال هذا الاتجاه نظام القوة، فالأكثر ضعفًا مضطر في الواقع إلى الانضمام، في هذا التوافق بين الأطراف، إلى الأكثر قوة والأفضل تجهيزًا.

هذا التعديل في المنهج السيادي أصبح باعثًا على السخرية. كلما ازداد توطد المجازفات المشتركة على مجموع الإنسانية كلما أصبحت غير قابلة للتجزئة أكثر فأكثر. ومن الناحية العقلانية والأخلاقية، تستلزم علاجًا شاملاً يحل فيه مبدأ المسئولية محل مبدأ السيادة: إن كل دولة مؤتمنة كلية على بقاء كوكب الأرض، وعلى تطوره وعلى قيمه المعتبرة عالمية: يرتبط الالتزام الذي ينشأ على المستوى الأخلاقي بحجة المنفعة: إن تحبيذ حقوق الإنسان في كل مكان في العالم هو التزام أخلاقي وفي الوقت نفسه اعتقاد متبصِّر بأن انتهاك هذه الحقوق في أحد الأماكن من العالم يؤثر على مكان آخر متجاوز لحدود السيادة [1].

بل يوجد ما هو أكثر: حينما يصبح مبدأ المسئولية شائعًا فإنه يقوم بتشكيل جماعات إنسانية؛ وتحدد مجالات العمل التي يرسمها جغرافيا جديدة: حينما تعمل الدولة في مجال البيئة، أو في مجال التنمية أو السكان، فإنها تندرج في جماعة مسئولية تتكون على المستوى العالمي. وعندما تتخذ مبادرات أخرى في قطاعات أكثر محدودية، فإنها ترتبط بجماعات ذات مسئولية محلية أو إقليمية تستطيع عادة تجاوز الحدود. وبهذا الفعل، تهتدي الدولة في كل من الحالتين إلى فاعلين دوليين آخرين بطبيعة الحال أكثر تنوعًا وأكثر عددًا كلما انتقلنا من المستوى العالمي إلى المستوى المحلي.

يرتبط هذا المنظور الجديد بالتحولات الناشئة عن تطور الجماعات الإنسانية ذاتها. حينما تفقد هذه الجماعات طبيعتها ذات الأولوية الوطنية، فإنها تزداد تشعبًا، وتتمايز، وتطمح فيما وراء اتجاهها النفعي أو الذاتي إلى ممارسة السياسة بطريقة أخرى. بما أنها تقلل من التعبئة على أساس الوهم السيادي الذي كانت تتغذى عليه فيما مضى، فإنها تزداد قوة بسهولة أكثر، وتتراكب، وتتشابك، متجاوزة لحدود الدولة أو متحررة إلى حد ما من الترتيبات الهرمية الماضية. تصبح في الواقع أكثر عصرية، وأكثر واقعية، وأكثر حيوية. وسواء كانت جماعات المسئولية محلية، إقليمية، أو عالمية، فإنها تضم جميع أولئك الذي يعتبرون

(1) Cf. S. Sassen, *op. cit.;* M. Sellers éd., *The New World Order, Souvereignty, Human Rights, and the Self Determination of People*, Washington, Berg, 1996.

أنفسهم يتأثرون معًا بذات الأعمال العامة. وحيث إنها طريقة حاسمة في التنظيم المعاصر للمناطق العالمية، هكذا تبتكر هذه الجماعات قواعد جديدة للعلاقات الدولية: ومن بعد تزداد قيمة العمل الدولي ليس بالرجوع إلى المداولة السيادية وحسب بل وأيضًا وفقًا لإشباع احتياجات جماعات المسئولية العالمية، والإقليمية أو المحلية. هكذا يندثر الربط التقليدي بين التراتبات الهرمية والسيطرة أمام القدرة على إشباع احتياجات جماعية...

هذا الاهتمام الممنوح للمسئولية يكرِّس التوفيق بين العالمي والمحلي[1]. ولا ريب بأن العولمة تعيد منح المحلي دوراً كانت الجغرافيا الوطنية قد جردته منه فيما مضى. إن اللفظ المبتكر الرائع «glocalisation» (عولمحلية؟)[*] له الفضل على الأقل في توضيح التضامن القوي للغاية الذي يوحِّد بسهولة بين اتجاهين جديدين من الخطأ اعتبارهما متناقضين: إن العولمة تتغذى من دينامية النتاج المحلي، والتجهيزات المحلية، ومن مبادرة المدن، ومن التعاون الفعَّال بين الجماعات التي تتشارك في ذات الاحتياجات؛ وتتوازن العولمة أيضًا من خلال تشكيل مناطق مستعرَضة مثل المجموعات الإقليمية العالمية الكبيرة.

حيوية «العولمحلية؟- glocalisation» هذه تعيد تشكيل الساحة العالمية بطريقة متواصلة، وتضفي عليها شكلاً متحركًا للغاية بالتزامن مع طرق المحافظة على حد أدنى من التوازن وفقًا لتطور المجازفات وانتقال التدفقات عابرة الأوطان. هكذا لا تنقطع عن تحديث عملية مسح وتوصيف جماعات المسئولية في كينونتها الهشَّة أو الدائمة وبخاصة في عملها الفعَّال والخاص بالطعن بشدة في مبادئ السيادة.

عولمة المحلي

كل فاعل محلي اليوم هو فاعل دولي محتمل. لم يكن النظام الماضي يسمح بالوصول إلى المسرح العالمي إلا بواسطة الدولة إجباريًا. : تم الاستغناء عن هذه

(1) O. Dolfus, *La Mondialisation* , Paris, Presses de Sciences-Po, 1996; R. Robertson, «Glocalisation: Time-Space and Homogeneity», *in* M. Featherstone, S. Lash et Robertson éd., *Global Modernities*, Londres, Sage, 1995, p. 1-24.

(*) glocalisation (عولمحلية؟): مصطلح مبتكر حديثًا للغاية في بعض اللغات الأوروبية والأمريكية (الإنجليزية) يدل في سياقه هنا على تأثير المحليات في العولمة - المترجم

الواسطة إلى حد كبير، ونتيجة لذلك فقدت التبعية التراتبية والسيادية شموخها. ومن بعد أصبح لعمدة مدينة، كبيرة أو متوسطة، ولرئيس منطقة، ورئيس مشروع نشيط إلى حد ما أو لمسئول عن غرفة تجارية إقليمية سياسة خارجية، وصاروا يحيطون أنفسهم بخبراء دوليين، يستقبلون أو يتنقلون وبخاصة يسعون بحماس نحو سياسة اندماج تتعدى الحدود وتندرج في مناطق ذات أبعاد متقلبة ومتغيِّرة. هكذا أصبح المحلي بؤرة دائمة لإعادة تشكيل جغرافي، بينما كان فيما مضى نقطة راسخة خاضعة للسيادة. وبهذا يُبرز جماعات مسئولية متعددة ومتشابكة. والحالة هذه، تتجه كل سلطة محلية نحو مخالفة مبدأ السيادة من ناحيتين: حينما يُضعف المحلي من ضغوط التسلسل الرئاسي لصالح سلوكه كمسئول تجاه رعاياه؛ وحينما ينشر أنشطته في مجموعة من المساحات الإقليمية والعابرة للأوطان تزداد تشعبا على الدوام.

ونهتدي إلى هذه التحولات بالفعل في عملية اللامركزية التي تخفف الضغط السيادي لصالح مسئولية يحصل عليها المنتخَبون، أو يمنحها مركز الدولة الذي يأخذ في حسبانه أكثر فأكثر أهمية الضغوط الجديدة النابعة من العولمة: وفي هذا المجال فإن الطعن في الدولة اليعقوبية المركزية ليس مجرد إصلاح إداري، لكنه يمثل كلية ثورة هادئة تحدث على المستوى العالمي، ومراجعة لجغرافيا ويستفالية تحجَّر نسيجها المرقَّع ولم يعد على مستوى الزمن[1]. وفيما هو أبعد من ذلك أيضًا، إنها المناطق المحلية التي تعبِّر الآن عن ذاتها وتطلق العنان لديناميتها الخاصة، ويمكن لتعبيرها هذا أن يكون تنازعيًا بقدر ما يكون منتجًا للسلطة. إن التجدد المحلي في الريف الفرنسي يقترن بتحد معاد للوحدة الأوروبية، وتشارك الشياپاس المكسيكية [دولة في جنوب شرقي المكسيك] في نفس التشنُّج ضد التغيير الذي يبدو مهددًا لهما: يقوم أصحاب هذه الحركات بتزويد هذا التحدي الموجَّه إلى الاتحاد الأوروبي أو إلى اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة بإرادة لإعادة تكوين جماعة متحللة إلى حد ما من الانتماءات الوطنية لكي تتجلى باعتبارها محمَّلة بمصالح

(1) CF. M. Keating, *State and Regional Nationalism*: Territorial Politics and the European State, Londres, Harvester, 1988; pour un point de vue critique, cf. P. Le Gales et C. Lequesne dir., *Les Paradoxes des régions en Europe*, Paris, La Découverte, 1997.

خاصة مَطليَّة بثقافة سلفية ذات خصوصية بليغة ... ها هي التعبئة على أساس الهوية في تمردها ضد قواعد سيادة الدولة-القومية، تعهد إلى المحلي القيام بعمل إعادة تشكيل حقيقي، بقدر ما تحتج ضد آثار العولمة (فتن الجياع «ضدصندوق النقد الدولي» ...)، وضد التغريب (التجدد الثقافي المعبَّر عنه عن طريق الأصوليات من كل نوع ...)، وضد الاندماج الإقليمي أومجرد نزع الملكية الخاصة الذي يصيب عدداً محدوداً للغاية من السكان. فنحن نعرف مثلاً أن التمرد الذي حدث في جزيرة بوجانفيل، الرئة الاقتصادية الحقيقية لپاپوازيا-غينيا الجديدة، قد نشأ عن احتجاج الملاك الساخطين عادة على أفعال شركة المناجم الأسترالية (CRA) الطامعة في أحد أكبر مناجم النحاس في العالم[١] ...

لا يلعب الفاعل المحلي دوراً تنديديّاً حاسماً على المسرح العالمي وحسب؛ فهو ينتج أيضاً سلطات جديدة. إن الحواضر الكبيرة تمتهن ذاتها بالقيام بإدارة التدفقات المالية والتجارية عابرة الأوطان، ويخطر ببالنا هونج كونج أو سنغافورة اللتان اكتسبتا شخصية دولية رسمية في هذا الشأن، بل وأيضاً بومباي، ومكسيكو، وساو پاولو، وبانجكوك، وميلانو أو أمستردام: فضلاً عن أنه ليس من المهم أن تكون مقرّاً لسلطة الدولة ولا مجرد مركز للعبور في اتجاه اليابان أو الولايات المتحدة. لم تعد التوأمة بين المدن تتناظر مع مظاهر الماضي الطريفة، لكنها أصبحت تمنح فرصة لمداولات حقيقية تسمح بتنسيق سياسات العمران، والنقل، أو الأمن. فقد عقدت مدينة ليون مثلاً اتفاقيات مشاركة مع ست عشرة مدينة أخرى في أنحاء العالم من بينها كانتون، وميلانو، وسان بطرسبورج، ويوكوهاما، ومدينة هوشي منه؛ وتسمح مثل هذه الاتفاقيات بتعبئة فعلية لمؤسسات مدينة ليون لتصدير بنيات تحتية جديدة مثل إقامة مترو أو مطار جديد في أكبر مدن جنوبي الصين[٢]. وقد نسجت مدينة هيوستون بولاية تكساس الأمريكية مع مدينة كالاجاري بولاية ألبرت الكندية علاقات تعاون وثيقة في إطار «النافتا» (اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة) لا تعاني من بعد المسافة، لكنهما على العكس تتغذيان من هويتهما المشتركة

---

(١) جريدة لوموند، ٢-٣ مارس، ١٩٩٧

(٢) المرجع السابق، ١٩ نوڤمبر، ١٩٩٧، ص. ١٤

كمدينتين بتروليتين[1]. بالتزامن أقامت الولايات الأمريكية والكندية على ساحل الپاسيفيكي من لوس أنچيلوس إلى ڤانكوڤر وسائل عملية للتعاون وللاندماج المعتدل إلى حد وضع اسم مشترك (كاسكاديا) واختيار علَم كرمز لها ...

إن دور المدن العابر للأوطان نشيط بنوع خاص في حالة آسيا الشرقية، حيث يرى بعض المؤلفين أنها تنفذ مهمة مماثلة للمهمة التي أنجزتها المدن الإيطالية أو مدن البلطيق في القرون الوسطى[2]. وحيث إنها مراكز مالية، وثقافية، ومعلوماتية-اتصالية للتدفقات التي تجوب على نطاق واسع هذه المنطقة من العالم، فإنها أصبحت تقريبًا العواصم المعلنة لهذه «الأراضي الاقتصادية الطبيعية»، التي وفقًا لعبارة سكالاپينو الموفقة تفرض نفسها باعتبارها ناتجة عن ديناميات اجتماعية-اقتصادية تجوب السواحل الآسيوية بخاصة[3]. لا ريب بأن هذه الظاهرة لافتة للنظر في الصين أكثر بكثير من أي مكان آخر: في المنطقة البحرية بصفة خاصة أصبحت المدن أماكن مفضَّلة لاجتذاب التكنولوچيات الأكثر تقدمًا وأساليب الإدارة الحديثة، كما أنها تفرض نفسها كأماكن أساسية للمبادلات وللوسطاء الفعَّالين بين الاقتصاد العالمي وبين دولة لا تزال رسميًا شيوعية ... وتظهر المدن حول بحر الصين وحول بحر اليابان كفاعلين عمليين للغاية للتعاون المتحرر من الثقَل السياسي للدول: حيث إنها أقل تقيُّداً بالاعتبارات الأيديولوچية، وأقل تأثراً بالوطنية، فإنها -وفقًا لعبارة أستاذ جامعي ياباني- تُعني بأسلوب للتعامل بغض النظر عن حسم الأسلحة وعن حجج الردع العسكري[4]. يقوم هؤلاء الفاعلون بخاصة بالربط بدقة بين مبادراتهم الخاصة وبين السلطات التي تدير الجماعات الإقليمية، والمنشآت القائمة في المنطقة، كما تندرج المنظمات غير الحكومية في مجموع هذا التشارك، وبذلك يتم خلق جماعة تتقاسم منافع مشتركة بالفعل، وقابلة للترقي وللانضواء داخل مجموعات عابرة للأوطان أكثر اتساعًا.

---

(1) M. Horsman et A. Marshall, *After the Nation-State*, Londres, Harper, 1995, p. 196.

(2) F. Gipouloux, *op. cit.*, p. 30

(3) R. Scalapino, «The United States and Asia : future Prospects», *Foreign Affairs*, 70, 4, 1991, p. 19 *sq.*

(4) H. Taga, «International Network among Local cities : the First Step towards Re gional Development», *in* F. Gipoloux, *op. cit.*, p. 227 *sq.*

نحن نعرف أن هذه الجماعات فعّالة وتحقق إنجازات مرتفعة القيمة لاسيما وأنها تتم بمبادرة من فاعلين لا تزعجهم ديبلوماسية الدولة. وتقارن كارولين بوستل- ڤيناي بطريقة مُقنعة الاندماج الناجح للغاية داخل منطقة بحر اليابان بالارتباكات التي يواجهها مشَروع تجهيز نهر تومين، الذي تعضده الأمم المتحدة بهمة وتشارك فيه روسيا واليابان وكوريا الشمالية[١]. تشارك في مشروع الاندماج جماعات محلية مهمَّشة إلى حد ما من جانب دولتهم، على غرار ميناء نيجاتا الياباني أو مدينة ڤلاديڤوستوك الروسية البعيدة للغاية عن موسكو؛ وتمزج أيضًا بين مشروعات محلية وأخرى عابرة للأوطان. وحيث إنها لا ترتبط بأي غرض سياسي، فإنها تضع أهدافها بالرجوع بصفة مطلقة إلى احتياجات الجماعة المحلية: بذلك يظهر بوضوح شديد حلول جماعة المسئولية محل جماعة السيادة...

من المؤكد أن هذا التعارض ليس مطلقًا. إذ نلاحظ مع ذلك تأثير تجاوز الحرب الباردة: لم يكن هذا التعاون ممكنًا فيما مضى؛ وليس من المؤكد أن تستطيع الدول اليوم معارضة هذه المشروعات حقّا. إن مثال التعاون القائم داخل البحر الأصفر بين كوريا الجنوبية والصين يبيّن في الواقع التفاعل الجاري الآن بين السياسي والاقتصادي، بل وأيضًا بين الاحتياجات الدولية والاحتياجات الداخلية: هذا المشروع التعاوني بين عدة أقاليم قد تحقق عام ١٩٨٨، قبل تطبيع العلاقات الديپلوماسية بين البلدين بأربع سنوات، حينما كانت سيول قد قررت بأن تنمية الساحل الغربي لكوريا الجنوبية لها أولوية وطنية. حينذاك حققت الاستثمارات الكورية في شمال شرقي الصين قفزة مهمة، وبذلك ساهمت في إعادة التوازن لنفوذ شنغهاي وموانئ الجنوب[٢]. ويبدو التآزر بين الاقتصادي والسياسي هنا مرجّحًا وأكثر استقراراً منه في بحر اليابان. مع ذلك يبدو المنهج السيادي بأنه قد تعرقل كثيراً: إن ديناميات الاستثمار والتجهيز تنزع بالضرورة لأن تكون لها استقلاليتها الخاصة، وللخضوع لمناهج خاصة، ولإنتاج سياسة دولية مستحدثة. من الواضح أن هذا الاستقلال الذاتي تتنوع شدته وفقًا للحالات ولطبيعة هذه

(1) K. Postel-Vinay, «Local Actors and International Regionalism: the Case of the Sea of Japan Zone», *The Pacific Review*, 9, 4, 1996, p. 501.

(2) R. Cossa et J. Khanna, «East Asia : Economic Interdependence and Regional Security», *International Affairs*, 73, 2 avril 1997, p. 229-230.

المشروعات المحلية ذات التجهيزات عابرة الأوطان: تكون هذه المشروعات أكثر ضعفًا هناك حيث تظل الدولة أو المنظمات الدولية أصحاب المشروعات الرئيسيين كما في مشروع نهر تومين؛ وتكون متوسطة في المبادرات المزوجة، على غرار ما تحقق في البحر الأصفر؛ وناجحة هناك حيث يكون الفاعلون المحليون أطرافًا معنية بالأمر، على غرار ما حدث حول بحر اليابان. ومن المثير للاهتمام في الوقت نفسه ملاحظة أن نجاح كل من هذه المشروعات يخضع لذات التدرج وأنه يكون أكثر وضوحًا حينما يكتسب المشروع شخصية دولية مستقلة.

من جهة أخرى أصبح هذا النموذج قدوةً للآخرين. إن الحدود الأكثر صرامة ظاهريًا أصبحت تجمع بين الفاعلين المتواجهين بدلاً من الفصل بينهم إلى حد أنها تنشئ في كل مكان تقريبًا، جماعات مسئولية متعددة. لقد أصبحت الحدود الألمانية - البولندية والألمانية - التشيكية مواضع للتفاعل المكثَّف بنوع خاص تتكون من مشروعات تنتقل من موضعها، وحركات نزوح شرعية وغير شرعية واسعة النطاق، وتدفقات تجارية مميَّزة. ولهذه الحالة الخاصة تأثيرات مؤسَّسية مخالفة لنظام الدولة - القومية: واضطرت ألمانيا إلى قبول إصدار تشريع تمييزي للعمل في مناطقها الحدودية، بينما يُستدرج رؤساء المشروعات إلى التعامل مباشرة مع تنظيم تدفقات الأيدي العاملة. إن المناطق الأوروبية التشيكية-الألمانية والألمانية-البولندية قد وُلدت بمبادرة من بون، وهي تعبِّر في الوقت نفسه عن خصوصية السلوكيات الاجتماعية والسياسية لسكان المناطق الحدودية في الديموقراطيات الشعبية السابقة، مما يؤذي المراكز السياسية التي تجد بذلك أن سيادتها معرضة للخطر في الوقت الذي تجددت فيه، وكادت أن يحدوها الأمل في أن تجعل من هذا التجدد حجة لاندماجها الأوروبي مستقبلاً [1]. في الواقع أن بومرانيا [منطقة بولندية]، مثلها كمثل بوهيميا الغربية [منطقة في الجمهورية التشيكية] تتشابهان مع المناطق الواقعة على ضفاف نهر الميكونج [يشكل هذا النهر الحدود بين بورما ولاوس وتايلاند] أوبحار آسيا الشرقية التي أصبحت جميعها فاعلة دولية حقيقية، تنتزع استقلالها الذاتي من الطاقة التنظيمية التي تمتلكها، ومن التكافلات التي تنتجها بفضل تأثير

---

(1) CF. Les travaux d'Anne Bazin, «La dimension régionale des relations germano-tchèques: Le cas ds régions frontalières» :, multing, Paris, Institut d'études po;itiques, 1998.

ديناميتها الاجتماعية ـ الاقتصادية، ومن انفصالها عن المناهج السيادية بقدر عنايتها بإقامة سياسة مسئولية يومية تجاه الجماعات المحلية المعنية: عمال، ومؤسسات، ومستهلكين، وجماعة بشرية بالإقامة أو بالثقافة.

تتكون مثل هذه الجماعات انطلاقًا من تحديد تجريبي للمسئولية، بعيدًا من العاصمة، لكنها شديدة القرب من حركات العولمة الكبيرة. ويمكن أن يعود هذا الابتكار إلى مجرد رغبة جماعة محلية في حماية مصالحها الخاصة على المسرح الدولي، على غرار هذه الموانى الأسترالية التي أحبطت تسهيلات المرافئ التي تمنحها حكومة كانبيرا للسفن الحربية الأمريكية في إطار معاهدة «المجلس الپاسيفيكي» l'ANZUS (أستراليا ـ نيوزيلاندا ـ الولايات المتحدة): هكذا وضع منتخبون، ونقابات، وصحافة، وجمعيات البيئة «سياسة خارجية محلية» حقيقية[1]. يمكن للمسئولية أيضًا أن تكون مشجِّعة للمصالح المحلية: إدارة التدفقات عابرة الأوطان، التوأمة، تجهيزات مدروسة دامجة لمساحات أخرى، إنشاء مناطق خاصة أو مناطق حدودية. أخيرًا يمكن للمسئولية أن تتلاءم، في حالات قصوى، مع أشكال من التضامن السياسي التي مع ذلك تمتعض من النفعية التي تحرك الحياة المحلية أساسًا. مع ذلك نحن نعرف أن البلديات الإسلامية تروج لسياسة دولية حقيقية، ملتفة بذلك حول سيادة الدولة ومندرجة في شبكات تضم فاعلين ينتمون لجماعة عقائدية تنشئ التزامًا: ففي إسطنبول، وأنقرة، وكونيا، وهي مدن تركية يسيطر عليها حزب الرفاه السابق (حزب إسلامي تركي)، تقوم «إدارات الشئون الثقافية» بنشاط كبير لتعبئة موارد مالية ضخمة لنسج علاقات مع مدن إسلامية أخرى في إيران، وفي المملكة العربية السعودية، أو في أفغانستان، بل ومع الجزء التركي في قبرص، بقصد نشر أشكال نشيطة من التعاون مع البلدان الإسلامية، وفي النهاية خلق «منطقة تضامن إسلامية»، مشتملة على تنظيمات للنساء، والطلبة، والمثقفين، أو أصحاب المشروعات[2]...

لهذة المبادرات المحلية آثارٌ جاذبة هائلة، تحث أيضًا تجريبيًا على مولد جماعات

(1) B.Hocking, *localizing Foreign Policy : Non-Central Government and Multi-Layered Diplomacy*, New York, St. Martin's Press, 1993.

(2) F. Bilici, «Le parti islamiste turc et sa dimension internationale», *in* R. Santucci dir., *op. cit.*, p. 49-51.

مسئولية شاسعة. لقد حبذت استراتيچية المؤسسات اليابانية النشيطة، منذ الستينيات، تكوين منطقة نفوذ للصناعة اليابانية في آسيا الشرقية أبرزت شيئًا فشيئًا جماعة إقليمية شاسعة، مستكشفة بالتجربة تكافلاتها على المستوى الاقتصادي كما على المستوى الثقافي. إن نقلَ مواضع المؤسسات اليابانية تجاه الجنوب والجنوب الشرقي لم يتح لها البيع بسعر أفضل في سوق الأرخبيل فحسب، بل وحبذ في الوقت نفسه دينامية تجارية للاقتصاد الياباني في اتجاه الخارج البعيد وأتاح للحراس المخيفين الجدد «منطقة رفاهية مشتركة» دفعتهم إلى أن يصبحوا دعاة لآسيوية مناضلة تحت السيطرة اليابانية، وقد أمكن لمهاتير بن محمد تجسيد هذا الوضع بترويجه لعبارات صادمة: «آخر ما نشتريه هو الإنتاج البريطاني» أو «انظر شرقًا»[١] ... في وقت البقرات العجاف، أثناء أزمة عام ١٩٩٧ الكبيرة ظلت الشعارات كما هي: هكذا تمت البرهَنة على أن هذه الاستراتيچية قد انفتحت على تكوين جماعة تمتزج فيها منذ الآن فصاعدًا تكافلات اقتصادية وثقافية تصل في بعض الأحيان إلى المطالبة بجماعة ذات مصير سياسي تخشى اليابان أن تضطر إلى إدارتها في يوم ما...

الولع بالإقليمية

هكذا ليست الفعاليات المحلية طريقة لإعادة الموازنة مع العولمة وحسب. إنها تندرج أيضًا في عملية شاملة لإعادة تشكيل مناطق انقطاع عميق مع المفهوم التقليدي للتوطن المعتبر رمزًا ممنوحًا بصفة أولوية للدولة-القومية. هذه الدولة تواجه تحديًا من جانب ارتقاء قوة المحلي، بل وتواجه أيضًا هجومًا من جانب مجموعات إقليمية شاسعة تتكون في كل مكان تقريبًا. ويوجد بين هاتين الحركتين تحالف قوي: إن كلتيهما تعبران عن تحرر مذهل في طرق تشكيل المكان؛ إنهما تحتقران قواعد السيادة التقليدية؛ وتشركان بطريقة متشعبة الفاعلين السياسيين، والاقتصاديين، والاجتماعيين، والثقافيين، بعيدًا عن أي تراتبات هرمية يتم تكوينها مسبقًا؛ وتقوم بخاصة بإبراز جماعات مسئولية متشابكة ومتعددة تقود نحو ممارسة أخرى للسياسة وللعمل الدولي.

---

(1) B. Stevens, «L'autre capitalisme: Le système nippo-asiatique», *Les Temps modernes* déc. 1996, p. 43-46.

إن رواج الإقليمية الذي وسم الوضع القائم بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، قد سبق أن أشار بطريقته الخاصة إلى تغلّب المسئولية على السيادة. كان تعبير التيار النفعي الذي تحدث عنه المؤلف ديڤيد ميتراني على مستوى المآسي التي يجدر التحرر منها[1]: حينما كشف عن مخاطر النزاع المسلح الذي يصنعه حتمًا التنافس بين دول ذات سيادة، فقد دعا إلى إقامة عالم تحكمه مؤسسات تشبع الاحتياجات الإنسانية مباشرة وبصورة أفضل. هذه المؤسسات مسئولة وليست صاحبة سيادة وقد جسَّدت مسبقًا بعض الأوجه المقبلة لنموذج الأمم المتحدة؛ وصاحب هذا التفكير المراحل الأولى لعملية البناء الأوروبي. كان المقصود هو جعل «فوق الوطنية» أداة للسلام مثلما كان يفكر الفيدراليون و«آباء أوروبا»: يلزم أن يؤدي الاندماج بين القطاعات شيئًا فشيئًا إلى اندماج سياسي: وحينما تتعلم النخب المختلفة التعاون فيما بينها، فإنها ستعرف المزايا الخاصة بالتكافل عبر القوميات، وستعرف غدًا مزايا التكافل الجمعي. ستكون أقل سيادة وأكثر مسئولية. لكن الواقع كان مختلفًا تمامًا: من المؤكد أن فكرة الاندماج قد تم طرحها ولن تختفي بعد ذلك؛ إن السعي المحموم نحو الاندماج الاستراتيجي في مجموع أكثر رحابة لن يغادر التاريخ من بعد. لكن المفاجأة جاءت من الدول التي كانت متهمة أو مهددة، ومع ذلك استطاعت كسب الرهان: في سياق إعادة البناء كانت هذه الدول مجهزة بما فيه الكفاية لقيادة التغيير، وبإقامة البنيان الأوروبي بإيقاع يرسِّخ مبدأ التعامل بين حكومات...

كان التوازن مع ذلك هشّا: بعد أن كانت السيادات متجاورة أصبحت متشاركة، ومهما كانت التنازلات عن السيادة التي أفصحت عنها تسوية لوكسمبورج في حينها ضئيلة، إلا أنها كانت بالإجماع. وقد ترك مبدأ التعامل بين حكومات بالقرب منه أيضًا دور الفاعلين عابري الأوطان الذين أصبحوا تدريجيّا عناصرَ عادية ويومية على المسرح الأوروبي، مؤسسات، جمعيات، نقابات، وجماعات ضغط: إنه يتواءم بصورة سيئة مع الوظيفة الآيلة إلى اختصاص اللجنة الأوروبية؛ ومع تعدد وتنوع الانتماءات والاختصاصات[2]...

(1) D. Mitrany, *A Working Peace System*, Londres, Royal Institute of International Affairs, 1943.

(2) Cf. C. Lequesne et A. Smith, «Union eurpéene et Science politique: où en est le débat théorique?», *Cultures et Conflits*, 1997, p. 7 sq.

من أجل مواجهة هذه الالتباسات، وجب على البنيان الأوروبي أن يتحرر من النماذج القديمة لكي يتواءم بدرجات متفاوتة مع القواعد المستحدثة لإقليمية جديدة في غمرة التقدم[1]. إن منشأ هذه الإقليمية لاينفصل عن مناخ ظهر في السبعينيات. ومن بعد هذا أصبح هذا التاريخ عالميًا: إن الدول المهددة من نمو العولمة الاقتصادية ومن الأحوال الاقتصادية التي أصبحت غير ملائمة أدركت مزايا الاندماج الإقليمي. إن فشل تعددية الأطراف، التي لم تستطع بخاصة التحكم في التجارة الدولية، وفشل محاولات التنظيم على المستوى القاري، مثل منظمة الوحدة الإفريقية في إفريقيا أو منظمة الدول الأمريكية في أمريكا، قد أقنع الحكام بأنه لا توجد فرصة للاندماج لكي يكون فعّالاً إلا إذا أخذ في حسبانه خريطة المبادلات الاجتماعية-الاقتصادية التي تثير الاضطراب بعمق في المناطق العالمية. هكذا نشأت فرضية «الأراضي الاقتصادية الطبيعية»، وهي الأراضي التي لم تعد ترسمها سلطات المؤسسات السياسية بل تتحدد وفقًا لتواتر المبادلات.

الغريب أن هذه الإقليمية الجديدة قد انقلبت بدورها: كان القصد منها حماية الدول، لكنها في هذه المرة أضرت بها. حينما قامت بتحبيذ الأراضي الاقتصادية الطبيعية، فتح الحائزون على السلطة الحكومية الباب واسعًا أمام الفاعلين عابري الأوطان؛ وحينما أراد أصحاب السلطة حماية أنفسهم فإنهم أفرغوا السيادة من جوهرها. هذه الطريقة الجديدة لبناء الإقليمية قد وطّدت الدولة على خريطة التجارة العالمية. وسنجد أنه كان من الصعب تفادي هذه المبادرة حينما نعرف أنه خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٩٣، ازدادت حصة التصدير من الإنتاج العالمي من ٤٪ إلى ١٦٪، بينما في ١٩٩٢ ارتفعت قيمة التدفقات الاستثمارية المباشرة عابرة الأوطان إلى أكثر من ١٥٠ مليار دولار [2]! لقد تحولت الدولة من صاحبة سيادة إلى «دولة تجارية»، وتخلت باختيارها عن حقوقها القديمة مقابل وصولها بطريقة أفضل إلى الموارد وإلى الأسواق، بل وبخاصة مقابل الضمان الذي يمثله حد أدنى

(١) حول الإقليمية الجديدة، راجع:

Cf. A., Gamble et A. Payne, *op. cit.;* J. de Melo éd., *New Dimensions in Regional Integration,* Cambridge, Cambridge University Press, 1933; R. Balme, *Les Politiques du néorégionalisme,* Paris, Economica, 1997.

(2) A. Scott, «Regional Motors of the Global Economy», *Futures,* 28, 5, 1996, p. 394.

من التعاون والاندماج المتواتر. إن العقد الاجتماعي الذي أقام السيادة والجماعة السياسية خلال عصر النهضة قد أعقبه الآن عقد من نمط آخر يؤسس مسئولية مشتركة من أجل التنمية والرفاهية... في مواجهة عولمة اقتصادية بلا حدود، تحمي الدولة التجارية ذاتها بإعادة تكوين مناطق اندماج ترتهن فعاليتها بقوة ورسوخ الفاعلين عابري الأوطان وغير التابعين للدولة[1].

من السذاجة حقّا الاستنتاج بأن الدولة قد لفظت أنفاسها، أو أنها قد اضمحلت. لقد تمت هذه التحولات بناء على رغبة الدولة أكثر من كونها فُرضت عليها، وقد استطاعت من جهة أخرى أن توفّر لنفسها، بنجاح متفاوت، مناطق مقاومة سياسية. إن مثال «اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة» (النافتا) التي بدأ سريان مفعولها في أول يناير ١٩٩٤ يلقي أضواءً من هذه الناحية: نتجت هذه الاتفاقية عن انشقاق كبير لدبلوماسية الولايات المتحدة التقليدية، التي كانت حتى ذلك الحين معادية بشدة لأي سياسة إقليمية، ومع ذلك فالاتفاقية تقتصر على المجال الاقتصادي والتجاري وحده، ولا تخفف مطلقًا من إحكام إغلاق الحدود حينما يرغب مهاجر مكسيكي في الذهاب إلى جارته الكبيرة في الشمال. لهذا ما قيمة سيادة منزوعة القرون بسبب التأثيرات اليومية للاعتماد الاقتصادي المتبادل؟ إن حماية قطاعات سيادية أسطورة لا تتلاءم مع الطموح المتعجرف نحو المطلق ونحو الاحتكار الذي تنطوي عليه فكرة السلطة النهائية ذاتها. وبقدر ما تظل الدولة فاعلاً من خلال مؤسساتها وموظفيها، بقدر ما تبتكر في الحياة اليومية لهذه الإقليمية الجديدة طريقة مستحدثة للتفاعل وللمساومة في تفاوضها مع شركائها الجدد حول أشكال غير مسبوقة للتنظيم الاقتصادي والاجتماعي[2]. وفي هذا السياق، يتعارض تزايد نفوذ مناطق المسئولية المشتركة هذه مع مناطق سيادة الدولة-القومية الرافضة للأشكال المتعارف عليها: في مواجهة الدولة اليعقوبية تتشابك أو تتكدس المدينة، والمنطقة، والمناطق الأوروبية، والأراضي الطبيعية غير الرسمية،

(1) *Ibid.*, p. 397.

(2) S.Strange et J. Stopford, *Rival States, Rival Firms,* Cambridge University Press, 1991; E. Kapstein, *Governing the Global Economy: International Finance and the State*, Cambridge, Harvard University Press, 1994; R. Rosecrance, *The Rise of the Trading State*, New York, Basic Books, 1986.

والتوأمة، والمجموعات الإقليمية، ومسرح دولي افتراضي. وتتكشف التكافلات الدائمة أو الظرفية حينذاك بأنه لم يعد لديها أي سيادة، وبأنها لا تستمر في الوجود إلا بفضل عقد يتخذ الصفة الرسمية بدرجات متفاوتة مُحدثًا التزامات متبادلة.

لقد لعب چورچ بوش دوراً حاسماً في إعادة تنظيم السياسة الأمريكية في اتجاه الخيار الإقليمي، معربًا بذلك عن اعتقاده بأن المعاقل الوطنية لا تتأقلم مع نظام العولمة الجديد، وبأنه في الوقت نفسه لا يمكن التصدي لهذا النظام إلا بإقامة مجموعات إقليمية قوية بقدر ما تكون منفتحة. ومنذ الآن أصبحت المنطقة تستجيب لقواعد للتجهيز غير مسبوقة: لم يعد لدى التحالفات الجديدة ميل لأن تكون منغلقة، فقد كانت «النافتا» منذ إنشائها تنشد ضم دول أمريكا اللاتينية الأكثر إنجازًا، وهو اقتراح تم تجديده بحزم أمام مجموع الدول الأمريكية (فيما عدا كوبا) في بيلو هوريزنتو في مايو ١٩٩٧[١]. ومن ناحية منظمة «التعاون الاقتصادي في آسيا الپاسيفيكية» (أپيك) فقد قدمت، منذ مولدها في كانبيرا عام ١٩٨٩، سلسلة طويلة من الشركاء. إن الاتحاد الأوروپي ذاته الذي بدا خلال أمد طويل باعتباره ناديًا قاصراً على أعضائه، ارتبط تدريجيّا بسياسة توسعية قوية ومتصلة. هذه الممارسة الظاهرة للإقليمية المنفتحة توحي بأن أشكال الاندماج الجديدة هذه ليست متاريس ضد العولمة وضد ازدهار التجارة العالمية، لكنها على العكس وسيلة لتكيف الاقتصاديات الوطنية مع هذا الإكراه وهذا المناخ الجديدين[٢]. إن الأساليب الجديدة لتكوين التنظيمات الإقليمية هي وسائل بقدر ما هي غايات: إن القصد منها هو تحبيذ الوصول إلى موارد جديدة وأسواق جديدة، ويجب عليها أيضًا العمل على التحوُّل الاستراتيجي لطرق الإنتاج الوطني وتأقلمها مع المعطيات الجديدة للسوق الدولي. إنها مواضع للتنظيم وللابتكار، وتُستخدم أيضًا كمنبر لاندماجات أكثر شمولاً. وباعتبارها عناصر مرونة بين القيود الوطنية والمجتمع الدولي، فإنها تُبرز أشكالاً للتكافل الوسيط، ومناطق تبادل وتجهيز تعود فعاليتها الوظيفية بحق إلى قدرتها على تجاوز مقتضيات السيادة الكابحة.

---

(١) جريدة لوموند، ١٨-١٩ مايو ١٩٩٧. ص. ٤؛ ١٩-٢٠ أبريل ١٩٩٨، ص. ٣.

(2) A.Gamble et A. Payne, *op. cit.*, p. 251-253

وباختصار، تتيح الإقليمية الجديدة نسيان قواعد السيادة جزئيّا من أجل دخول عالم المسئولية والإنجاز. وبذلك ندرك لماذا في أوروپا يتهمونها عادة بالتكنوقراطية وبالإفراط في التجارية، وفي الولايات المتحدة تصاحبها حماية عنيفة للسيادات السياسية، وفي آسيا يغذون انفعال الهويات القوي والموجَّه ضد الطموح العالمي للنموذج الغربي، كما لو كان ذلك بمثابة وسيلة تعويضية.

مع ذلك فإن الواقع أكثر تعقيداً بكثير من الاستراتيچيات التي أرشدته. الإقليمية الجديدة ليست نتيجة لمساومة -مع ذلك مجازية- بين دول مستعدة للتأقلم مع أراض اقتصادية طبيعية تكونت بتأثير من قوة خلاقة. إنها في الواقع تفرض نفسها كنتيجة للمزج بين فاعلين يتكاثر عددهم وتنوعهم على الدوام، ويطالبون بنجاح بحقهم في العمل على المسرح العالمي وفي المشاركة في إعادة تشكيله: إن سياسة الدمج التي تتصورها الدول وتقوم بوضع برامجها تتفاعل مع مبادرات متشعبة وغير منظَّمة من جانب الجماعات المحلية، والمؤسسات، والنقابات، والشبكات الترابطية الأكثر تنوعًا. لقد أصبح هذا النظام مألوفا وتحرر من تلقاء نفسه من مناهج السيادة القديمة واختلق مبادئ مبتكرة تستطيع تنظيم العمل الجماعي. لا ريب بأن هذا النظام المستحدث يلبي احتياجات جديدة لا تقتصر على الروابط النفعية التي تنسجها استراتيچيات المؤسسات: إنها تغذي أيضًا سياسات التجهيز الإقليمي لاستراتيچيات المطالبة، والتعاون الثقافي، وتنظيم التدفقات المهاجرة، بل والأمن الجماعي. ومن هذه الإنشاءات المختلطة، التي تجمع بين فاعلي الدولة والفاعلين عابري الأوطان تنبثق العديد من جماعات المسئولية المتخصصة في قطاع من القطاعات.

في هذا الشأن، تتمايز الإقليمية الجديدة عن أشكال الاندماج السابقة التي كان مرغوبًا فيها صراحة ويطالب بها «آباؤها المؤسسون»، وحتى منضوية في أيديولوچيات أضفت عليها معنى سياسيّا محدداً. وفي المقابل لم يكن لهذا التطور الجديد مبشِّريه ولا عقائده، في حين أن تعبيره السياسي يشرد في خلافات بيزنطية، ويُحدث انقسامًا بين شارحيه، الذين يرى بعضهم أنه فاتحة لفيدرالية جديدة، ويعتقد آخرون بأنهم يكتشفون فيه تكراراً لمبدأ التعامل بين حكومات. وفي غياهب هذا الشك الذي يربك العلماء، لا يفعل الممارسون ما هو أفضل كثيراً،

ويرجعون البنيان الأوروبي إلى «تخلٍ عن السيادة لا رجعة فيه» مثلما ذكره فيليپ دو ڤاليـيـه أو إلى أوهام أوروبا الفـيـدّرالـيـة ... في الواقع إن الإقليـمـيـة الجـديدة بخضـوعـهـا أولاً لاعتبـارات عـمليـة، وبتـغـذيهـا من الفـعـاليـات الاقـتـصـادية والاجتماعية، وبابتكارها لقواعد جديدة في الحياة اليومية، لا تتناظر مسبقًا مع أي نموذج لدولة سبق تحديده، ولا تستهدف تكوين أي شكل خاص لنظام سياسي. وقد أعفتها هذه الغرابة من تحديد جماعة سياسية كركيزة لها، كما لو كانت تؤكد ضـرورة إلغاء أشكال مؤسسات الدولة التي سبقتها. كذلك لا ريب بأن هذه التجريبية تنفتح على أشكال للإنجاز ملموسة ومتباينة للغاية، وتستمر على الأرجح لأمد طويل، في التفريق بين النماذج الأوروبية، والأمريكية الشمالية، والآسيوية، والأمريكية-اللاتينية. في المقابل يتباين هذا التشتت العميق مع التجانس الويستفالي، ويمنح النظام الدولي المتجدد شكلاً متنافراً: من المحتم أن تصبح هذه التعددية غير المنتظمة نقيضًا لفكرة السيادة، ومصدراً لتزايد نفوذ الجماعات المتحررة من الانتماءات القديمة للدول-القومية، وبخاصة في مواجهة هذا التقهقر الوديع للسياسي.

بطبيعة الحال لم يكن نزع الصفة السياسية النسبي هذا ممكنًا إلا بسبب ذبول الحرب الباردة ونظام القطبية الثنائية. إن عالما منقسماً إلى شطرين ولم تكن إحدى القوتين ذات قيمة إلا من النواحي العسكرية لا يحبذ هذا التنويع لكوكب الأرض إلى مناطق إقليمية ولا تزايد نفوذ جماعات المسئولية. كذلك أدى تقليل المسافات بين أنماط النظم إلى تسهيل عملية الاندماج بشدة، مثلما تدلنا مشروعات توسيع الاتحاد الأوروبي أو القدرة على خلق أشكال للاندماج في أمريكا اللاتينية لم تعد تعاني من الوجود المزعج لنظم عسكرية قوية.

في الواقع أن قلة الاهتمام هذه بالمثاليات السياسية الكبرى، وهذا التهميش للموضوعات المؤسسية، ولتلك المرتبطة باختيار نمط الدولة، قد تواكبا مع ضمور الجدل الأيديولوجي التالي للقطبية الثنائية. إنها تُبعد الدول نحو تنفيذ وظائف تقنية ونحو القيام بأعمال أصحاب المشروعات أكثر من قيامها بوظائف سياسية حقيقية؛ وحينئذ تقودها بدرجات متفاوتة إلى العمل ضد قيمها بإرخاء تعبئة المواطنة لصالح التنسيق بين الوظائف الاقتصادية وإلى نوع من التنظيم المشترك مع الشركات

التجارية[1]. في هذا الشأن تتأقلم الدولة، بتعاوض السنين، مع عمليات التنظيم التي تنجزها المجموعات الإقليمية التي تنتمي إليها، والتي يمكنها توقُّع حسناتها المستقبلية من غير أن تتحمل التكاليف[2]. كذلك يجب على الحكومة المكسيكية أن تقر بأنه بالرغم من ضغوط الهويات التي تنتجها بطريقة غير مباشرة وبخاصة في منطقة شياپاس، إلا أن منظمة «النافتا» ستتيح لها توفير أكثر من ٦٠٠ ألف فرصة عمل خلال بضع سنوات[3]؛ ولأسباب مشابهة تظل غالبية دول الاتحاد الأوروپي مستعدة، بعيداً عن الجدل السياسي والرأي العام، لبذل مجهودات إضافية كبيرة من ميزانياتها من أجل إنشاء عملة موحدة. لا ريب بأن هذا التعظيم للتنظيم الإقليمي يؤذي الجماعات السياسية، ويبعد عقد المواطن، ويزيد بخاصة من عدد الجماعات ذات الصلة في أوروپا وآسيا وأمريكا: أمام الوحدة الوطنية تتواجه مجموعة متنوعة من مناطق الاندماج، تختص كل منها بإنجاز وظيفة بعينها. وفي ظل هذا النظام من التبسيط الشديد أيضًا اعتبار الدولة بأنها تختفي أو أنها حَكَمٌ: إنها تصبح محوراً للتفاعل مع فاعلين عابرين للأوطان ومع أصحاب مشروعات الهوية، بالطريقة نفسها التي تحدث في أوروپا، وفي اللجنة الأوروپية، كما في كل مكان في العالم.

إن فوران هذا النموذج الجديد ومظهره العام المستحدث يدينان بالكثير لتاريخ آسيا الشرقية المعاصر. ويجب القول بأن لإنجازاته هناك، طوال النصف الثاني من القرن العشرين، ما يثير الدهشة. لم تكن التوترات السياسية والشهوات السيادية في أي مكان آخر في العالم في مثل توطدها في هذه المنطقة؛ لكن مناطق الازدهار المشترك والاندماج الاجتماعي-السياسي لم ينجزا في أي مكان آخر في العالم مثل هذا القدر من المآثر. إن تفسخات القطبية الثنائية تتناضد فوق الخصومات القديمة، مُحدثة تناقضًا بين الصين واليابان، وبين إمبراطورية القياصرة القديمة وإمبراطورية المشرق، أو أيضًا بين سيام الأمس وجيرانها في الهند الصينية السابقة. وتثير خصومات أخرى: كوريا الشمالية ضد كوريا الجنوبية، الصين القارية ضد الصين

(1) S. Strange, *The Retreat of the State*, Cambridge, Cambridge University Press, 1996.
(2) Cf. E. Cohen, *op. cit.*
(3) M. Horsman et A. Marshall, *op. cit.*, p. 191.

الجزيرية؛ وهي تتعقد أكثر بسبب نمط ثالث: ففي داخل العالم الشيوعي ذاته، بكين ضد موسكو، وڤييتنام ضد الصين، والحُمر في هانوي، ضد الحُمر في پنوم پنه. إن اختفاء الستار الحديدي القديم لم يلغ جميع هذه الخصومات، فالشكوك القديمة تمتزج مع الخلافات الجديدة حول الأراضي لكي توطد التعلُّق بالسيادات، ولكي تنتج رموزاً للتمييز بين القيم، بل ولمنازعة الشمولية العالمية لحقوق الإنسان...

مع ذلك فرجال أعمال تايوان يتنزهون بحرية في الصين القارية ويستثمرون فيها بفاعلية، ولا تتوقف التدفقات عن التوسع بين اليابان وكوريا العدوين اللدودين القديمين، كما تتزايد «المناطق الخاصة»، ويقوم كل الناس بدمج كل الناس عن طريق مبادرات الأفراد، والمدن، أو المنشآت، بل وأيضًا بواسطة المؤتمرات، والجمعيات، والمجموعات الرسمية بدرجات متفاوتة. هكذا أصبحت آسيا الشرقية معقل السيادات جزءاً من الإقليمية الجديدة، وفي الوقت نفسه المنتج الأول في العالم للتقنيات المتطورة وما يرتبط بها من أجزاء الأدوات الأكثر تفاهة.

لقد شهدنا أن المحلي لعب هنا دوراً أساسيّا، متسببًا في ازدهار أراضٍ اقتصادية طبيعية، ومناطق اقتصادية خاصة صينية، ومثلثات نمو. إن النجاح جليٌّ خصوصًا وأن الدول والمنظمات الدولية لا تتدخل كثيراً في الأمر. كانت المنظمة الوحيدة التقليدية القائمة بين حكومات «اتحاد أمم جنوب شرق آسيا» (الآسيان) قد تكونت في عام ١٩٦٧ في غمرة حرب ڤيتنام؛ وضمت جميع الدول المعادية للشيوعية في المنطقة التي تستهدف، في الواقع، إنشاء نادٍ للدول السلطوية العازمة على التكاتف ضد «الهدم الشيوعي[1]». ويظل تحولُ هذه المنظمة على الأصح مخيبًا للآمال: من المؤكد أنه أمكنها التوسع لتشمل ڤييتنام في عام ١٩٩٥، ثم لاوس، وبعد مضي عامين في بورما التي يحكمها الجنرالات؛ كما أنها ترصعت في عام ١٩٩٥ بمعاهدة تجعل من المنطقة «منطقة خالية من الأسلحة النووية»؛ لكنها في المقابل هي منطقة متخلفة للغاية على مستوى الاندماج الاقتصادي، وكان الافتراض يقتضي تخفيض التعريفة الجمركية بين دول «الآسيان» ليصل إلى ٥٪ في عام ٢٠٠٣، ثم إلغاء الجمارك كلية في ذات الموعد.

(1) Cf. S. Boisseau du rocher, *L'ASEAN et la construction régionale en Asie du Sud-Est*, Paris, L'Harmattan, 1998.

وعلى نفس المنوال يسير المشروع الذي يقوده «برنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية» لتجهيز نهر تومين على تخوم روسيا، والصين وكوريا الشمالية والذي يمكنه إحداث ثورة في المنطقة التى على طوال ألف كيلومتر تضم بالتجاور البترول، والغاز والمعادن الروسية، والأيدي العاملة الصينية والكورية الشمالية، والتكنولوچيا ورؤوس الأموال اليابانية: مع ذلك من الصعب التنسيق بين موسكو وطوكيو اللتين تختاران أولويات أخرى، كما تظل كوريا الشمالية متشبِّثة باختياراتها السياسية وكوريا الجنوبية منكفئة على مشاكلها الاقتصادية.

إلا أن مثل هذا النوع من المشروعات ليس بقليل الأهمية. يلزم فقط ألا يثقل تدخل الدولة كثيراً في مواجهة المبادرات المحلية، على غرار المدينة الصينية المجاورة لهانشون المفتوحة للأجانب، والتي تحصل على فائدة من هويتها كمدينة حدودية في الشمال الشرقي، فقد غزاها المستثمرون والرواد، وأصبحت حافلة بالسيارات اليابانية وتسعى نحو الحصول على منفعة والوصول بعدد سكانها في القريب إلى مليون نسمة. وإذا كانت أمثلة مدينة كانئج بمقاطعة يونان [مقاطعة صينية]، وكانتون أو شنجهاي هي أمثلة تقليدية إلا أنها تزيدنا استنارة. وتندرج مبادرات إقليمية أخرى في حسن الحظ ذاته، وتقوم بإفساد الخرائط السياسية، وتبرز مناطقها «الطبيعية» الخاصة التي تعيد تنظيم هذه المناطق بعمق. ونحن نعرف أنها كثيرة العدد ومرتفعة الأداء بخاصة: بالإضافة إلى المناطق الاقتصادية الخاصة التي تجاور حدود الصين، ومناطق الاندماج التي تنمو في شمال ـ شرقي آسيا، نذكر مثلث النمو في جنوب شرق آسيا (أندونيسيا ـ ماليزيا ـ سنغافورة)؛ والمثلث الذي يربط شمال سوماطره بالدول الجنوبية في ماليزيا، والجزء الجنوبي من تايلاند؛ والمجموعة المكونة من مقاطعة يونان [الصينية] وشمال لاوس، وميانامار [بورما] وتايلاند: وأخيراً مساحة النمو في آسيا الشرقية بروناى [سلطنة]، وغربي كاليمنتان [الجزء الإندونيسي من جزيرة بورنيو] وشمال سولاوسي [أرخبيل إندونيسي]، والمقاطعات الماليزية في بورنيو وميندناو... هذه الإنشاءات تعرقل سيادات الدول بانتهاكها للحدود السياسية، وبضمها ـ داخل مجموعة واحدة ـ لمقاطعات تنتمي لنظم سياسية شديدة الاختلاف، ولاقتصاديات متعارضة في بعض الأحيان، وبخاصة بإفساحها المجال أمام وضع قوانين ولوائح غير رسمية وأمام

معاملات وصفقات تُظهر على المسرح أفراداً ذوي عقلانيات غير سياسية إلى حد كبير. وتعتبر هذه الإنشاءَات في الوقت نفسه درساً حقيقيّاً للدول: هكذا يتعلمون داخل منظمة «الآسيان» التكيف مع أهداف جديدة للاندماج الاقتصادي، وبصفة عامة أكثر هذه الدول المزهوة بنفسها والساعية إلى التدخل تغترف من هذه الإنشاءات أساليب تجريب الإصلاحات الاقتصادية، وقبول التحرير الاقتصادي واللامركزية، وابتكار أشكال مستحدثة وفعّالة لاندماج تدفقات الاستثمار[١]. إذا كان من المؤكد أن الدولة لا تختفي، فإنها الآن تتحالف مع تعدد عمليات اتخاذ القرار الاقتصادي، ويجب عليها قبول التوافق مع جماعات مسئولية جديدة التي لم تعد، في هذه المرة، تتطابق مع جماعات سياسية...

هذا التكافل الذي ينشأ فيما وراء الحدود يصبح بذاته قوة ضاغطة، ويحصل بالضرورة على استقلاله عن الاعتبارات السياسية، كما يصبح، في النهاية، غير متأثر حتى بسياسات الدولة. هذا هو ما لاحظته كارولين پوستل-ڤيناي حين أظهرت بأنَّ المنطقة الغربية من اليابان تغطي وحدها ٩٥٪ من الصادرات اليابانية إلى الصين، و٩٣٪ من صادراتها إلى كوريا الجنوبية، و٨٠٪ من صادراتها إلى كوريا الشمالية[٢]... وفي مواجهة الدول الأقل قوة، وفاقدة الاتجاه، والضعيفة بسبب وجود أزمة، تقيم هذه الاندماجات «الطبيعية» تكافلات واقعية تمنح فاعلين محليين سلطة متجددة، وهوية حقيقية، إن لم تكن دولية فعلى الأقل عابرة للوطن.

يصبح هذا الارتباط مذهلاً حين يصل بين الصين الجزيرية والصين القارية. ويمكن التحقق بسهولة من فاعلية التدفقات بين كل من الصينَيْن. إن عدد التايوانيين الذين «يزورون» الصين القارية يزداد بشدة منذ عشر سنوات، حتى وإن كان يتجه اليوم نحو الركود، لكن على مستويات مرتفعة: ٤٣٠,٠٠٠ عام ١٩٨٨، و٩٩٥,٠٠٠ عام ١٩٩١، و١,٥٤٠,٠٠٠ عام ١٩٩٣، و١,٤٠٠,٠٠٠ خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام ١٩٩٦[٣]... كان عدد عقود الاستثمار

(1) R. Cossa et J. Khanna, art. cit., p. 228.

(2) K. Postel-Vinay, art. cit.,p. 495.

(3) P. Chevalerais, «What Will Change for the Taiwanese?», *China Perspectives*, 12, juillet-août 1997, p. 73. Les chiffres cités ont été arrondis au millier.

التي توقع سنويًا تافهًا حتى عام ١٩٩٠، لكن يرتفع من ٦٠٠٠ عقد عام ١٩٩٢ إلى ١٠٠,٠٠٠ عقد عام١٩٩٣ ثم تناقص بعدها [١]. وأخيرًا بلغت صادرات جزيزة فورموزا إلى الصين القارية ٣,٢ مليار دولار عام ١٩٨٩ ثم تجاوزت ١٠ مليارات عام ١٩٩٢، لكي تصل إلى ١٩ مليارًا عام ١٩٩٥[٢]. لا ريب بأن هونغ كونغ تلعب دورًا رئيسيا كمركز لعبور المعاملات والصفقات التجارية. ولا جدال بأن المناخ السياسي بالغ التوتر الذي ساد خلال صيف عام ١٩٩٥، حين قامت بكين بمناورات عسكرية شديدة التفاخر، قد ساهم في التقليل من معدل هذه التدفقات. مع ذلك تظل الصين الشعبية المركز الأول لاستثمارات تايوان (٢,٨ مليار دولار مقابل ١,٨ مليار في تايلاند...)، وشريكها التجاري الثالث (بعد الولايات المتحدة واليابان)، وعميلها الثاني في الاستهلاك[٣]... ويمكن تفسير هذا التكافل الواقعي باعتباره مصدرًا لا يستهان به لتبعية اقتصاد الجزيرة للصين القارية، لكنه يكشف أولاً عن التفاعل العميق الذي يتوطد بين حكومة تايپه [عاصمة تايوان المسماة أيضًا فورموزا وهي إقليم صيني] وبين جماعة من رجال الأعمال يتجهون أكثر فأكثر نحو الحث على سياسة تعاون أكبر مع بكين لضمان المصالح المكتسبة في القارة الصينية: هكذا يتجه تحديد هذه العلاقات الثنائية شديدة الحساسية نحو الانتقال من مناطق ديپلوماسية- استراتيجية محضة إلى جماعات مسئولية اجتماعية ـ اقتصادية.

بناء عليه لا يمكننا إلا التأكيد على الازدهار المفرط والتشعب الزائد الذي تتسم به التفاعلات التي، في آسيا الشرقية، تربط الدول بشركاء متعددين ومتغيرين، يقومون بلا انقطاع بتشكيل وإعادة تشكيل مناطق الاستدلال إلى حد امتهان قواعد علم هندسة الأشكال المتغيرة. لقد أوجدت منظمة «أپيك» [التعاون الاقتصادي الآسيوي الپاسيفيكي] بدءًا من عام ١٩٨٩، نظامًا مبتكرًا يسمى «أحادية الطرف المتفق عليها» (uilatéralisme concerté) الذي يجب أن يؤدى وفقًا للتعهدات

---

(1) *Ibid.*, p. 75.

(2) *Ibid.*, p. 79, Les chiffres ont été arrondis.

(3) J.-P. Cabestan, «Taiwan's Mainland Policy : Normalization,Yes; Reunification, Later», *The China Quaterly*, 148, déc. 1996, p. 1272.

التي قدمت في بوجور [مدينة بجزيرة جاوة الإندونيسية] عام ١٩٩٤ إلى إنشاء منطقة شاسعة للتجارة الحرة في عام ٢٠١٠ للدول المتقدمة، وفي عام ٢٠٢٠ للدول التي في مرحلة تحول؛ وقد اعتزمت قمة ڤانكوڤر التي انعقدت في غمرة أزمة عام ١٩٩٧، تقديم هذا الموعد إلى عام ١٩٩٩ بالنسبة لبعض القطاعات. إن منظمة «التجمع الاقتصادي للشرق الآسيوي» التي اقترح مهاتير بن محمد تكوينها منذ عام ١٩٩١، تضم -تحت السيطرة اليابانية في الواقع- الدول الآسيوية التي في الساحة، مع إهمالها لـ. «الدول الغربية» في الپاسيفيكي وفي أمريكا. وتضم منظمة «المنتدى الإقليمي الآسيوي»، من ناحيتها، دول آسيا الشرقية في الپاسيفيكي، ودول أمريكا الشمالية، ودول الاتحاد الأوروپي لمناقشة المشكلات الأمنية في آسيا، بينما تصف منظمة «التعاون الأمني في آسيا الپاسيفيكية» نفسها بأنها منظمة غير حكومية متخصصة في المشكلة ذاتها.

كان لتعدد مستويات الاندماج هذا مفعول اجتذاب وخلق حريات جديدة. هكذا اهتمت الصين أكثر فأكثر بـمنظمة «التعاون الاقتصادي الآسيوي الپاسيفيكي» وبـ «المنتدى الإقليمي الآسيوي»، بل وحتى بمنظمة «التعاون الأمني في آسيا الپاسيفيكية»، ومن جهة أخرى أبدت روسيا ذات الاهتمام وقد رشحت كلتاهما نفسها لاستقبال إحدى دورات «المنتدى الإقليمي الآسيوي»، بينما تم اختيار منظمة أخرى متعددة الأطراف وشبه حكومية هي منظمة «التنمية الاقتصادية لشبه الجزيرة الكورية» (كيدو) كمنبر للحوار بين الولايات المتحدة، واليابان، والكوريتين[1]. هذا المفعول الأكيد لطفح الفوران الإقليمي يُشرك الدول أكثر فأكثر في مناطق لم تعد محصورة داخل حدودها الوطنية، الأمر الذي ينبهها إلى تكافلات ومسئوليات جديدة، وذلك وصولاً إلى اليابان التي يجب عليها مواجهة هجرة صينية تزداد توطداً بصفة مستمرة... وفي الوقت نفسه لا تبقى هذه الدول سلبية وتعرف كيف تستفيد من تعدد مناطق الاستدلال هذه، فهي تلعب وفقاً للظروف بورقة الإقليمية الآسيوية والإقليمية القائمة على الهوية، وبتلك القائمة على إقليمية أكثر محدودية التي توفرها لها منظمة «الآسيان» مثلاً، وبتلك المتعلقة

(1) R. Cossa et J. Khanna, art. cit., p. 222.

بعولمة انتقائية تمثلها منظمة «التعاون الاقتصادي الآسيوي الپاسيفيكي»، أو بتلك الخاصة بأطراف عالمية متعددة... هكذا تندمج الحريات مع الضغوط في نَظْم جديد يمنعنا من مواجهته بفرضية سيادة كاملة تؤدي بالدول إلى التلاعب بصلافة باتفاقياتها الإقليمية، أو بفرضية سيادة منهارة تشير إلى انتصار كامل لاندماج لا يستطيع أحد السيطرة عليه. إن معجزة الإقليمية الجديدة هي تجاوز هذه المعضلة إلى حد إلزامنا بخلق مفاهيم جديدة...

قد يتيح لنا السلوك عبر الطريق الآسيوي الطويل فهم ما يجري في أوروپا منذ أن قامت الجماعة الأوروپية التي أصبحت اتحاداً بالولوج إلى عهد الإقليمية الجديدة. فعلت هذا بطريقتها الخاصة، وبدون التعقيدات الجغرافية القائمة في آسيا الشرقية، لكن بالتكيّف أيضًا مع اشتداد التدفقات عابرة الأوطان ومع الإدارة اللائقة لآثار الاعتماد المتبادل والفيض المتدفق. وفعلته أيضًا بطريقة مختلفة، إذ آثرت بدلاً من الاتفاقيات النفعية التي تتخذ بدرجات متفاوتة صفة رسمية ومُلْزِمة، أن تقوم تدريجيّا بتعميق مؤسسات الدمج الأكثر حسمًا وتلاحمًا وتوحداً: وَحل محل المزدوجة التي تربط الحريات بالإكراه نموذجًا أوروپيًا يتم فيه طعن السيادة بأشكال حاذقة من « التسويات المؤسسية» [1]، ومن الانتماءات والاختصاصات المتزايدة.

بناء عليه يضم الاتحاد الأوروپي دولاً فاعلة تقبل تقييداً فعليًا لسيادتها، لكنها لا تقَبل التخلي عن سيادتها إلى«فوق وطنية» يتناظر مع المثاليات الفيدرالية الأولى: إن الهدف، كما يلاحظ بحق ستانلي هوفمان، هو بناء اتحاد مختص بوظائف عامة مشتركة يتزايد عددها وإعدادها، لكن مع ذلك يتم التفاوض بشأنها بحرية بين الدول المعنية التي، فضلاً عن ذلك، تحتفظ باحتكار تطبيقها. هذه الفرضية التي تم تنقيحها وتنويعها فيما بعد، انتهت إلى فكرة «جُملة سيادات[2]»، تتكامل بطريقة مبهمة مع مفهوم «التعامل بين حكومات» التقليدي، الذي يتسم هذه

(1) B. Jobert, «Le retour tatonnant de l'Éat», *in* F. d'Arcy et L. Rouban dir., *De La Ve République à l'Europe*, Paris, Presses de Sciences-Po, 1996, p. 318.

(2) R. Keohane et S. Hoffmann, art. cit.

المرة باهتمام دائم بازدهار مؤسسات جديدة تُدير وتُنظِّم هذا التراضي بين مجموعة دول[1].

هذه الرؤية بذاتها قلبت القراءة الرسمية الرائجة بشأن السيادة. ومع ذلك توحي التحليلات الحديثة بأن صلاحيتها تتناقص، إذ إن مناهج المفاوضة والتفاعل تتجه نحو التزايد كلما ازداد توطد البنيان الأوروبي، إلى حد أن الدور المحوري الذي كانت تلعبه الدول حتى اليوم أصبح مهدداً بشدة. هكذا أدى «العقد الفريد» ثم اتفاقيات ماستريخت [اتفاقيات وقعت بمدينة ماستريخت الهولندية في فبراير ١٩٩٢ تستهدف الوحدة الاقتصادية والنقدية وفي شئون السياسة الخارجية و الدفاع بين دول الاتحاد الأوروبي] إلى إحلال اتخاذ القرار بالأغلبية محل الإجماع، على الأقل في بعض القطاعات التي لم تعد فيها الدولة تسيطر بالضرورة على آليات التخلي عن سيادتها، في حين أنه كلما ازدادت المؤسسات الجَمْعية توطداً، كلما قامت بإبراز «اهتماماتها وقيمها الخاصة»، مكدِّسة موارد للسلطة تجعل منها فاعلين كاملي السلطة بصفة مطلقة[2]. ونتيجة لذلك ظهر الفاعلون عابرو الأوطان على المسرح الأوروبي، مغذين نظامًا تفاعليّا سبق أن فقدت الدول فيه جزءاً من احتكارها... وفي الوقت الذي نحترس فيه من التنظير بطريقة ساذجة، يلزم على الأقل التسليم بأن الإقليمية الجديدة تنتشر أكثر فأكثر في أوروبا، جاعلة من اللجنة الأوروبية، ومن المؤسسات والجماعات الإقليمية فاعلين متزايدي الاستقلالية، يشاركون في نظام شاسع النطاق يُكره الحكومات أكثر فأكثر على القيام بدور الفاعلين التنفيذيين[3]. هكذا تعقبَ سيادة الحلول الوسط-المفهوم المشوَّش بالفعل- سيادة تفاعل متبادل خاضعة للتنظيم وهو مفهوم بائس تمامًا يؤدي بنا إلى مراجعة مفرداتنا اللغوية. من المؤكد أنه يمكن للدول الأوروبية أن تظل صاحبة الأمر والنهي الظاهرة لسياسات إعادة التوزيع الداخلية، لكن في إطار خاضع للإشراف اللصيق من جانب تنظيم جمعي مُهَيْمِن الآن، ويتناظر تعريفه مع

(1) A. Moravcsik, «Negotiating the Single European Act», in R. Keohaneet S. Hoffman éd., The New..., op. cit., p.41-84.

(2) C. Lequesne et A. Smith, srt. cit., p. 13-14.

(3) W. Sandhlotz et J. Zysman, «1992: Recasting the European Bargain», World Politics, 42, 1989, p. 108 sq.

مساومات متشعبّة لم تعد تقوم فيها الدول بدور مقصور عليها: لم يعد في استطاعة هذه الدول أن تقدم لمحكوميها جميع فرص الرفاهية التي يتمنونها(١).

ومن هنا نفهم ذُعر أنصار الدستورية اليعقوبية الذين يفقدون بذلك قانونهم الروماني. إن كل تقدم يحققه البنيان الأوروبي يؤدى إلى مراجعات دستورية متوالية: هذه الوقائع العجيبة تثبت احتضار مبدأ السيادة ببطء. مثلما حدث عام ١٩٩٢، بعد اتفاقيات ماستريخت، وجب على المجلس الدستوري أن يقرر في ٣١ ديسمبر ١٩٩٧ اعتبار أن بعض مبادئ معاهدة أمستردام المتواضعة للغاية تمثل «انتهاكًا للشروط الأساسية لممارسة السيادة الوطنية». لقد نصت المعاهدة بنوع خاص على أن شروط حرية انتقال الأشخاص تعود من بعد إلى اختصاص الاتحاد الأوروبي، ويتم تحديدها في النهاية من جانب المجلس الأوروبى الذي يتخذ قراره بناء على مبادرة من اللجنة وعلى أساس الأغلبية المؤهَّلة، على أن يكون قرارًا مشتركًا مع البرلمان الأوروبي. هكذا سواء كان الأمر يتعلق بالعملة أو بالحقوق الأساسية، فإن المبادئ التي تؤسس ممارسة السيادة الوطنية تتناقص في تطابقها مع المعطيات الجديدة لبناء إقليمي يتمايز بوضوح متزايد عن مستويات المسئولية، ممتهنًا الدولة بوضعها في مرتبة وسيطة، وكذلك يعزلها جذريًا عن طموحاتها السيادية السابقة...

أصبح هذا النموذج قدوة للآخرين، موحيًا جزئيًا بابتكارات مؤسسية تزدهر اليوم في أمريكا اللاتينية، سواء بصحبة ميثاق الأنديز، المبرم عام ١٩٦٩، وأعيد تنشيطه عام ١٩٩٥ أو بصحبة (سوق الجنوب المشترك) الذي نشأ عام ١٩٩١ بفضل معاهدة آسونسيون [عاصمة باراجواي] التي تم استكمالها ببروتوكول أورو بريتو [مدينة برازيلية] الموقع في ١٧ ديسمبر ١٩٩٤ على أساس يظل حتى الآن بين حكومات. مع ذلك تستهدف سوق الجنوب المشتركة التوسع في تحرير المبادلات الذي يتم تدعيمه بلا انقطاع و ينفتح بقوة متزايدة على إشراك فاعلين اجتماعيين غير تابعين للدولة، وبخاصة المؤسسات والمنظمات التابعة لأصحاب الأعمال. وتسلك

---

(١) للحصول على وجهة نظر أخرى، راجع:
A.-M. Le Gloannec, «Introduction», *in* id. dir., *Entre Union et Nations*, Paris, Presses de Sciences-Po, 1998, p. 30.

إفريقيا الطريق نفسه بفتور. مع تزايد اتساع الفجوة، كما لو كان ضعف التنمية الاقتصادية لانعدام تعبئة الفاعلين غير التابعين للدولة، يكبح مناهج الاندماج الجديدة هذه. إن «جماعة تنمية إفريقيا الجنوبية» التي أنشئت عام ١٩٧٩ وازدادت فعاليتها باشتراك جنوب إفريقيا عام ١٩٩٤، قد حبذت ليس إقامة جماعة اقتصادية في إفريقيا الجنوبية وحسب، بل وجماعة أمن أيضًا. وفي سياق تخلي الدول الكبرى عن الارتباط لأنها «سئمت» التكفل بأمن القارة السوداء التي تتصارع مع تزايد «الدول المنهارة»، يمكن للتنظيمات تحت الإقليمية هذه أن تصبح محاورًا لتنظيمات إقليمية للأمن في إفريقيا. وبعد أن كان الديپلوماسيون الفرنسيون والأمريكيون يعارضون، فإنهم اليوم يراهنون أكثر فأكثر على توسيع نطاق أعمال الدمج الاقتصادي والوظائف الأمنية على غرار الدعم الذي قدمته «الجماعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية» لـ. «القوة الإفريقية لفض الاشتباك في ليبريا» (إيكوموج)، أثناء أزمتي ليبريا وسيراليون.

تُزَعْزِع الإقليمية الجديدة بشدة الصيَغ التقليدية، والنماذج المألوفة، والمفاهيم جاهزة الَصنع. إنها بزيادتها للمناطق المَميَّزة، وبتعميمها للجماعات المتشابكة، وبإحداثها لفاعلين جدد ولوحدات مستحدثة، وبإنعاشها لانتماءات تتنوع بلا انقطاع، وبتكريسها لتعدد الاختصاصات، فإنها تسيء إلى السيادة وتخلق ظروف اعتمادات متبادلة حاذقة. إنها تبرز مجالات مسئولية لم يعد يتناظر شكلها الهندسي مع سلطة محدَّدة، مقدَّسة، وكلية الوجود، لكن مع مجازفات تَقسم أو تَجمع جماعات سياسية، وذلك وفقا لمشيئة طبيعتها وللظروف السائدة. ولا يخلو هذا النظام من المخاطر: إن البعض يتحدث عن العودة إلى تجزؤ القرون الوسطى، وهناك آخرون يحزنون للقصور الديموقراطي الذي قد يؤدي إلى ذبول جماعات المواطنة التي تتلاشى أكثر فأكثر بسبب تكاثر جماعات المسئولية. ولا يوجد أدنى شك بأنها تخدم البيروقراطيات، وتحرر الفاعلين السياسيين من الإشراف الانتخابي، وحتى تعفي الممارسات السلطوية التي تطفح عليها. إن إعطاء الأولوية للاحتياجات التي قد يمكن تحديدها تعسفيا على السلطة التي يجب أيلولتها بالقطع سيكون على الأرجح مصدرًا لطغيان جديد مكتسيًا بالتكنوقراطية. مع ذلك يلزم التفكير في ماهية قيمة سلطة سيادية لا تشوب أشكالها المؤسسية شائبة لكنها فقدت

جوهر فاعليتها: قبل الاقتران بدوائر المسئولية، عكست تحولات النظام الدولي صورة سيادة وصلت إلى نهاية وهمها الخاص... وفي المقابل يجب أن نكون متنبهين إلى اللغة الديموقراطية الجديدة للمسئولية وإلى الفخاخ المنصوبة لها بالفعل.

في عداد هذه الفخاخ يظهر بوضوح مفعول الهيمنة على هذه الإنشاءات الجديدة: ألم تقم «اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية» (النافتا) بإعادة إدخال قوة الولايات في ذات الوقت الذي شعرت فيه بأنها مهددة من جانب العولمة؟ ونستشف اليابان من خلال غالبية الظواهر الإقليمية في آسيا الشرقية، فضلاً عن تغذيتها لقومية تُعاودها تكراراً، ولآسيوية تتوافق مع ثقافتها المتأهبة لتوحيدها. ويقال إن الاتحاد الأوروبي لا يصمد إلا بفضل المحور الفرنسي- الألماني وبفضل قوة ثنائية يتوقف مستقبلها على اختيار إنجلترا المؤجل بين القارة القديمة وبين عرض المحيط. وما القول بشأن إفريقيا الجنوبية داخل «جماعة تنمية إفريقيا الجنوبية» (سادك)، ونيچريا داخل (الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا)، والبرازيل داخل (سوق الجنوب المشتركة)؟ وكيف لانكتشف بالتضاد أن فشل الـ «سارك» [اتحاد جنوب آسيا للتعاون الإقليمي] المكوَّن عام ١٩٨٥، يعود إلى حد كبير إلى هيمنة الهند التي ترغب بصفة خاصة في استبعاد پاكستان؟ إننا نرى بالفعل خلف انهيار السيادات، ترتسم القوة الظافرة التي يمكنها وحدها احتواء التشارك بين فاعلين تحت- الدولة، واتحادات وشبكات وجماعات إقليمية تتزايد قوتها واستقلاليتها بصفة مستمرة.

للأسباب ذاتها تتعرض المسئوليات في أكثر الأحيان للاغتنام: من أجل الحصول على قوة أكثر، بل وأيضًا للحصول بحمية على هوية محلية، أو عابرة للمنطقة بطموح. وندرك جيداً أنه يمكنها أن تشرَد لكي تقيم الخصوصيات المحلية الأكثر غطرسة والانضماميات [ضم المناطق التي يسكنها أبناء الجنس أو اللغة الواحدة والتابعة لدول أخرى] الأكثر عجرفة. يمكن لآسيا أن تُعنى بالتفرد الخاص بـ «انظر شرقاً»، وتهتم أوروپا بيقينيات المسيانية الغربية القديمة. ولعل العملية الدقيقة التي تتيح «تعقيم» التعبير عن الهوية لدى جماعات المسئولية المكونة بهذه الوسيلة، والتي غالبًا ما تكون قابلة للتحول إلى نزاع مسلح، ليست أقل المشكلات شأنًا. مع ذلك

يمكن لهذه الجماعات أن تُحدث آثاراً غامرة: من الاقتصاد إلى الأمن، إلى الإعلاء من شأن المنافع المشتركة، إلى التضامن أو إلى المراعاة.

تحولات المسرح العالمي

لهذه الأسباب جميعها وللعديد غيرها، لا يتميز المحلي والإقليمي عن العالمي. لقد أصبح هذا الارتباط القوي أمراً شائعًا: مع ذلك يحدث أن تتغلب الحقائق... وبصورة متناقضة يجد نصير الدولية صعوبة في قبوله: يعيد مذهب العالمية التذكير بالمثاليات، كما يذكّر مذهب المواطنة العالمية بالوضع النضالي. لقد وجد الخطاب الرائد بشأن المجتمع العالمي صعوبة في عبور حدود الواقعية[1]، وإذا كان الخطاب المعاصر بشأن العولمة و«الحكومة الكونية» يُلهم العديد من المؤلفات، إلا أنه في غالبية الأوقات لا يستطيع الصمود أمام الأحكام التي تدينه بـ «الاقتصادوية»، وبالليبرالية الجديدة أو بالمثاليات الخيالية- ذلك حينما لا يعيبون عليه تفاهته وغموضه[2]...

ليس هذا النقد بلا مبرر في كل الأحوال، كما أنه ليس شديد العنف: فهو يتغذى من نزعة طبيعية إلى جعل العولمة حقيقة تكونت بطريقة سحرية، منسّقة ومتماسكة، وهي مرحلة نهائية لتاريخ الإنسانية. سيكون هذا النقد أقل سطحية لو تم تناول هذه الظاهرة بطريقة أكثر تواضعًا، باعتبارها نتيجة يتعذر مقاومتها **للاعتمادات المتبادلة** المتنامية التي توحّد بين فاعلي النظام الدولي، وتقلل أيضًا من قدرتهم على الانفراد بالتصرف وتقودهم بصورة طبيعية نحو تبني استراتيجيات تتيح لهم الحصول على أقصى مزايا من حالة الاعتماد المتبادل هذه. ولا يحل هذا النظام محل الأنظمة الأخرى: إنه يثريها بحيوية أكثر قوة لاسيما وأن التقدم التكنولوجي، بتطويره للاتصالات، يقوم بتسهيل التفاعلات وجعلها غير

---

(1) J. Burton, *World Society,* Cambridge, Cambridge University Press, 1972; cf.aussi P. Ghils, «La société civile internationale», *Revue internationale des sciences sociales,* août, 1992, p. 467-481.

(2) Cf. notamment L. Putterman et D. Rueschemeyer éd., *State and Market in Development: Synergy or Rivalry?,* Boulder, Lynne rienner, 1992, et S. Latouche, *Les Dangers du marché planetaire,* Paris, Presses de Sciences-Po, 1998.

مأساوية؛ إنه يجعلها أكثر تعقيداً إذ إن هذا الاعتماد المتبادل لا ينقطع بالفعل عن التحرر بانفتاحه على فاعلين يزداد عددهم أكثر فأكثر، وهكذا تفقد الدولة احتكار العلاقات الدولية؛ ويحرر هذا النظام النظم الأخرى حيث إن هذه الاتصالات دائمة الاتساع تُحدث ممارسات جديدة، أي سلوكيات اجتماعية أكثر تجانساً وأشكالاً من التنظيم أكثر اشتمالاً.

لهذه الأسباب جميعها، فإن نظام العولمة يتعلق بالافتراض أكثر من انتسابه إلى عقيدة: إنه يتيح التساؤل بشأن الظواهر وفحصها، والحاصل أنها عديدة وذات أوجه متعددة، وتتجاور مع سلوكيات خصوصية ومع استراتيجيات الدول-القومية. إن الدول لا تدخل العولمة بالتراجع القهقري: بتحملها للمصائب بصبر، تعرف كيف تستخدم العولمة لكي تجعل من اتجاه لا تسيطر عليه، أو على الأقل لم يقع اختيارها عليه، أداة لإدارة آفاتها الخاصة. إن التخلي عن التصرف الانفرادي يساوي الإقلاع عن كبرياء الخطاب السيادي: إنه يندمج أيضاً مع مسعى في الواقع متناسق للغاية. الاعتماد المتبادل لا يتسبب في حدوث آلام وحسب: إنه يخفف من آثار نظام كوكبي في غاية التعقيد والتناقض إلى حد لا يمكن معه ترك إدارته لديبلوماسية الدول وحدها[١]. ولأن التنمية لم تعد المجازفة التي كانت من قبل، ولأن تدهور البيئة لم يعد موضوعاً مؤجلاً، ولأن التنافس التجاري لم يعد يتعلق بهذا الجزء الصغير من العالم الذي كان يشمله فيما مضى، يجب الآن القيام بممارسات جديدة بالتشارك مع جميع مجتمعات العالم. هكذا لا تتعلم الدول فضائل التكامل فحسب، بل وتعرف أنه يمكنها الانتفاع من تعاون نشيط مع مجتمعاتها المدنية[٢].

مثلما يحدث في أحيان كثيرة، كانت الأيام التالية للحرب العالمية الثانية مبشِّرة بالخير. وعندما حبذت الديبلوماسية الأمريكية تعددية الأطراف فإنها شجعت أيديولوجية انفتاح، وليبرالية وتبادل، المتوارثة عن مبادئ الرئيس ويلسن وعن هذا

(1) P. Evans, H. Jacobson et R. Putnam éd., *Double-Edged Diplomacy*, Berkeley, University of California Presse, 1993.

(2) J. Snyder, Myths of Empire: *Domestic Politics and International Ambition*, Ithaca, Cornell University Presse, 1991; S. Strange, *The Retreat..., op. cit.*

«التحديث» للنظريات السيادية الذي يتوافق مع المنتصرين إلى حد جعلهم ينسون مفاتن مبادئ العزلة. وأقامت «الجات»، ومؤسسات بريتون وودز، ونظام الأمم المتحدة جماعة دولية بدلاً من إقامة مجتمع عالمي: أصبحت القاعدة هي تعاون الجميع مع الجميع[1]. كذلك كان الأمر لا يتعلق إلا بدول وباختيارها الحر في تنسيق سياساتها، هناك حيث تقدمت فرضية العولمة بسرعة كبيرة وإلى ما هو أبعد بكثير: وازداد تنوع الشركاء الذين برزوا من المجتمع المدني، وأخلى العرف الديپلوماسي مكانًا لنماذج مرنة ولممارسات غير رسمية تنهض بالإدارة، واتسعت جداول الأعمال لموضوعات كانت إلى عهد قريب تؤول إلى حميمية سيادة الدول، وبصفة خاصة انزوى القانون أمام غير الرسمي، والاتفاق التعاقدي أمام الموافقة الضمنية، والمؤسسات أمام الشبكات، والاجتماعات الرسمية أمام الاتصالات المتكررة...

وإلى حد بعيد مهّد مناخ الستينيات لهذا التطور. إن تصفية الاستعمار وتفاقم موضوع التنمية قد كشفا عدم تلاؤم الأساليب الشائعة لتعددية الأطراف. وإذا كان قد أمكن في أحد الأوقات للأمم المتحدة أن تخدعنا، فذلك لأن شخصيات العالم الثالث الكبيرة قد منحوا الأولوية للتحرر السياسي، وللرمز الديپلوماسي على موضوعات المجتمع. وسرعان ما لحقت هذه الموضوعات بالتاريخ: إن عدم الفاعلية المؤكدة لـ «مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية»، وفشل التخطيط الاشتراكي المستورد عبر البحار واندثارالأيديولوچيات قد أعادت منح الفاعلين الاجتماعيين دورًا لم يكونوا قد حصلوا عليه بعد. وأدت الكوارث البيئية الكبرى مثل كارثة السفينة «توري كانيون» في مارس ١٩٦٧، ثم كارثة «أوتيللو» (١٩٧٠) و«الوافرا» (١٩٧١) إلى جعل العالم يتعود على فكرة «المد الأسود» [طبقة المنتجات البترولية التي تغطي سطح البحار]، وبصفة عامة على فكرة التلوث والإتلاف التدريجي للنظم البيئية الكبيرة في كوكب الأرض. لاسيما خمود الحرب الباردة تدريجيًا، والتخفيف من النزاعات الأيديولوچية الكبرى، وانتهاء تصفية الاستعمار وكذلك حرب ڤيتنام، قد أتاحت إعادة اكتشاف حقيقة المنفعة المشتركة للإنسانية. وعاونت الأزمة على تزايد الثقة شيئًا فشيئًا في فكرة أن المنافع المشتركة

(1) M. C. Smouts, *Les Organisations internationales,* Paris, Armand Colin, 1995, p. 29-30.

قابلة للنضوب، وأن حماية هذه المنافع أصبحت حاجة أساسية للإنسانية جمعاء. وحينذاك ظهرت عناصر جغرافية جديدة: فيما وراء الحدود السياسية ارتسمت مساحة عالمية أصبحت وعاءً للثروات التي لم تعد تعرف الفصل بين الحدود؛ ولم يعد العمل السياسي يتناظر مع مجال دول متجاورة وحسب، لكن صاحبه من بعد واجب إدارة مشاكل عالمية بحق. هكذا وجدت فكرة المنافع المشتركة التي عاشت بين التكافل الخاص بالفكر المسيحي وبين إعلانات الليبرالية الأمريكية القديمة مجرى جديدًا لها: إن هذه المنفعة التي يعتبر كلٌّ مسئول عنها من أجل بقاء الجميع قد أوضحت سياسة دولية أخرى تتطابق مع الاعتماد المتبادل الذي تم إدراكه وتفطُّنه.

هكذا تُحدث المساحة العالمية قطاعات لجماعات المسئولية يتوقف ازدهارها على عوامل عديدةَ: وعي الأفراد بأنهم ينتمون إلى جنس بشري واحد مؤتمن على منافع مشتركة، يجب على الدول إدارتها بصفة شاملة بعيدًا عن الأنانيات الوطنية؛ نزوع الدول إلى التكفل بهذه الوظائف وبأن تجد فوائد من هذه الإدارة غير التجزيئية؛ وجود فاعلين دوليين يستطيعون الاحتشاد والتأهب في كل مجال من المجالات المعنية، وأن يكوِّنوا على الأقل نواة لمجتمع مدني عالمي، ويقومون بالضغط على الدول لكي تترسخ في إدارة مشتركة عابرة للأوطان بحق. ونجد هنا، إلى جانب المنظمات غير الحكومية، شبكات ترابطية، ووسائط المعلومات والاتصالات، والمثقفين، وأنواعًا من الشتات، ومهاجرين وكل فاعل ينهض بعمل بالاستناد الضمني أو الصريح إلى منفعة مشتركة.

يتم تقييم تزايد تأثير جماعات المسئولية هذا تبعًا للتوسع في قائمة الأعمال الاجتماعية التي تنهض بها الجماعة الدولية. وقد ظهرت الجهود الأولى في عام ١٩١٩، إثر الحرب العالمية الأولى، حين عُهد إلى منظمة العمل الدولية، الوكالة المستقلة لجمعية الأم، بمهمة المساهمة في إقَامة سلام دائم عن طريق تحسين العمل الاجتماعي وظروف العمل في كل مكان في العالم. ومن بعد، لم يعد السلام شأنًا سياسيًا وحسب، ولا مجالاً للدبلوماسيين وحدهم: لم يعد مشكلة خارجية تتعلق بالتكيُّف مع الدول الأخرى ومع مصالحها الوطنية، لكنه أصبح أيضًا شأنًا يتعلق بالتنظيم الداخلي وبتنظيم المجتمعات المدنية. لم تصبح موضوعات العمل موضوعًا

للتعاون الدولي لا غير، لكن كانت مهمة منظمة العمل الدولى أيضًا وضع قانون داخلي للعمل عن طريق عقد اتفاقيات بين الدول. وباسم السلام والتقدم، اندرج هذا القانون بدءًا من ذلك الوقت باعتباره موضوعًا يتعلق بالمسئولية الدولية. من الصحيح أنه لم يتم الطعن في السيادة مباشرة حيث إنه يتم تنفيذ هذه المسئولية عن طريق توقيع اتفاقيات بين الدول؛ لكنهم أعلنوا بوضوح أنه يجب على السيادة أن تكون شفَّافة، وأنه ليس لدى الدول غسيل خاص قذر ولا أسرار خصوصية في هذا الشأن. أصبح القانون الاجتماعي إلى حد ما اختصاصًا مشتركًا بين الجميع.

قامت أول موجة كبيرة لتعددية الأطراف بتأكيد مثل هذه الحركة، وتوسيعها وتنويعها. ومن جديد أنجزت الحرب العالمية الثانية مهمتها بإبراز أن الاعتماد الاجتماعي المتبادل من بين شروط عودة دائمة إلى الوفاق والاستقرار. كانت «الجات» ومؤسسات بريتون وودز تستهدف أولاً ترسيخ نظام التشاور بين الدول في المجالات التجارية، والاقتصادية، والمالية، لكن أخلاقيات المسئولية تجاه المجتمعات لم تكن غائبة: فقد حددت الجات غايتها صراحة بأنها المساهمة في رفع مستويات المعيشة، والسعي إلى العمالة الكاملة والاستخدام الجماعي للموارد العالمية؛ وفيما يتعلق بالبنك الدولي، فقد ظهر كأداة مميَّزة للبناء والتعمير. وأخيرًا، اشتملت الأمم المتحدة على مؤسسات متخصصة أدخلت في الحياة الدولية العديد من المجالات المعروفة حتى ذلك الوقت بأنها شئون داخلية لكنها تستلزم مسئولية جماعية: فضلاً عن العمل (منظمة العمل الدولية)، ظهرت الزراعة والأغذية (الفاو)، والثقافة والتعليم (اليونسكو)، والصحة (منظمة الصحة العالمية)، والتنمية الصناعية (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية)، إلخ. وفيما بعد تم في عام ١٩٥٧ إنشاء (الوكالة الدولية للطاقة الذرية)، التي تعكس بطريقة أكثر دقة مبدأ المسئولية هذا الذي ما زال هشًا: إلى جانب الترويج لاستخدام الطاقة الذرية لأغراض سلمية، فالمقصود أيضًا هو وضع معايير لحماية البيئة، بل والتأكد بأن المساعدة المقدمة لإحدى الدول في المجال الذري لا تتحول إلى أغراض عسكرية، الأمر الذي ينفتح على حق التحري والتفتيش مما جعل التدخل مألوفًا كما توضحه جيدًا البعثة التي أقامتها الأمم المتحدة في العراق نتيجة لقرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧.

جميع هذه المؤسسات ذات أداء مرتفع على مستوى البيانات والأهداف المعلنة؛ والحق يقال بأنها أقل فصاحة على مستوى التنفيذ الفعلي. ونشهد، على المستوى العالمي في هذه المرة، بروز جماعات مسئولية تتغذى من اعتماد متبادل مؤكَّد لم يعد من الممكن حجبه و يوضِّح التزامات تضامن مكفولة بالحاجة إلى السلام بل وحتى إلى البقاء. إن الحدود بين هذا التكافل المسلَّم به بداهة، وبين التدخل الذي يستتبعه غامضة، مثلما يوحي به منذ وقت مبكِّر إنشاء «منظمة العمل الدولية» ومعاهدة واشنطن التي صدقت على مولد «الوكالة الدولية للطاقة الذرية». في الواقع أنه قد تم من بعد اكتساب المبدأ ، لكن قواعد الأمم المتحدة الموضوعة بصرامة بين حكومات، قد رسمت حدود تنفيذه، فالدولة تظل إرادة وسيطة لا مناص منها، وطريقًا إلزاميًا، وموضعًا للمفاوضات حول شروط تنفيذ هذه المسئولية: قد يكون الفشل على الأقل متناقضًا ظاهريًا، ومع ذلك قد ينقلب إلى العكس.

هذا يعني في الواقع عدم الأخذ في الاعتبار ضغط المجتمعات المدنية والوعي المتزايد بطبيعة المنافع المشتركة للإنسانية التي تتسم بكونها لا مناص منها. ويسير التاريخ في أكثر الأحيان بسرعة أكثر من العقائد، لكن يوجد لدى هذه العقائد وسائل للمقاومة: كذلك كثيرًا ما تكون المساومات والتَّرميقات معقَّدة، لكن البدء في تنفيذها بلا رجعة. وفرضت سنوات السبعينيات نفسها من جديد باعتبارها منعطفًا: إن الانطلاق البطيء لـ«مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى» أعقبه تزايد مُناظر محسوس في انهيار نظام القطبية الثنائية. كان مؤتمر استوكهولم للبيئة في عام ١٧٩٢ بداية لسلسلة طويلة من المؤتمرات. هذا التاريخ يستحق التأمل: حينئذ لم تبرز موضوعات البيئة وحدها ، لكن انتهاء «الثلاثين عامًا المجيدة» قد كرس هذا التكاثر للفاعلين الترابطيين الذي كان آخر جوائز سنوات النجاح هذه؛ كانت الأزمة التي ظهرت في الأفق تبشِّر بالاحتياجات القوية للتكافل عابر الأوطان. وفي وسط المخاضة [موضع من النهر يسهل خَوضه]، عثرت دول محايدة، خارجة عن انفلاق القطبية الثنائية، على إنعامات لا يستهان بها بامتزاجها مع هؤلاء الفاعلين عابري الأوطان غير المسَّيسين بعد: هكذا أمكن للدولة السويدية أن تلعب بفاعلية لعبة «النقل إلى الحياة الدولية» هذه بالحصول على إدراج مشكلات البيئة في جدول أعمال الأمم المتحدة، وباستقبالها لأول مؤتمر للبيئة. والنتيجة معروفة: لقد

قبلت الدول، في نهاية هذه الألفية، التشاور حول موضوعات تنجو منذ الآن من صرامة مشاوراتها السرية والخاصة، والتي رسمت إطاراً للمسئوليات الجديدة المشتركة. وفيما هو أبعد من موضوع البيئة الذي استؤنف في ريو (١٩٩٢)، ثم في كيوتو (١٩٩٧)، ظهرت أيضاً موضوعات السكان (القاهرة ١٩٩٤)، والتنمية الاجتماعية (كوبنهاجن ١٩٩٥)، ووضع المرأة (بكين ١٩٩٥)، والسكن (إسطنبول ١٩٩٦). كان مفعول الإعلان في هذه المرة ثورياً بحق: إن الدول تقبل منذ الآن فصاعداً الاجتماع بصحبة فاعلين آخرين، لكي يتحدثون أمام العالم عن مشاكلهم بشأن تنظيم تزايد السكان، وحق المرأة الاجتماعي أو طريقة معيشة النساء اليومية في بلادهن... إن الإعلان الصادر في ختام قمة كوبنهاجن يقرر بخاصة: «نحن نطرح كمبدأ أنه حتى إذا كانت التنمية الجماعية مسئولية قومية، إلا أنه لا يمكن تأمينها بدون التزام الجماعة الدولية ومجهوداتها الجماعية»، ثم أوضح بعدها أنه لا يمكن للدول وحدها الوفاء بهذه المسئولية[١].

نحن نعرف أنه لم يتم قبول هذا في بعض الحالات. لقد رفضت العربية السعودية، والسودان، ولبنان إشراك تعداد سكانهم في جدل دولي وامتنعت عن حضور مؤتمر القاهرة. حضرت المؤتمر إيران والجزائر والصين، لكنهم احتجوا بسيادتهم لرفض أي معيار دولي للتنظيم تم إقراره باسم الجماعة الدولية، وقد اعترضت إيران لأسباب ثقافية، في حين اعترضت كل من الصين والجزائر لأسباب سياسية. وأبدت عشرات الدول تحفظاتها الرسمية على برنامج العمل الذي تم إقراره في بكين بشأن حقوق النساء. لقد منحت دول إسلامية (من إيران إلى تونس) وكاثوليكية (من مالطة إلى بيرو... والفاتيكان) الأولوية للاعتبارات الأخلاقية، بل وأيضاً لسيادة القوانين الدولية...

مع ذلك فالجوهر ليس في هذه المعارك التي تدور على الأرجح في المؤخِّرة. إنه يكمن في فضيلة إعلان لا رجوع من بعدها، ولا يتدخل مبدأ السيادة ضده إلا باعتباره عامل مقاومة أو كبح وليس باعتباره عنصراً رئيسياً في اللعبة. ويكمن

(1) Y. Daudet, «Le développement social international, nouveau concept pour un nouveau droit?» *in* id.dir., *Les Nations unies et le développement social international,* Paris, Pedone, 1996, p. 22

الجوهر أيضًا في هذا المناخ الجديد الذي، حول مسئولية تم تأكيدها بفطنة، يشرك بوضوح الدول مع فاعلين من خارج الدول في إقامة هذه المؤتمرات. ولنصدر حكمنا في هذا الشأن: ضم مؤتمر القاهرة إلى جانب ١٧٥ دولة حضرت المؤتمر حوالي ١٥٠٠ منظمة غير حكومية. كان عدد هذه المنظمات ٥٠٠ في استوكهولم، و١٠٠٠ في ريو، ٢٠٠٠ في كوپنهاجن، ذلك من غير إحصاء المنظمات العديدة، والأفراد، والشهود النشطاء بدرجات متفاوتة الذين حضروا بصفة غير رسمية والعدد الكبير من الصحفيين الذين قاموا بتغطية الحدث. وقد صاحب انعقاد مؤتمر ريو عقد «منتدى شامل للمنظمات غير الحكومية» في منتزه فلامينجو على بعد أربعين كيلومترًا من موقع انعقاد المؤتمر الرسمي، وضم المنتدى ما يقرب من٢٠,٠٠٠ شخص، علماء، وخبراء، وشبكات ترابطية تتكون غالبيتها من منظمات غير حكومية تابعة للجنوب، بينما لم يستخف عالم الأعمال بسوق البيئة الذي أقيم باعتباره معرضًا صناعيًا وضم حوالي ٤٠٠ شركة تجارية[1]...

ويمكن على الأقل الحصول من هذا الأمر على إنشاء أجزاء متناثرة لمجتمع مدني عالمي: كلما ازدادت الدول تصديًا لموضوعات المجتمع داخل الساحة العالمية ذاتها، كلما ازداد تشجيعها للجمعيات المتخصصة لكي تتحول إلى فاعلين عابرين للأوطان، ولكي تنقل إلى ما وراء الحدود أنشطتها الخاصة بالضغط وبتكوين جماعات للضغط. بعبارة أخرى، إن مجرد توسيع مجال التشاور بين الدول يصاحبه تلقائيًا تشابك اجتماعي. إذا كانت الوظيفة الدبلوماسية التقليدية لا تسترعي الانتباه إلا للجمعيات المتخصصة في الترويج لنبذ العنف أو للأخلاقيات السياسية، وإذا كانت تُشرك أكثر فأكثر مجموعات المصالح الاقتصادية الأكثر قوة والأكثر تنظيمًا، فإن تحولاتها الأخيرة قد جذبت إلى النظام الدولي جميع الشبكات التي تشعر اليوم بأنها معنية بالأمر: الجمعيات البيئية، والأسرية، والنسائية، والطبية أو الإنسانية، منظمات الشباب غير الحكومية، وحماية الطفولة، وتحبيذ التنمية، أو الدفاع عن حقوق الإنسان. من المحتم أن تنجم عن

(1) Cf. C. Milani, *L'Environnement et la refondation de l'ordre mondial: régulation concertée ou régulation par le marché?*, thèse de l'École des hautes études en sciences sociales, juin 1997.

هذا حياة اجتماعية دولية، مثلما يدل عليه مثلاً التقارب الذي جرى لصالح هذه الاجتماعات التي ضمت منظمات الشمال والجنوب غير الحكومية، وما تشهد عليه أيضًا الوثائق التي تمت الموافقة عليها. وانبثقت منه أيضًا استراتيجيات تحالف متعددة ليس بين المنظمات غير الحكومية وحدها، بل وبين بعض هذه المنظمات وبعض الدول، الأمر الذي تعثَّر بسبب قدرة الوفود الحكومية على أن تحشد لصالحها مواطنيها الخاصين الموجودين باعتبارهم خبراء. وحتى إذا كانت الدول ترسِّخ في نهاية المطاف إراداتها الخاصة، إلا أنها قد استدرجت إلى هذا الفعل بالارتباط المتزايد مع فاعلين آخرين يتعلمون فضيلة الإعلان الدولي: إن التفاعلات وعلاقات القوى التي كانت تصنع الحياة اليومية للسياسة الداخلية قد امتدت الآن إلى خفايا الحياة الدولية، مما يتسبب في يأس شديد لدى الذين يحنُّون إلى مبدأ «السياسة الواقعية». يؤدي هذا التمازج الجديد إلى تأهيل المسئولية في مواجهة السيادة: إن عمل الدولة الدولي يعاوض المهابة المألوفة للفكر التقليدي بإجراء مواءمة ماهرة مع منحنيات الضغوط، ومع حركات فكر متلعثم عابر للأوطان، ومع أساليب التعبير عن المصالح ... باختصار، تصبح الدولة أقل سيادة في الحياة الدولية لأنها أكثر قربًا من نظام اجتماعي ينتظم دوليًا ويعكس المجازفات التي يجب أن تكون الدولة مسئولة عنها.

مع ذلك فقد تجاوز جميع هؤلاء الفاعلين تخوم الضغط، لكنهم لم يبلغوا تلك المتعلقة بالإدارة أو بالإدارة المشتركة. وقد سُئلت الدول في بوخارست (١٩٧٤)، وفي مكسيكو (١٩٨٤)، ثم في القاهرة (١٩٩٤) حول مشكلات التزايد السكاني واضطرت إلى الاستسلام لجدل جماعي حول موضوعات لا تستطيع بالقطع السيطرة عليها وحدها: تنظيم النسل، إعداد توازنات سكانية كبرى، الإجهاض، المساواة بين الجنسين ... حتى وإن كان آل جور نائب الرئيس الأمريكي قد أعلن في القاهرة أن الأولوية في موضوع الإجهاض تعود للتشريعات الوطنية، كما لو كان لإخفاء الاختلافات الأمريكية الداخلية حول الموضوع، إلا أنه أثار شكًا مزدوجًا يوضِّح جيداً التغييرات الجارية. أولاً، ما قيمة سيادة جدل وطني يتعلق بمشكلة مجتمع، ما دامت تتناول موضوعات عالمية بحق، كما شهدنا في القاهرة، ومادامت تطرح نفسها على كل إنسان يعيش على ظهر الكوكب، وأن الحلول التي

يضعونها لها تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة على مجموع الإنسانية؟ ومن جهة أخرى ما قيمة إعلان دولي بين الدول وحدها ما دام لا يفعل سوى إطالة جدل داخلي يحوز فيه الفاعلون الدينيون، والجمعيات الأسرية، ومجموعات من كل نوع على النصيب الأكبر. في الواقع إن «المؤتمرات الكبرى الخاصة» تعلن بموقفها عدم توافق العقائد السيادية مع ضغط «الإدارة المشتركة»، الذي يعقب الوعي بالمسئولية عابرة الأوطان للدول.

هذا الضغط ليس مجرداً من النتائج. لقد أشرك مؤتمر إسطنبول المسمى «الإسكان ٢» بطريقة أكثر حميمية من أي وقت مضى منظمات غير حكومية، وفاعلين اقتصاديين، وجماعات إقليمية في المفاوضات التي دارت. لقد طلب ڤالي ندو سكرتير عام المؤتمر هذه المشاركة بوضوح محتجا بطبيعة الموضوع المطروح ذاتها لكي يطعن في احتكار الدول للتشاور والمداولة: وعلى هذا أمكن للمنظمات غير الحكومية الإدلاء بكلماتها لتقديم اقتراحات بشرط «عدم تنازعها» مع وجهات نظر الدول حول الموضوعات المطروحة. بل ما هو أفضل أيضًا، فقدتم تكوين لجنة شراكة لإقامة حوار بين الفاعلين الحكوميين والفاعلين الخاصين(١). وقد أتاحت طريقة المعالجة هذه، بالرغم من تحفظات دول الجنوب الغيورة على سيادتها، وضع خطة عمل «تسمح بمشاركة ممثلي السلطات المحلية وفاعلي المجتمع المدني في أعمال لجنة الأمم المتحدة لـ «المؤسسات الإنسانية(٢)». إن التقدم الذي تم إنجازه منذ «الإسكان١» (ڤانكوڤر، ١٩٧٦) كبير للغاية، بحيث تم الاعتراف لهؤلاء الفاعلين الجدد بحقهم في المشاركة في «متابعة الأمم المتحدة» للمؤتمر. بل وطالب يورجا ڤيلهلم السكرتير العام المساعد للمؤتمر بالسماح للجماعات المحلية «بالمشاركة مباشرة في تمويل البنوك الدولية الكبيرة»، دون المرور عبر وساطة الدول، والسماح لها أيضًا بالقيام بمشروعات على المسرح العالمي بالتشارك مع الدول ومع الفاعلين الخاصين(٣).

(1) M.C. Smouts, «la costruction équivoque d`une opinion mondiale», Revuue Tiers-Monde, XXXV111, 151, juillet-sept, 1997, p. 683.

(2) J. Blinde, «Sommet de la ville: Les leçons d'Istanbul», *Futuribles*, juillet-août 1996. p. 84.

(3) *Ibid.*, p. 85 et 88.

هذا التطور في التوافق الدولي يمنح الفاعلين غير التابعين للدولة دوراً ليس شرفيّا. هكذا يبرز في كل قطاع، جماعات مسئولية تنزع إلى الاكتمال باشتمالها، إلى جانب الدول، على أشكال مختلفة من التمثيل والإنابة، انتخابية أو وظيفية في القطاع المتعلق بها: مدن، أقاليم، بل وأيضًا جمعيات، ومجموعات مصالح، ونقابات إلخ. من المؤكد، أنه يلزم أيضًا أن تستطيع الذهاب إلى أبعد من التظاهر التفاخري لكي تصل إلى اتخاذ قرار يرغم الدول بأدنى حد. إن رجال القانون الوضعيين يظهرون عادة شكوكهم فلا يرون في هذه المؤتمرات سوى «احتفالات كبيرة» تطيل من أمد «تعددية الأطراف» التي هي اليوم شبه قديمة العهد، لكنها ليست مستعدة للتحايل على اختيار الدول السيادي الذي يبدو داخل المؤسسات الدولية بخاصة بأنه نقي. مع ذلك هل هذا مؤكّد؟ يبدو أن اللجوء إلى القانون يؤكده، لكن ألا تظهر الانعطافات بطريقة سريعة ومفاجئة، منتزعة من النموذج المحدد بدقة الوضع الذي كانوا يمنحونه له منذ عهد قريب[١]؟

في دراسة خاصة عن مؤتمر كوبنهاجن للتنمية الاجتماعية، طرح إيڤ دوديه ثلاثة أسس تشريعية ممكنة للتقليل من سيادة الدول: الاستناد إلى حقوق الإنسان وبالتالي إلى معيار أسمى، إصدار قانون للمشاركة يتيح للدولة «تقاسم عبء» المسئوليات المفروضة عليها، وقانون باسم التنمية الاجتماعية لإلزام الدولةَ (بل ويمكننا قول ذلك بالنسبة لأي منفعة مشتركة للإنسانية)، لكي تثري تشريعها بأحكام جديدة على غرار ما جرت محاولته بشأن البند الاجتماعي[٢].

في الواقع إن الرجوع إلى حقوق الإنسان هو موضوع حاسم نظريّا، وقد أصبح عنصراً رائجاً في الخطاب الدولي، وإذا ما استندنا إلى الإعلان النهائي الصادر في بكين حول حقوق النساء، الذي يسلّم بأن هذه الحقوق «جزء مكمل غير منفصل عن جميع الحقوق الإنسانية والحريات الأساسية، وفقا لعرف الإعلان الدولي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية». وباسم هذه المبادئ تمت مناشدة الحكومات بتشجيع «الاستقلال الاقتصادي» و «التعليم» للنساء، وبمكافحة «الفقر والعنف»

---

(1) J.- C. Javillier, «Les interventions des organisations internationales», *in* M. Berthod-Wursmer *et al. dir.*,

(2) Y.Daudet, *op. cit.*, p. 19 *sq.*

اللذين تقع النساء ضحية لهما، وتحبيذ «اتخاذهن للقرار ووصولهن إلى السلطة»، وكذلك وصولهن إلى منابع القدرة، وتقاسم المسئولية الأسرية أو حتى «حق النساء في التحكم في جميع الأوجه الخاصة بصحتهن». وباسم هذه المبادئ العظيمة ذاتها تضمَّن البرنامج التفصيلي اللاحق للإعلان على تدابير أكثر دقة ... لكنه يعرضها بوضوح باعتبارها «غير مُلْزِمة». ويمكن تطبيق المنطق ذاته على المجالات الأخرى التي أدت إلى عقد مؤتمر: هكذا تستتبع التنمية الاجتماعية «القضاء على الفقر»، و«الحق في التوظف الكامل»، وفي «الاندماج»، وفي «الحصول على التعليم»، وفي «التنمية الاقتصادية»...

لم يتمكن الاستناد إلى حقوق الإنسان، الماثل على الدوام، من فرض نفسه في الممارسة كمعيار إلزامي، يسمو على التشريعات الوطنية ويرتفع فوق التعددية الثقافية. وبما أنه يتم عادة إدراكه باعتباره أداة سهلة ومبتذلة لتغريب مطلق، فإنه كثيراً ما يكون موضع شبهة في أعين فاعلين قادمين من مكان آخر، ويصبح هذا الاشتباه بدوره حجة متسرعة ومريحة لتبرير حالة اللجوء إلى ملاذ. ذلك لاسيما وأن قوة المعيار المترفِّع تصنع أيضًا ضعفه: بما أنه أقرب إلى العمومية من الواقعية الملموسة، كما أنه تعبير عن هدف مثالي لا يبلغه سوى الأثرياء وحدهم، فإنه يعبئ ضده حجة الواقعية الرصينة التي تقرر بأنه لا يمكن عمل كل شيء وعلى الفور. مع ذلك فقد تم إنجاز مهمة الترسُّب: بسبب عدم وجود ما هو أكثر عالمية من حقوق الإنسان، فإن الاستناد إليها لا يصبح، بمرور الزمن، اللغة الصائغة لجماعات المسئولية وحسب، لكن يتم استخدامه داخل كل دولة، وحتى داخل الدول الأكثر سلطوية، ويصبح مصدراً للتعبئة ولمجازفات جديدة تضفي الشرعية مقدمًا على تدخلات لاحقة باسم مسئولية شبه مرفوضة.

إن تعاظم قوة فكرة الشراكة ينزع بدوره إلى التزود بقاعدة قانونية توحي بالكثير أيضًا. لقد وجد إيف دوديه لهذه الفكرة حجة في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٫٥٤٢ الصادر في ١١ ديسمبر ١٩٦٩ والذي يسجل في البند ٩: «يجب على الجماعة الدولية جمعاء أن تنشغل بالتقدم الاجتماعي والتنمية الاجتماعية ويجب عليها، عن طريق العمل الدولي المتناسق، استكمال المجهودات المبذولة على

المستوى القومي لرفع مستوى معيشة السكان[1]». ونكتشف بالفعل في هذا النص التعبير عن عقيدة التعاون التي تميل إلى المزج مرة أخرى بين السيادة والمسئولية: إذا كانت المسئوليةمتوطِّدة بوضوح مُلزمة لكل دولة تجاه الجماعة الدولية، فلهذا لا يختفي مبدأ السيادة ما دامت خاصية الشراكة هي الحرية التعاقدية وبالتالي يتم الخضوع لها على أساس الاختيار السيادي. ونجد في هذا النص أيضًا الأسس القانونية للتدخلات المعروفة اليوم: خطط الملاءمة الهيكلية التي يتم التفاوض بشأنها مع البنك الدولي أو اتفاقيات إعادة جدولة الدين المعقودة مع صندوق النقد الدولي. فضلاً عن أنه بقدر ما ينفتح التشاور الدولي على فاعلين آخرين، خاصين في هذه المرة، فإنهم ينشِّطون الأبعاد المتعددة لهذه الشراكة والطريقة التي يؤدي بها تنوُّعها إلى تشكيل شراكة تظهر فيها الدول، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، وتصبح فيها السيادة وهمية أكثر فأكثر.

في المقابل، يستحق حق الإكراه بأن يتم إدراكه بطريقة مختلفة. يمكن لهذا الحق أن يصبح عنصراً فعالاً للدمج، يفرض بخاصة على إحدى الدول احترام قانون اجتماعي كشرط جازم للمشاركة في مجموعة: لقد أمكن لـ «لنافتا» بالفعل أن تجعله أحد أحكام اتفاقياتها، وبفضله قُدمت عدة شكاوى بعدم احترام حقوق العمال الأساسية في بلد أو آخر من البلدان الأعضاء[2]. في المقابل قد يتم الاعتراض بأن آلية التنفيذ تزداد تعثرًا حين ننتقل من المستوى الإقليمي إلى المستوى العالمي، أو أن وسائل الإكراه افتراضية أكثر، وحينئذ يكون الانحراف أقل مأساوية وطبيعة الجزاء أقل زجراً. ومع ذلك نلاحظ كيفً أن «منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية» قد نجحت في أن تجعل حكومة كوريا الجنوبية تتراجع حين فرضت عليها تعديلاً جوهريًا للقوانين «المناقضة للأهداف الاجتماعية» التي تم إقرارها ارتجالاً وخلسة يوم ٢٦ ديسمبر ١٩٩٦: ما لم تستطع تحقيقه في شهر يناير عدة أسابيع من الإضرابات ومن الحركات الاجتماعية شديدة العنف، استطاعت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، التي انضمت إليها كوريا الجنوبية قبلها ببضعة شهور، أن تحصل عليه في بداية الربيع حين أعلنت أن «هذه القوانين لا تلبي تمامًا

(1) *Ibid.*, p. 21-22
(2) *Ibid.*, p. 27.

التعهدات الاجتماعية التي التزمت بها دولة كوريا الجنوبية». كانت التصريحات التي تقلل من شأن الموضوع فصيحة للغاية، لكن التنبيه الرسمي كان فعَّالاً بدرجة كافية إلى حد أن الجماعة الدولية نسبت إلى نفسها بنجاح الحق في رقابة الحياة الاجتماعية داخل دولة تحتل المرتبة الحادية عشرة بين الدول الصناعية الكبرى في العالم...

يشير هذا المثال إلى أن الضغوط التي تتم ممارستها على الدول وعلى تشريعاتها الوطنية تكون أكثر فعالية وأكثر نجاحًا حينما تتحقق بطريقة اجتماعية-سياسية أكثر منها قانونية. إن تاريخ منظة العمل الدولية ماثل أمامنا لكي يذكرنا بوفرة المعايير التي تنشد الجماعة الدولية تعميمها عالميّا في المجال الاجتماعي: مع ذلك يتم تنفيذ هذه المهمة عن طريق اتفاقيات من حق الدول التوقيع عليها أو الامتناع عن التوقيع، بدون أن تتعرض لأي جزاء في حالة اختيارها البقاء خارج المنظمة. وحين تنضم الدول إلى هذه الاتفاقيات، تحدث متابعة من جانب مكتب العمل الدولي؛ ويمكن تقديم شكاوى في حالة المخالفة، بل ويحدث ذلك أحيانًا بالنسبة للدول غير المرتبطة بالاتفاقيات. ومثلما تؤكد ماري-آنج مورو، فإن هذه اليقظة لافتة للنظر فيما يتعلق بلجنة الحريات النقابية الذي أتاح عملها «بأن يكون ضغط مكتب العمل الدولي قويّا بدرجة كافية لتغيير مجموع القوانين[1]». اتصالات مع الحكومات، وتأثير وضوح الرؤية داخل مساحة اقتصادية دولية حيث لا يرغب أحد في التعيير بانحرافاته: إن النظام غير الرسمي بممارسة الضغوط وتنظيم الحملات يُنجز دوراً أكثر حسمًا من التهديد الافتراضي بفرض عقوبة قانونية. ولاتتم عولمة المعيار عن طريق القانون الذي يظل مترسّخًا على ضفاف السيادة. وفي المقابل تواجه هذه السيادة الهزيمة عن طريق العمل اليومي، وعن طريق مفعول نظام يجعل بهذه الطريقة جميع الناس مسئولين عن جميع الناس في كل مجال.

ونتبين جيدًا أن جماعات المسئولية هذه لاتتكوّن على أساس مؤسسي، لكن بطريقة التفاعل تجريبيّا، والاعتماد المتبادل الذي يتم التأكد منه ثم قبوله وأخيراً

(1) M. A. Moreau, «Mondialisation de l'économie et régulation sociale», *in* M. Berthod-Wursmer *et al.*, *op. cit.*,p. 77.

الطموح إليه. ويتغلب الوعي على الأوامر الزجرية، ومفعول الترسُّب البطيء على الإجراءات المثيرة. مع ذلك تبرز اليوم في كل قطاع أشكالٌ كانت تبدو منذ عشرين أو ثلاثين عامًا خيالية: جماعات مسئولية في مجال التنمية، والبيئة، وإحصاءات السكان، والتنمية الاجتماعية، وظروف السكن ... تطرح وتعيد طرح موضوع بروزها المتوقع في مجال سياسي محض وبخاصة في مجال الأمن.

وعلى الأرجح فإن التنمية هي أقدم هذه القطاعات، هذا إذا ما استثنينا التجارب الأولى لمنظمة العمل الدولية في المجال الاجتماعي. وعلى هذا المستوي كان تطور البنك العالمي ذا مغزى شديد الأهمية. إننا نعرف بأن البنك قد أنشئ في الوقت الذي انتهت فيه الحرب العالمية الثانية وذلك لتعظيم ولممارسة تعددية الأطراف في عالم اكتشف الحاجة إلى إعادة البناء وفي طريقه إلى الدخول في عهد تصفية الاستعمار. وفي ظل هذه التوقعات كانت غاية البنك تمويل مشروعات ضخمة، تتصل بدول معتبرة «فاعلين-تابعين»، وكانوا ما زالوا يجهلون كل ما يتعلق بالتقلبات والإخفاقات القادمة. كانت الصحوة مزعجة: إن الديون التي أثقلت الدول المعنية والفشل المصاحب لمشروعات طموحة بدأ تنفيذها قد دلَّ على أن التنمية ليست فقط موضوع تحويل رؤوس أموال، لكنها ترتبط أيضًا بمسئولية أكثر شمولاً تتعلق منذ الآن فصاعداً بالهياكل الخاصة بالسلطة والمجتمع.

ومنذ ذلك الوقت اتجه البنك العالمي، بالتشارك مع صندوق النقد الدولي، إلى وضع خطط للملاءمة الهيكلية التي تكشف عن قراءة أخرى للتنمية مختلفة تمامًا. من الآن فصاعداً يتم تقديم المساعدة إلى الدول في صورة قرض شامل لم يعد يستلزم مشروعًا محددًا؛ وفي المقابل تتعهد الدولة المتلقية للقرض بالامتناع عن وضع القوانين واللوائح لاقتصادها، وبالتقليل من حجم إداراتها وحجم القطاع العام، وبالانفتاح أمام المنافسة الدولية. إن مثل هذا المنهج ينتمي نظريًا وبوضوح إلى المسئولية المشتركة والتعاقدية: الدولة المستفيدة قد أعيد تنشيط دورها كمنسِّق، بل ومنظِّم للمساعدة التي تحصل عليها، مع ارتباطها منذ الآن تعاقديًا مع الجماعة الدولية، بمعنى قبولها لشراكة حقيقية وتوجيه هذه الشراكة نحو اندماج أكثر بعداً. على هذا يبدو نظريًا أن هذا التطور يندرج بطريقة مثالية في اتجاه التعامل التفاعلي مع موضوع التنمية، مانحًا لفكرة المسئولية معنى أفضل: إن الجماعة الدولية تدعم

بشروط ميزانيات الدول المحتاجة لهذا الدعم، وفي المقابل يجب على هذه الدول أن تعرض سياستها التي يتم الحكم على قدرتها على تنشيط شكل من التنمية تزداد اندماجًا أكثر فأكثر. مع ذلك يتوقف كل شيء على فكرة «الحكم» هذه وعلى تنافر الآراء الذي يصاحبه بالضرورة: من القول المعاد التذكير بأن سياسة التنمية التي ينهض بها البنك العالمي تعود إلى أقلية صغيرة من بين الدول الأكثر غنى، والمندرجة بشكل من الأشكال في منهج الليبرالية الجديدة. وعلى أي حال فإنه يتم في الأمد القصير استقبال هذه السياسة بطريقة متباينة داخل مجتمعات الدول المطالبة بالدعم. إذا كان البنك يلتقي بالتأكيد مع نخبة غربية تتوافق تمامًا مع توقعاته، مستوردة لنماذجه ومسرعة نحو المزايدة لكي تصبح شريكة مفضَّلة في التفاوض، فإنه يواجه أيضًا حكومات كانت منذ وقت قريب قومية أو شعبوية، وتحولت مسرعة نحو «الواقعي الممكن»[1]، ويواجه بخاصة نخبًا وسيطة، نقابيين من كوريا الجنوبية أو إندونيسيا، إسلاميين، مصريين أو مغاربة، مدفوعين إلى التعامل مع إضرابات أو فتن جوع تتجه أولاً نحو فضح الغرب المتغطرس أو مرتكب الذنوب بتدخلاته...

كذلك، وعلى عكس المتوقع، تكتسب جماعة المسئولية نطاقًا أكثر اتساعًا: من التقنية تصبح اجتماعية وسياسية، وتمتد إلى أشكال تفاعلية لم يتم التأهب لها في البداية. ومنذ الآن تستحوذ الجماعة الدولية على الجدل حول التنمية في جملته: وتتسع الاتصالات المباشرة بين المنظمات الدولية والدول لتشمل الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين، والمنظمات غير الحكومية، والحركات السياسية والاجتماعية، بل ومختلف أوجه الرأي العام الدولي. وتضاف إلى المساعدة الشاملة خطط للتقليل من الفقر، ولرعاية الصحة، وحماية البيئة، وكذلك تحبيذ «الحكم الرشيد». ولأن موضوع التنمية محاط بإطار من الدراسات والتحليلات المتعمقة فهو موضع إحاطة بطريقة واسعة النطاق ومتزايدة الاتساع، ذلك سواء لمواجهة المخاطر الاجتماعية لمشروعات المواءمة أو لمجابهة مجموع الموضوعات

---

(1) B. Poligny-Morgant, «Quelques questions posées par l'intervention des organisations internationales en matière sociale», *ibid.*, p. 159. Sur le possibilisme, cf. J. Santiso, *De l'utopisme au possibilisme: une ananlyse temporelle des trajectoire mexicaines et chiliennes,* thèse de l'Institut d'études politiques, Paris, 1997.

الخاصة بالسياسة وبالمجتمع التي تُثقل من أعلى على عمليات التنمية، وبخاصة في المجتمعات التي مزقتها الحرب، مثلما يكشف عنه بخاصة مشروع «تسريح الجيوش وإعادة الدمج» الذي حدده البنك العالمي بتبسيط شديد، لكنه مع ذلك لاقى نجاحاً أكيدًا، في إثيوبيا كما في موزمبيق[1].

وفي هذا المنظور الشامل يندرج النجاح النسبي لـ «برنامج الأمم المتحدة للتنمية». فمنذ إنشائه عام ١٩٦٥ كانت مهمته دعم المجهودات التي تبذلها الدول «لتحقيق تنمية بشرية مستديمة»، بمساعدتها على ابتكار وتنفيذ برامج تنمية تستهدف القضاء على الفقر، وخلق وظائف ووسائل للمعيشة المستديمة، وتشجيع دور النساء وحماية البيئة. وبما أنه يعمل كممول وكمستشار، فقد تزايد دوره بالمساعدة على تشكيل مؤسسات قانونية، وعلى وضع إجراءات انتخابية في حوالي ثلاثين بلدًا إفريقيّا، وبالقيام بدور نشيط أثناء الانتخابات التي أجريت في موزمبيق عام١٩٩٤، وفي انتخابات بانجلاديش عام ١٩٩٦. لقد طالب البرنامج بضرورة الانتقال من **بناء المؤسسات** في الخمسينيات والستينيات إلى **تقوية المؤسسات** ثم إلى **تنمية المؤسسات**، وساهم في تعليم وتدريب الموظفين وفي تعميق الحوار بين الحكومة والمجموعات الاجتماعية، مثلما تدلنا عليه البرامج المطروحة في إفريقيا، وبخاصة في كيب ڤير، والجابون، وغينيا ـ بيساو، ومدغشقر، ومالاوي، وزامبيا، وبطريقة أكثر تقدمًا في الكوت ديڤوار وفي بوركينا فاسو. إن مهمة المواءمة بين المؤسسات المستورَدة والمجتمع، المستكملة بالدعوة إلى تعزيز المؤسسات المحلية، تدفع التنمية نحو اندماج اجتماعي أكثر وضوحًا إذا ما قمنا بمقارنتها بالسذاجة التطورية الغابرة: وبما أن المجتمعات والفاعلين يستردون أدوارهم فإنهم بذلك يندرجون ولو جزئيّا في النظام الدولي. ولا يمكن لإعادة التشكيل هذه أن تكون تعاقدية على المستوى العالمي أكثر مما هو على المستوي الوطني: بطبيعة الحال فإن الاختلافات الثقافية تنضم إلى اختلاف المصالح. وعلى الأرجح أن تعود المسئولية التي تنشأ إلى القدرة المتزايدة على عدم العودة إلى تجاهل هذه الاختلافات أو إخفائها أو التقليل من قيمتها، بل دمجها في الجدل ووضعها أحيانًا على قائمة القرارات...

(1) N. J. Colletta, M. Kostner et I.Wiederhofer, *The Transition from War to Peace in* Subsaharian Africa, Washington, World Bank, 1996.

وبعد مؤتمر استوكهولم، بل بخاصة بعد مؤتمر ريو، نزعت مشكلة البيئة إلى طرح ذاتها بطريقة مماثلة. إن جماعة مسئولية تتجه نحو التكوُّن، في البداية حول الرؤية الدولية التي تكتسبها الموضوعات التي تعالجها. هكذا يبزغ مجال جديد تشتمل مكوناته على مناقشات، ومجابهات، وما تنشره وتذيعه وسائط الإعلام والمعلومات، وجماعات عابرة للقوميات، وحملات دولية للمقاطعة أو للتشجيع، بل وأيضاً تشاور بين الدول، مما يمنح أهمية كاملة لشعار «أرض واحدة» الذي تم تبنيه في استوكهولم. هكذا تندرج سياسة البيئة كمجموعة من الأعمال المُنجزَة باسم الإنسانية، وإثباتاً لذلك تقوم كل دولة بإعداد قانون لاستغلال مواردها مع التقيد في الوقت نفسه بواجب عدم الإضرار بالمصالح والاحتياجات الحيوية للآخرين.

يجد هذا المنظور الجديد صداه في مفهوم عبارة «التنمية المستديمة» المصوغة في تقرير برونتلاند التي طلبت الأمم المتحده وضعه ونشرته عام١٩٨٧. ويتعلق الأمر هنا بتكوين جماعة مسئولية تزهو هذه المرة بشرعية مزدوجة: امتلاك موارد من غير الإضرار بالرفاهية الجماعية؛ استثمار هذه الموارد في الوقت الراهن مع عدم التسبب في ضرر للأجيال القادمة. هذا التكافل المكاني والزماني يستهل بدوره جدلاً يحمل تناقضاته، ونزاعاته، وتقلباته: الكارثة البيئية التي تصيب إندونيسيا وشمال البرازيل في نهاية الألفية هذه تبين تماماً بأنه يمكن للمصلحة المشتركة أن تتعرض للخطر بسبب النزعة إلى المتاجرة من غير اهتمام بأي اعتبار آخر، بل وأيضاً بسبب أنانيات تعبِّر ببساطة عن الحق الفردي لصغار مستثمرين ليس لديهم خيار آخر سوى إشعال النار لإصلاح قطعة أرض يرغبون في استثمارها[1]... إن عدم التوافق هذا بين احتياجات الأفراد خلال الأمد القصير وبين احتياجات الإنسانية في الأمد المتوسط أو البعيد، يتضح في جميع الأزمنة وبجميع الأشكال بين اليوم والغد، بين المسئوليات الماضية والراهنة، بين الشمال والجنوب، بين الريف والمدينة، بين المنتج والمستهلك، بين المشروع والبيئة المحيطة به: وعلى هذا يبرز

(1) F. Durand, «Les fôrets indonésiennes a l'orée de l'an 2000, un capital en péril», *Hérodote*, 88, 1998, p. 62 sq.; sur le Bresil, cf. *Le Monde*, 10 février 1998, p. 4.

مجال شاسع يلزم تنظيمه، وقد أخذته مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى في حسبانها رسميّاً في بيانها النهائي عام ١٩٨٨، وبخاصة أثناء انعقاد القمة في باريس في يونيو ١٩٩٠، وقد كرست له ١٩ فقرة تعالج موضوعات طوفان الأحماض، وتلوث البحار والأنهار، وطبقة الأوزون، وآثار الصُّوب الزجاجية، والتصحُّر، واجتثاث الغابات، والأمن الذري ونقل التكنولوجيات[1].

من المؤكد أنه، في هذه الحالة أيضًا، يتباطأ إعداد قانون جديد: لقد أمكن لمؤتمر استوكهولم، في ظل سياق دولي صعب ومع غياب المعسكر الشيوعي، أن يحقق اتفاق الدول المشاركة حول ٢٦ مبدأ و١٠٩ توصيات غير مُلزمة. واتسمت السنوات التالية باتفاقيات عديدة متعددة الأطراف، من أهمها اتفاقية قانون البحر التي لم توقعها الولايات المتحدة. وبالرغم من كل شيء إلا أنه حدث تقدم في موضوع حماية طبقة الأوزون، ثم بفضل مؤتمر ريو حدث تقدم أيضًا بشأن التغيرات المناخية والتنوع الأحيائي التي تم توقيع اتفاقيات عديدة بشأنها. ولهذا أصدرمؤتمر عام ١٩٩٢الكبير إعلانات عامة عديدة غير مُلزمة، خاصة بشأن الغابات، وتفادى اتخاذ قرارات محددة تتعلق بطرق التمويل، كما امتنع تمامًا عن الحكم برأي بين الشمال والجنوب بخصوص الحق السيادي في استغلال الموارد، وحول نقل التكنولوچيات، واجتثاث الغابات، والديون، والتبذير ... ومثلما يحدث في مجالات أخرى تحيل المسئولية إلى سرد وتوصيف عناصر المناقشة التي تم قبولها، والموافقة على إدخالها في الأچندات القومية والدولية أكثر من إحالتها إلى عملية مستمرة لوضع المعايير: من الصحيح أن هذا الاتجاه لايتغذى من التنافس بين الدول الكبرى وحده، بل وأيضًا من القلق المتزايد الذي يثقل على الخبراء، ومن خطابات العلماء الذين يدَّعون إصدار حكم بات لكنهم يناقضون بعضهم البعض باستمرار. وفي ظل هذه الظروف لا يندهش أحد بأن جماعة المسئولية هذه لا تنجو من عملية التسييس التي تستحوذ على هذه المجازفات كلما أخذت في البزوغ ... إن ما يخلقه الرأي العام عن طريق هيجانه، فإنه يدمجه أيضًا بصورة طبيعية في مفعول

(1) Cf .C. Milani, *op. cit.;* P. *Taylor An Ecological Approach to International Law*, Londres, Routledge 1998.

انفلاقاته. وتتبقى من ذلك حركة عبور الأوطان التي تزداد بروزاً أكثر فأكثر والتي مع ذلك تتلاشى أمامها اليقينيات السيادية.

ويصلح التحليل ذاته للمجالات الأخرى. يتميز مؤتمرالقاهرة للسكان عن المؤتمرات التي سبقته حول نفس الموضوع بذهابه إلى ماهو أبعد من مجرد المداولة بين الدول، مثلما حدث في بوخارست أو في المكسيك في عهد القطبية الثنائية. ففي العاصمة المصرية تناولت الوفود صراحة الموضوعات المتعلقة بالحقوق الفردية، وبالآداب الشخصية، وتباين الثقافات. وتم تناول موضوعات تتعلق بحقوق النساء، وبالإشراف على أمومتهم، أو موضوع تنظيم الأسرة للنسل، وذلك أكثر من تناول موضوع السكان بذاته. وأغلب الأوقات تغلبت الانشقاقات المذهبية والثقافية على الاعتبارات اليعقوبية والدفاع المألوف عن سيادة الدول. وقد استرعت الانتباه نقاط الالتقاء بين الكرسي الرسولي والبلدان الإسلامية، والعمل التمهيدي الذي أجراه الڤاتيكان مسبقًا بإرسال مبعوثيه إلى مختلف العواصم الإسلامية، والتحالفات التي عقدت بين الدول والمنظمات غير الحكومية أكثر من مواقف الصين السيادية الحاسمة. هكذا انعكس تعميم الانشقاق الثقافي وتزايد الفاعلين ذوي الاهتمامات الدولية على تنظيم المساحة العالمية بصورة يتناقص فيها دورالدول أكثر فأكثر. وفي نفس الوقت تضمن برنامج العمل الذي تم إقراره تحديد إطار المسئوليات التي قبلتها الدول صراحة: توفيق النمو الاقتصادي مع التنمية المستديمة، وتحبيذ المساواة بين الجنسين، ودعم مجهود تعميم التعليم.

وبالمثل، ليس بالأمر الهيِّن أن قمة كوپنهاجن قد نادت بصوت عال بالحق في التنمية الاجتماعية وكذلك بالظروف المناسبة لازدهارها: استدراك احتلالات السوق الوظيفية، تحقيق استقرار الاستثمارات في الأمد الطويل، تنظيم المنافسة، احترام الحقوق الأساسية، التنوع الثقافي، حق الأقليات، زيادة الإنتاج الزراعي، المساعدة التقنية، تخفيف الديون، محاربة الفقر، إعطاء الأولوية للتوظيف الكامل، تحبيذ الاندماج الاجتماعي، المساواة بين الجنسين والتعليم[١]... وليس من غير المهم أن قمة نيويورك سمحت بوضع اتفاقية لحقوق الطفل، وأن قمة

(1) M. Fodha, «Les principes issus du sommet mondial pour le développement social», *in* Y.Daudet dir., *op. cit.*, p. 83.

إسطنبول أمكنها، بعيداً عن التحفظات الأمريكية، إقرار الحق في سكن «مناسب ومتاح للجميع». مجموعة المبادئ هذه تتجاوز الكلام البلاغي المجرد: إنها تقرر مسئوليات جديدة ما دامت الدول ذاتها قد أعلنتها بوضوح؛ وتعرقل السيادات، مادامت المعايير المُعلَنة تنشد السمو على التشريعات الوطنية من أجل تنسيق المسرح العالمي؛ وتحشد الفاعلين الاجتماعيين بأعداد لا نهائية، حيث إنها تشتمل على موضوعات المجتمع التي، باعتراف الدول ذاتها، لا تحتكرها، ولاتستطيع معالجتها بكفاءة ولا بفاعلية؛ وتنشئ عقوبات، إذ إنها تمنح المنازعين فرصة تأنيب دولهم مع اتخاذ المسرح الدولي بأجمعه كشاهد؛ وتقدم نموذجًا للعمل الدولي، ما دام التلاحم المتنامي بين المبادئ المعلنة في مواجهة العالم كإعلان تُظهر بمثل هذا الوضوح الانحرافات وتكلفتها، وتشرف على الإنتاج الملزم للطرَفين وتشير بوضوح متزايد إلى طريق الاستمرار في عملية وضع المعايير. هكذا يُصبح الانفصال عن هذه المبادئ أكثر تكلفة وأكثر صعوبة.

مع ذلك فإننا نستشعر حدود مجمل هذا البنيان. لقد أصبح الكلام البلاغي مقبولاً لأنه متعدد المعاني، محدثًا آنذاك الالتباس. لقد أمكن للموضوع المنشئ لحقوق الإنسان أن يفرض نفسه شيئًا فشيئًا داخل الجماعة الدولية انطلاقًا من التوافق العام ضد التوحُّش النازي الذي أتاح تكوُّنه. وإذا كان التعبير عن مثل هذه القيم يلقى اليوم قبولاً على المسرح الدولي، فإنه مع ذلك قد يقرنه بالانشقاقات بطريقة أكثر شدة لاسيما حين نقترب من المجازفات السياسية بحصر المعنى. كذلك أنتجت الحرب الباردة تنافسًا بين مفهومين لحقوق الإنسان، أحدهما غربي ذو نبرة ليبرالية ويستند إلى فكرة دولة القانون، والآخر ينتمي إلى المعسكر الاشتراكي يروج لفكرة الحقوق الاجتماعية ويمجِّد مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير. وبالمثل حبَّذت تصفية الاستعمار التعارض المتزايد بين مفهوم مسيحي مهيمن لحقوق الإنسان وبين رؤى منافسة، إسلامية أو آسيوية بصفة خاصة. وعلى هذا الأساس لم يتم تصديق الاتحاد السوفييتي وحلفائه على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في ١٠ ديسمبر عام ١٩٤٨، بينما صدر في ١٩ سبتمبر ١٩٨١ في إطار اليونسكو «الإعلان الإسلامي العالمي لحقوق الإنسان»[(١)].

(1) Cf. R. Mullerson, *Human Rights Diplomacy*, Londres, Routledge, 1996.

إن نتيجة تعدد المعاني هذه تمتزج مع مفعول العولمة. ويتعرقل التعميم الحقيقي لحقوق الإنسان على مستوى العالم بسبب توجه الخطاب الغربي السائد الذي ينشد الأُبوَّة شبه المطلقة للقيم الإنسانية، محدثًا بذلك بطريقة تلقائية خطاب منازعة ثقافيّا، بخاصة في الأوساط الثقافية المأخوذة بالإسلامية، أو بالأصولية الهندوسية، أو بالآسيوية العزيزة لدى لي كوان يو أو مهاتير بن محمد. وبسبب هذه الاعتبارات ذاتها يمكن بالمثل أن يكون حلول الأمن الجماعي موضع شبهة. إن معاهدة تحريم انتشار الأسلحة النووية الموقَّعة في يوليو ١٩٦٨ والمجدَّدة في مايو ١٩٩٥ تكوِّن، من وجهة نظر معينة، جماعة مسئولية ما دامت تستهدف السيطرة على المستوى العالمي على أخطار انتشار أسلحة الدمار الشامل. إنها تحدُّ بوضوح من سيادة الدول حين تحرِّم نقل الأسلحة النووية إلى أولئك الذين لا يمتلكونها، بمنع هولاء من التزود بها وبوضعها إجراءات للمراقبة. وهي ترتكز في الوقت نفسه على مفارقة خطيرة، تضفي الصفة الرسمية على مشاركة غريبة تضم، بتأثير من علاقات القوى وحدها، الدول المعتبَرة مسئولة بما فيه الكفاية لكي تمتلك شرعيّا أدوات تدمير آخرين يُفترض بأنهم غير مسئولين ما داموا يعتبرون أنه من الحكمة إبعادهم تعاقديّا عن الانتماء لمثل هذا النادي... هكذا ترتسم ببرود فكرة أن ذلك الأكثر غنًى وقوة يمتلك أيضًا وسائل واقعية لمسئولية نشيطة لا يمكن أن يعارضها الذى أقل غنًى إلا ببريق سيادته المعنوي والمزهو، على غرار الديبلوماسية الهندية أو الباكستانية... هذا إلا إذا قبل أن يدفع ثمن اندماج تدريجي في نادي المسئولية هذا، مع قبوله في الوقت نفسه تأجيل حصوله على منافع هذا التخلي: هكذا كان شأن البرازيل، وأوكرانيا، أو إفريقيا الجنوبية في عهد مانديلا حين اختارت حرمان نفسها من السلاح النووي... إن مناهج القوة، التي تجرِّد بالفعل تعددية الأطراف من الأهلية لا تزال تثقل على أخذ المنافع المشتركة في الاعتبار.

وتنقاد جماعات المسئولية للرأي العام، ولتكاثر الشبكات، ولفضائل اعتماد متبادل، كما أنها تتوطد أيضًا في مناخ من الإحباطات، وعدم المساواة، والالتباسات يجعل استراتيجيات الدول متقلِّبة، تلك الدول التي لا تصل دائمًا إلى التنحي عن السلوكيات الأنانية... مع ذلك تتجه المناهج الاندماجية بصفة شبه حتمية إلى اللحاق بهذه الدول: ذلك بتأثير من الضغوط، ومن المراقبة أو الامتثال،

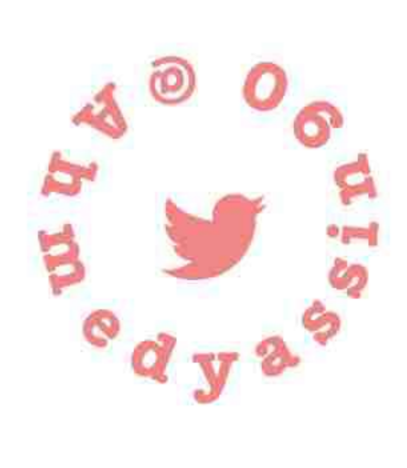
أو على العكس نتيجة للضغوط الداخلية التي تأسر الدول داخل أراضيها ذاتها، بمبادرة من فاعلين «أدنى-الدولة» تتشجع أهدافهم الخاصة برؤية هذا التدويل المتنامي. وسواء كانت الدول المسئولة نشيطة أو سلبية، حرة الإرادة أو مكرهة، واثقة أو متشكِّكَة، تتصف بالنفعية أو بالغائية، وحيدة أو متحدة مع فاعلين آخرين، فإنها تنزلق على منحدر يقودها نحو الاشتراك في نظام الاعتماد المتبادل ونحو الالتزام تجاه المنافع المشتركة على حساب سيادة تَتَشوَّه حقيقة كلما تحالفت مع هذه الممارسات الجديدة.

* * *

السيادات المنهارة والمسئوليات المُشَيَّدة وجهان لذات أزمة حياة دولية لم تعد تستطيع المراوغة مع أوهام الأزمنة الغابرة. لم تعد سيادة الأقل قوة موضع تصديق أحد، في حين أنها كانت لاتزال مقبولة عندما كان الأمر يتعلق بحكم عالَم بسمارك، أو عالَم ويلسون، وحتى عند الاقتضاء، ذلك العالم الذي انقضى عَشية تصفية الاستعمار. يتم إدراك مبدأ المسئولية باعتباره البديل، ومع ذلك فهو يعاني من تشوُّه بسبب انعدام متابعته لمصيره بوضوح. وبما أنه يكرِّس تزايد قوة الاعتمادات المتبادلة، فإنه يتضح كنتيجة لضغط لا يستطيع أحد الإفلات منه. وحيث إنه ستار محتشم لإخفاء مناورات الأكثر قوة لدى الأكثر ضعفًا فهو يثير الريبة. وبما أنه يتحدث بلغة التكافلات الخارجة عن الدولة، فإنه يثير القلق لدى اليعقوبيين [أنصار الدولة المركزية] الذين يشهدون بأسى حدوث تدمير ثقافي أو ليبرالي جديد للدول- القومية. وفي مواجهة هذه الأخطار تفقد إغراءات المنافع المشتركة أو تلك الخاصة بالسلوك الإيثاري بريقها وفضائلها القادرة على الإقناع. وفي عالم الالتباسات، تبدو السيادة، والمسئولية، والقوة، بأنها تختلط معًا. ومع ذلك يتبقى الجوهر: منذ الآن تندرج المسئولية باعتبارها مرجعًا لكل عمل دولي بالنسبة لحدوثه أو لتقييمه، وباعتبارها دليلاً على الأهلية التي تمنحها، وعلى الشرعية التي تضفيها، وباعتبارها أيضًا تجاوزًا لاحتكار الدول وحدها للمسرح العالمي والتي كانت فكرة السيادة المطلقة تمنحه لها. وليس بالأمر الهيِّن أن هذا المسرح العالمي قد أصبح أيضًا، بسبب ولوج مبدأ المسئولية، حيِّزًا عاما بحق. . .

الجزء الثالث

بين المسئولية والقوة


@Ahmedyassin90

لا يشعر أنصار «السياسة الواقعية» على الدوام بالاغتراب في عالم ما بعد القطبية الثنائية. فلا تعوزهم الحجج للمطالبة بالاستمرارية: يدفع التدخل الأقوياء أساسًا إلى العمل في بلاد الأكثر ضعفًا، ويجتذب الأقوياء إلى مراعاة نظرائهم، بل وأيضًا إلى تفادي وصاية المنظمات الدولية. ويتحدث البعض عن «التدخل بالوكالة»، لكي يبرزوا بصورة أفضل دور الدول الكبرى التي تستفيد من الإنابة الجبرية من جانب الجماعة الدولية[1]؛ ويروق للبعض تصوير مثل هذه الممارسات بأنها تتم دائمًا وبلا انقطاع باسم المصالح القومية لأولئك الذين يقومون بها[2]؛ ويكشف آخرون أيضًا أن المنظمات الدولية الأكثر كرمًا والأكثر إخلاصًا تحتاج بشدة لقوة الدول الأفضل تجهيزًا لكي تتمكن من تنفيذ المشروعات: ما قيمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية من غير القدرات التكنولوچية الأمريكية؟ نحن نعرف أيضًا أن جميع هذه الممارسات تثير أولاً ريبة الضعيف، وبأنه عند إثارتها في مجلس الأمن، فأكثر أعضاء مجلس الأمن جموحًا ينتمون إلى أطراف النظام الدولي، مثل كوبا، واليمن، وزيمبابوي، أو أولئك الباقين من أنصار مبادئ باندونج، مثل الصين أو الهند[3]. وما هو صحيح بالنسبة للتدخل صحيح بنفس القدر بالنسبة لجماعات المسئولية والمنافع المشتركة: غطرسة من جانب الأكثر قوة تجاهها، ومخاوف وريبة من جانب الأكثر ضعفًا أوشعوره بأنها غامضة.

---

(1) H. Bull, «Introduction», *in.* id. éd., *Intervention in World Politics*, NewYork, Oxford University Press, 1984, p. 2.

(2) S. Krasner, «Sovereignty and Intervention», in G.Lyons et M. Mastanduno éd., *op. cit.*, p. 228-249, en particulier p. 249.

(3) G. Lyons et M. Mastanduno, State Sovereignty and International Intervention», *ibid.*, p. 260-261. Sur ses interventions en général, cf. J. Mayall éd., *The New Interventionism*, Cambridge, Cambridge University Press, 1996.

مع ذلك ليست جميع الأمور بهذه البساطة دائمًا: منذ الوقت الذي تم فيه ابتكار مبدأ المسئولية، لم يغادر المسرح العالمي بعدها ولايمكنه الاختفاء من بعد، ويقوم الآن بإلزام البيانات والممارسات، وبصياغة المناقشات والمداولات، وبصنع هذا «الاعتماد المعنوي المتبادل[1]» الحتمي، وبإحداث بلا انقطاع فاعلين أكثر عدداً، وأكثر تشعبًا وإنجازًا. وتتكاتف الدول فيما بينها لحماية حالة قائمة تفيدهم، ومع ذلك تتورط أكثر فأكثر في توجيه «ضربات» تقلب بانتظام المعطيات التقليدية للحياة الدولية. لهذا، تمتزج مبادئ السيادة والمسئولية والقوة وتختلط معًا: يمكن للمسئولية، بطريقة غير متوقعة، أن تنعم بمباهج القوة؛ إنها تصطدم بتناقضات تجعلها في بعض الأحيان تبدو متعارضة ومتناقضة ظاهريًا؛ لكن تنتج عنها أيضًا أشكال التنظيم هذه الجديدة والتجريبية والتي بفضلها تصبح هذه المبادئ متفاعلة، ولا يتغلب أي مبدأ من بينها . ومن هذا التفاعل ينشأ نظام دولى جديد مستحدث وبعيد عن الدروب المعروفة.

(1) J. Donnelly, «Sovereignty and International Intervention: the Case of Human Rights», *op. cit.*, p. 145.

الفصل السادس

مباهـج المسـئولية

إن المهمة أكثر تعقيداً لاسيما في عالم محروم من «تدخل قوة خارجية عنه لحل مشكلاته» ومن معايير دولية مُلْزمة بالفعل، حيث لا تنقطع المسئولية عن خلق القوة، وبذلك تثير شهيَّات الفاعلَين الأكثر تميُّزاً، وتثير أيضاً رغباتهم في الانتفاع من استخدامها. إن كل غيرية هنا واعدة بالأرباح، وبالمكافآت، وربما «بالبقاشيش» مثلما يقولون بطريقة هجومية. مع ذلك لا يجب أن تكون هذه الملاحظة جارحة كليَّة: إن الإعلاء من شأن المنافع المشتركة يمر حتمًا بطريقة غير مباشرة عبر المكافآت الفردية، لأن تكلفتها تقع تحديداً على عاتق فاعلين غير مرتبطين بعقد اجتماعي وحيد وقاصر عليهم، على غرار ذلك العقد الذي يؤسِّس جماعة وطنية والذي ينزع عن أعضائها حق التساهل في المعاملات. وعلى الأرجح أن النظرية الواقعية هي التي تصمد هنا بصورة أفضل: من المؤكد أن الدول لم تعد الفاعلين الوحيدين على المسرح العالمي، ولا شيء يخصها داخليّا كلية ولا خارجيّا كلية، إذ أصبحت سيادتها وهمية وغير متلائمة أكثر من أي وقت مضى، لكنها تشارك مع فاعلين آخرين في مهمة ليست ملْزمة سوى جزئيّا لكي تحثهم على إعادة ابتكار المسئولية بسبب ابتغاء المباهج التي تمنحها.

يلزمنا أيضًا التفاهم معًا: هذه المباهج هي في أكثر الأحيان تلك التي تخاطب الوجدان، أو في أحيان أقل تتلاءم في الأمد القصير، مع الفوري في بعض الأوقات ومع الاستسهال في أغلب الأوقات. لقد ضلَّلنا الواقعيون حين أقاموا مصلحة وطنية تتيح تحديد سلوك الدول الأمثل علميا؛ وخدعونا بالأوهام حين

احتفظوا بهذه المهمة لعاهل يُجسِّد الدول بطريقة باردة ونفعية[١] . إن النهوض بالمسئولية أكثر إرباكًا، وغموضًا، ويوقع في حيرة، وهو من صنع مساومات بين فاعلين، تتصف في الأغلب بالصلافة . وفي هذا الفوران، من الطبيعي أن النزعة نحو العمل الطيب تلعب دورها في الأمد القصير : يمكن للمباهج المنشودة أن تنقلب سريعًا، فتتسبب في خيبة الأمل، وفي الهلع، أو في الرغبة في فك الارتباط، محدثة لتحليلات ولخيارات أخرى. أن يكون بطلاً في الدفاع عن الحق، أو من أجل «إحياء الأمل» في الصومال، قد يكون أمرًا جذابًا يدغدغ الشعور بالقوة في أحد الأيام، لكنه يتكشف في اليوم التالي بأنه باهظ التكلفة... إن المساعدة، والتآزر، والتعاون تعلي من شأن ذلك الذي يرتدي من تلقاء نفسه جلباب قيصر ـ أو رداء السامري الصالح : ومع ذلك فإننا نعرف انحرافات السياسة الفرنسية في إفريقيا وخيبة الأمل التي نتجت عنها في رواندا أو في غيرها .

إذا كانت المسئولية على وجه الإجمال تنشِّط مباهج القوة، فإن العوامل التي تساهم معها في ذلك عديدة . حتى أفضل النوايا تُبهج، مثلما توضِّحه مغامرة البند الاجتماعي قصيرة الأمد : كل «ذراع عسكري» للجماعة الدولية لم يتم تنظيمه بعد يعرف كيف ينتفع من المسئولية؛ ولا يتخلي أي فاعل عن طموحات هويته أو رؤيته للعالم لكي يمتنع عن التدخل؛ وأخيرا ذلك الذي يغيِّر الواقع باسم مصالح متعددة وبواسطة شبكات الأنصار والمشايعين المحفوفة بالمخاطر، وبالتدابير الديبلوماسية الحاذقة .

هل يمكن لأحد الناس أن يكون خادمًا بلا منازع وغير مغرض للمنفعة المشتركة؟ يبدو هذا السؤال كأحد الموضوعات الفلسفية المنبثقة من سجلات إحدى الأكاديميات . مع ذلك فهو يواكب الجدل الدولي الطويل المترتب على فكرة إلزام التجارة العالمية باحترام الحقوق الاجتماعية الأساسية . ونجد أنفسنا هنا مع منهج المسئولية بحصر المعنى : إن الحق الاجتماعي للآخر ليس غريبًا عنا كلية، بخاصة حين نستهلك سلعًا مستوردة، يحتمل أن تكون قد تم إنتاجها في ظل الاستهانة

---

(١) للحصول على وجهة نظر نقدية راجع

D.Battistella, *Le Discours de l'intérêt national: politique étrangère et démocratie, thèse de science politique,* Amiens, 1995.

بالقواعد الأساسية لحماية كرامة العمال أو للمحافظة على الحقوق الأولية للطفولة. وظهرت الفكرة منذ وقت مبكّر في تقنين التجارة العالمية إذ إنها وردت في ميثاق هافانا الوهمي، الذي لم تصدق عليه الولايات المتحدة، وبالتالي لم يتم تنفيذه مطلقًا. مع ذلك أوردت المادة ٧ من الميثاق بأنه «لجميع البلدان مصلحة مشتركة في تحقيق معايير عادلة للعمل وفي المحافظة عليها»؛ وأقرت أيضًا بأن إعاقة هذا المبدأ «ستخلق صعوبات أمام المبادلات الدولية». وأثير الموضوع من جديد خلال المرحلة الأخيرة من «حلقة أوروجواي»، عندما كانت الأذهان قد تعودت على جماعات المسئولية المتنوعة هذه التي ظهرت خلال هذا الربع الأخير من القرن. ومع ذلك لم تشر وثيقة مراكش الختامية الصادرة في ٢٤ أبريل ١٩٩٤ إلى هذه المشكلة مطلقًا المتروكة إلى «المنظمة العالمية للتجارة» حديثة العهد التي استحوذت عليها منذ نشأتها لكي تناقشها في سنغافورة في ديسمبر ١٩٩٦.

كانت الفكرة القوية لأنصار البند الاجتماعي مقنعة من الوهلة الأولى: إلى جانب مهمة التقريب بين التشريعات الوطنية التي أنجزتها منظمة العمل الدولية، يمكن للتجارة العالمية أن تمارس الضغط على الدول بإكراهها، عن طريق العقوبات الاقتصادية، على احترام الحقوق الأساسية. يتماثل عدم احترام هذه الحقوق مع ميزة مقارنة خادعة ولهذا سيكون من الطبيعي إبطاله. وإذا كان في مركز هذه الحقوق يظهر تقنين عمل الأطفال المُلزم، فإن كل إنسان اشترك في المناقشات قدم تفسيره وحصته من المعايير المعتبرة لا مناص منها: عمل النساء، حريات نقابية، مفاوضات جماعية، صحة، أمن، حد أدنى للأجور[1]... هكذا اتجهت جماعات المسئولية المتنوعة إلى الانفتاح، وهامش السيادات إلى التقلص بطريقة مذهلة حتى لأنصار تعميم القانون الاجتماعي على نطاق عالمي واسع. وما هو أفضل أيضًا، في مواجهة تآكل مفعول منظمة العمل الدولية تدريجيًا التي تخلت عن الإكراه، برز من بعد مفهوم فعّال للمسئولية والذي وفقًا له ستحل قوانين السوق محل العقوبة القانونية.

مع ذلك فإن حيوية الجدل الذي نشب في سنغافورة توحي على الفور بأن تشكيل بنية هذه المسئولية النبيلة ليس بريئًا كلية.

---

(1) M. A. Moreau, «La clause sociale dans les traités internationaux», *Revue française des affaires sociales*, janv-mars 1996, p. 91.

من المؤكد أنه لا يكفي للاقتناع الكشف عن أن الولايات المتحدة ظهرت في الصف الأول من بين أنصار هذه المسئولية، مثلها مثل فرنسا وغالبية الدول الأوروبية والعالم المتقدم. وفي المقابل تدعونا بعض الحجج إلى التفكير: إلى جانب الليبرالية التقليدية الصارمة التي دافعت عنها وقتها حكومة چون ميچور البريطانية، فإن الموقف الذي اتخذته غالبية الدول النامية قد استنكر بوضوح الملذات الأنانية لهذه الحملة الدولية الجديدة. كانت المواقف التي دافع عنها ممثلو الهند، وسنغافورة، وتايلاند، وماليزيا متناسقة تمامًا: إن تشريعًا اجتماعيًا للحماية هو ترف يحققة النمو لكنه كارثة بالنسبة للاقتصادات البازغة. وحتى إذا كنا لا ننتمي إلى مذهب التطورية الخاص بالكلاسيكيات الحديثة، الذي يراهن على آثار التنمية وتنشيط المبادلات لكي نجعل من الممكن بعدها تحسين ظروف العمل بصورة ملموسة، فإننا نصمد بصعوبة أمام حجة مزدوجة: لقد استفادت الاقتصادات الأوروبية في زمانها الماضي من تشريع اجتماعي متساهل؛ وسوف تستفيد هذه الدول بصحبة الولايات المتحدة إلى حد كبير من ارتفاع الأسعار الذي سيثقل على المنتجات المستورَدة من البلدان البازغة في حالة تطبيق البند الاجتماعي. وفي أثناء المؤتمر ذاته أعرب وزير التجارة الهندي عن شكوكه: «رأينا هو أن هذه الإجراءات التجارية لاتستهدف هذا النوع من الأهداف (تحسين معايير العمل)، مهما كانت جديرة بالثناء[١]». وقد فضل الوزير الكوبي من جانبه أن يترافع ضد التبعية أكثر مما لصالح توسيع نطاق التشريع الاجتماعي، باستنكاره لـ«الضغوط من أجل إدخال نقاط جديدة في جدول أعمال المنظمة العالمية للتجارة، في حين لا توجد علاقة بين بعضها وبين التجارة - وهي النقاط الخاصة بمعايير العمل-، ذلك في الوقت الذي لم تستطع فيه الدول النامية الوصول بعد إلى استيعاب بنود اتفاقيات حلقة أوروجواي[٢]». هكذا اتخذ الوزير الكوبي بطريقة ذات مغزى موقفًا مضادا لموقف الاتحاد العام للعمل CGT [نقابة العمال اليسارية في فرنسا] التي كانت منذ قبل شهرين قد قبلت تكوين جبهة مشتركة مع النقابات الفرنسية الأخرى

(١) جريدة لوفيجارو، ١٠ ديسمبر ١٩٩٦، ص. ١١.

(٢) المرجع السابق.

والـ CNPF لمسـاندة حكومـة چوپيـه [رئيس وزراء فـرنسـا السـابق] وممثله في سنغافورة إيڤ جالان لاتخاذ موقف لصالح إقرار قانون اجتماعي متوافق.

في الواقع يمكن للسـوابق أن تدعـو إلى الريبـة. إن الفـقـرة ٣٠١ من «قـانون التجارة» الأمريكي التي أقرها الكونجرس عام ١٩٩٤ بطريقة منفردة، تضمنت بندًا اجتماعيًا ينص على استخدام أساليب انتقامية تجاه ممارسات «الغش» أو «مخالفة الصواب»، ومن بينها عدم احترام الأحكام الأساسية للقانون الاجتماعي[١]. استقبلت الدول النامية بخاصة دول أمريكا اللاتينية هذه الأحكام باعتبارها علامة على الوصاية، بل وأداة للهيمنة. وكانت قد ظهرت فيما بعد في الاتفاقيات المتوازية مع تلك التي أسست «اتفاقية شمال أمريكا للتجارة الحرة» NAFTA، و«اتفاق الشمال أمريكي للتعاون في موضوع العمل» والمبرمة في سبتمبر ١٩٩٣ بناء على طلب الرئيس كلينتون الذي اندرج في مجموعة من المساومات ألزمت الكونجرس بالموافقة. ولا يمكن التقليل من شأن فعالية الآليات الموضوعة، إذ تستفيد منها النقابات المكسيكية المستقلة لكي تقدم شكاوى ضد المخالفات الجسيمة لقانون العمل[٢]: يتم تقديم هذه الشكاوي عن طريق النقابات الأمريكية مما يرسخ أسلوبًا يتسم بالأبوية وبفرض الوصاية على عمل المسئولية هذا الذي، من جهة أخرى، يضر بالمشروعات الأسرية الصغيرة أكثر من المؤسسات الكبيرة أو الشركات متعددة الجنسيات التي لا يكلفها احترام التشريع الاجتماعي الكثير.

في مثل هذا الجدل تتلاشى الحدود: يصبح الهامش بين المسئولية والأبوية رهيفًا، مثله مثل ذلك الذي يفصل بين الأبوية وبين دفاع مُلقِّن الدروس عن مصالحه بصفاقة. وفي مواجهة مثل هذا الزَّلل، ومع الأخذ في الاعتبار الطريقة التي استقبل بها من جانب الأكثر ضعفًا، لا يدهشنا أنه تم فجأة إعادة اكتشاف السيادة كمتراس واق في مواجهة أحكام تتضح بأنها محفوفة بمخاطر حتمية. وتمخض هذا الخوف السيادي عن نتائج غير متوقعة: إن الدول التي عانت منه

---

(١) حول الفقرة ٣٠١ انظر بخاصة:

J.-Y. Carfantan, *L'Epreuve de la mondialisation*, Paris, Le Seuil, 1996, p. 166 *sq*. et M. A. Moreau, art. cit., p. 96.

(2) M. A. Moreau, art. cit., p. 98 *sq*.

تحولت في الوقت ذاته إلى مدافعين ليسوا في الحسبان عن النظام العذب لمنظمة العمل الدولية، الذي كان فيما مضى موضع اشتباه ، لكنه أصبح اليوم الأقل ضرراً ... هكذا حينما انعقد مؤتمر سنغافورة، انضمت ماليزيا وپاكستان إلى بريطانيا العظمى للمطالبة بعدم خروج موضوع الحقوق الاجتماعية عن نطاق منظمة العمل الدولية. وعلى النقيض ترافع ممثلو الولايات المتحدة وفرنسا وبلچيكا عن قيام هذه المنظمة بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية. هكذا ذكر المندوب الفرنسي چان-لوي كارتييه بأنه « لمنظمة العمل الدولية دور جليل، ومحدد لكن معالجة الموضوع ليست قاصرة عليها»، ما دام غرض منظمة التجارة العالمية هو أيضًا « تحرير المبادلات، وتحسين ظروف المعيشة، ومستوى الدخل والتوظيف، الأمر الذي يشمل المعايير الاجتماعية الأساسية[1]». في النهاية كانت التسوية التي تم إقرارها جيدة: إنها توضِّح النيات الطيبة، ولا تضع آلية مُلزمة. من المؤكد أنه مثلما أشار إليه حينئذ ريناتو روجييرو مدير منظمة التجارة الدوليَة أن النص التوليفي، بوجوده ذاته وبالتعديلات التي أُدخلت عليه من كل جهة، يبين أن البلدان النامية قد قبلت في النهاية الدخول في جدل كانت تدحضه. وما هو أفضل أيضًا، حين ذكر بأن الدول الأعضاء «قد جددت تعهدها بمراعاة معايير العمل الأساسية المعترف بها دوليّا»، فهذا القرار يعني حق الجميع في مراقبة التشريعات الاجتماعية لكل وظروف تطبيقها. وفي المقابل، يكشف تطبيق هذه النيات في الواقع عن تقديرٍ حاذق للجرعات: إن جوهر المهمة قد أقصي خارج منظمة التجارة العالمية إذ إن وزراء التجارة الحاضرين في سنغافورة تعهدوا بـ. «مساندة» زملائهم وزراء العمل في المهمة التي سيضطلعون بها في منظمة العمل الدولية. وفيما يتعلق بمنظمة التجارة العالمية ذاتها، فإنهم يقرون بأنها لم تجرَّد من أهليتها كلية، إذ يمكنها المساهمة في التقدم في مجال الحق الاجتماعي بواسطة التنمية والنمو الاقتصادي اللذين يحبذان تحرير التبادلات المتسارع: تجيء الليبرالية الخالصة هنا لنجدة السيادة، وتتضح قوانين السوق الصارمة باعتبارها الوسائل الأكثر صلاحية للتشويش على آثار القوة.

---

(١) جريدة لوفيجارو، ٢٠ نوڤمبر ١٩٩٦، ص. ٣.

من وجهة النظر هذه كانت أزمة عام ١٩٩٧ الآسيوية كاشفة. لقد أدى المؤتمر الإقليمي لمنظمة العمل الدولية المنعقد في بانجكوك في يونيو ١٩٩٧ وضم ٣٦ بلداً آسيويّا إلى تحبيذ تشدد جديد في وجهات النظر. بعد أن اطمأنت الدول المعنية عند سماعها لميشيل هانسن مدير عام المنظمة وهو يعلن بأن «البند الاجتماعي أصبح غير نافذ المفعول تمامًا»، رأت هذه الدول أنه ليس من المناسب أن تقوم بتجديد استراتيجيات الانطواء تجاه المنظمة الدولية للعمل. على النقيض، ففي مواجهة آثار الأزمة المثيرة للقلق، لم يعد الموضوع يتعلق بالحديث عن معايير اجتماعية، وبكل ما يعرِّض الصادرات الآسيوية للانخفاض: قاموا في المقابل باستنكار «نظام الحماية الجديدة» الذي يطبقه الغربيون، والمقاصد الخفية لأولئك الذين، في أوروبا أو في أمريكا، يتحدثون عن المعايير الاجتماعية، والمكائد الماكرة التي تحاك داخل منظمة العمل الدولية لوضع علامة على البضائع المصنوعة بمقتضى الحق الاجتماعي الغربي.

وبطريقة ذات مغزى، تغيّر مطلب البلدان الآسيوية: كانوا يتوقعون، بدرجات متفاوتة من الوضوح، من المؤتمر الإقليمي القدرة على تحبيذ الحوار الاجتماعي في الأماكن التي تعاني من الأزمة، وعلى هذا داخل حياتهم القومية؛ لقد طالبوا منظمة العمل الدولية بالقيام بالوساطة لدى صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية الكبيرة لكي تقوم بالتخفيف من الآثار الاجتماعية الأكثر قسوة المترتبة على سياسات الإصلاح المطلوبة. ومن جهة أخرى، أشارت بعض الدول بأنه يمكن للعولمة الاقتصادية التي، كانوا يشيدون بها فيما مضى، أن تؤدي أيضًا إلى «تقوية المواقف الهيمنة للبلدان المُصنَّعة»، ومن المفيد، في مثل هذه الظروف، تنظيم السوق العالمي. وعلى النقيض قامت دول أخرى بالمراهنة على الليبرالية الأكثر اكتمالا[١] ...

هكذا تُحدث الأزمة انقسامًا في المعسكرات، وتجعل تنظيم جماعات المسئولية أصعب بكثير، وتنشِّط أحيانًا استراتيجيات العمل بانفراد. إنها بخاصة، تعزِّز الآثار الضارة على التعبئة لصالح المنافع المشتركة، وتُوجد منافع مقارنة وتُلقي البداهة غلالة من الشَّك على أولئك الذين، بحسن أو بسوء نية، يتطلعون إلى تحبيذ

(١) المرجع السابق، ١٦ ديسمبر ١٩٩٧، ص. ١٠.

المصالح الجماعية والمُعَوْلمة. تصبح فرضية مباهج المسئولية أكثر جدارة بالتصديق لدى أولئك الذين يخشونها، وعلى الأرجح أكثر تحفيزًا لأولئك الذين يستطيعون الانتفاع منها... لقد انتصرت جميع هذه المعطيات على مشروع إقامة مجموعة أحكام اجتماعية. كانت رعونة بعض الدول الغربية مسئولة جزئيّا عن هذا الانهيار، إذ بلغت بها الغطرسة حد التشهير بالدول البازغة وتوجيه الاتهامات لها، تلك الدول التي نتيجة لذلك لم تستطع تجنُّب القيام بهجوم سيادي لكي تدافع عن غبطة معنوية موضع طعن، وعن مصالح واضحة تتعرض لتهديد مباشر. وعند نقطة معينة تدخل مبدأ التبادل الحر الذي يشيد به آخرون، والمرتبط بمذهب تطوري ما زال قائمًا، لكي يكسو هذا القلق السيادي بخاصيات أيديولوچية عالمية يطلبون من المؤسسات الدولية والدول الكبرى بصفة دورية تعظيمها. من خلال هذا الموقف يرتسم في الواقع مفهوم للسيادة ينتمي إلى جيل جديد: فيما هو أبعد من التعبير الرمزي عن كبرياء جريحة، ومن المهارة في استخدام الحجة القانونية المسلَّم بها رسميّا، تظهر السيادة كوسيلة تستخدمها الدول انتقائيّا للإخلال بنظام المسئولية عندما يبدو بأنه باهظ التكلفة بالنسبة لها.

هذا الموقف الاستراتيچي ليس على الدوام مريحًا ولا عمليّا: إن اللجوء إليه تعسفيّا يمكن أن يثير شبهات باللاأخلاقية أو تهميش الدولة التي تستخدمه بحمية زائدة إلى حد قلب البرهان على صاحبه. هنا تنضم مباهج المسئولية من جديد مع مفعول القوة. ويوضِّح مجال البيئة تمامًا هذه العودة إلى الهيمنة: من الصعب إقناع المسئولين الاقتصاديين والسياسيين في العالم الثالث بحسن النية الكاملة لدى أولئك الذين، في الشمال، يجعلون أنفسهم أبطال الدفاع عن البيئة، حينما نعرف أن هذا الجدل، مثله كمثل البند الاجتماعي، لم يجر في أوروبا أو في أمريكا الشمالية قبل الستينيات وتم تجاهله تمامًا خلال مرحلة التصنيع. إن العبء الثقيل المتراكم على الدول المتقدمة في هذا المجال يجعل الابتكار المتأخر لنظرية المسئولية غير أمين وموضع اشتباه، فهي تلزم الدول الأكثر شبابًا بالحد، باسم الهناء الجماعي، من استخدام الطاقة المستحجرة [كالغاز والنفط والبترول والفحم] المزودين بها، في حين أن مُلَقِّني الدروس قد استخدموه على نطاق واسع في الموعد المناسب دون أي قيد معنوي. وباسم المسئولية العالمية أيضًا يزعمون تعسفيّا أن بقاء كوكب الأرض

يعتمد على خطة شاملة تقيِّد تصنيع البلدان الجديدة، وتقلل من استهلاك سكانها، وتحد من حقهم في نشر المخلفات. وعلاوة على ذلك، ألا يبرهن ضعف ميل الولايات المتحدة إلى التقليل من مستوى بث الغاز الملَوِّث في أراضيها، وعدم تنفيذها القرارات المتخذة من جانب مختلف مؤتمرات القَمة على التوجُّه النفعي لخطاب المنفعة المشتركة؟

في هذا السياق تتحلى مباهج المسئولية بمهمة تفويض ماهرة تتطلب من السلطات السياسية القائمة في الدول النامية أن تعلِّق من تلقاء نفسها جزءاً من سيادتها، وبأن تصبح سلطة مدنية لجماعة دولية مشكوك في وحدتها بدرجات متفاوتة. تواجه الحكومة البرازيلية صعوبات كبيرة للفصل برأي بين حماية التوازنات البيئية العالمية وبين المكاسب الفردية التي تمنحها عملية اجتثاث الغابات المتدرجة لغابات الأمازون. وبذلك تتابع هذه العملية: تم اجتثاث ٢٩,٠٥٩ كيلومتراً مربعًا عام ١٩٩٥، و١٨,١٦١ كيلومتراً مربعًا عام ١٩٩٦، وأكثر من ١٣,٠٠٠ كيلومتر مربع عام ١٩٩٧، أي ما يساوي أكثر من نصف مليون كيلومتر مربع خلال أقل من نصف قرن[1]. وإذا كان هذا المعدل يسجل بعض التناقص، إلا أنه يعبِّر عن تعقد عمليات البيع والشراء الداخلية التي تُدخل في الحساب مشروعات الإصلاح العقاري وتجهيز الأراضي، ومصالح المجموعات الدولية الكبيرة، واحتياجات فلاحين فقراء يلجأون إلى تجارة الخشب وأولئك العاملين في اقتصاد التصدير الذين يحاولون تعويض العجز في الميزان التجاري بزيادة مبيعات خشب المناطق الاستوائية... في جميع أنحاء العالم الثالث تقريبًا نجد أن النظم ضعيفة الإنجاز قليلة الشرعية في الأغلب، مضطرة باسم المصالح المشتركة للإنسانية إلى منع الممارسات التقليدية، واحتواء ضغوط التجارة الدولية، ومقاومة الشركات متعددة الجنسيات، ومكافحة دوائر المافيا. هذه الممارسة للمسئولية بالوكالة تُضعف السيادة بإلغائها لوظيفة التشاور وباحتقارها أحيانًا لبعض المصالح الشرعية، هكذا تتفاقم الهوة بين الحاكمين والمحكومين؛ بل وتكشف أيضًا، بالتوسع في أعمالها هذه، عن ضعف قدرة هذه النظم السياسية، وبالتالي عجزها عن اتخاذ قررات، وهشاشة شرعيتها.

(١) جريدة لوموند ١٠ فبراير ١٩٩٨، ص. ٤.

ما هو ـ بخاصة ـ صحيح فيما يتعلق بالموضوعات الاقتصادية والاجتماعية صحيح أيضًا وبنفس القدر في المجال السياسي المحض حتى وإن كان هذا المجال ينجو أكثر من التأثير التضخُّمي للرأي العام أو المصالح الاجتماعية التي تقوم بأعمال الوساطة. إن «معاهدة حظر الأسلحة النووية» و«معاهدة الحظر الشامل للتجارب الذرية» (وهي المعاهدة التي تحرِّم كلية التجارب النووية، وقد حظيت بموافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ سبتمبر ١٩٩٦ مع اعتراض ثلاثة أصوات فقط وامتناع خمسة) موضع بهجة لدى النادي المغلق بشدة على الدول الذرية الكبرى المعترف بها، ما دام تحت غطاء الأمن الجماعي وحماية البيئة فإنهما تكبحان مخاطر تعميم السلاح النووي وتلك المرتبطة بإجراء التجارب. من جديد يقوم الاستناد إلى الجماعي بإخفاء حماية المكتسبات التي حققها الأكثر قوة، التي هي من جهة أخرى بغرض الردع: لا جدال بأن انتشار هذه الأسلحة أمر خطير، بخاصة إذا ما وصل إلى المناطق الحسَّاسة وإلى الدول الأقل قدرة على التحكم في امتلاك مثل هذه الأسلحة بطريقة رادعة فقط. مع ذلك فالانخداع بهذا المرجع الجماعي يتناقص تدريجيًا: لقد زعمت المعاهدة الأولى للمنع الجزئي للتجارب، مثلها مثل معاهدة منع الانتشار بأنها خطوة أولى نحو نزع السلاح النووي تدريجيًا وبصفة عامة، وكان ذلك أثناء فترة لا تزال تسودها الحرب الباردة، في حين أنهم اليوم لم يعودوا حتى يشيروا إلى منع التجارب... فضلاً عن أن الدول التكنولوجية الأكثر تقدمًا، والولايات المتحدة في المرتبة الأولى تستمتع بمنع التجارب التي لم تعد تحقق لها فائدة في الوقت الذي أصبح فيه «الترميز» [أي استخدام أجهزة بديلة لإجراء التجارب] يستطيع الحلول محل التجارب، إلى حد قد يؤدى على الأرجح إلى إنتاج، عبر الأطلنطي، الأسلحة النووية الأكثر تطورًا مثلما يستهدفه المشروع المسمى ب ٦١ B61[1].

بهذا السلوك يفقد مفهوم المنفعة المشتركة ميزته التضامنية لكي يتحالف مع ممارسة مبتذلة للقوة ولعقد الصفقات. ويؤدي هذا المسخُ بالضرورة إلى النقد المغرض وإلى المساومة. إن المنافع المشتركة التي تتم إدارتها بهذه الطريقة تصبح في

(1) B. Posen et A. Ross, «Competing US Grand Strategies», *in* R. Lieber éd., Eagle Adrift, *CTBT*, New york, Longman, 1997, p. 107 *sq.;* E. Arnett, *Nuclear Weapons after the* Oxford, Oxford University Press, 1996.

البلدان النامية ذرائع للمطالبة بتعويضات، إذ يتم مثلاً الربط بين احترام البيئة العالمية بالمساعدة على التنمية الاقتصادية. على نفس المنوال، كان من المألوف المساومة على التوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية أو على معاهدة حظر تجاربها من جانب الدول المسماة «على العتبة»، بمعنى أنها تستطيع الوصول إلى السلاح الذري، والتي حصلت في المقابل على تعويضات اقتصادية أو دبلوماسية. وبذلك فسدت السيادة تمامًا، أو ما تبقى منها: لقد تحولت من مبدأ نهائي، غير قابل للتفاوض إلى عنصر مألوف للمساومة؛ أما بالنسبة للمسئولية، فقد دخلت في مجال الالتباس: إلى جانب كونها مبدأ بالتزام أخلاقي لكل تجاه الجميع، والذي يتم استخلاصه من التأمل في معطيات العالم الجديدة، تنتشر في العلاقات الدولية توليفة أكثر صفاقة بكثير، تعد مسلَّمة الاعتماد المتبادل المعترف بها لكي تجعل منها مبدأ ينظِّم كل مفاوضة. لهذا فإن مفعول المبدأ لم يضعف: حتى بهذا المفهوم، نجد هذه المسئولية واقعية أكثر منها أخلاقية، شديدة الإلزام، تعيد تكوين جوهر فكرة المنافع المشتركة انطلاقًا من حساب نفعي وأناني.

وتكون الشراسة أكثر عنفًا عندما تحتاج المسئولية إلى ذراع عسكري، وفي نفس الوقت تنتفع منه. هنا، يتقلص بنيان تعددية الأطراف ويصبح صوريًا محضًا؛ إن مقتضيات تنفيذ عمل، والمتطلبات الطارئة تضفي صفة شخصية على المسئولية وعلى التدخل المترتب عليها. لقد دفع بطرس بطرس غالي في عصره ثمنًا باهظًا للغاية باقتراحه تشكيل قوة تدخل تعلو فوق الدول لكي تعكس اندماجها داخل الأمم المتحدة وتُجسِّد بطريقة أخلاقية حماية الأمن الجماعي حقيقة والإعلاء من شأنه، وكان من الممكن بسهولة المجادلة بأن مثل هذه الرؤية ذات طابع خيالي تمامًا: لم تكن الأمم المتحدة إلا وعاءً لعقد الصفقات بين الدول وبخاصة الدول الكبرى، أو أنها كانت تتيح القيام بعمل جماعي بشرط وحيد هو تخلي إحدى القوتين الكبيرتين عن واجبها مسبقًا، مثلما كان الشأن عند التدخل في كوريا، الذي قادته الولايات المتحدة بالفعل وتم تنفيذه تحت قيادة أمريكية. وبصورة متناقضة كان يمكن لشرعية التدخل بالوكالة في ذلك الوقت أن تخدع: إن تخلي الاتحاد السوفييتي وغياب الصين، التي كانت غير معترف بها في ذلك الحين، ترك للولايات المتحدة وحلفائها دور الشرطي في عالم يبني أمنه. واليوم يضفي اختفاء القطبية الثنائية ودمج شبه

مجمل الدول على الأمم المتحدة الوكيل المسئول عن الأمن الجماعي. مع ذلك، فعداوة الكونجرس للبيت الزجاجي وتعرجات الديبلوماسية الأمريكية تشيران من جديد أن القوة لا تتلاشى أمام المسئولية، وأن هذا التعايش الصعب بين مبدأين أصبح الشرط الأول لاندراج الولايات المتحدة -والدول الكبيرة الأخرى أو النصف كبيرة- في نظام نستشعر بأنه لن يكون إلا أكثر حذقًا. مع ذلك، فهناك أيضًا، لم يتم إلغاء فكرة المسئولية: إن شرطيي العالم يفقدون في هذا النظام استقلالهم الذاتي، كما يلزم على هامش المناورة المتاح لهم احترام جوهر التفويض، مثلما يجب عليه أيضًا تحمل آثاره الضارة. وفي غالبية الأحوال تتحول المباهج إلى سموم، ويتكشف الثمن بأنه باهظ: حينئذ تصبح القوة متناقضة إلى حد الاندراج في قواعد جديدة، متضامنة مع مبادئ جديدة تَبرز مع العولمة.

يمثل موضوع هاييتي رمزًا. إن انقلاب ٣٠ سبتمبر ١٩٩١ الذي طرد من السلطة الرئيس چان- برتران آريستيد، المنتخب ديموقراطيًا والذي استمر اعتراف مجموع الجماعة الدولية به باعتباره الحائز الوحيد على السلطة السياسية الشرعية. كان هذا الإجماع يتضمن المسئولية: إن الديموقراطية التي لم يتمكن أحد في الداخل من إقامتها، كان يلزم إعادة توطيدها من الخارج. كانت هذه هي مهمة الضغوط المتعددة على الزُمرة العسكرية وبخاصة أنواع المحاصرة والمقاطعة المختلفة التي قررها مجلس أمن الأمم المتحدة. إن الجوار الجغرافي للولايات المتحدة، وتأثرها بخاصة من خلال تدفق المهاجرين في اتجاه جوانتنامو [مدينة كوبية تقيم فيها الولايات المتحدة قاعدة جوية-بحرية بمقتضى معاهدة موقعة عام ١٩٠٣] وولاية فلوريدا قد عزَّز دورها المعتاد كوكيلة عن الجماعة الدولية، وهو دور لم يستطع أحد غيرها بطبيعة الحال القيام به لقرب هاييتي الشديد من سواحلها.

كانت لهذه الوكالة مباهجها، بالرغم من رأي عام معاد بما فيه الكفاية: لقد عزَّزت الهيمنة الأمريكية داخل منطقة تراقبها بعناية شديدة، كما أنها أظهرت بأن هذه القيادة تخدم، عن طريق القيم الديموقراطية، إحدى المنافع المشتركة الأعظم قيمة. مع ذلك، كانت هذه المباهج مؤذية. لم يقصِّر الرأي العام العالمي ولا الصحافة الأمريكية في الكشف عن تورُّط وكالة المخابرات المركزية الأمريكية والعديد من الشبكات الأمريكية في انقلاب سبتمبر ١٩٩١ ضد رئيس شعبوي لا

تميل إليه واشنطن، وبدت إعادته إلى الحكم بأنها باهظة التكلفة في نظر خبراء الاستراتيجيات الحربية الأمريكيين الذين لم يتحمسوا للموضوع؛ وقد اتضح ضعف عزيمة الرئيس كلينتون من خلال فشل نزول القوات على السواحل في أكتوبر عام ١٩٩٣، وهزيمتها أمام بضع وحدات محلية، والطابع الهزيل لأنواع الحصار المتعاقبة التي أفسدت جمهورية دومينيكا المجاورة مفعولها. كان تصاعد العنف والاستفزازات الموجهة ضد القيم الديموقراطية وحدها التي أجبرت الولايات المتحدة على تغيير موقفها: في مواجهة الضغوط من جانب المثقفين الأمريكيين الذين مع ذلك لم يتمكنوا من تعبئة الرأي العام الوطني، بل وبخاصة في مواجهة موقف كان فيما مضى عاديّا ومألوفًا، لكنه اليوم غير محتمل حقيقة، الذي ألزم الدولة الأمريكية بمقاومة الإهانات الموجهة علنًا للديموقراطية من جانب بعض الجيران الأفظاظ. ومن خلال مرآة الجماعة الدولية المُكَبِّرة، أدت التحديات الموجهة للقيم الديموقراطية إلى السخرية من عقيدة الولايات المتحدة الرسمية الخاصة بـ «توسيع الديموقراطية» والتي تم إعلانها قبلها ببضعة شهور[1]... هكذا تكشف أزمة هاييتي عن التقدم الذي حققه موضوع المسئولية في التمثلات وفي الضمائر: إن المسئولية تكرس، تجريبيًا وبالارتباط بالواقع، إعادة اكتشاف مبادئ الرئيس ويلسون المثالية.

كذلك أسفر قرار مجلس الأمن رقم ٩٤٠ الصادر يوم ٣١ يوليو ١٩٩٤ عن منح توكيل: لقد أجاز للولايات المتحدة استخدام «جميع الوسائل اللازمة»، بما فيها القوة، لتسهيل رحيل الچنرالات المتمردين، «من أجل تأمين مناخ آمن ومستقر» في هاييتي و«إتاحة عودة عاجلة للرئيس المنتخَب شرعيًا». هكذا وُضعت القوة المخوَّلة تحت قيادة أمريكية صراحة، وتم تمويلها من جانب الولايات المتحدة، والإشراف عليها من جانب حوالي ستين مراقبًا تابعين للأمم المتحدة، وبما أن الرئيس الأمريكي وحده هو الذي يقرر الوقت المناسب للتدخل، فإن مادلين أولبرايت التي كانت وقتها ممثلة للولايات المتحدة في الأمم المتحدة لم تتوان عن التذكير بأن هذا

---

(1) R. Lieber, «Eagle without a cause : Making Foreign Policy without the Soviet Threat», *ibid.*, p. 14.

القرار غير المُلزم قد ترك جميع الخيارات مفتوحة أمام الرئيس كلينتون. وفي النهاية اختار الرئيس الأمريكي التدخل يوم ١٣ سبتمبر، قبل انتخابات نوفمبر، كما لو كان لكي يحتمي من الرأي العام في بلاده.

وقد بُذلت كل العناية لإبراز فكرة المسئولية الأخلاقية: كانت قوة التدخل المكونة من ٢١,٠٠٠ رجل متعددة الجنسيات وضمت دول المنطقة؛ وتم الاتفاق على إفساح مكان لـ «القبعات الزرقاء» [القوات الدولية للأمم المتحدة] التي كانت مهمتها ضمان عودة السلام المدني وإجراء انتخابات حرة-الأمر الذي تحقق يوم ٣١ مارس ١٩٩٥، حتى وإن كان الأمريكيون قد كونوا من جديد ثلث هذه الفرقة العسكرية وتولوا قيادتها. ومع ذلك فإن مجمل هذه المهمة واجهت معارضة غالبية دول أمريكا اللاتينية (باستثناء الأرجنتين)، وفي مجلس الأمن امتنعت الأرجنتين عن التصويت فضلاً عن امتناع الصين التقليدي. عرض سفير المكسيك لدى الأمم المتحدة وجهة نظر شبيهة برأي كوبا معلنًا بأن «الأزمة في هاييتي هي أزمة داخلية لا تمثل تهديداً للسلام والأمن في المنطقة»، ثم أضاف بأن «المجلس قد أطلق يد الولايات المتحدة لكي تغزو هاييتي»[(١)]. هنا تعود المباهج لتصبح من جديد غموضًا: إن مزايا التوكيل التي يحصل عليها طرف واحد تُظهر ظلا من الشك في قوة يصعب إدارتها على المستوى الديپلوماسي، وتلغي انتقائيًا الإعلان بأن الذراع العسكري يدافع عن قيم الجماعة الدولية: إن القوة المحكومة بالمسئولية تغذي على الأرجح الحنين إلى ديپلوماسية «العصا الغليظة»: هذه القاعدة الجديدة أكثر مهارة وأكثر خطورة، وتبدو أقل مردوداً في أعين الشكّاك، حتى وإن كانت أكثر مدعاة لطمأنينة الجماعة الدولية.

في الواقع أن الحدث الرئيسي كان قد جرى من قبل في الطرف الآخر من العالم، الواقع بين الخليج العربي والأناضول، عبر الموضوع العراقي طويل الأمد، الذي بفضل تقلباته العديدة قد كشف، شيئًا فشيئًا، عن الآثار غير المتوقَّعة لتوسيط الذراع العسكري. إن الأزمة التي بدأت بصحبة الغزو العراقي للكويت قد استهلت تقسيماً عجيباً للعمل: أعلنت الجماعة الدولية قراراتها عن طريق مجلس

---

(١) جريدة لوموند، ٢ أغسطس ١٩٩٤، ص. ٣.

الأمن، وأوضحت إلى حد ما حقوق وواجبات المسئولية، في حين أن الدولة الأمريكية قامت بتنظيم تنفيذ هذه المسئولية. ونستشعر أن الالتباس كان مزدوجًا: هذا التوزيع للأدوار يفترض أن لهذين القطبين إرادات متزامنة وأن طبيعة الوكالة الممنوحة من إرادة إلى أخرى قد تم قبولها من الجميع عامة. إن مباهج هذه الوكالة تعود إلى أن الوكيل أمكنه تنفيذ عمله داخل هذه الفجوة المزدوجة بطريقة مستقلة. وكان قيام الجماعة الدولية بالتنفيذ الفعلي لمبدأ المسئولية يتوقف من ناحيته على توجه هذا العمل ذاته وعلى قدرته على عدم تغيير طبيعة الأهداف التي تم تحديدها جماعيًا.

قامت الأمم المتحدة أولاً بمهمتها: بدءًا من القرار رقم ٦٠٠ الصادر يوم ٢ أغسطس الذي يطالب بانسحاب القوات العراقية من الكويت «فورًا وبلا شروط» حتى القرار رقم ٦٧٨ الشهير الذي اعتزم اتخاذ جميع «الوسائل اللازمة» لكي تحترم العراق قرارات مجلس الأمن السابقة. واندرجت المقاطعة التجارية، والحصار البحري والجوي باعتبارها إجراءات وسيطة تجبر جميع أعضاء الجماعة الدولية تجاه عضو من بينهم اختفى من خريطة العالم السياسية. حين فتح القرار رقم ٦٧٨ الطريق أمام عملية عاصفة الصحراء، فقد استهل عملية نقل الأهلية الخطيرة هذه التي نصَّبت الولايات المتحدة كذراع عسكري، مما أدى إلى تهميش خافيه دو كويلار السكرتير العام للأمم المتحدة الذي ذهب إلى بغداد يوم ١٣ يناير ١٩٩١ محرومًا من أي هامش للمناورة. وكان القرار الحاسم بحق هو ذلك الذي أصدره الكونجرس الأمريكي يوم ١٣ يناير ذاته، وقرار رئيس الولايات المتحدة بتحديد يوم ١٧ كبداية للعمليات العسكرية. في الواقع أن العمل من وقتها فصاعدًا كان أمريكيًا خالصًا، مثلما يذكرنا به الإنذار الذي وجهه چورچ بوش إلى صدام حسين يوم ٢٢ فبراير، وقرار وقف الهجوم المتخذ يوم ٢٨ فبراير ولم يتخذ صفة رسمية من مجلس الأمن إلا في يوم ٢ مارس.

وقد حدث هذا التفاوت أثناء مراحل تالية، ومع ذلك كان يتعلق بأشكال نزاعية أقل حدة، لكنه في الوقت نفسه جعل التوزيع الأساسي للأدوار أمرًا عاديًا. وإننا نذكر أن هزيمة صدام حسين قد أدت إلى اندلاع ثورة جديدة لدى السكان الأكراد في شمال العراق. كان القمع شديدًا إلى حد أنه في ظل منهج المسئولية، اتخذت

الجماعة الدولية موقفًا كما أن مجلس الأمن، بمبادرة من فرنسا وبلچيكا، اتخذ يوم ٥ أبريل ١٩٩١ القرار رقم ٦٨٨ الشهير الذي اعتبر لأول مرة القمع الداخلي الذي تقوم به دولة ذات سيادة بأنه «تهديد ضد السلام». أدان مجلس الأمن العراق وطالب «بوضع نهاية بلا إبطاء» للقمع، وبخاصة بأن «تتيح العراق فورًا حق الدخول للمنظمات الإنسانية الدولية ولجميع أولئك الذين في حاجة إلى مساعدة».
لم يعد الأمر يتعلق بالتضامن مع دولة تم اجتياحها لكن مساعدة سكان ضحايا للتعسف والعنف؛ ولم يعد يتعلق بإعادة إقامة نظام دولي تكون فيه كل دولة مسئولة، بل بالتدخل في الشئون الداخلية لدولة صاحبة سيادة باسم واجب المساعدة المعلن صراحة. لم تخطئ الهند والصين حينما امتنعتا عن التصويت، كما لم تخطئ اليمن، وكوبا، وزيمبابوي حينما عارضوا القرار بسبب تقديرهم لعواقبه التي تشيع عدم الاستقرار.

استغرقت إقامة الذراع العسكري يومين عبر عملية «توفير الراحة» التي شرعت فيها كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، بقصد تقديم المساعدة للسكان الأكراد واستقبالهم وحمايتهم بفضل إقامة منطقة حظر جوي. ونلتقي هنا من جديد بالفجوة ذاتها، بعد تهذيبها، التي تفصل بين البيان المعلن والتنفيذ وتضفي بذلك على الوكلاء استقلالاً ذاتيًا في استخدام القوة: لم تخضع عملية «توفير الراحة» للتصويت في مجلس الأمن مطلقًا كما إنه لم يكن حتى قد ذكر، في قراره رقم ٦٨٨ أي عملية عسكرية مشتركة بين الحلفاء الغربيين. بذلك حصل هؤلاء على سلطة تقييم القرار وتحديد وظائفه. وفي الوقت نفسه تنوع المغزى الحقيقي وأهداف المسئولية التي تم التكفل بها، تبعًا للأطراف المستفيدة، وتراوح بين مفهوم مثالي للتدخل الإنساني الذي يدافع عنه «الأطباء الفرنسيون» وتبنته الدبلوماسية الفرنسية وبين رؤية أكثر واقعية بكثير تغذيها الولايات المتحدة جاعلة من التدخل في كردستان أداة مميَّزة لإضعاف الدولة العراقية ولاحتوائها، أو على الأقل إضعاف الموارد التي تركت بين أيدي ديكتاتور العراق. لقد أصبح الجدل الدائر ضمنيًا هو ذاته أحد دلائل القوة: قامت المسئولية بإحياء المبادئ التي ينبغي عليها إعلاؤها.

وقُدِّم البرهان منذ ٣١ أغسطس ١٩٩٦ حين دخل الجيش العراقي بفظاظة في المنطقة الكردية تلبية لدعوة من إحدى زُمر الحزب الديموقراطي الكردي التي يرأسها

مسعود برزاني، المشتبك في حرب أشقاء ضد الاتحاد الشعبي الكردي برئاسة جلال طلباني الذي تعضده إيران إلى حد ما. ووصل الأمر إلى أوج اللامعقول: عراقيون أكراد طلبوا بطريقة شرعية للغاية تدخل الجيش العراقي لحمايتهم في مواجهة زُمرة موالية لإيران التي، بهذه الصفة، يصعب عليها اجتذاب الرعاية الأمريكية. وما هو أفضل أيضًا: إن الحجة التي قدمتها بغداد لتبرير العملية العسكرية العراقية ارتكزت على مبدأ السيادة، مع دمجه في الوقت نفسه بذكاء بقرارات الجماعة الدولية. وقد أوضح طارق عزيز الأمر بقوله: «لا يمكننا بأي حال السماح لإيران بالسيطرة على المنطقة، بصفة مباشرة أو من خلال عصابات جلال طلباني، لأن هذا سيعرِّض أمن وسيادة العراق للخطر»؛ وأعلنت العراق في ذات الوقت أنها ستسحب قواتها «في وقت قريب للغاية لأن القيادة العراقية لم تقرر بعد إعادة إقامة إدارة حكومية في المناطق الكردية»[1]... إن الحجة الإنسانية ذاتها لم تعد لها أهمية، ما دام الغربيون قد برهنوا على عجزهم وعدم قدرتهم على حماية السكان الأكراد من نتائج هذه الحرب الأهلية الجديدة.

هكذا فقد الذراع العسكري كل علاقة بالمسئولية التي كان وكيلاً عنها، لكي لا يحتفظ من التدخل الأصلي إلا بوظيفة خطرة هي إظهار القوة تجاه صدام حسين. وفي خضم المعركة الانتخابية، لم ينظر روبرت دول المرشح الجمهوري للبيت الأبيض إلى هذا المسخ لعملية ابتغت أن تكون إنسانية إلا بأنها «فشل للقيادة الأمريكية»، وبذلك يكون قد كرّس هذا الفشل. إنه في هذا السياق قرر الرئيس كلينتون حينئذ شن ضربات جوية منذ ٣ سبتمبر واختار منفردًا (بدون موافقة مجلس الأمن) نقل منطقة الحظر الجوي إلى جنوب العراق (وبالتالي في الجهة المقابلة لكردستان) من الدرجة ٣٢ إلى الدرجة ٣٣ شمالي خط الاستواء. وبطريقة ذات مغزى دافع ميشيل بورتيللو وزير الدفاع البريطاني عن هذا القرار وقال بأنه «سيتم توسيع مساحة منطقة الحظر الجوي في جنوب العراق حتى تتمكن قوات الحلفاء العاملة هناك من الحصول على إمكانيات أكبر للإشراف على جزء أكبر من المساحة العراقية، ولكي تراقب صدام حسين بصورة أفضل[2]».

---

(١) جريدة لوموند، ٣ سبتمبر ١٩٩٦، ص. ٢.

(٢) المرجع السابق، ٤ سبتمبر ١٩٩٦، ص. ٢

وفي ديسمبر عام ١٩٩٦، وصلت عملية «توفير الراحة» إلى نهايتها وأحلت الولايات المتحدة محلها عملية «المراقبة الشمالية»، بالاتفاق مع الحكومتين البريطانية والتركية، والتي اقتصرت على المراقبة الجوية للمنطقة الواقعة في شمال ٣٦ درجة شمالي خط الاستواء. من غير الحصول على أي إعفاء أو تعديل لأحكام القرار ٦٨٨ الذي هو الأساس الرسمي للعمليات التي أجريت في هذه المنطقة، فإن جميع غايات المسئولية التي أعلنت في أبريل ١٩٩١ تكون بذلك قد تلاشت أو على الأقل تشوَّهت: لم يعد الأمر يتعلق مطلقًا بمساعدة إنسانية، حيث إنها في الواقع عملية قمع ضد الأكراد تقوم بها تركيا من خلال التوغل عادة داخل الأراضي العراقية. لا يتعلق الأمر بأن عملية «توفير الراحة» لم تحقق أغراضها المتفق عليها فحسب، بل وأعيد تشكيل وظيفتها تمامًا وفقًا لمنهج القوة الذي لا علاقة له بالمسئوليات التي صدَّقت عليها الجماعة الدولية فيما مضى. هكذا هيمنت «القيادة الأمريكية» على البواعث التي بررت التدخل.

يثبت هذا الافتراض إذا ما فحصنا الأوجه الأساسية للملف العراقي. يمكننا أولاً ملاحظة كيف كان إيقاع تطور الأزمة يتوافق تبعًا لتوقيتات السياسة الأمريكية، ولتجليات القوة التي صاحبتها، وللتحديات المضادة التي أحدثتها. بعد المسألة الكردية المتعلقة بالأطراف الشمالية للعراق وقعت الأزمة الأولى الخطيرة التي أشعلت جَمْر حرب الخليج في يناير ١٩٩٣، قبل رحيل چورچ بوش من البيت الأبيض بأسبوع؛ ثم هدأت يوم ١٩ ليلة تولي بيل كلينتون لمنصبه، حين قرر صدام حسين وقف إطلاق النار من جانب واحد بدءاً من يوم تنصيب الرئيس الأمريكي. وفي نوڤمبر ١٩٩٧ ثم في يناير ١٩٩٨، اشتعلت الأزمة من جديد بصورة واضحة للغاية من موقع علاقات القوى الأمريكية العراقية، وذلك في البداية حين اختار الرئيس العراقي طرد الأمريكيين الستة أعضاء «بعثة الأمم المتحدة لنزع السلاح العراقي»، وقد أعيدوا بعدها بأسبوع، ثم حين قرر عدم السماح لفريق من الخبراء برئاسة مواطن أمريكي من دخول مواقع معينة.

بلغت أزمة فبراير ١٩٩٨ ذروتها تحديداً لأنها لأول مرة رسخت بوضوح استقلالية إرادة الوكيل. وبطريقة جديدة لم تعد الأمم المتحدة والولايات المتحدة تختلطان معًا، إذ ميّزت الأخيرة صراحة بين المهمَّة المؤسِّسة ومصالحها الوطنية،

وبين مرجعية احتياجات الجماعة الدولية وأخذ احتياجاتها للقوة في الحسبان. أصبح هذا التفاوت واضحًا، في الممارسة كما في لغة الخطاب. ردًا على طلب من اليابان باحترام هدنة الأوليمبياد المنعقد في مدينة ناجانو، أبرز بيل كلينتون منذ ٨ فبراير أن «الولايات المتحدة لن تأخذ في حسبانها سوى مصالحها الوطنية[١]». وفي ١١ فبراير اعترضت الولايات المتحدة على المبادرة التي اتخذها كوفي أنان سكرتير عام الأمم المتحدة بتكوين فريق فني لمعاينة المواقع الرئاسية العراقية المشتبه بأنها تخفي أسلحة محظورة ثم تراجعت في اليوم التالي في قرارها وقبلت تولي ستيفان دو مستورا رئاسة هذا الفريق[٢]. وخلال الأيام التالية قبلت الدبلوماسية الأمريكية عَلى مضض تكليف كوفي أنان بمهمة في بغداد تذهب إلى مدى أبعد من مجرد مسعى شكلي كان يجب على خافييه دو كويلار تنفيذها قبل سبع سنوات. وفي ٢٢ فبراير أعربت مادلين أولبرايت عن شكِّها، بل وحتى قالت إنه «من المحتمل أن يحضر لنا (كوفي أنان) شيئًا لا يسرنا»، وأعلنت أن الولايات المتحدة ستصدر حكمها وفقًا لمصالحها الوطنية»[٣]. وفي الأيام التالية انتهت المسألة في الواقع بمفاوضات أخيرة بين سكرتير عام الأمم المتحدة والولايات المتحدة.

لا يرجع هذا الانحراف إلى الرعونة أو إلى خطأ استراتيجي بصفة أساسية: ومن السذاجة الاكتفاء بتفسيره بمجرد الرغبة في الهيمنة أو بالقيام بفضح «آثام الاستعمار». إنه يعود إلى علاقة ملتبسة أقيمت شبه عفويًا بين مسئولية أعلنتها الجماعة الدولية والعمل الذي قاده ذراعها العسكري، وبين مشروع وضعته المؤسسات الدولية بطريقة عقلانية وترجمته الفعلية التي نفذتها الدولة الوكيلة. ولأن الوظيفة التي تم تنفيذها ليست غيرية، فإن الإرادة التي تكونت أثناء سير الأحداث افترقت شيئًا فشيئًا عن المقاصد الأولية. وحيث إن الاختلال يتجلى أكثر كلما اتسع نطاق العمل إلى حد أن يصبح غايته الخاصة، فإن مخاطر عدم التزامن تزداد حدة. ولأن الاعتماد المتبادل بين فاعلين دوليين، دول أو غير دول، يزداد قوة في هذا العالم اللاحق للقطبية الثنائية والمعولم، فانعدم التزامن هذا

---

(١) المرجع السابق، ١٠ فبراير ١٩٩٨، ص. ٢

(٢) المرجع السابق، ١٥-١٦ فبراير ١٩٩٨، ص. ٣

(٣) جريدة ليبراسيون، ٢٣ فبراير ١٩٩٨، ص. ٢

يصبح غير محتمل، وتصبح سياسة مستقلة للقوة، مثل سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق، غير قابلة للتحكم فيها بالنسبة للجميع بما فيهم الولايات المتحدة ذاتها: وهذا بالتحديد هو ما جرى في فبراير ١٩٩٨.

من السهل إعادة تكوين هذا العمل المنحرف على المستوى التجريبي: لقد تمخضت القيادة الأمريكية، في إدارة الأزمة العراقية، عن تحويل صدام حسين إلى شيطان بصورة تفوق المنطق إلى حد كبير، لا تتساوي في مداها إلا بتلك التي نسقتها طهران خلال أوقات النزاع بين العراق وإيران الأكثر عنفًا. وتنم الإشارة المستمرة إلى هتلر عن تضمين وجداني تجاوز بكثير نطاق المسئولية التي تم النهوض بها تجاه احتياجات الأمن الجماعي. إن الإفراط في التهديد، فيما هو أبعد من الحسابات الاستراتيجية المستوحاة من الضرورات الخاصة بالحلف الإسرائيلي، يُظْهر المبالغات ذاتها. والحاصل، أن هذه المبالغات تكشفت خطورتها وتناقضاتها: إن القيام بعمل عسكري واسع النطاق ضد العراق، قد جازف بغلق الباب تمامًا أمام بعثات التفتيش التابعة للأمم المتحدة، بسبب تهميشه للعراق بصورة أكبر. ولعل هذا هو جوهر المفارقة: إن تفعيل مبدأ المسئولية، بما يتضمنه من جديد ومستحدث، لا يستوجب سحق مثير الاضطراب بل قبوله الكتوم لقواعد العقوبة؛ إنه يقيِّد الذراع العسكري، على الأقل جزئيًا، ويجب عليه توجيه المذنب تدريجيًا نحو التخلي عن استراتيجية التصرف انفراديًا بتكفيره عن خطئه. من المتعذر تفتيش المواقع بدون حد أدنى من الموافقة من جانب ذلك الذي سيتم تفتيشه[1]؛ إن الحصار يصبح تعسفيًا عندما لا يفتح أمام المُحاصَر طريقًا للعودة إلى الجماعة الدولية، مثلما يوحي به وضع صيغة «البترول مقابل الغذاء» بقرار مجلس الأمن رقم ٩٨٦ (١٤ أبريل ١٩٩٥)، الذي تم تطبيقه في ديسمبر ١٩٩٦ وتجديده في فبراير ١٩٩٨ بالقرار رقم ١١٥٣.

وتصاحب هذه «الحرب العجيبة» تكلفة باهظة تتحملها الولايات المتحدة، التي ساهمت سياستها المبنية على القوة في ارتخاء التحالف المكوَّن تحت صولجانها في

(١) مثلما تشير إليه أيضاً أزمة أكتوبر- نوفمبر ١٩٩٨، و«النقاط الخمس» للقرار العراقي -المؤقت- مع بعثة الأمم المتحدة لنزع السلاح العراقي، التي تميز بين الأنشطة الشرعية وغير الشرعية.

عام ١٩٩٠ . كانت النتيجة الأكثر وضوحًا بصفة خاصة العداء المتزايد الذي أحدثته هذه السياسة بين حلفاء الأمريكيين الإقليميين : تحفظات في القاهرة منذ يناير ١٩٩٣ ، حين كان چورچ بوش يطلق آخر شحناته من القنابل والصواريخ ضد العراق؛ رفض تركيا والمملكة العربية السعودية منح الولايات المتحدة حق استخدام قواعدهما لضرب الأراضي العراقية أثناء الأزمة الكردية في سبتمبر ١٩٩٦؛ موقف أكثر الدول العربية الناقد بل وحتى المعادي أثناء أزمة عام ١٩٩٨ . وفيما هو أبعد من الديبلوماسيات، برز تدريجيًا رأي عام قوي ، مثلما يدل على ذلك حشود السكان الفلسطينيين : وقد انبثقت المظاهرات الأولى يوم ٦ فبراير في غزة ، والخليل ، ورام الله ، وبيت لحم ، بينما تمكنت الحركات الإسلامية خلال الأيام التالية من حشد ، في كل مكان تقريبًا من العالم العربي ، سكانًا كانت مشاعرهم المعادية لأمريكا مع ذلك قد هدأت ...

هكذا تسفر المسئولية عن استخدام القوة لكن في سياق متجدد جذريًا . كما لو كانت القوة المنبثقة بهذه الوسيلة تبقى تحت المراقبة : وبما أنها أكثر تكلفة لمن يستخدمها عما كانت فيما مضى ، فإنها تسلّح الأذرع العسكرية المحتملة للجماعة الدولية بطريقة ملتبسة؛ وحينما تخالف آليات المراقبة والإقناع التي يوجدها مبدأ المسئولية الجديد ، فإنها في الأغلب تجازف بمناقضة ذاتها ، وبالتشنّج ، وعلى الأرجح بإبطال ذاتها ، وعلى كل حال فإنها تفقد هذا التبرير الذاتي الذي كان يصنع خاصيتها أثناء عهد النظام البسماركي؛ وبما أن القوة مرهقة ، بل وغير صالحة في عالم الاعتماد المتبادل هذا حيث يرتبط جميع الفاعلين معًا ، سكانًا مدنيين ، منظمات غير حكومية ، فاعلين دينيين ، وسائط إعلام ومعلومات ، شركات ومؤسسات من كل نوع ، فإنها تتحمل بصعوبة هجوم أولئك الذين يفضحونها باسم الانتصارات التي تحققها أو الفشل في النصر الذي تتسبب فيه ... وتصبح مصلحة الوكيل أكثر وضوحًا وأكثر قابلية للمنازعة : إن عودة ظهور هذه المصلحة داخل هذه القواعد الجديدة للعلاقات الدولية تجعلها شيئًا فشيئًا المشتبه فيه الأول المتسبب في الأزمات التي تظهر فيها ، وبأنها دخيلة على هذا المفهوم التفاعلي للعلاقات الدولية . وتبدو عودة التصرف المنفرد بأنه أمر تزداد صعوبة تأمينه .

مع ذلك لاتدور المعركة على هذا المستوى وحده . إن مبدأ المسئولية لا ينشّط

القوة لكي يجعل منها فقط أداة للأفعال التي يثيرها أو التدخلات التي يشرع فيها. فقد أظهرت التجربة اليوغوسلافية بخاصة كيف يمكن لمفعول القوة أن يتجلى باعتباره كابحاً لآليات التدخل. كان لدى الديبلوماسية الروسية سببان قويان لتقييد التزام الجماعة الدولية بإدارة الأزمة البوسنية: تزايد تأثير الحركات القائمة على الهويات في الأراضي السوفييتية السابقة، بخاصة في القوقاز، ومولداڤيا، وطاچكستان؛ والتضامن الذي يربطها بالصرب الذين يقومون بأعمال التطهير العرقي بصفة أساسية. إنهما سببان لتقييد، في هذه المرة، دور مجلس الأمن للقيام بمهام إنسانية بحتة، ولمنعه من الذهاب بعيداً في تحديد المذنبين. وإذا كان قرار مجلس الأمن رقم ٧٧٠، المتخذ يوم ١٣ أغسطس ١٩٩٢، بعد مضي أربعة شهور من التردد قد «أدان التطهير العرقي»، وإذا كان تم تكوين محكمة جنائية دولية لمحاكمة الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية خلال النزاع، فإن التفويض الممنوح لـ «قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة» اقتصر على «تسهيل توجُّه المنظمات الإنسانية المختصة بالمساعدة الإنسانية إلى سراييڤو وإلى كل مكان آخر وفقاً للحاجة»... وبشكل مواز قام العمل المنسَّق بين الولايات المتحدة، وروسيا، وبريطانيا العظمى، وفرنسا، وألمانيا بالتصديق ضمنيّا على التقسيم العرقي، وبتمييز ست مناطق أمنية ذات ذكريات حزينة وضعتها تحت حماية قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة السابق ذكرها.

أكثر من كونها ذراعًا عسكريّا لإجراء تسوية، تسلك القوة هنا باعتبارها أداة لتحييد قوى متنافسة، إذ تقوم روسيا بوضع ثقلها لصالح صربيا، وتقوم الولايات المتحدة بموازنة هذا الثقل بدعمها في أغلب الأحيان لقضية البوسنيين المسلمين. وعلى عكس ما يمكننا ملاحظته في بداية أزمة الخليج، لاتعمل القوة باعتبارها وكيلاً صاحب مصلحة يسعى إلى حماية مصلحة مشتركة من خلال إعادة سيادة دولة أهدرت سلامتها، بل باعتبارها مجرد عامل توازن بين شركاء في عمل تنازعي الذي بنشره للتطهير العرقي، يهدد منفعة أخرى مشتركة للإنسانية. كانت النتيجة كارثة مزدوجة. في الأمد القصير، تمخضت طريقة المعالجة هذه عن حرمان قوة الأمم المتحدة للحماية من أي توكيل واضح؛ وعلى عكس ما تمت الموافقة عليه ضمنيّا في كردستان، لم تتزود بعثة «المساعدة الإنسانية» بأي مورد حقيقي، لعدم القدرة على الكشف بوضوح عن المتسبب في الويلات. في الأجل المتوسط، أدت ممارسة

التوازن البالية إلى التصديق على التقسيمات الجغرافية التي تمت بواسطة السلاح، وبذلك أشاعت التطهير العرقي بالموافقة على نتائجه، بينما تقوم رسميّا باستنكار آثاره.

يصبح التدخل هنا وَجلاً، جافلاً، غير واثق من نفسه ومن حقه، ومختَزَلاً إلى الحد الأدنى الإنساني الذي تلتزم به الجماعة الدولية تجاه أولئك الذين يعانون. لم تعد المسئولية تُحدث القوة، إنها تنشِّطها، ولا تلعب القوة الدور المضَخَّم الذي طمحت إليه في الخليج: إنها تنجز بالأحرى دور الاحتواء، بل والنكوص نحو الأزمنة التي تبدو بأنها تحث على الحنين إلى الماضي. هل هذا علامة منذرة بالعودة المعلنة إلى «السياسة الواقعية»؟ هل مبدأ المسئولية الحديث للغاية يعيد الأسلحة إلى محاربي الزمن الماضي؟ إنه أمر محتمل، لو أصدرنا حكمنا على أساس المآزق التي وُضع النزاع اليوغوسلافي فيها، وإذا ما تذكرنا تناقضات المعازل الثقافية التي تم إقرارها رسميّا من قبَل الجماعة الدولية وتأكيدها في اتفاقيات دايتون؛ وأمر مؤكَّد، إذا ما اعتبرنا الدورَ المتواضع لقوة الأمم المتحدة للحماية الذي أصاب مصداقية الأمم المتحدة بضرر شديد؛ وبديهي، إذا ما قمنا بتقييم رد فعل وزارة الشئون الخارجية الروسية في مارس ١٩٩٨ حينما برزت المسألة اليوغوسلافية بصورة مأساوية في كوسوڤا: لقد رأت وزارة الخارجية الروسية حينذاك أن «تصريحات بعض ممثلي البلدان الغربية حول احتمال تدخل خارجي مباشر، وإصرارهم على جميع أنواع العقوبات ضد الجمهورية الفيدرالية اليوغوسلاڤية أمر غير مقبول[(١)]»...

مع ذلك يظل النزاع اليوغوسلاڤي بعيداً للغاية عن النموذج التقليدي للحروب بين الدول. خلف القوة الروسية تخفَّى شيءٌ آخر غير عمل فظ ولامبال، وقد كان سمة مشتركة للنظام البسماركى والاستراتيجية السوڤييتية: من جديد نلتقي في هذه القوة على الآثار الواضحة لمنهج للمسئولية لا يتميز بالانتساب إلى الإنسانية فى مجملها، بل بالاستناد إلى تكافلات ثقافية يتردد صداها وسط المجتمع الروسي. لا شك بأن هذا الانحراف للقوة الذي لم يعد يتشبث هنا بالإنسانية بأسرها، بل بجزء

---

(١) جريدة الفيجارو، ٩ مارس ١٩٩٨، ص. ٣.

من الإنسانية غير متوطِّن، ينطوي على ما يثير القلق الشديد بل وأيضًا ما يزعزع بعنف استقرار النظام الدولي التقليدي. وخاصة بأن روسيا لم تتدخل باعتبارها فاعلاً وحيداً لهذا العمل القائم على الهوية، المنسوج من تكافلات ثقافية بين الدول أو خارج الدول: كان لليونان موقف من ذات الطبيعة، مصنوع أيضًا من الوحدة الأرثوذكسية مما ينشِّط تضامن تركيا مع الأقليات المسلمة.

هذا التوكيد للمسئولية عن قطاع من القطاعات نجده بصورة أكثر في سلوك جمهورية إيران الإسلامية التي أبرزت، منذ عام ١٩٩٢، تضامنها الفعَّال مع مسلمي البوسنة. كان إضفاء الصفة الرسمية تدريجيًا على التقسيم العرقي-المذهبي فرصة سانحة لإيران، التي أمكنها بذلك إثبات صحة قراءتها للعالم وأعلنت بصوت عال تضامنها مع الضحايا الرئيسيين للتطهير العرقي. هكذا تم تقديم الدليل على أنّ إيرانّ الإسلامية هي حامية «الأمة» والمضطهدين[١]... كانت المعركة تستحق الدخول فيها ويكشف مجمل تكاليف التدخل بأنه أقل بكثير من المكاسب المتوقعة: فيما هو أبعد من بيانات التضامن ومن المظاهرات الرمزية جيدة التنسيق لفضح المؤامرة المعادية للإسلام وعجز المؤسسات الدولية، بخاصة عجز الأمم المتحدة، بذلت إيران مجهودًا يشتمل على أبعاد ثلاثة، مساعدة عسكرية، وتعضيد إنساني، ومعونة اقتصادية. ومنذ ربيع عام ١٩٩٢ أقيم جسر جوي عن طريق كرواتيا لتزويد القوات المسلمة: ويقدرون حصة «الإخوة الإيرانيين» في تجهيزاتهم بـ. ٥٠٪ خلال الفترة من عام ١٩٩٢ حتى توقيع اتفاقيات دايتون. وتم إرسال مستشارين عسكريين إيرانيين للعمل في المليشيات الإسلامية، كما حصل بعض أفراد هذه المليشيات على تدريب في إيران. وقامت العديد من المنظمات غير الحكومية المنتمية إلى نخبة من مشاهير الوحدة الإسلامية الإيرانيين أو «الموالين لإيران» بتكملة العمل على مستوى المساعدة الاجتماعية المقدمة للسكان وبالتالي التعليم والإرشاد و«غرس العقيدة» المنبثقة بالضرورة عن هذا العمل[٢].

---

(1) J. Esposito éd., *The Iranian Revolution : its Global Impact*, Miami, Florida University Press, 1990.

(٢) نستند هنا إلى بحث تم إجراؤه في إطار معهد العلوم السياسية في باريس، ١٩٩٧-١٩٩٨.

إن سهولة اندراج هذه الوحدة الإسلامية المناضلة في النزاع البوسني تستدعي ثلاث ملاحظات. أولاً، بالاستناد إلى أخلاقيات مسئولية لن تستطيع الفعالية المناضلة للجمهورية الإسلامية محوها إطلاقًا: عند منشأ هذا التدخل يتضح دائمًا مشهد الضحايا الذي نشرته الوسائط الإعلامية، والذي شحذه عجز المنظمات الدولية الواضح. وفي هذا الشأن أصبحت قصة هذه الحرب حديثة للغاية: سرعان ما دخلت هذه القصة حياة الأفراد اليومية وأوجدت شعورًا بالمسئولية أكثر وضوحًا لاسيما وأن سهولة المواصلات الجوية جعلت التدخل سهلاً، قليل التكلفة وتوافق بوضوح مع حاجة السكان المنكوبين. ثانياً، لم يكن للوصفات التقليدية للدبلوماسية الدولية غير تأثير قليل: أزمة نموذج الدولة-القومية العاجز بصورة مأساوية في منطقة البلقان، وقد أدى النزاع اليوغسلافي إلى تقلُّص أنماط التنظيم فيما بين الحكومات، وإلى فتح شهيَّات الفاعلين على أساس الهوية بصورة خطيرة؛ لقد أصبحت المسئولية بين الثقافات بدلاً من بين الدول، مما دفع مسلمي البوسنة والحزب الذي يرأسه على عزت بيجوفيتش نحو انحياز للهوية متزايد الوضوح، مما أفاد التحالف الإيراني. وبخاصة، يعكس التدخل الإيراني تمامًا التسوية الحاذقة التي تتم في إطار النزاعات بين عقلانية الدول التي تميل إلى «السياسة الواقعية»، وعقلانية أصحاب مشروعات الهوية الذين يعلون شأن التوكيد الأصولي. لقد قبلت الولايات المتحدة، بل وحتى يقولوا إنها أيدت بفاعلية مهمة التضامن العسكري الإسلامي، لأنه ساهم في إعادة توازن علاقات القوى بين المتحاربين وسهَّل بذلك حدوث تسوية: تسببت هذه التسوية في غضب روبرت دول [مرشح الرئاسة الأمريكية حينذاك] الشديدالذي، في خضم المعركة الانتخابية للرئاسة، اتهم منافسه بأنه قد حبذ بطريقة غير مباشرة ثورة إسلامية في أوروبا، وقد حصل دول على موافقة على تكوين لجنة تحقيق. وفي المقابل حصلت إيران على دور استراتيجي ودبلوماسي في هذا النزاع ونجحت، عن طريق الوحدة الإسلامية وخطاب الهوية، في إعادة تقدير قوتها كدولة تقليدية.

يحتمل أن تكون هذه التسوية نافعة وموفقة جزئيًا، ما دامت قد أتاحت احتواء نصر كامل للصرب، وسحقًا عسكريًا للطرف الآخر. وربما تكون أداة لإدارة صالحة للأزمات التي تتجاوز التنافس البحت بين دول لم يعد من الممكن اختزالها

إلى مجرد نظام بسماركي مبني على القوة. ويحتمل حتى أن تتيح إدخال حد أدنى من المرونة والسلاسة في النظام الدولي مثلما يشير إليه التقارب الذي حبَّذت حدوثه بين الولايات المتحدة وإيران. مع ذلك فالمقابل مرتفع: إن هذا الدمج بين مرجعيات الدول والمرجعيات الثقافية قد أتاح حدوث تناغم بين خريطة الدول وخريطة الهويات، على حساب تطهير عرقي مؤكَّد وابتكار دول فقدت فيها المواطنة روحها لكي تتوافق منذ الآن فصاعداً مع العرقية.

والحالة هذه، إن هذا التشويه لمبدأ المسئولية من جانب آليات ضغوط الهوية ذاتها لا يخمد القوة، لكنه يضعها في خدمة تكافلات لم تعد تستند إلى الإنسانية في مجموعها، ويعيد تكوين عداوات لا تخضع لمنهج الدولة القومية، ولا لذلك الخاص بالأراضي القومية، أو بالجماعات السياسية. إن مناطق الهوية هذه المتخلفة بين عالم الدول وعالم المنافع المشتركة، تقوم بتعبئة موارد كبيرة لا تستطيع الجماعة الدولية إدارتها سوى بالتسويات والتَّرميقات الظرفية. مع ذلك فإن إشاعة هذه الأساليب تصور عملاً ليس هو عمل السيادة ولا عمل علاقة القوة اللامبالية، لكنه مصنوع من رؤية عالمية، و اعتماد متبادل، وتكافلات حتمية، ودحض السلوكيات المنفردة، ومن مساعدة إنسانية مطلوبة وممنوحة، ورأي عام عالمي يعبِّر عن ذاته، وكذلك من محاكم جنائية دولية تتشكل، وعمليات عرقية يتم إقرارها رسميًا ونقضها في آن واحد... بعبارة أخرى، إن جميع هذه التشويهات المتعاقبة لا تمحي البعد الرمزي والمعنوي للمسئولية، وتعرقل في الوقت ذاته وضع تنظيمات مُحْكمة تستطيع احتواء كروب الحرب.

ونلاحظ بصفة خاصة أنه يمكن تحويل مبدأ المسئولية عن وظائفه من أجل إضفاء الشرعية بطريقة غير متوقَّعة، بل وفظَّة، على الأفعال أحادية الجانب الأكثر أنانية في بعض الأحيان، وبذلك يتم وضع قناع الالتزام الأخلاقي تجاه الغير على مظاهر القوة الأكثر نصوعًا. ونحن نعرف أنواع الهيمنة الناتجة عن سياسات التعاون أو الاقتحامات الأبوية المترتبة على سياسات «الحماية» التقليدية: لا تنقطع هذه السياسات ولا تلك عن التزين بحجة المسئولية، مسئولية القوي تجاه الضعيف، والراعي تجاه مواليه، والجار الكبير تجاه توابعه. إن التعميم المتزايد لفكرة التدخل، والتذكير المتكرر الذي يحظى بالإجماع بواجب الشمال تجاه الجنوب، وابتكار

مظهر تعددية الأطراف في إطار «جماعة الدول المستقلة» [جماعة تضم ١١ جمهورية مستقلة من جمهوريات الاتحاد السوڤييتي السابق] أو الفرانكفونية مثلاً ، قد أضفت على هذه الممارسات مظهرًا شائعًا وأحيانًا خادعًا خلال سنوات الثمانينيات والتسعينيات .

كان هذا بحق هو الفكر الذي دفع فرانسوا ميتران منذ يناير ١٩٩١ إلى تقديم «المساعدة الفرنسية» إلى چوڤينال هابياريمانا رئيس رواندا ، حينما بدأت المأساة التي أدت إلى الإبادة الجماعية ذات الذكرى الأليمة . كان يكفي وجود عنصرين لتداعي العنف : الروابط الثنائية التي تجمع بين دولة-راعية ودولة-موالية ، واليقين المقرر باعتباره رد فعل انفعالي بأن تزعزع النظام في رواندا لا يمكن أن يعود إلا «لمؤامرة خارجية» من جانب الدول الإفريقية الناطقة باللغة الإنجليزية التي تهيمن بالبداهة على الأقلية من عشائر التوتسي(١) . ونحن نعرف ما نتج عن ذلك : تجهيز جيش رواندي وتزويده بالضباط ، وقد تضخم هذا الجيش بسرعة كبيرة ، أي نفقات تبلغ ١٤ مليون فرنك في عام ١٩٩٢ ، و٢٨ مليون فرنك خلال ثلاث سنوات ، وهي أرقام رسمية يقولون أنها تقل كثيرًا عن الحقيقة(٢) ...

إن المثال الرواندي استثنائي بقدر ما هو كاشف . لقد بيَّن ، عن طريق المأساة غير العادية التي اشترك فيها ، كيف أن مناهج المساعدة تحمل بيسر عناصر انحلالها الخاصة . وفي نظام الموالاة ، يفسِّر اندثار المبادئ السيادية الطريقة المألوفة للغاية التي بها يمكن عادة للمؤسسات رفيعة الشأن في دولة القانون أن تقوم بلا مراقبة بتعضيد مثيلاتها في نظام موال ، سلطوي ، أبوي ، غارق في الانحراف ، بل وبالحلول محلها في بعض الأحيان . وباسم وفاء لا يمكن النكوص عنه أو فرانكفونية لا يمكن التخلي عنها ، يسرعون إلى تقديم المساعدة باستخدام أسلوب تجميل الوجه بالمساحيق المثيرة للسخرية ، أو أنهم بكل النيات الطيبة يستخدمون أحيانًا أفكار

---

(1) C. f. G. Prunier, *Rwannda, 1959-1996 : Histoire d'un génocide,* Paris, Dagorno, 1997, et p. 4. «France-Rwanda: Le syndrome de Fachoda», *Le Figaro,* 13 jannvier 1998,

(٢) المرجع السابق : راجع أيضاً الشهادات التي أدليت أمام البعثة البرلمانية لتقصي المعلومات عن رواندا ، وخاصة شهادة الچنرال كويسنو بشأن تدريب فرنسا للجيش الرواندي في عام ١٩٨٣ ، جريدة لوموند ، ٢١ مايو ١٩٩٨ ، ص . ٤ .

المسئولية النبيلة: حينئذ يتقولب الأخ الأكبر في أهداف الموالي، ويقترن بانحرافاته ويفقد بريقه... هذا مثال جيد عن اقتفائية الموالي التي عن طريقها يُحرج موقف الراعي، ويهيمن على أفعاله قصيرة الأمد، إلى حد قلب علاقة التبعية عند وقوع نزاع. وقد دفعت هذه الحالة مستشارًا ديپلوماسيًا سابقًا لدى رئاسة الجمهورية الفرنسية إلى التصريح بقوله: «لقد اضطررت إلى أن استقبل في مكتبي ٤٠٠ سفَّاح و٢٠٠٠ تاجر مخدرات. لا يمكننا عدم تلويث أيدينا مع إفريقيا[١].» في ظل علاقة الموالاة، يصبح الالتزام الأخلاقي سلبيًا، إذ يتوافق مع انحرافات الموالي لكي يشاركه أعباءه بصورة أفضل.

في الوقت نفسه، إن المسألة الرواندية موضوع مألوف لأن مكوِّناته شائعة: إن المسئولية انتقائية، ما دامت غير ملزمة إلا تجاه الآخر السياسي، بمعنى الحاكم-الموالي وحده؛ وهي تنافسية، ما دامت تفرض نفسها في مواجهة طرف ثالث يقوم بالتهديد من خارج جماعة مسئولية خيالية مكوَّنة من منطقة نفوذ أو وفقًا لمصير مشترك مفترض؛ إنها موجَّهة كلية نحو استمرار البقاء السياسي لعاهل محلي، وليس نحو منفعة عامة، والتي تصبح عندئذ ثانوية. ويعزون إلى فرانسوا ميتران أنه باح لأحد المقربين إليه: «إن الإبادة الجماعية، في تلك البلدان، لا تهم كثيراً[٢].» الوسيلة المستخدمة في الإبادة هي التي بدقة تكون موضع دعوة بالالتزام وبالخضوع للنظام... هذا المفهوم الخاص للمسئولية نجده في العديد من تدخلات فرنسا في إفريقيا: في الجابون، من أجل إعادة الرئيس السابق موبا إلى السلطة بعد أن كان قد تم خلعه، وفي جمهورية وسط إفريقيا، تدخلات عديدة منذ سقوط بوكاسا عام ١٩٧٩، وفي جزر كومور [الواقعة في أرخبيل كومور بالمحيط الهندي]، وفي الكونغو عند وقوع أزمة صيف عام ١٩٩٧، وفي تشاد بطريقة متكررة منذ عام ١٩٦٥، لمواجهة المتمردين في الشمال، وفي توجو من أجل تدعيم نظام إياديما... ولعله في زائير أيضًا، لكن بطريقة غير مباشرة، حينما شنَّ لوران-ديزيريه كابيلا هجومًا نهائيًا ضد موبوتو المُنْهار: هكذا تتحدث جريدة نيويورك تايمز في تحقيق صحفي عن دور شركة فرنسية متخصصة في تجارة الجملة المتعلقة

(1) «France-Rwanda» : un génocide sans importance...», *Le Figaro*, 12 janvier 1998, p. 4.
(2) *Ibid.*

بالأجهزة وبالمرتزقة الصرب، والبلچيك، والفرنسيين، والأوكرانيين، «من أجل وقف زحف المتمردين». كان تورط الدولة الفرنسية في استخدام قوات موازية موضع نفي: مع ذلك يشير هذا التحقيق إلى أساليب غير مباشرة أو إلى مساومات تجعل التدخلات معقدة، متنوِّعة، ومستعصية على الفهم[1]...

من المؤكد أن فرنسا ليست الوحيدة التي تقوم بتنظيم أمور «مناطق النفوذ» هذه التي تستدعي مبدأ المسئولية وتشوِّهه. إن هذه الممارسة المعهودة إلى كل دولة تطمح في القيام بدور دولة كبرى، هي ممارسة تتم في الحياة الدولية اليومية إذ تترك الدول الأكثر غنى بطيب خاطر إلى نظيراتها مهمة ممارسة جغرافية انتقائية. لم تعارض الجماعة الدولية ابتزازات الجيش الروسي في الشيشان إلا بطريقة فاترة وشكلية للغاية، إذ لم تحظ الحرب الأهلية هناك بأي مداولة داخل مجلس الأمن. لقد تمكنت روسيا من الحديث بحرية عن «العصابات المسلَّحة غير الشرعية» أو عن «الخونة» لكي يمكنها تحويل مدينة جروزني إلى رماد، ولكي تعلي بصعوبة من تفوقها العسكري؛ وبالرغم من مبادرة متواضعة من جانب «منظمة الأمن والتعاون في أوروپا»، ومن قيام الفدائيين الشيشان بعمليات قبض مذهلة على رهائن، إلا أن الوطنيين لم ينجحوا في تعبئة الجماعة الدولية وفي جذب اهتمام مجموعة الكبار «السبع + واحد» المجتمعين في أبريل ١٩٩٦، في غمرة القتال...

طمحت روسيا، المسئولة وحدها في الشيشان، إلى أن تكون مسئولة أيضًا خارج حدودها، في مجموع بلاد القوقاز، وقد حصلت بالفعل من الجماعة الدولية على دور شبه قاصر عليها في «تسوية» موضوع أبخازيا. وبالرغم من بعثة المراقبة الصغيرة (الأونوميج) التي كونتها الأمم المتحدة، إلا أن عمل التهدئة الأساسي أسند في مايو ١٩٩٤ إلى روسيا وإلى قوات الفصل بين القوات التابعة لـ«جماعة الدول المستقلة»، في حين ظلت الجماعة الدولية غير مكترثة إلى حد بعيد بأعمال التطهير العرقي الذي كان الچيورچيون من سكان أبخازيا ضحاياه. وكانت چيورچيا قد اضطرت قبلها ببضعة أسابيع إلى إقرار الاندماج في «جماعة

---

(١) جريدة نيويورك تايمز، ٢ مايو ١٩٩٧، وجريدة لوموند، ٤-٥ مايو ١٩٩٧، ص. ٤

الدول المستقلة» لكي تستفيد من مساندة موسكو للقضاء على الحرب المدنية التي يغذيها أنصار جامساخوري رئيس جمهورية چيورچيا السابق. ونجد السلام الروسي في تسوية موضوع كاراباخ-العليا ويؤثر أيضًا في تطور موضوع الطاچيك في آسيا الوسطى. هكذا أمكن لروسيا الاحتفاظ بحوالي ٢٠,٠٠٠ رجل في جمهورية طاچكستان الذين كانوا يعسكرون أساسًا على الحدود الأفغانية، لكن كانت مهمتهم حماية الرئيس رحمانوف الذي، يقود منذ الاستقلال عشيرة كوليابي الشيوعية السابقة الموالية لروسيا، والمعارضة للعشيرة الإسلامية والقومية. إن الاتفاق الموقَّع في الكريملين في يونيو١٩٩٧ قد حبَّذ التصالح بين العشيرتين بينما سمح بالمحافظة على قوات روسية: تم إضفاء صفة رسمية على هذا الاتفاق بحضور ممثلين للأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي، والدول المجاورة، لكن تم فرضه من جانب موسكو لخدمة مصالحها الخاصة، وعلى حساب التقليل بصورة محسوسة من سيادة الدول المعنية[١].

يوجد نوع مختلف من أحادية الجانب المستترة هذه في سياسة فرض الحظر الأمريكية المترتبة على قانون«هيلمز - بورتون» Helms-Burton الموقع يوم ١٢ مارس ١٩٩٦ من جانب الرئيس كلينتون وعلى قانون «داماتو-كيندي» D'Amato-Kennedy الصادر أيضًا عن البيت الأبيض يوم ٥ أغسطس التالي. ويسمَّي القانون الأول أيضاً «قانون الحرية الكوبية والتضامن الديموقراطي»، وكان ينشد معاقبة كل منشأة، حكومة أجنبية أو مواطن لا يحترم الحظر الذي قررته الولايات المتحدة ضد كوبا. وينص القانون الثاني على توقيع عقوبات ضد المنشآت الأجنبية التي تؤدي استثماراتها في إيران وفي ليبيا إلى تدعيم قطاع الطاقة في هذين البلدين. يستند كل من هذين القانونين بوضوح إلى مبدأ المسئولية: يشير قانون هيلمز- بورتون في مادته الثانية إلى أن العقوبات لن يتم رفعها إلا حين يتحقق الرئيس الأمريكي من أن كوبا قد أقامت حكومة منتخبة ديموقراطيّا، ونظامًا قضائيّا مستقلا، وانتخابات حرة. كان هذا القانون يستلزم تكريس «مجهود داخلي من أجل الإسراع في انتقال كوبا إلى الديموقراطية». وفيما يتعلق بقانون داماتو-كيندي، فقد تم إقراره، وفقًا

(١) المرجع السابق، ١١ يوليو ١٩٩٧، ص. ٤

لتصريح بيل كلينتون، بقصد واضح للغاية: «كان يجب على الولايات المتحدة أن تتصرف لأنها تتحمل مسئولية خاصة» في مكافحة الإرهاب[١].

لا يوجد على الأرجح أي نص قانوني ذهب إلى هذا المدى البعيد في طعن مبدأ السيادة. إن البند الثالث من قانون هيلمز-بورتون يتيح محاكمة أي شخص أمام المحاكم الأمريكية يكون قد تعامل تجاريًا مع منشآت كوبية كانت ملكية أمريكية قبل تأميمها أو مصادرتها. ويهدد البند الرابع برفض منح تأشيرة دخول أمريكية لكل شخص يعاون على إجراء مثل هذا النوع من التعامل. إن آثار جميع هذه الأحكام أحادية الجانب ضخمة: إنها تَحرم الدول الأخرى من حق تنفيذ سياسة خارجية مغايرة لسياسة الولايات المتحدة، وتزدري أحد المبادئ الأساسية للقانون الدولي الذي يُلزم بقبول شرعية نزع الملكيات والتأميمات التي تقررها دولة صاحبة سيادة؛ إنها تُضفَي على القضاء الأمريكي اختصاصًا خارج أراضيه لكي يصدر حكمه على الاستراتيچيات التجارية لمنشآت أجنبية قائمة في الخارج[٢]. ومن وجهة نظر أكثر عمومية، فإن قانوني هيلمز-بورتون وداماتو-كيندي ينشدان وضع القوة الاقتصادية والتجارية الأمريكية في خدمة مهمة إدارة منشآت أجنبية والسياسات الاقتصادية للدول. ومن أجل تكملة هذه الصورة الغريبة، فإنهما يخالفان اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية، في حين أن القانون الخاص بكوبا يقلب أحكام اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة «النافتا» بحرمان رجال أعمال مكسيكيين أو كنديين يتاجرون مع كوبا بل وحرمان أسرهم من دخول الولايات المتحدة. كان هذا بنوع خاص مصير رؤساء منشأة «دوموس» المكسيكية، ومصير زوجاتهم وأطفالهم القُصَّر، وشركة المناجم الكندية الدولية «شيريت» التي كانت أول من تحمَّل نتائج هذا الإجراء[٣].

هنا، يعتبر تحريف مبدأ المسئولية من طرف واحد نموذجيّا: إن الإجراءين اللذين يستهدفان نظريّا تحقيق منافع مشتركة (مكافحةالإرهاب، وإحياء الديموقراطية)، لم

(١) المرجع السابق، ٧ أغسطس ١٩٩٦، ص. ٢

(2) S. Lisio, «Helms-Burton and the Point of Diminishing Returns», *International Affairs*, 72, 4, 1996, p. 708-709.

(٣) جريدة لوموند، ٢٥-٢٦ أغسطس ١٩٩٦ ص. ٢

تتخذهما مؤسسات شورى دولية بل اتخذتهما دولة واحدة، فضلاً عن كونهما محصِّلة لضغوط معقَّدة داخل الكونجرس؛ إنهما لا يتعلقان بإعلاء هذه المصالح بصفتها هذه، لكن يتم تنفيذهما في عدد محدود من البلدان تتنازع مباشرة مع الديبلوماسية الأمريكية، مع استثناء جميع الآخرين؛ كما أن تعليق هذه الإجراءات لا ينبثق عن قرار جماعي بل عن تقييم يجريه الرئيس الأمريكي؛ ولا تضمن تنفيذها سلطات قضائية دولية، بل العدالة الأمريكية وحدها من ناحية، ومن الناحية الأخرى ممارسة القوة الرادعة وحدها التي تهدد كل إنسان بألا يتمكن من بعد الوصول إلى السوق الأمريكية؛ وأخيرًا إن إعلان هذه الإجراءات لم يندرج في أحكام القانون الدولي لكن في تلك الخاصة بتأكيد قوة طرف واحد. بالإضافة إلى أن المزايا المنفردة التي سعت الولايات المتحدة إليها كانت واضحة: تدعيم الأهداف الديبلوماسية المعلنة، وبذلك يتم تجنب حلول شركات أجنبية محل منافستها الأمريكية في سوق اضطرت إلى الانسحاب منه. عند توقيع قانون داماتو-كيندي، قال نيكولا بيرنز المتحدث الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية صراحة كتسويغ لصدور القانون: إن شركة «توتال» قد حلت أساسًا محل شركة «كونوكو»، وحصلت (في إيران) على عقد كان يمكن أن يكون مربحًا لكونوكو[...] نحن نريد معاقبة المنشآت التي ستتخذ مثل هذه المواقف مستقبلاً[1]. »

تعرَّضت هذه القوانين لصيحات الاستنكار في أنحاء العالم. أدان رؤساء دول أمريكا اللاتينية قانون هيلمز- بورتون بحزم في اجتماعهم المنعقد في كوشابامبا [مدينة بوليڤية] في سبتمبر ١٩٩٦، مرددين عبارة اللجنة القانونية لمنظمة الدول الأمريكية التي سبق وأن أعلنت عدم تطابقه مع القانون الدولي. وفي اجتماع عقده في الشهر التالي وزراء خارجية الدول الأوروبية الخمس عشرة وضعوا أحكامًا انتقامية مؤثِّرة، بتعضيد من كندا والمكسيك. كان كلاوس ڤون ديرپاس المتحدث الرسمي للجنة الأوروبية قد استنكر منذ ٢٣ أغسطس صدور القرار الأمريكي «من طرف واحد» و«تطبيقه خارج أراضيها»، ووصفه بأنه «فاسد» ثم أضاف: «لقد قررت الولايات المتحدة بدون التشاور مع أحد بانطباق أحكام القانون على مواطنين

(١) المرجع السابق، ٧ أغسطس ١٩٩٦، ص. ٢

غير أمريكيين بشأن موضوعات تقع خارج أراضيها. حدث كل ذلك في ذات الوقت الذي تسعى فيه الغالبية العظمى من البلدان، من خلال منظمة التجارة العالمية، إلى وضع قواعد متعددة الأطراف لتنظيم التجارة الدولية[1]. »

تجدر ملاحظة أن هذه الهجمات -المضادة قد أثمرت: اضطر بيل كلينتون مرتين في ١٦ يوليو ١٩٩٦ وفي ٣ يناير ١٩٩٧ بوقف أحكام البند الثالث، وهي الأحكام ذاتها التي سمحت بملاحقة الشركات الأجنبية التي تتعامل مع منشآت كوبية تم تأميمها بعد أن كانت أمريكية الملكية. وفي ١٤ أبريل التالي، عُقد اتفاق بين الولايات المتحدة واللجنة الأوروبية بتعليق قانون هيلمز-بورتون وقانون داماتو-كيندي. ولم تخضع شركة توتال التي وقعت في سبتمبر ١٩٩٧ عقداً مع إيران لأي إجراءات أمريكية انتقامية. هكذا خضعت المقاطعة ذاتها للمقاطعة، لكن في هذه المرة بنجاح، لكي توحي بأنه، في هذا النظام العالمي الجديد الذي يتم تكوُّنه، تغلبت في النهاية ظواهر الاعتماد المتبادل، وتزايد المصالح وتنوع الفاعلين على توكيدات القوة وحيدة الطرف. وإذا كان لايزال يتم، في هذه التحديات، التلويح بحجَّة السيادة، إلا أن الاستناد إليها يظل ثانويّا: كان الأمر يتعلق تمامًا بجدل حول المسئولية، والوسائل الكفيلة بإتاحة تفعيلها، وبخاصة تخليها عن تعددية الأطراف، بل وأيضًا حول تعدد المصالح التي تشتملها والخاصة بالدول أو بغير الدول. هكذا، في مواجهة أحكام موضع معارضة شديدة، تدلنا أيضًا هذه القدرة المعطِّلة للآلية الضخمة المتمثلة اليوم في نظام دولي من خارج الدول على الفعالية النسبية للغاية لأي حظر مقبل.

وفي نهاية الأمر تبقى المسئولية تحت المراقبة ... لكن بلا رقيب معيَّن. وتظل آثار القوة، متسللة في كل مكان، تُظْهرها الدول التي تحتفظ بثقافة القوة ويروق لها المحافظة على دورها الوسيط لإنجازَ وظيفتها الدولية. وفي هذا الشأن، تظل القوة عاملاً للتحليل لتفسير استراتيجيات الدول، ولتقييم نتائجها وفهم الانحرافات التي يعاني منها مبدأ المسئولية. مع ذلك نلاحظ أن هذه الانحرافات الحقيقية تخضع بدورها لكبح من جانب تدبير حاذق مكون من خليط من نشر المجازفات

---

(١) المرجع السابق، ٢٥-٢٦ أغسطس ١٩٩٦، ص. ٢

والمجادلات، ومن تزايد الفاعلين والمصالح، وضغوطهم والضغوط المضادة. بين دينامية القصور الذاتي والرقابة بلا رقيب تقوم هذه الأفعال المتشعبة بإحياء المسئولية وبجعلها في الوقت نفسه أقل وعيًا، وأقل طوعية، وأكثر حذرًا وأكثر جماعية.

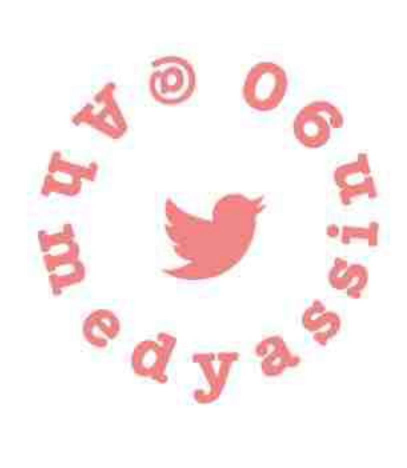
بالرغم من كل شيء، يؤدي هذا الضغط الحقيقي إلى تثبيط همَّة المبادرات المدفوعة بالإفراط في الانفراد بالعمل من جانب طرف واحد. إن التراجع الذي استسلمت له الدولة الأكثر قوة في العالم، من خلال الفشل النسبي لسياساتها الخاصة بالحظر أو سياستها بشأن العراق، لا يلغي إطلاقًا شدة طموحاتها ولا حقيقة قدرتها. إن «تعددية الأطراف الملتزمة» التي أعلنتها السيدة أولبرايت في أبريل ١٩٩٣، حينما كانت لا تزال سفيرة لبلادها لدى الأمم المتحدة، تطابقت مع عقيدة «توسيع» الديموقراطية والسوق، التي وضعها في الوقت نفسه أنطوني ليك مستشار الرئيس الأمريكي لشئون الأمن آنذاك[١]. لقد اتجه كل منهما نحو تعظيم «القيادة» الأمريكية، والتوفيق بين المصالح الأمريكية الخاصة ومبادئ الرئيس ويلسون لبناء نظام عالمي جديد يستفيد منه الجميع. ولعل هذا التحول الغامض هو الذي في طريقه إلى التفكك، فقد انحصر «الالتزام» في «الاحتواء»، بل في ميل البعض إلى الانسحاب وإلى الرغبة في الضن بالجهد والمشقة. وإذا تأكد هذا الاتجاه، فإنه يمكن للمسئولية أن تتخلى جزئيًا عن موقعها أمام مبدأ عزلة جديد.

هكذا يندرج نقض الالتزام في منهج جميع هذه الاختلالات. إن انسحاب فرنسا من المسرح الإفريقي ذو مغزى: حينما قرر مجلس الأمن تكوين (بعثة الأمم المتحدة في جمهورية وسط إفريقيا) يوم ٣٠ مارس١٩٩٨، فإنه أعاد إسناد المسئوليات إلى أطراف الأمم المتحدة المتعددة. إن القرار رقم ١١٥٩ المتخذ بهذه الصورة يقلب منهجًا كان يجعل من فرنسا قوة إقليمية في إفريقيا الفرانكفونية. إنه يستكمل سياسة جديدة أعلنها هيوبرت ڤردين بتعزيز الإقليمية «وتقوية القدرات الإفريقية في المحافظة على السلام»، مما يتيح لفرنسا «عدم التورط في نزاعات داخلية». وفي أعقاب «القوة الإفريقية لفض الاشتباك في ليبريا» التي كانت موضع

(1) C. P. David, *Au sein de la Maison-Blanche*, Quebéc, Presses universitaires de Laval, 1994, p. 456.

سخرية فيما مضى، ثم إشادة من بعد، كان القصد هو تجهيز من طرف واحد، قوة عسكرية من الدول الإفريقية للمحافظة على السلام تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية. إن تطور الرأي الأمريكي من مشروع (قوة الاستجابة للأزمة الإفريقية) إلى مشروع (مبادرة الاستجابة للأزمة الإفريقية)، حينما يعطي لمنظمة الوحدة الإفريقية دوراً أكثر وضوحًا، ويقدم للدول الإفريقية الأقل حظًا وسيلة لإبداء الرأي، فإنه يظهر حدًّا أدني من التوافق العام من أجل التأكيد، الهش والشكلي، على تعددية الأطراف التي يمكن وصفها بـ. «اللامركزية». إن مسئولية الإفريقيين هذه، المعلنة نظريًا، تجاه الأمن الإفريقي تُبطل، على الأقل في خطابها، بعض مباهج المسئولية، أو في القليل تؤدي إلى إعادَة إدخال هذه المباهج على مستوى أدنى للمناورة وأكثر كتمانًا. وفي هذا الشأن، يمكن أن تؤدي إقليمية المسئولية إلى تكريس تعميقها، في إفريقيا كما في أماكن أخرى، والمساهمة في تراجع الأشكال الأكثر تطرفًا للسلوك المنفرد.

* * *


@Ahmedyassin90

الفصل السابع
حقـــوق الإنســـان
بين المراوغة والعدل

من بين جميع المنافع المشتركة، تحمل حقوق الإنسان قيمة الرمز. ومن بين جميع المسئوليات، فإن مسئولية التكفل بإعلاء شأن حقوق الإنسان وحمايتها هي أيضاً الأكثر تحفيزاً: إن التخوم الأكثر وضوحاً التي يمكن فرضها على سيادة الدول تعود إلى الحق في منعها من التحكُّم تعسفيّا في الحريات الأساسية. توجد العديد من التوكيدات المعتبرة - بطيب خاطر - أمراً مقرراً، تخوِّل حق الرقابة على الآخر وتبدو بأنها تستبعد استخدام حجَّة القوة كأساس نظري لفكرة المسئولية بلا حدود[1]. كان لقرار مجلس اللوردات برفض منح أوجوستو پينوشيه [رئيس شيلي السابق] حق «الحصانة السيادية» آثاراً شبيهة بقصف الرعد، في لندن وفي العالم أجمع. بالمثل أيضًا، كانت آثار المبادرة التي اتخذها القاضي الأسپاني بالتاسار جارزون قبلها ببضعة أسابيع، بإصداره لأمر دولي بالقبض على ديكتاتور شيلي السابق، وقد اقتدى به قضاة أوروپيون آخرون الذين أصدروا أحكامًا بشأن جرائم ارتكبت في شيلي بحق مواطني بلدانهم. لم تعد السيادة متراسًا مطلقًا يحمي مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية: لم تعد ممارسة «السلطة النهائية» عذراً، ولا حماية كاملة، كما أن اختصاصات السلطات القضائية على أراضيها لم تعد ستراً فعّالاً. وفيما هو أبعد من الشكوك في حق ما زال متعثراً، فإن المجادلات التي تبرز في كل مكان تقريبًا تشير إلى ظهور مساحة دولية لحقوق الإنسان، التي تبعًا لها تنزع الحقوق

(1) F. Deng *et al.*, *op. cit.*, p. 227 *sq.*

الأساسية لكل إنسان إلى أن تصبح تدريجيّا شأنًا يخص الجميع. وقد بدأ هذا التطور منذ أمد بعيد: كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد وافقت يوم ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ في باريس على إصدار «إعلان عالمي لحقوق الإنسان»، استند في حيثياته على «مفهوم مشترك لهذه الحقوق والحريات» ودعا إلى «هدف مشترك يجب أن تبلغه جميع الشعوب والأمم»، وقضى «بتأمين الاعتراف بهذه الحقوق والتطبيق الشامل والفعلي لها، عن طريق إجراءات تدريجية وطنية ودولية». وفي ٣ يناير ١٩٧٦ بدأ تنفيذ «ميثاق دولي خاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية»، وبعد مضي عامين «ميثاق دولي خاص بالحقوق المدنية والسياسية». اشتمل هذا الميثاق على إنشاء لجنة لحقوق الإنسان تفحص التقارير التي تقدمها الدول حول الإجراءات المتخذة في مختلف المجالات الواردة في الميثاق، بل وتطلب من بعض هذه الدول تقديم تفسير لمخالفاتها. بل وتم الاتفاق، بواسطة پروتوكول تكميلي، على منح الأفراد الذين يقدرون بأنهم ضحايا لانتهاك حقوقهم الحق في إبلاغ اللجنة مباشرة بهذه الانتهاكات. ونلاحظ بالمثل أنه تم، في ديسمبر ١٩٩٣، إنشاء مفوضية عليا لحقوق الإنسان تابعة للأمم المتحدة، وتم على المستوى الإقليمي إنشاء «الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان»، و«ميثاق حقوق الإنسان والشعوب» الذي أقرته منظمة الوحدة الإفريقية في عام ١٩٨١ و«الاتفاقية الأوروپية لحقوق الإنسان» الموقعة في روما منذ نوڤمبر ١٩٥٠، التي تضمن أحكامها المحكمة الأوروپية لحقوق الإنسان -جرى تعزيز اختصاصاتها عام ١٩٩٨- والتي يمكن للأفراد اللجوء إليها مباشرة. قامت المحكمة بتطوير التشريعات الوطنية بشأن التنصُّت على التليفونات وبخاصة في فرنسا[١]. وإذا كانت جميع هذه التدابير تراعي السيادة وتجاملها، إلا أنه لا جدال بأنها تتجه نحو إشاعة فكرة تقاسم المسئولية في مجال الحقوق الأساسية. وتعمل المؤسسات الأوروپية بصفة خاصة بإيقاع مُتَّصل، وقد بدأت بخاصة في حماية السكان

---

(١) نضيف إلى ذلك أيضاً حالات لجوء أشخاص طبيعيين إلى محكمة العدل للجماعات الأوروپية لإبطال التنصُّت، راجع:

. J-L., Quermone, *Le Système politique de l'Union eurpéenne*, Paris, Montchrestien, 1994, 2e éd., p. 69.

المهاجرين المهدرة حقوقهم، والذين تزداد معرفتهم بأساليب المطالبة بها وبكيفية الاستفادة من هذه التدابير بفطنة[١]...

هكذا تبدو الممارسة بأنها تقتفي المؤسسات، مثلما تؤكده بعض الأحداث المهمة التي حددت اتجاه تاريخنا منذ فظائع الحرب العالمية الأخيرة. لا يوجدأي شك بأن محكمة نورمبرج قد وضعت سابقة بارزة حينما أوضحت بأن الفرد مُلزَم بمخالفة قوانين دولته إذا ما كانت هذه القوانين تخالف القيم الإنسانية بصفة جوهرية. لم يعد الانتماء للوطن عذراً، ولم يعد من الممكن لأحد الانتفاع من مبدأ السيادة الممنوح للسلطة التي يتبعها لكي يخلي مسئوليته الفردية في مجال ارتكاب جريمة ضد الإنسانية[٢]. وفي حالة وجود تعارض بين قوانين الدولة والقيم الإنسانية الجوهرية، فهذه الأخيرة تؤكد بوضوح علو شأنها: على هذا لم تعد السيادة هذه السلطة النهائية والمطلقة التي هي أساس تعريفها؛ إنها تحتل مكانًا في سلسلة متشعِّبة من السلطات، لكنها لم تعد تمثِّل حلقتها الرئيسية.

لا جدال بأن الحرب الباردة قامت بإنقاذ السيادة من جديد أو بمنحها مهلة أخرى. وفي بعض الأحيان أتاحت الظروف الاستثنائية وحدها انبثاقًا محدودًا وانتقائيّا للغاية لجماعة دولية تفرض العقوبات على أحد أعضائها الذي انتهك القوانين الجوهرية بصورة خطيرة. لم تكن مثل هذه المبادرة تتعلق ببلاد «الجولاج» [كلمة روسية تعني معسكرات العمل الإجباري]، ولا ببلاد «الأرخبيل المنسي»[٣]، ولا بشيلي في عهد پينوشيه، ولا بالأرچنتين في عهد ڤيديلا، ولا الكولونيلات والچنرالات هنا أوهناك: على العكس ففي كل مرة كانت جدلية بارعة تذكر على كل جانب من جانبي الحائط أو الستار [الحديدي] بأن التهديد

(١) حول دور المحكمة الأوروپية لحقوق الإنسان، ومحكمة العدل للجماعات الأوروپية، راجع: C. Whihtol de Wenden, «Migratios et droits de l'homme», *in* Badie et C.Whihtol de Weden, *Le Défi migratoire*, Paris, Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1994, p. 167 sq.; cf. aussi V. Guiraudon, «Multiculturalisme et droit des étragers dans l'Union européenne», *in* R. Kastoryao dir., *Quelle identité pour l'Europe?;* Paris, Presses de Sciences-Po, 1998, p. 145 *sq.* et p. 156, qui montre aussi les limites de cette protection.

(2) D. Held, *Democracy and the Global Order*, Londres, Polity Press, 1995, p. 101.

(3) J.-L. Domeach, *L'Archipel oublié*, Paris, Fayard, 1992.

الخارجي يستتبع عدم المساس بقدرة الدول، وذلك على حساب الانتهاكات الأكثر خطورة لحقوق الإنسان. بقول آخر، عادت السيادة لاحتلال القمة... إذا ما كانت روديسيا أو إفريقيا الجنوبية مثلتا استثناءً وبأنه أمكن للأمم المتحدة توقيع عقوبات اقتصادية عليهما، فذلك لأن الدولتين المتهمتين لا تحتلان سوى أطراف النظام الدولي ولأن طبيعة الضغوط التي تمت ممارستها على الأكثر قوة من بين القوتين لم تعرض قياداته للأذى بصورة خطيرة. الواقع، أنه وجب انتظار الشهور الأخيرة لقطبية ثنائية متلاشية لكي تظهر تغييرات مهمة في إفريقيا الجنوبية: في حين أنه تقرر طرد ممثل حكومة إفريقيا الجنوبية من الأمم المتحدة عام ١٩٧٤، إلا أن فردريك دو كليرك قد أعلن يوم ٢ فبراير ١٩٨٩ إنهاء التفرقة العنصرية، وفي يوم ٢ فبراير ١٩٩٠ قرر الإفراج عن نيلسون مانديلا. وأخيراً نذكر بأنه في هذه الحالة كما في الأخرى، كانت الدولة هي هدف الأمم المتحدة والجماعة الدولية، كما أنه تمت إدانتهما في تلك الفترة بسبب مبادئهما المعلنة وليس على أساس ممارسات قادتهما: هكذا تم تقييد حق الرقابة وحماية السيادة، ما داموا نسوا محكمة نورمبرج، ولم يتكفلوا بمسئولية الأفراد فيما هو أبعد من الدول، كما لم يصدروا أحكاماً على أفعال الحكومة إذ كانت تتطابق رسميًا مع المبادئ الجميلة المعلنة.

المستحدث الذي يبدأ بصحبة العقد الأخير من القرن يذكرنا بالتغيرات التي أمكننا الاستدلال عليها في مجالات أخرى: تتطور حقوق الإنسان لدي الآخرين لتصنع تدريجيًا الحياة الدولية اليومية، بمعزل عن المنافسات الأيديولوچية التي كانت تنزع فيما مضى مصداقية ورصانة الخطابات المُسكِّنة وغير الفعَّالة تمامًا والتي كانت تستنكر القشَّة التي في عين الخصم. لقد أصبح من الممكن، بصفة جوهرية، تنفيذ سياسة لحقوق الإنسان عندما لم تعد أداة تستخدمها المنافسة بين القطبية الثنائية. ومن الأمور الكاشفة أنه تم تكوين «منظمة الأمن والتعاون الأوروبي» عند نشأتها من أجل تعظيم مفهوم ساخر بالسيادة، إذ أكدت رسميًا في عام ١٩٩٢، في إعلان هلسنكي، أن مجال حقوق الإنسان شأن يجب أن يخص جميع الدول «ولا ينتسب إلى شئونها الداخلية فحسب[1]» وقد خضعت كل دولة تقريبًا، بصفة

(1) D. Held, *op. cit.*, p. 105.

رسمية، لهذا الأمر: إن المبدأ الأمريكي الخاص بـ «تعددية الأطراف الملتزمة» أعلن اهتمامه بالترويج للديموقراطية، ولحرية المشروعات، في حين أن فرنسا دخلت عهد ما بعد القطبية الثنائية بتعظيم واجب التدخل...

مع ذلك، يمكننا التكهن الآن بالفخَاخ. أن يتم شق طريق لإنشاء مساحة عامة شاسعة تتم فيها مناقشة حقوق الإنسان في جميع الأماكن ومن جانب الجميع هو بلا شك ثورة هادئة: تقترن هذه الثورة بثقافة تالية للقطبية الثنائية التي ترتبط من جديد بفكر محكمة نورمبرج، وبتحوُّل تكنولوچي ضخم يتيح للوسائل الإعلامية نشر كل شيء ومنع الجلاد من القتل محتميًا بسيادته. وأيضًا يقوم بشق هذا الطريق العديد من الشبكات الترابطية الإنسانية، ومن الصحفيين والشهود، ومن المكافآت والعقوبات الخاصة. ومع ذلك فالصعوبة الكبيرة تكمن في الطريقة التي تتكيف بها الدول، الحاملة لعقلانيتها الخاصة، مع سياق لم يكن في يوم ما سياقها الخاص. التناقض واضح: السياق الجديد يجبرها على أن تأخذ في حسبانها عنصراً جديداً كانت تعتقد حتى اليوم أنها يمكنها تجاهله باسم مبدأ عدم التدخل الذي لم تكن تستخدمه إلا بحرص وكخطاب طنَّان تجاه منافسيها؛ وفي الوقت نفسه سرعان ما تعلمت الدول أن تراوغ هذا الضغط الجديد، و تتلاعب به و تنفصل عنه في أغلب الأحيان، وفقًا لممارسات تفضي إلى نتائج عجيبة بحق.

أتاحت «تعددية الأطراف الملتزمة» للولايات المتحدة شن حملات جديدة وطدت «قيادتها»، على الأقل إلى حين. إن محاربة صدام حسين باسم «نظام دولي جديد» منبعث من مأثور الرئيس ويلسون، وإعادة رئيس هاييتي المنتخب ديموقراطيًا إلى منصبه، أو إنقاذ الشعب الصومالي من المجاعة يعيد منح الدولة الكبرى شرعية كان من الممكن أن تفقدها بسبب عدم وجود عدو. مع ذلك فلكل فعل تكلفته، إذ إن اللقاء بين مبدأ القوة ومفعول المطالبات بالتدخل الصادرة من مساحة عامة في خضم التكوُّن سرعان ما أصبح متفجراً. كانت السياسة الأمريكية منذ وقت مبكِّر للغاية انتقائية: قليلة الاكتراث بانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها دولة إسرائيل تجاه الفلسطينيين بل وتذهب إلى حد إضفاء الشرعية على حق التعذيب(١)، وتبدي

---

(١) حول هذا التشريع راجع جريدة لوفيجارو، ٢٠ نوفمبر ١٩٩٦؛ وجريدة لوموند، ٢١ مايو ١٩٩٨ ص. ٣

موافقتها على سياسة القمع الروسية في الشيشان حينما أعلن وارين كريستوفر أن «يلتسين قد فعل ما كان يجب عليه فعله[1]»، كما أنها بدت متشددة إلى حد كبير تجاه الدول العربية، وعلى الأخص ليبيا والعراق.

جددت الديبلوماسية بالضرورة حجة انتهاز الفرصة، مع أنها متناقضة مع الدفاع عن حقوق الإنسان. تم العفو عن المجازر التي ارتكبتها الحكومة الصينية في «تيين آن مين» [ميدان السلام] منذ أن احتاجت الولايات المتحدة إلى امتناع ممثل پكين عن التصويت في مجلس الأمن على القرار رقم ٦٧٨ الشهير، حتى يمكن الموافقة على عملية «عاصفة الصحراء» وحتى يمكن أن تجري بصورة طبيعية. وبالمثل ظل خطاب الرئيس ميتران بمدينة «لابول» كلامًا تجاه «الحاجة» لمؤازرة النظم الاستبدادية في توجو، والكاميرون، في إفريقيا الوسطى، ولمراعاة النظم السلطوية في الجابون، وكوت ديڤوار، وزائير، وذلك باسم مبدأ «الاستقرار» شديد الواقعية. وما هو أفضل أيضًا، إن قراءة دولية وسيادية دقيقة للخطوات الأولى للنزاع الرواندي دفعت فرانسوا ميتران إلى تدعيم نظام الچنرال هابياريمانا وتجاهل نزوعه إلى الإبادة الجماعية من أجل استنكار عدوان أوغندا ضد رواندا وعرقلته...

يبدو أن جميع هذه الأشكال المتعاقبة أثمرت الفوضى في نطاق اضطرار الدول إلى الجمع بين الاحتفاء بحقوق الإنسان وبين حماية مبادئ ديپلوماسيتها الواقعية. تجد الدول أيضًا أعذارًا ميسورة لعجزها الانتقائي: من الصحيح أنه إذا لم تتعرض مواردها الخاصة للخطر، وإذا لم تواجه عنادًا وتصلبًا كما في موضوعي العراق وليبيا، فإن القانون الدولي والروتين الديپلوماسي لا يتركان لها سوى القليل من الوسائل الحاسمة والمنطقية تجاه الطغاة الجسورين. بهدوء شديد اعترف بيل كلينتون يوم ٢ أبريل ١٩٩٨ في داكار، بأنه كان عاجزًا تمامًا تجاه الزُمرة العسكرية النيچيرية وبأن حكومته ذاتها كانت منقسمة بشأن التصرُّف الذي يلزم القيام به، وأضاف قائلاً: «جميع المعالجات التي حاولنا القيام بها لتسوية المشكلة التي تطرحها حكومة الچنرال آباشا قد أصابتنا بخيبة أمل[2].» ويلزم القول بأنه قبلها ببضعة شهور

(1) Cité *in* F. Jean, «Tchétchénie: la résistance a l'oppression», in P*opulations en danger*, op. cit., p. 136.

(٢) جريدة لوموند، ٤ أبريل ١٩٩٨، ص. ٣

دافعت فرنسا أمام الدول الخمس عشرة في بروكسل ، عن سياسة لتخفيف العقـوبات التي تمت الموافقة عليها في ديسمبر ١٩٩٥ بعد قتل الكاتب سارو - ويوا[١] ... لم تتمكن جائزة نوبل الممنوحة عام ١٩٨٦ إلى وول سوينكا، ولا أعماله الباسلة، ولا مجهودات المنظمات غير الحكومية، و«منظمة العفو الدولية » أو «مراسلون بلا حدود» من التغلب على عمل ديبلوماسي مألوف قائم على التنافس بين دول تحمل طموحات إفريقية وفي النهاية لم تحصل أي منها على ميزة حقيقية : من الصحيح أن فرنسا حصلت على عقود مهمة لصالح شركة توتال أو شركة غاز فرنسا ، مثلما انتزعت فيما مضى أسواقًا لصالح شركة إلف[٢]؛ إنها لم تحقق نفس الغايات على المستوى السياسي، إذ فشلت محاولاتها لكسب تعضيد نيچريا لصالح مشروعات الأمن الإقليمي في إفريقيا، التي أدانتها حكومة أبوچا وانتقدها بخشونة في مارس ١٩٩٨ أثناء المناورات الفرنسية-الإفريقية المشتركة الكبيرة التي جرت في السنغال[٣]. أصيبت باريس بخيبة أمل مماثلة تمامًا لتلك الخيبة التي اكتشفتها منذ أمد بعد توددها المتصل تجاه آية الله الخميني الذي كان لاجئًا في فرنسا، إذ لم تكسب منه لا سوقًا إيرانية، ولا مكافأة ديپلوماسية، ولا امتيازًا من أي نوع كان. على العكس كانت فرنسا إحدى الأهداف الأولى لحملات الجمهورية الإسلامية ضد الغرب .

إذا كانت الولايات المتحدة قد انتزعت عقودًا مربحة لصالح شركاتها قَبل بها كابيلا كلما تقدم نحو كينشاسا، إلا أن الولايات المتحدة لم تحصل من صاحب الأمر والنهي الجديد في الكونجو (زائير سابقًا) على أي تعديل في سياسة القمع والاختلاس التي يمارسها. وفي ذات الإعلان الذي اعترف فيه بيل كلينتون بعجزه تجاه نيچريا، أعرب بتواضع أيضًا عن خيبة أمله في الرجل الذي كان تحت حمايته وبأنه « اعتقد بأن أفضل وسيلة هي العمل معه والتأثير عليه[٤]» ... وقبل انقضاء أسبوعين بالكاد قرر كوفي أنان سكرتير عام الأمم المتحدة إنهاء مهمة بعثة التحقيق

(١) المرجع السابق، ٢١ نوڤمبر ١٩٩٧، ص. ٣.
(٢) المرجع السابق، ١٥-١٦فبراير ١٩٩٨، ص. ٤
(٣) جريدة لوفيجاو ، ٥ مارس ١٩٩٨، ص. ٣
(٤) جريدة لوموند، ٤ أبريل ١٩٩٨، ص. ٣

التي أرسلتها الأمم المتحدة لإلقاء الضوء على المجازر التي ذهبت ضحيتها عشائر الهوتو المهاجرة من رواندا إلى جمهورية الكونجو الديموقراطية. وتم اتهام حكومة كابيلا صراحة بعرقلتها المستمرة لمهمة البعثة التي قرر مجلس الأمن بالإجماع إرسالها ولم يحدث على الإطلاق قبول الكونجو لحقيقة وجودها، بالرغم من إعادة تشكيلها بصفة كاملة. مع ذلك تعهدت ماري روبنسون مفوضة الأمم المتحدةلحقوق الإنسان بأنها ستكون «حازمة»، بينما أكد غليوم نجيفا رئيس جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان بجمهورية الكونجو، منذ سبتمبر ١٩٩٧، أن الحالة أسوأ مما كانت عليه في عهد موبوتو، وأنه «تم تدريجيًا تكوين نظام رُعب» في البلاد حيث «أضفيت الشرعية على الجَلد بالسوط» وحيث «يقوم العسكريون بالضغط على الزناد بسهولة»[1] ... قام كابيلا بحل هذه الجمعية يوم ٣ أبريل١٩٩٨ بينما كان كلينتون في غمرة جولته الإفريقية.

هل لهذا يمكن اعتبار كابيلا وآبوشا مثالين حاسمين على سيادة تأخذ بثأرها من لعنات خطاب يتعلق بحقوق الإنسان و يبتغي أن يكون ساميًا وعالميًا؟ هذا غير مؤكد إلى حد كبير: لقد استمرت السيادة تراوح مكانها خلال العقد الأخير في مواجهة التقدم الذي أحرزه موضوع الحقوق الأساسية. واضطرت الخطابات الديپلوماسية إلى دمج هذه اللغة الجديدة التي كانت مبادئ الرئيس ويلسون تدعو إليها دون أن تستخدمها حقيقة، وكان المنظور الواقعي يرفضها بحسم وبلا انفعال. سرعان ماتعلموا إخلاء مكان متسع ورسمي إلى حد ما للملاحظات النقدية والخلابة لسياسات الدول الداخلية التي يتعاملون معها. هذا الطابع الجديد الذي يُدخل معطيات داخلية إلى مساحة دولية عامة تحت سمع الجميع ومراقبتهم هو بالفعل واقع مستحدث ومهم. أن يقوم رئيس دولة بزيارة دولة تتصف بالاستبدادية ويطلب بصورة عادية مقابلة أحد المنشقين ويبدي اهتمامه بمصير هذا الضحية أو ذاك الأمر الذي يجعل الرأي العام العالمي يعلم بوجوده. بهذا نحن نعيش بالفعل في عالم مختلف، وفي ظل سيادة منقوصة ومسئولية متزايدة.

في المقابل القضية الحقيقية هي قضية النتائج التي نادرًا ماتكون غير ذات بال: إن

---

(١) المرجع السابق، ٢١-٢٢ سبتمبر ١٩٩٧. ص. ٣

الإفـراج عن المنشق الصـيني وي چينج شـينج ، ثـم عن وانج دان قـبل بداية زيارة الرئيس بيل كلينتون لبكين - يمتزجـان مع تلك التي آثرت في التـاريخ الديپلوماسي السـوڤييتي في عـهـد بريچنيف ومـا بعـد بـريچنيف . أن تتـعلق هذه الأمثلة بالدول الأكثر تجهيزاً والأكثر هيبة يشير من جهة أخرى إلى أنه على هذا المستوى لا تتدخل القـوة إلا قليلاً للغاية : وفي هذا المجال لا نُدخل في الحسـبان الفـشل الفـرنسي- الأمريكي في مواجهة الچنرال آباشا ، ولا فشل الأمم المتحدة والولايات المتحدة تجاه كابيلا . في الواقع فإن تفسير ذلك أمر شديد التعقيد ويذهب حتى إلى ما هو أبعد من نزوات وهشاشـة الديپلوماسيـات التي تنفـرد بالتـصرُّف بهـدف انتـزاع بعض الفئات ويعوِّضون خيانتهم لقضية حقوق الإنسان ببضع مزايا انفرادية .

هنا ، نضع أصبعنا أساسًا على أحد العناصر الحسَّاسة للموضوع الذي نعـالجه على طوال هذا الكتـاب : إذا كـان لم يعـد يوجـد في حيـاة الدولة الداخليـة قطاع داخلي محمي ، فمن الصعب للغاية على مثيلاتها العثورعلى طريق يقودها نحو تغيير ، بطريقة حاسمة وجذرية ، العيوب التي يستنكرونها لدى الآخرين . إن العمل الديپلوماسي ، بسبب ما يحمله من مأثور تقليدي ، غير معد لتنفيذ هذه المهمة ولكي يؤثِّر بطريقة فعَّالة على النسيج الاجتماعي والسياسي شديد التشابك . لا يتم توسيع نطاق الحرية ولا إشاعة الديموقراطية عن طريق صدور مرسوم من أعلى ولا من الخارج ، مثل ما تبيَّنه روبسپيير في خطابه أمام الجمعية التشريعية . يتطلب هذا الأمر مجموعة من التفاعلات القوية بين فاعلين محليين يستطيعون تعبئة الموارد والتعضيد ، وهم بدورهم يتعرضون للتهديد وللوهن بسبب الشك في حصولهم على تعضيد خارجي شديد الوضوح : هكذا تخلق النيات الطيبة لحقوق الإنسان الانشقاق أكثر من المعارضة ، وتنتج معارضات للحكومة في المنفى مثل تلك التي يتسم بها تاريخ العراق المعاصر ، بل وتثمر أحيانًا هالات ونفوذًا مشبوهًا يرفع من شأن أبطال قضايا يصفونهم بأنهم «أعداء للوطن» أو «كافرون» ، كما في حالات سَلمان رشدي وتسليما نسرين .

هل للديپلوماسية أيضًا مفاجآتها والتباساتها؟ هذا ليس صحيحًا إلا نادراً . الحاصل أنها تظل وفيَّة لذاتها ومنسجمة معها ما دامت حين ترفع من شأن الحقوق الأساسية ، فإنها تؤممها وتجعلها تابعة للدولة ، وتجعل منها بالضرورة أداة للقوة

التي لا تُحدث حساسيات فحسب بل وأيضًا استراتيچيات مناظرة. وحين يقوم خطاب الرد بتأميم ذاته بدوره، فإنه يتزود بشرعية قومية وتنغلق المصيدة على المنشق المنعزل: سيكون سَلمان رشدي عدواً كاملاً للإسلام بما أن الدول الغربية تجعل منه أداة مميَّزة لمنازعة الجمهورية الإسلامية...

هكذا يصبح إنعاش الفاعلين المحليين الرهان الرئيسي لمسئولية فعَّالة في مجال حقوق الإنسان. ونلاحظ في الوقت نفسه أن تخلي الفاعلين الفرديين يفسِّر بالفعل غالبية إخفاقات الدول التي تنهض لإصلاح العيوب. إن جميع أنواع الحظر الأكثر شمولاً والأكثر عدالة التي فرضتها الدول القوية على «الدول الجانحة» يتم الالتفاف حولها من جانب مواطني الدول القوية لأغراض أنانية: لم تحدث حقيقة مراعاة للحظر على السلاح أثناء النزاع العراقي-الإيراني ولا لذلك الذي كان يستهدف البرنامج النووي العراقي، وبخاصة من جانب الشركات الألمانية والأمريكية[1]! وهذا مثال جيد على المفارقة: تم إنقاذ سيادة العراق جزئيًا بسبب قصور سيادة الدول على رعاياها، تلك الدول الراغبة في إلزام بغداد بطريق الصواب... وهنا على وجه التحديد أخفقت الرؤية التقليدية للعلاقات بين الدول: لايكون التدخل فعَّالاً إذا كان مجابهة فحسب، وإذا لم يقترن بالطريقة التقليدية للعمل بين إحدى الدول ومثيلتها. لقد فشلت الولايات المتحدة في ممارستها لهذه السياسة في كل مكان تقريبًا، وبخاصة في العراق: إن لجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح العراقي التي كانت الولايات المتحدة تشرف عليها قد أظهرت بدقة أن أي تفتيش ليس ممكنًا دون وجود حد أدنى من القبول لدى السلطات المحلية بل ومن مشاركتها، تمامًا مثل ما حدث مع بعثة التحقيق في الكونجو التي لم تتمكن من تنفيذ مهمتها لعدم وجود حد أدنى من الاستعداد من جانب حكومة كابيلا. هل هذا دليل على حماية السيادة في العراق أو في الكونجو؟ إننا في غاية البعد عن ذلك، إذا ما أخذنا في الاعتبار ضعف قدرة بغداد على تنفيذ برنامج تسليحها بطريقة نهائية، أو قدرة كنشاسا على إخفاء المذابح التي أصبح الجميع يعرفونها اليوم. إننا ببساطة شديدة بصدد ديبلوماسية تم تجديدها بطريقة مألوفة للغاية إذ تتكفل إحدى الدول

---

(1) A. et A.H. Chayes, *The New Sovereignty: Compliance with International Regulatory Agreements*, Boston, Harvard University Press, 1995, p. 14.

بالموضوع الأول [العراق] الذي سرعان ما انزلق من الأمم المتحدة نحو الولايات المتحدة، كما انزلق الموضوع الثاني [الكونجو] من المجال الإنساني نحو إجراء تحقيق سياسي...

لهذا، هل المأزق شامل؟ هل محكوم على الدول بالتخلي عن كل ديبلوماسية خاصة بحقوق الإنسان؟ لقد رأينا من قبل التأثير الإيجابي للغاية والمبدع لمجرد الإعلان عن هذه الحقوق: إن الدول تساهم بنشاط في خلق مساحة عامة لحقوق الإنسان التي تلطخها إلى حد ما بالتأثيرات المتقلّبة لانعطافات ديبلوماسياتها الأنانية. في المقابل تندرج الصعوبة في تمديد هذا الانفتاح الذي تتطلبه الفاعلية والمبادئ الأخلاقية. من وجهة النظر هذه، تلعب المنظمات غير الحكومية دوراً أساسيّاً يتطلبه اتحادها الوثيق مع هذه المساحة الخاصة بالترويج لحقوق الإنسان. لقد حصلت «منظمة الحريات المدنية» النيچيرية، في نهاية الثمانينيات بخاصة، على نجاحات مهمة في الإفراج عن المسجونين السياسيين تفوق بكثير النجاحات التي حققها ضغط الدول. وأنجزت المنظمات غير الحكومية بدءاً من عام ١٩٧٥ عملاً ضخماً في مجالي الضغط والإعلام في مواجهة الزُمرة العسكرية الشيلية والذي قاد بعض هذه المنظمات إلى تقديم شهاداتها أمام لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بطريقة فعَّالة وحاسمة، إذ فضحت «إدارة المخابرات الوطنية»، ذات الذكرى المرعبة، وفتحت الطريق أمام حلها في عام ١٩٧٧(١). تسري الملاحظة ذاتها على العقدين الأخيرين من حياة الاتحاد السوڤييتي، فمن المرجح أن ربط لجنة حقوق الإنسان برئاسة أندريه زخاروف بمختلف شبكات المنظمات عابرة الجنسيات المروجة للأغراض ذاتها قد أثمر أكثر من أعمال الدول الديپلوماسية الحاذقة والمتناقضة.

على نفس المنوال، تكشف جزائر التسعينيات عن دور المنظمات غير الحكومية المُحرِّك لمساعدة شعب مَنْكوب. في مواجهة دول متشنِّجة وبالضرورة رعناء، واقعة في شرك خطاب سيادي يتصف بالقدسية في بلاد عانت الكثير من أجل الحصول على الاستقلال، يمكن للمنظمات غير الحكومية وحدها التباهي بالفعالية: احتشدت المنظمة العالمية ضد التعذيب، ولجنة القانونيين الدولية بلا تحفظ أثناء

(١) المرجع السابق، ص. ٢٥٥-٢٥٦

الدورة ٥٤ للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المنعقدة في جنيف في أبريل١٩٩٨ ، من أجل إذاعة وفضح الابتزازات التي تُسكت الحكومات وللمطالبة بإرسال مقرر خاص[1] . وفي يوم ١٥ أبريل ، قام الاتحادَ الدولي لجمعيات حقوق الإنسان ، ومنظمة العفو الدولية ، ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان ، والمراسلون بلاحدود بفضح والإعلان عن «حلقة جهنمية من العنف ومن الإفلات من العقاب» ، وأظهرت الصلة المنطقية ، التي توحِّد الدول المقيَّدة بمصالحها البترولية وبالخوف من الإرهاب معًا ، مع «دولة» جزائرية لا تخشى التدخل المباشر بقدر ما تخشى إذاعة علاقاتها المعقَّدة مع العنف . مع ذلك اضطرت الجزائر في شهر يوليو من العام التالي أن تقدم تفسيرًا أمام لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ، وهي جهاز منبثق عن ميثاق خاص بالحقوق المدنية والسياسية .

على هذا ليست العزَّة السيادية هي التي تقاوم بقدر ما هي إرادة في إدارة يومية هادئة لما تبقى من احتكار قديم للعنف الشرعي كان فيما مضى حقًا ملكيًا للدول . إنها ليست فقط صلافة ولا أنانية تكبح الدول الأخرى في حملتها من أجل الحقوق الأساسية . إنها أيضًا مزيج خفي من التواطؤ مع النظير المتهم ، ومن شُبْهة عدم الشرعية ، ومن الخوف المبرر في الأغلب من تفاقم الأمور ، ومن خوف حقيقي من تلقي ضربات مضادة من جانب عنف لا يخضع لنظام العلاقات بين الدول المُحْكم . وتتجمع جميع هذه الاعتبارات لكي تُظهر حقيقة وجود «ناد للدول» تؤدي قيمه ، ومعاييره ، وتكافلاته ، وقواعده المكتسبة ، وعاداته المستبطنة إلى منع كل عضو فيه من الذهاب بعيدًا والقيام بعمل جديد يجعل منه مشرفًا ورقيبًا على مزالق جاره أو على جرائمه .

هكذا ، هل يمكن للدول أن تتعزَّى وتصبر على ما نالها من لامبالاة؟ من المؤكد لا : إن الدول تعيش اليوم في هذه المساحة العامة لحقوق الإنسان التي شيدها خطابها والتي تقوم المنظمات غير الحكومية بمنحها الحياة والازدهار . وتبرز مسئولية جديدة مزدوجة . قبل كل شيء ، إن الدولة التي تسعى إلى الهروب من المسئولية تجد نفسها قد انفضحت : يستطيع كل إنسان أن يقيِّم جهرًا ثمن العقود التي وقعتها

---

(١) جريدة لوموند ، ٢٢ أبريل ١٩٩٨ ، ص . ٣

شركة توتال مع نيجيريا، أو مع جمهورية إيران الإسلامية، وما الذي يعنيه تخلي الولايات المتحدة عن ذكرى شهداء ميدان تيين آن مين [ميدان السلام] أو الالتفافات، من خلال جمهورية دومنيكا، على الحصار الذي كان يجب أن يأخذ بخناق الزُمرة العسكرية في هاييتي التي خلعت الرئيس آريستيد من الحكم. بالإضافة إلى أن المسئولية تزداد وضوحًا بطريقة انتقائية: فهي تكون واضحة في الحالات المغالى فيها، بحيث يمكن لقدرة الدول القمعية وحدها أن تديم بفاعلية مجهودات الفاعلين الذين من خارج الدولة. إن المسئولية التي ترتسم تصبح حينذاك سلبية: إنها تثقل على الدول التي لم تتدخل لوقف الإبادة الجماعية في رواندا، ولم تعرقل التصفيات العرقية، ولعدم إنهائها لمذابح أخرى قد تنشب في الغد... [صدر هذا الكتاب باللغة الفرنسية عام ١٩٩٩ قبل وقوع الأعمال العدوانية الإسرائيلية الجديدة على الشعب الفلسطيني التي بدأت في ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠].

تزداد قيمة هذه المسئوليات الجديدة، مثلما تزداد قيمة مسئوليات الدول التي يفرضها مجتمع مدني عالمي في طريقه للتكوُّن، وتستنهضها شبكة ضخمة من المنظمات غير الحكومية، ويطالب بها رأي عام دولي، ويُعلم بها إنتاج إعلامي متزايد النشاط، وتحيطها أفعال المثقفين التي غالبًا ما تكون مشوشة ونرجسية. لم تعد السيادة تقاوم هذه الهيمنة الجديدة وهذه المسئولية التي لا تنبثق عنها قواعد صارمة. في الوقت نفسه، إن هذا الابتكار القوي الذي يقلب أوضاع النظام الدولي مثلما يفعل زلزال متوسط الشِّدة يطلب الكثير من الدولة إلى حد أنه يطلب منها أحيانًا نفي ذاتها، أو على أي حال التخلي عن مأثور بضعة قرون وعن مبدأ الواقعية. ولعل هذا هو السبب الذي جعل الدول في نهاية الأمر تخشى المنظمات غير الحكومية المتخصصة في هذا المجال، مثلما يدل عليه ما حدث من تهميش حذر لهذه المنظمات في ڤيينا عام ١٩٩٣، حينما استبعدت من لجنة قرارات المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان.

يكشف مثالان عن هذه الحَيْرة. على ضوء هذه الضرورات الجديدة، اجتهدت الدول لأمد طويل لكي تضع، أو بالأحرى لكي ترمِّق، ديبلوماسية لحقوق الإنسان تجاه الصين. إن المساومة الضخمة حول قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨، الذي خوَّل

القيام بعملية «عاصفة الصحراء»، قد أتاحت تصفية حساب ميدان تين آن مين: إن امتناع الصين عن التصويت قد فتح الطريق أمام التدفقات التجارية عبر الپاسيفيكي، والتدفقات العسكرية إلى الخليج في آن واحد. لن يُدْهِشَ أحداً أن الزلزال الذي تحدثنا عنه لا ينال مناطق المعمورة التي تكون فيها العلاقَات بين الدول هي الأكثر توطداً ... وفي سياق الظروف الوطنية والدولية، فإن الإمبراطورية الصينية تعتمد على قدراتها على المقاومة، وتواجه السياسات الأمريكية، بالتودد إلى أوروپا، وبتكرار الخطاب السيادي، بل والمعادي للاستعمار صراحة، وبتعظيم القيم الآسيوية، وإرجاع بضعة منشقين إلى السجن، وتنشيط القمع في التبت ... بدليل أنه، عند انعقاد مؤتمر «التعاون الاقتصادي في آسيا الپاسيفيكية» في مانيللا في نوڤمبر ١٩٩٦، اعترف وارين كريستوفر بأنه «لا يجب أن يهيمن على العلاقات بين بكين وواشنطن موضوع معين»، في حين أن چيانج زيمين لاحظ بارتياح أن الولايات المتحدة قد تخلَّت عن استخدام السلاح التجاري «للتدخل في الشئون الداخلية الصينية[١]». مع ذلك قام كلينتون أثناء حملته الانتخابية عندما كان مرشحًا للرئاسة بانتقاد چورج بوش لأنه تعامل مع «جلادي» تين آن مين ...

أعلنت فرنسا، في مارس ١٩٩٧، اعتزامها الكف عن الانضمام إلى الدول التي، منذ مجازر عام ١٩٨٩، تطالب في كل عام بقيام لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بإدانة الصين. انتظرت واشنطن وبعض دول شمال أوروپا إلى العام التالي لكي يلحقوا بفرنسا في موقفها في هذا الشأن. كانت ألمانيا التي سبقت هذه الحركة بعام موضع حسد، إذ أدلى وزير التجارة الخارجية الفرنسية في وقتها بهذه العبارة الصريحة والمباشرة: «لقد كلفتنا تين آن مين ١٪ من حصص السوق الصينية[٢]». وكان هذا أيضًا شأن زيارة آل جور نائب الرئيس الأمريكي للصين في مارس ١٩٩٧ التي سبقها شراء بكين لخمس طائرات من شركة بوينج ومصنع من چنرال موتورز: وصاحبت هذه الرحلة أيضًا أحاديث مسكِّنة إذ أبرز المسئول الأمريكي بصفة خاصة أن الصين أصبحت «أكثر اهتمامًا بموضوع الديموقراطية[٣]» ...

---

(١) جريدة لوفيجاو، ٢٥ نوڤمبر ١٩٩٦، ص. ٥: راجع أيضاً تحليلات J.-L., Domenach, *L'Asie en danger*, Fayard, 1998, p., 281 *sq.*

(٢) جريدة لوموند، ٣ أبريل ١٩٩٧، ص. ٣

(٣) المرجع السابق.

لا ريب أن الصين قدمت ضمانات على مستوى تعددية الأطراف: إذ وقعت على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (من غير أن تصدِّق عليها من السلطات المختصة بالدولة)، كما فتحت بعض سجونها أمام خبراء الأمم المتحدة، واستقبلت ماري روبنسون مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان[1]. لا يوجد شك بأن الصين سعت عمداً إلى تبني مواد القانون الدولي تدريجيّاً والتي كانت نائية عنها، سواء ثقافياً أو سياسيّاً، باسم احتفاء شبه مقدَّس بموضوعات السيادة.

من الصعب إرجاع هذا التطبيع المرغوب فيه من جانب الديبلوماسيات الغربية إلى تغيير مهم في السياسة الصينية تجاه حقوق الإنسان: في الواقع يمكننا الدفاع عن فرضية نصف الكوب الممتلئ ونصفه الفارغ ... لا يكفي هذا التقدير للجرعات المقصود بلا جدال من جانب الصين لتفسير تطور التصرفات الدولية التي يمكن تقييمها من خلال ثنائية أطراف حاذقة: استطاعت الصين إحداث استراتيجيات سلوك منفرد مثمر بدرجة كافية لكي يستمر، ويتسع تدريجيّاً ليشمل الدول الغربية الأكثر جموحاً في بداية الأمر، لكنها متماسكة بما فيه الكفاية لكي تصبح لعبة التنافس فيما بينها ذات معنى، وفي مواجهة إمكانيات السوق الصينية المفتوحة تتحاسد الدول الغربية وتتنافس في مبادراتها. مثال جيد، يشير بوضوح إلى أنه بالتلاعب بالسيادات الفردية، يمكنه تقييد ترويج المنافع الجماعية وتقليل مفعول الضغط الجاري لصالح حقوق الإنسان.

هل هذا يعني القول بأن الصين تشتهر بقدرتها على المحافظة على سيادتها، وبأنها تغذي، بحكم اختياراتها، ما يصيب شركاءها الغربيين من آمال أو خيبة آمال، ومن إهانات أوتطلعات؟ بالبداهة أنه من المغالي فيه الإجابة بنعم: إن إعادة تكوُّن ثنائية الأطراف هذه ليست سوى عنصر واحد، أساسيّ بلا جدال، لكنه يتحد مع عناصر أخرى داخل آلية شديدة التعقيد. بالإضافة إلى أنها تقدم تنازلات مُتَّزنة للغاية على مستوى تعددية الأطراف، فإنها تنضوي بخاصة في مجموعة أكثر اتساعاً بكثير حيث تصاب السيادة الصينية داخلها بالذبول: يتمخض اندماج الصين تدريجيّاً في السوق

(١) المرجع السابق، ٢٨ فراير ١٩٩٨، ص. ٥

العالمي، وفي السوق الإقليمي بخاصة إلى نتائج سبق لنا تصنيفها باعتبارها شديدة التأثير. إن ازدهار المناطق الاقتصادية الخاصة، وازدياد مساحات التعاون بين الأقاليم، وتكاثر «الأراضي الاقتصادية الطبيعية»، وتدفقات الاستثمار، والتدفقات البشرية والتجارية قد أدت إلى إرخاء قبضة الشمولية أكثر مما فعل دهاء السفارات الديبلوماسي: إن الإنسان الصيني يتأثر، في الأوساط الحضرية وبخاصة الساحلية، بهذا الاندماج التدريجي في المجتمع المدني العالمي أكثر من تأثره بالكلام البلاغي الذي يُلقى في الاجتماعات بين الدول أو بالمواقف الباهتة التي يتخذها فاعلو السياسة الدولية. لعله هنا يُخضع عمل الدولة بوضوح أكثر لمفعول التطويق الذي يقيِّد فاعليتها: حين تُخصِّص الدولة مساحة شكلية وقليلة الشأن للتفاوض حول حقوق الإنسان، فسرعان ما يتم إجبارها من جانب ضغط حاسم صادر عن مناهج العولمة. لقد إنهار الاتحاد السوفييتي بسبب تجاهله عن عمد لهذه الثنائية؛ وحين تلاعبت الإمبراطورية الصينية بهذه الثنائية بطريقة ماكرة، فقد نجحت في المحافظة على واجهة سياسية تجلب لها النفع على المستوى الديبلوماسي.

أتاح موضوع بورما الذهاب إلى مدى أبعد في اكتشاف الآثار الضارة لديبلوماسية حقوق إنسان غير ماهرة. للقوة آثارها الملزمة، إذ عالجت الولايات المتحدة موضوع حقوق الإنسان في ميانمار (بورما) بحيوية أكثر من تلك التي حاولت إظهارها تجاه پكين: إن المعاملة التي لاقتها أونجسان سوكي، الحائزة على جائزة نوبل للسلام [ابنة زعيم سياسي وطني شهير في بورما ومؤسِّسَة الرابطة الوطنية من أجل الديموقراطية]، والانتهاكات الواضحة لقضايا الديموقراطية والحريات العامة كشفت عن عدم فاعلية المواقف التي اتخذتها لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وعدم كفاية إجراءات قطع المساعدات متعددة الأطراف منذ عام ١٩٨٩. دفع هذا الوضع الإدارة الأمريكية إلى اتخاذ قرار بفرض سياسة حظر حقيقية تجاه رانجون [عاصمة بورما]، مشتملاً على فرض قيود صارمة على منح التأشيرات (أكتوبر ١٩٩٦)، وتوقيع عقوبات اقتصادية وحظر الاستثمارات الجديدة، وقد حصل على صفة رسمية بصدور قانون كوهين-فاينشتاين الذي أقره الكونجرس في يوليو ١٩٩٦. وبالتوازي أتاح ضغط الرأي العام الذي تمت تعبئته منذ عام ١٩٩٤ الانسحاب الكامل لشركة پيپسي التي غادرت بورما منذ مايو

١٩٩٦، ثم تبعتها شركات آبل، وموتورلا، ووالت ديزني بخاصة. واقتدت ولايات أمريكية عديدة بهذه الحركة بل وحتى سبقتها في بعض الأحيان: انضمت ولايتا ماساشوستس وكونيكتيكت مع مدن كاليفورنيا وكولورادو وويسكونسن في الذهاب إلى حد حظر أسواقها العامة على الشركات الأمريكية والأجنبية التي تقيم علاقات عمل مع بورما أو مع إندونيسيا في عهد سوهارتو[١]. سرعان ما تم تفسير هذا المنهج الذي يذكِّر بقانوني هيلمز - بورتون وكيندي-داماتو باعتباره أمراً مفروضاً يحد من حرية اختيارات الشركات الأوروبية، على غرار شركة إريكسون المهددة بفقدان حوالي ٤٠ مليون دولار في سوق فرانسيسكو إن لم تتخل عن أنشطتها في بورما[٢]. من جديد يؤدي رفض تعددية الأطراف إلى حدوث انقسامات، في هذه الحالة، تؤدي إلى إضعاف القضية التي يتم الدفاع عنها، وتكدير الدول الأوروبية والفاعلين الاقتصاديين الأوروبيين، وإثارة اليابان، وإرجاع الدفاع عن القيم الأساسيّة بطريقة مشبوهة إلى جوهر أفعال الهيمنة.

بالإضافة إلى أنه، كانت لصرامة الحظر الأمريكي نتيجة رئيسية هي خلق الظروف الملائمة لقيام محور رانجون-بكين. وفي الوقت الذي تخشى فيه الزُمرة العسكرية الحاكمة بقيادة الجنرال تان شو بعض نتائج هذا التعاون، كتجديد نشاط الحزب الشيوعي البورمي بصفة خاصة، إلا أنها عقدت خلال السنوات الأخيرة عدة اتفاقات عسكرية مع الصين بينما، منذ عام ١٩٨٨، استرد طريق بورما الشهير أهميته الغابرة، إذ يجوبه تجار وفنيون صينيون محمَّلون ببضائع من كل نوع، خصوصًا الأسلحة الحديثة التي تعبر الصين لتتجمع في ماندالاي [عاصمة بورما الثقافية] بفضل كباري تم الإسراع في إنشائها على نهر شويلي المتفرع من نهر ايراوادي. كانت المبادلة التي تمت بين الطرفين واضحة: في مقابل تقديم مساعدة اقتصادية وعسكرية إلى نظام رانجون، حصلت الصين على منفذ للوصول إلى المحيط الهندي وبخاصة إلى القواعد البحرية البورمية مثل قاعدة سيتوي وجريت-كوكو[٣]. في الوقت نفسه، من السهل تصور أن افتتاح مثل هذه الطرق،

---

(١) جريدة لو فيجارو، ٢٦ فبراير ١٩٩٧، ص. ٢

(٢) المرجع السابق.

(3) M. Maung, «On the Road to Mandalay», *Asian Survey,* XXXIV,5 mai 1994, p.447 et 450.

المصحوب بتحديث مطار ماندالاي الذي ينضوي في نفس محور التعاون، أتاح توسيع نطاق سلسلة من التدفقات المافياوية المشتملة على تجارة المخدرات والأسلحة وتجارة الأحجار الكريمة غير المشروعة، بخاصة أحجار اليَشْب. وفي الوقت نفسه انطلق تدفق مهم للمهاجرين القادمين من يونان [مقاطعة صينية] الذين يستثمرون في التجارة وفي المساكن التي اضطر الأهالي إلى بيعها إلى تجار صينيين أثرياء[1]. لقد أصبح هذا التطور شديد التناقض: حينما أراد حكام بورما المقاومة بطريقة سيادية ضد الضغوط الأمريكية من أجل تغيير مضمون نظامهم، فقد اضطروا إلى اللجوء إلى بديل يحمل نوعًا آخر من الانتقاص من السيادة، يشتمل على تبعية وعلى «تصيين» إجباري للأراضي وللممتلكات، محافظين فقط على سلامة طبيعة نظامهم السلطوي.

تتابعت الأحداث المحفوفة بالمخاطر وكان مظهرها المثير للقلق يعزِّز بصورة غير متوقَّعة التصرف المنفرد الأزلي، على غرار ذلك الذي سلكته الحكومة الفرنسية المهتمة بحماية العقد المهم الذي حصلت عليه شركة توتال لإقامة أنابيب نقل الغاز عبر بورما. وفي الوقت نفسه اتبعت دول أوروبية عديدة المبدأ المسمى «الالتزام البنَّاء»، التي أعلت شأنه الدول أعضاء «تجمُّع أمم جنوب شرق آسيا» التي قبلت، منذ يوليو ١٩٩٥، التوقيع على معاهدة صداقة وتعاون مع الزُمرة العسكرية البورمية، وبذلك شرعت في عملية أدت، بعد مضي عامين، إلى قبول بورما كعضو كامل الأهلية في تجمُّعهم. منذ المؤتمر الإقليمي المكرَّس لحقوق الإنسان الذي انعقد في بانجكوك في مارس ١٩٩٣، وقَّعت أربعون دولة آسيوية إعلانًا يؤكد بطريقة احتفائية أنه «لا يجب على البلدان المتقدمة أن تُخضِع مساعدتها لموضوع حقوق الإنسان، ويجب عليها احترام حق الدول السيادي في تنظيم «هذه الحقوق» داخل حدودها، ولا يجب عليها الترويج لمثل هذه الحقوق بفرضها لقيم متنافرة مع قيم آسيا[2]». وكانت اليابان ذاتها من بين الدول الموقِّعة على هذا الإعلان، وكانت قبلها ببضع سنوات قد اكتفت بوضع تحرير الاقتصاد فعليًا كشرط لتقديم معونتها

(1) *Ibid.*, p. 453.

(2) A. Weissink, «A Concerted Approach towards Myanar», Leyde, *IIAS newsletter*, 11, hiver 1997, p. 22-23.

المالية، الأمر الذي أسرعت الزُمرة العسكرية إلى تحقيقه منذ بداية عام ١٩٨٨. توقفت هذه المساعدة فور وقوع القمع الدموي للفتن التي اندلعت في أغسطس ١٩٨٨ والذي بلغ عدد ضحاياه ٣٠٠٠ نسمة، لكن أعيدت المساعدة في العام التالي؛ وحينما رفض چنرالات بورما أن يأخذوا في حسبانهم نجاح المعارضة الديموقراطية في الانتخابات التشريعية، اضطرت اليابان بتأثير من الضغط الدولي إلى مراجعة سياستها تدريجيّا بدءاً من ١٩٩٠ لكي تتغلب على جميع السياسات الأخرى في نهاية ١٩٩٤. وفي ظل مثل هذه الظروف كان من السهل على هاشيموتو رئيس الوزراء أن يصدر، في مايو ١٩٩٧، تحذيراً رسميّا لبلدان تجمع جنوب شرق آسيا يطلب فيه عدم قبول انضمام بورما في التجمع الذي كان سيتم بعد بضعة أسابيع(١)...

توضِّح هذه الحالة وجهًا آخر للوضع: إنها تكشف كيف تُحسن زمرة رانجون العسكرية التلاعب بفاعلية ولصالحها بعقلانيات التعامل بين الدولَ بحيث تعرقل مجهود الإعلاء من شأن حقوق الإنسان. فباستخدامها للورقة الصينية باعتدال إلى حد ما، تضع مجموع الجماعة الدولية والدول الآسيوية بخاصة، في مواجهة خيار شاق: إن الخوف المتولد عن توسع النفوذ الصيني حتى المحيط الهندي يستحق تمامًا التغاضي عن انتهاكات حقوق الإنسان التي مع ذلك ليست هينة، فضلاً عن تعطيل الانتخابات، والقبض التعسفي على آلاف الأشخاص. في مواجهة هذا الوسواس الجغرافي-السياسي، يوجد خطاب بديل جاهز تمامًا: احترام سيادة الدول و«خصوصية» القيم الآسيوية، رفض «الفرمان» الأمريكي، ضرورة القيام بمعالجة واقعية تعظِّمها اليابان، و«التزام بنَّاء» يروج له تجمع دول شرق آسيا بحجة أن ترك بورما لمصيرها سيجعلها أكثر انغلاقًا ويزيد من عزلة معارضتها الديموقراطية...

هل لهذا تَمْثُل أمامنا انتفاضة للسيادة البورمية؟ يلزم أولاً تصويب الأمر والحديث بالأحرى عن مقاومة زمرة عسكرية في الحكم وملاحظة أن هذه القدرة لا ترتكز على أي مورد خاص، لكنها تتغذى على لعبة سياسية-ديپلوماسية لا تمنحها سوى الوهم بالوجود. وتم الاحتفاظ بهذا الوهم بواسطة طريقة متشعِّبة لاندراج

---

(١) جريدة لو فيجارو، ٢٩ مايو ١٩٩٧.

بورما في الاقتصاد العالمي والإقليمي، مما يمنح العاصمة رانجون مظهراً حضرياً شديد الغرابة، إذ ينتظم تعميرها حول معسكر مركزي للجيش يبدو منيعًا، تحيطه دائرة ثانية تتكاثر فيها عمارات حديثة تضم البنوك والشركات التي غالبيتها من جنوب شرقي آسيا والصين واليابان، ثم توجد دائرة ثالثة تضم الفنادق والمواقع السياحية ... وعلى عكس الوضع في الصين، فإنه من المشكوك فيه أن يكون هذا «الانفتاح» الاقتصادي مثمراً ويستطيع إحداث تآكل في القشرة السياسية التي يمكن للزمرة العسكرية التحلي بها: لقد تم استخدام الجزء الأساسي من الدخول في شراء الأسلحة (١,٤ مليار دولار خلال الفترة من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٧، في حين ارتفع عدد القوات من ١٨٥,٠٠٠ إلى ٣٥٠,٠٠٠ رجل)، بينما تجمدت النفقات الاجتماعية عند أقل من ١٠٪ من الميزانية؛ في حين أن إدارة الموارد المالية شبه الهزيلة للنظام تُوجِّه جوهر التدفقات المالية نحو الفساد، والنفقات الشخصية والباذخة[١] ... حينما يتم بلوغ مثل هذا المستوى من الشمولية ومن الفساد، ففي الواقع أنه يمكن لعمل سياسي صلف إيجاد بديل للسيادة يقاوم بالفعل آثار العولمة القارضة، وعلى الأرجح أيضًا آثَار الإقليمية في الغد. ويمكننا الحصول على دليل من شدة الأزمة التي أصابت بورما عقب الاضطراب المالي الذي أصاب آسيا في خريف عام ١٩٩٧: سجلت العملة البورمية «الكيات» رقمًا قياسيًا في انخفاضها (انخفضت ١٠٠٪ خلال شهر واحد)، وارتفع التضخم إلى ٤٠٪ عام ١٩٩٧، الأمر الذي كشف حيلة التنمية الاقتصادية الجارية، ودفع الزمرة العسكرية إلى إقامة اكتفاء ذاتي متزمت، تمخض بخاصة عن إغلاق الحدود الهندية والتايلاندية، ووضع قيوداً صارمة على الواردات، ورقابة الصادرات التي اقتصرت من بعد على شركات الدولة وحدها، في حين تم منح بنكين عامين فقط حق الاحتفاظ بعملات أجنبية[٢] ... هكذا على هامش النظام الدولي، تتمايز بورما بوضوح عن النموذج الصيني لكي تقوم بممارسات انعزالية أكثر منها سيادية، وتدفع الثمن عن طريق شعبها، وانخفاض مستوى تنميته الاجتماعية والاقتصادية، وذلك باتخاذها لوضع دائم شبه انفصالي وشبه انعزالي ...

---

(١) جريدة لوموند ٢٧-٢٨ أبريل ١٩٩٧.

(٢) جريدة لو فيجارو، ٢١ أبريل ١٩٩٨، ص. ١٠

إن قابلية ديبلوماسية حقوق الإنسان الشديدة لـ«التصاعد» دفعت المنظمات غير الحكومية المناضلة، والفاعلين السياسيين غير الراضين وأجزاء من الرأي العام لا يستهان بها، إلى المطالبة بإنشاء مؤسسات جديدة تستطيع تحديد ممارسات فعّالة. وقد تحقق هذا الأمل جزئيًا: في المساحة الإقليمية الأوروبية، كما سبق ورأينا، بل وأيضاً على المستوى العالمي، خاصة بفضل إنشاء مفوضية عليا لحقوق الإنسان تابعة للأمم المتحدة. مع ذلك فهذه المؤسسة الجديدة رمزية أكثر منها جبرية: من الأمور المهمة أنه عند نهاية الألفية الثانية يدور الجدل الأساسي حول إقامة محاكم جنائية دولية يُستشف منها الوصول إلى مرحلة جديدة. وخلف هذه الفرضية، تحتل جميع أوجه السيادة مقدمة المسرح: فكرة سلطة قضائية فوق-وطنية، الطعن الفعلي في اختصاص الدول على أراضيها، فرضية قانون عقوبات دولي يسمو على القوانين الوطنية، محو صفة الرعية، ظهور قدرة على توقيع جزاء، ولعلها حتى على تنفيذ أحكام من جانب سلطات دولية...

يجري هذا الجدل على مستوى احتدام الأزمة التي تصيب فكرة السيادة اليوم: بالأمس كان من غير التصور حدوث هذا الجدل، ما دمنا نعتبر أنه من البديهي أن محاكم نورمبرج وطوكيو كانت استثنائية فضلاً عن كونها تمثل أيضًا عدالة المنتصرين. ومن الأمور ذات المغزى أنه بدأ عند عودة أعمال الإبادة الجماعية والتطهير العرقي وأنه قاد مجلس الأمن إلى اتخاذ قرار، وفقًا للباب السابع وفي إطار التفويض الممنوح له بحماية السلام، بإنشاء محكمتين خاصتين: محكمة لاهاي (القرار رقم ٨٠٨ في ٢٢ فبراير ١٩٩٣) لمحاكمة الجرائم التي ارتكبت في يوغوسلافيا السابقة منذ ١٩٩١، ومحكمة آروشا (القرار رقم ٩٥٥ في نوفمبر ١٩٩٤)، لإصدار أحكامها بشأن الإبادة البشرية في رواندا.

كشفت الصعوبات التي واجهتها كل من المحكمتين عن جزء من المشاكل المطروحة[1]؛ فاختصاصات هذه المحاكم مقيَّدة بسبب طبيعة الموضوع، وطبيعة الشخص المعني، وطبيعة المواقع. وفي الممارسة وجه وزير فرنسي اتهامًا إلى محكمة لاهاي الخاصة بجرائم يوغوسلافيا السابقة بأنها تُجري «محاكمة

(1) L. Neil, «Échecs et compromis de la justice pénale internationale», *Études interationales*, XXIX, 1, mars 1998, p. 96-97.

مظهرية». حتى وإذا كانت جميع الدول ملتزمة قانونًا بالتعاون مع هذه المحاكم، كما أن فرنسا قد وافقت على ذلك في تشريعاتها منذ عام ١٩٩٥، إلا أنه كان يجب الانتظار حتى مارس ١٩٩٨ لكي تسمح فرنسا لشخصياتها العسكرية بالظهور، كشهود فقط، خلال التحقيقات العلنية[١]... ومن جهة أخرى، فإننا نعرف تعقُّد المشاكل المذهل المتمخض عن القبض على الشخصيات الرئيسية المسئولة عن المذابح وبخاصة رادوفان كارادزيتش. لم تكن محكمة آروشا الخاصة بالإبادة في رواندا أوفر حظًا: بينما بدأت المحاكم الرواندية، منذ يناير ١٩٩٧، في إجراء محاكمات سريعة لـ ٩٠,٠٠٠ ألف شخص المشتبه في قيامهم بارتكاب أعمال الإبادة، وقد تم إعدام العديد منهم، ولم يكن من حق محكمة آروشا إلا النظر في الجرائم المرتكبة خلال عام ١٩٩٤ وحده ولم تجرِّم سوى حوالي عشرين شخصًا كان بعضهم موجودًا في السجون الكاميرونية وآخرون خارج إفريقيا، مما آثار مشاكل معقَّدة خاصة بنقلهم. وبالتوازي تكاثرت اتهامات المحاباة، وتمييز غير الإفريقيين، بل وحتى بالمضايقات الجنسية[٢]... فضلاً عن أنه من الواضح أن محكمة آروشا الدولية قد عانت رفض رواندا للتعاون معها، إذ كانت تُفضِّل «إجراء المحاكمة» بنفسها، وبطريقة أكثر سرعة...

وقد تعمَّقت في الأذهان فرضية محكمة جنائية دولية دائمة، وذلك للتغلب على هذه العقبات تحديدًا ولتحييد السيادات المتآكلة التي غالبًا ما يتم التلاعب بها لأغراض مشبوهة. وتكشف الأعمال التمهيدية بطريقة شديدة الوضوح مواضع المقاومة وأساليبها. وتشير، في الوقت نفسه، إلى كم هو من الصعب التمسك بموقف معاد بوضوح و تبريره، وذلك في مواجهة سلوك نشيط وفعَّال من جانب عدد كبير منً المنظمات الإنسانية غير الحكومية، وضغط متزايد من بعض قطاعات الرأي العام، كما أنه لا بد وأن تنغلق المصيدة على أنصار سيادة متغطرسة، تتعرض في كل لحظة لأن تبدو باعتبارها معارضة لكل عقوبة عنيفة ضد ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية. مع ذلك فالمعسكر المعارض لا يستهان به: فقد أبدت الولايات المتحدة، وفرنسا، بل واليابان والصين والهند والبرازيل وإندونيسيا تحفظاتها خلال مرحلة

---

(١) لوموند، ١٤-١٥ ديسمبر ١٩٩٧ ص. ٢؛ لوفيجارو، ١٨ مارس ١٩٩٨، ص. ٣

(٢) المرجع السابق، ١٢-١٣ يناير ١٩٩٧، ص. ٤

أولى. ومن الأمور المهمة أن البلدان الخارجة من العالم الثالث السابق قد تركت للدولتين الغربيتين الكبيرتين مقدمة المسرح، لكي تتبنى موقفًا أكثر حذرًا، ومتقلصًا إلى حد كبير بالمقارنة بالجدل الذي دار حول البند الاجتماعي. ومن الأمور الكاشفة أن حكومة چوسپان [رئيس وزراء فرنسا] التي تبنت في البداية مواقف حكومة چوپيه المعادية اضطرت بعد مضي تسعة شهور إلى تعديل اختياراتها، حينما أعلن رئيس وزراء فرنسا في چنيڤ أمام لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: «إنني أضع أملاً كبيرًا في إقامة محكمة جنائية دولية، في مجال الوقايةوالزجر ... لابد من محاكمة المسئولين عن الجرائم ضد الإنسانية على جرائمهم(١).» هذه المسيرة الإجبارية نحو محكمة جنائية دولية التي يمكن بالفعل أن نستشفها، وكذلك تعرضها لمخاطر العرقلة، ولآثار التحييد المتعددة هي بحق علامة عصر جديد، لم تعد فيه عقيدة السيادة صارمة بما فيه الكفاية لكي توقف ازدهار سلطة تسمو فوق السلطات الوطنية، وحيث تم توطيد مبدأ المسئولية إلى حد كاف يتيح طرح فكرة أن الجريمة المرتكبة ضد الإنسانية تهم كثيرًا مجموع الجماعة الدولية. وما هو أكثر أيضًا، تتضح فكرة إنشاء محكمة جنائية دولية بالنسبة لمحكمة لاهاي ومحكمة آروشا بأنها لا تستهدف فقط إقامة السلام والأمن الدوليين، بل وتوقيع الجزاء على العمل الإجرامي بعيدًا عن الاعتبارات القائمة بين الحكومات والمنبثقة عن قيام أعضاء مجلس الأمن بتطبيق الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة. هذا الالتفاف على «المصفاة» السياسية يمثّل، من ناحيةالمبادئ، خطوة عملاقة تبعدنا بصورة محسوسَة عن المظهر المألوف لمؤسسات الأمم المتحدة...

لهذا السبب برزت أسئلة تقليدية تساهم في تفكيك مفهوم السيادة ذاته: هل هذه السلطة القضائية الجديدة مُلْزِمة للدول، وبخاصة هل تسمو على السلطات القانونية الوطنية؟ هل هذه السلطةَ مستقلة، في تسيير أعمالها، عن إرادة الدول المعنية؟ هل تُطبِّق قانونًا مغايرًا لقانون الدول؟ هل تتيح توجيه اتهام إلى الحكومات، وبالتالي إلى سياسات، وبذلك تتدخل في اختيارات سيادية من ناحية المبدأ؟ هل تتمايز الجريمة العابرة للقومية عن الجريمة القومية؟ كيف يتم تنفيذ قرارات المحكمة الدولية الجديدة؟

(١) لو فيجارو، ١٨ مارس ١٩٩٨، ص. ٣

من هذه الناحية، كانت أنماط الهجوم المضاد ذات مغزى. أولاً أصر الوفدان الأمريكي والفرنسي، أمام اللجان التمهدية المجتمعة في نيويورك بين أبريل ١٩٩٦ وأبريل ١٩٩٨، على أن يكون قرار تحويل القضايا إلى المحكمة صادراً عن مجلس الأمن، وبذلك فتحتا الطريق أمام إمكانية استخدام حق الڤيتو، وإعادة إدراج سير أعمال المحكمة في إطار سلطة الأمم المتحدة الدائمة أي في إطار سياسي للغاية ويتعلق بالتعامل بين الحكومات. كان خط الدفاع الثاني يشتمل على إخضاع إبلاغ المحكمة لموافقة ثلاثية: موافقة الدول التي وقعت الجريمة على أراضيها، والدول التي كان مواطنوها ضحايا للجريمة المرتكبة، والدول التي يكون مواطنوها موضع شبهة[١]. هذه الحماية للدولة أضعفت كثيراً من قيمة المشروع العابر للأوطان: لقد ظهرت بأنها تتسم بمقاومة التغيير إلى حد أنها حشدت ضدها نقد ومعارضة المنظمات غير الحكومية، بل وعدد من الدول الغربية، مثل سويسرا، وألمانيا، والنمسا، التي انضمت إليهم بريطانيا العظمى بعد وصول توني بلير إلى السلطة. إن إعادة تنصيب الدولة هذا يعني، مثلما لاحظ ريشارد ديكر أحد قادة «منظمة مراقبة حقوق الإنسان ـ *Human Rights Watch*»، أنه يلزم الحصول على موافقة صدام حسين أو پول پوت «حتي تتمكن المحكمة من النظر في الجرائم المنسوبة إليهما[٢]»... كانت التسوية النهائية التي تم الوصول إليها في روما في يوليو ١٩٩٨ دقيقة الصنع، وحققت حماية المحكمة الجديدة من إشراف الدول ومجلس الأمن، بفضل بعض الآليات التصويبية وإصدار نظام أساسي مؤقت لجرائم الحرب.

* * *

لا ترجع جميع هذه المناقشات إلى تأثير السيادة الفَزِعة وحدها. إنها تصوِّر أحد التناقضات الرئيسية شبه المتخفي وراء الحديث البلاغَي عن المسئولية. إن الدول الأكثر تحفظًا تجاه هذه المحكمة هي تحديداً الدول الأكثر تسارعًا إلى التدخل: بما أنها تقوم بدور «أذْرُع عسكرية» صاحبة مصلحة، ومفوضة من جانب الجماعة الدولية، فإنها تعرب في الوقت نفسه عن مخاوفها من مخاطر التدخل، وعن قلقها

(١) لوموند، ٦ أبريل ١٩٩٦، ص. ٦؛ ٥-٦ أبريل ١٩٩٨، ص. ٥

(٢) المرجع السابق.

الأقل مشروعية تجاه وجوب تقديم حساب عن أساليب عملها. انقباض واضح لدى بعض الأوساط العسكرية الفرنسية حيث يخشون «الانزلاق من وضع الشاهد إلى وضع المتواطئ»، طبقًا لما ذكرته المجلة الفرنسية *L'Armée aujourd'hui* «الجيش اليوم»(١). وقد عبَّر عن نفس الفكرة، لكن بطريقة أخرى، ديڤيد شيفر رئيس الوفد الأمريكي لدى اللجان التمهيدية حين قال بأنه «يمكن لدعاوى طائشة أن تكبح الولايات المتحدة عن مباشرة مسئولياتها في العالم(٢)»... هنا تمتزج حجج نبيلة تُظهر بأنه يمكن للإشراف القضائي، بسبب تخميناته، أن يوهن عزيمة أي إرادة سياسية بالمساعدة أو بالمشاركة، مما يحبِّذ السلبية أو انعزالية جديدة، واعتبارات أخرى أقل نبلاً بكثير تدعي ضمنيّا أن مثل هذا الإشراف القضائي يقلل من حصة المنح المالية وحرية الاختيار التي يطالب بها «الذراع العسكري» كمقابل لمجهوداته...

كذلك، ومن خلال مجمل موضوعات هذا الملف، هل ما يتأكد بحق هو التنافر بين بعض أوجه المسئولية؟ إن الدول تزداد وعيًا في آن واحد بضرورة التضامن مع مزايا العمل المنفرد الذي يمكن أن ينبثق عنه، وبالتزام تقديم مساعدتها مع إمكانية منح هذه المساعدة بطريقة سيادية، وبالحاجة إلى بناء مساحة عالمية عامة مع قدرة الأكثر قوة على وضعها بطريقة مخالفة للصواب تحت وصاية مصالحها الخاصة، وبالحاجة الملحة للاحتفاء بالاعتماد المتبادل مع جعله يؤجج حمية التبعية، وبمقتضيات العمل باسم مقولات عالمية مع منحها تجسُّدًا ذاتيّا. لقد أصبح الجدل جليّا: فقد تكشف ما ينطوي عليه من تزعزع بطريقة جليّة ومباشرة. هذا الفخ الذي تنصَبه المراوغة للعدالة قد جدد أيضًا شكل النظام الدولي الجديد، ويشير إلى أن الدول مجبرة أكثر فأكثر على الاختيار بين تعميق فكرة المسئولية وبين الانكماش، والسلبية، بل والعزلة الفاخرة.

بسبب هذه الخبرة الجديدة وجدت قضية حقوق الإنسان نفسها قد توطدت: إذا كانت المحرَقة لم تتمكن من منع أعمال تطهير عرقية جديدة في الشرق الأوسط،

---

(١) المرجع السابق، ٦ سبتمبر ١٩٩٦، ص. ٦

(٢) المرجع السابق، ٥-٦ أبريل ١٩٩٨، ص. ٥

وإفريقيا، والبلقان، ولا من إعاقة الإبادة الجماعية كما يحدث في منطقة البحيرات العظمى، فإن هذا التراكم المخيف قد نزع الاعتبار نهائيّا عن المبادئ السيادية القديمة، وعن أوهام مبدأ عدم التدخل الذي، كان لايزال مطلقًا بالأمس، و يبدو اليوم بأنه يزداد التباسًا وفظاظة. هذه إضافة شائنة أمكنها منع الدول من الارتكاز على سند قانوني لكي تدافع بأنه لا شأن لها، بل وكان لها أيضًا فضيلة التذكير بأن الدول لاتستطيع وحدها أن تفعل شيئًا يذكر. غالبًا ما يكون العمل المبذول عن طريق التعامل بين دول ضارًا: إذا كان التدخل حسن النية، فمن الممكن تفسيره بصورة سيئة، بينما قد يبدو خطاب الإدانة المعنوية بأنه أبوية لا يمكن قبولها... لعله لم يتبق أمام الدول «الفاضلة» سوى «إقناع» الآخرين، مثلما أشار إليه منذ وقت قريب رئيس حكومة أوروبية[١]: ينطوي دور هذه الدول أيضًا على الانفتاح على مُقوِّمات مجتمع مدني عالمي، مكوَّن من فاعلين من خارج الدولة، ومن اتصالات ورأي عام وذلك لكي تتجاوز قصورها الذاتي، مع المجازفة بتعريض هويتها للخطر.

---

(١) المرجع السابق، ١٩ مارس ١٩٩٨، ص. ٤ : تصريح ليونيل چوسپان رئيس وزراء فرنسا.

الفصل الثامن

عالم مضطرب؟

كان مبدأ السيادة فيما مضى يمنح الحياة الدولية التوهم بالنظام والترابط. لا شك أن خاصيته الوهمية والتباساته وفَّرت مجالاً لا يستهان به للمفاجأة، والخُدعة، وحتى للإفك في أحيان كثيرة. مع ذلك، لم يخدعنا هذا المبدأ بشأن ثلاثة معطيات أساسية إلا نادراً: كانت الدول هي الفاعلات الوحيدات في العمل الدولي، حتى وإن كان يجب عليها أيضًا أن تتحالف مع آخرين، كالسلطة الدينية، أو شركات الملاحة البحرية الكبيرة؛ وكان التناقض بين الداخلي والخارجي له معنى، حتى وإن كان منحرفًا في بعض الأحيان، بخاصة عند وقوع ثورات كبرى؛ وكانت الدولة، في عملها الديبلوماسي تنجذب نحو هدف القوة التي يتم تقويمها بلغة عسكرية. واليوم لا يتم إبطال أي شيء من هذا كله بصفة رسمية: ما زال القانون الدولي والمؤسسات المنبثقة عنه مستمرين في الاحتفاء بهيمنة الدولة وبامتيازاتها الملكية؛ ويظل عدم التدخل في شئون الآخرين هو القاعدة المعلنة التي تطالب بها الأغلبية؛ وتستمر الديبلوماسية في ممارساتها وفي مراسمها. مع ذلك عالم يدفع عالما آخر، من غير أن يجعله يختفي: لقد تم، في الممارسة الفعلية، تجاوز السيادة، كما أنها أصبحت، من الناحية النظرية، عديمة الفائدة، ذلك بتأثير من طلقات العولمة من كل جانب ومن عودة المأثور؛ إن الفاعلين الدوليين من خارج الدول يتكاثرون، وفوق هذه الأنقاض، يستقر عمل حاذق يقود الدول الأكثر قوة بدورها إلى أن تجعل من نفسها ممثلة لما بعد الحداثة، لكي تدعو إلى التدخل حين تجد لنفسها فائدة من هذا التدخل أو حين يكون ضغط الرأي العام قويّا.

هكذا ما يجري وسط المخاضة، بين عالم من دول في سبيله للانتهاء وعالم

«متعدد المراكز» في سبيله للتكوُّن [1] مشحونًا بالدروس: لم تعد الدولة أكثر حرية، ولا أكثر قوة في هذا التحول الذي يبدو مضطربًا؛ كذلك الدولة ليست في حالة احتضار ولا تبَدُّل لكنها، على العكس، تجري تسويات دائمة مع فاعلين آخرين؛ وتعيش في حياتها اليومية فضائل الاعتماد المتبادل ورذائل فساد الضمائر أو المساومات مع عقلانيات لا تنتمي إلى عالمها الخاص: من المؤكد أن السيادة النبيلة تموت هنا كلية: مع ذلك لا شيء من هذا كله يحدث بطريقة آلية أو حتمية: في عالم التسويات هذا، تحتفظ الدولة بهامش من الخيار يُعد، يومًا بعد يوم، شكل عالم الغد.

تتعلم الدولة اليوم التواضع وضرورة التآلف، على المسرح العالمي، مع شركاء آخرين لم يتمتعوا فيما مضى سوى بشرف النسيان والإهمال. تم هذا الاعتراف بفاعلين جدد بطريقة تجريبية، كلما فرضت نفسها، حقيقة إنه من الآن فصاعدًا يتم استدعاء الفرد إلى المسرح الدولي بواسطة ثلاثة نداءات مختلفة[2]. يظل النداء الأول ذا طبيعة مواطنية؛ فهو يذكر بالمأثور الويستفالي، وبالقانون والمؤسسات العامة، وبرباط أولوية الانتماء إلى الدولة الذي كان يتيح فيما مضى للفرد بصفة خاصة الولوج إلى المساحة العالمية، حاملاً جواز سفره أو شهادة تجنيده. إن ازدهار تقنيات الاتصال والرواج المتصاعد للعولمة قد أتاحا تدريجيًا وأشاعا نمطًا ثانيًا من النداءات عابرة الجنسيات، تدرج الأفراد في شبكات متعددة ذات طبيعة اقتصادية، وترابطية، وثقافية، وإعلامية، وهجرية، والتي تتميز أساسًا بالتكون عن طريق الالتفاف على سيادة الدول، وبعقلانية نفعية صرف. ويلزم التسليم بأن هذين النداءين لا يستنفدان لهذا القدرات على حشد الأفراد على المسرح العالمي، إذ إنهما يتعايشان بطريقة تزداد وضوحًا مع نداء ثالث، ذي طبيعة ترتكز، في هذه المرة، على الهوية وتنشِّط السلوكيات الخصوصية، كما تعلي شأن الانتماء الذي يتم تصوره أو معايشته باعتباره أوليًا أوجمعيًا، داحضًا للعقد الاجتماعي، ومضفيًا صفة القداسة على «الذاتي» ونافيًا للآخر باسم الدين، أو اللغة، بل والعرق.

---

(1) Cf. J. Roseeau, *Turbulennce in World Politics,* New York, Harvester, 1990, p. 97-98.

(2) B. Badie, «Le jeu triangulaire», *in* Birnhaum, dir,. *op. cit.*,p. 447-462.

ولايداعب هذا النداء رباط المواطنة ، ولا رباط النفعية ، لكنه يدغدغ السلالة العرقية التخيلية للفرد المُحبَط أو المصاب بخيبة أمل بسبب أفعال الدولة أو العولمة .

هذه النداءات الثلاثة تَنْشَط في الحياة الدولية الراهنة وتُحْدث علاقة بين ثلاثة أنماط من أصحاب المشروعات . (الدول ، والفاعلين الدوليين ، وأصحاب مشروعات الهوية) ، وثلاثة نماذج من التعبئة (ذوات طبيعة مواطنية ، ونفعية ، وجَمْعية) ، وثلاثة طرق لتمثيل الأفراد (سياسية ، ونفعية[1] ، وعرقية-ثقافية) . إن التنافس بينهم حاد ، إذ إن عقلانياتهم لا تتوافق إلا بصعوبة : يتناقض نداء المواطنة مع نداء الهوية ، حيث إن الأول سياسي وتعاقدي ، في حين أن الثاني يدحض أفكار الجماعة السياسية والعقد لكي يفضل عليهما تكافلات أولية غير قابلة للتفاوض ، حصرية ، منغلقة ، والتي سرعان ما تلجأ إلى «التطهير» ؛ ولا يمكن لنداء المواطنة وللنداء عابر القوميات أن يتواءما ، حيث إن الأول يفترض الإشراف السيادي ، بينما يستهدف الثاني إنجاز الاستقلال الذاتي للفاعلين الدوليين من خارج الدولة ؛ وأخيراً يتعارض النداء القائم على الهوية مع النداء عابر القوميات تعارضاً صارماً ، إذ يعظِّم الأخير الإدخال ، في حين يمجِّد الأول الاستبعاد . يمكن اتضاح العديد من التوترات الدولية ، وفهم الالتباسات القائمة في عالمنا ، ومآزق العمل الديبلوماسي بالرجوع إلى هذه التناقضات . وتكشف هذه التناقضات ، بوضوح شديد ، عن وفرة التحديات التي تواجهها السيادة التي لا تستطيع التوافق مع الاستقلال الذاتي المتزايد للفاعلين الدوليين ، ولا مع مشروعات إشاعة العرقية في العالم التي تهدم الجماعات السياسية ، وتخترق الحدود وتعيد ، بصورة لامتناهية ، تشكيل أراض لا تتوافق في جوهرها مع قوانين الهوية إلا في حالة الموافقة على التطهير العرقي أو الإبادة الجماعية .

غير أن السيادة تتعرقل بطريقة أخرى : لكي تتمكن الدولة من أن تنجو بنفسها ، فإنها تتحالف أيضاً مع العقلانيات المنافسة ، وبذلك تشوِّه مبادئها الخاصة وتوفِّق

---

(١) التمثيل النفعي هو شكل من التمثيل غيرالديموقراطي ، الذي يتم فيه اختيار النواب بالرجوع إلى طبيعة المصالح والمنافع التي يدافعون عنها أو يروجون لها ، وليس بالرجوع إلى طريقة أيلولة وكالتهم . راجع : D. Apter, «Remarques préliminaires à la théorie de la représentation non démocratique» *in* id., *Pour l'État, contre l'État,* Paris, Economica, 1988, p. 99 *sq.*

صرامة سيادتها مع نزوات المعاملات النفعية، كما مع متطلبات تعصُّب الهوية. هذه المساومة تدحض قيم السيادة الأساسية المتعلقة بالسلطة النهائية والمطلقة. ومع ذلك فهذا أمر مألوف. في أحد أضلاع المثلث، تقرض الدولة سيادتها بتعميم مشاركتها مع الفاعلين الدوليين. وعلى المستوى الاقتصادي، الممارسة معروفة جيداً: إن الدول الآسيوية الأكثر سلطوية تترك الشركات والتدفقات الاستثمارية تعيد تشكيل الخريطة الآسيوية، في حين تتم المنجزات الإقليمية الكبرى، في أوروبا أو في أماكن أخرى، بمبادرة من طرفين، الدول والشركات. وتقوم الدول أكثر فأكثر بتقييم أمنها الخاص، المعقل التقليدي لطموحها السيادي، وفقاً للتقلبات التي تثقل على مستقبل سياستها التجارية. كذلك تتشكل التحالفات اليومية بين الدول والشركات وفقاً لقواعد لم تعد تفرِّق بين المصالح العامة والمصالح الخاصة. وفيما هو أبعد من ذلك، يتم اليوم تدوين فصل مضطرب من العلاقات الدولية الجديدة، يذكِّر عشوائيّاً بالعلاقات القائمة على الريبة وبداية التواطؤ، بين الدول والمنظمات غير الحكومية. لقد اكتسبت هذه المنظمات خلال بضع سنوات مصداقية وشرعية لم تعد تتيح للحكومات تجاهلها، في مجالات التنمية كما في مجالات الأعمال الإنسانية: وينجم عن ذلك منافسة وتعاون متعرجان بوجه خاص، يؤديان في الواقع إلى تقسيم للعمل متزايد يشيع في حياة دولية لم تعد مختزلة إلى تجاور سيادات وإلى مواجهة بين القوى. إن النزاعات الدولية الجديدة، في البلقان، وفي إفريقيا أو في أي مكان آخر، تكشف كيف أن الدول تبحث لدى المنظمات غير الحكومية بطريقة إلى حد ما مستترة، عن إنجاز وظائف تتحدى بها العقلانية الأصلية الدول، المتقلِّصة أو العاجزة أمام هؤلاء الفاعلين المقاتلين الجدد، وفي مواجهة هذه «الغائية الذاتية» للحرب[١]، وهذا التشابك الغامض بين الداخلي والخارجي، والمليشيات التي تقوم مقام الجيوش، والمذابح التي تحل محل المعارك: باختصار، في مواجهة ما يسميه البعض « حقيقة الحرب[٢]» ...

---

(1) Cf. *supra;* cf. aussi J. Davis éd., *Security Issues in the Post-Cold War World*, Brookfield, Elger, 1996.

(2) Cf. C. Coker, art. cit.; D. Bigo dir., «Troubler et inquiéter: les discours du désordre international», *Cultures et Coflits*, 19-20 juin 1996.

الضلع الثاني للمثلث، الذي يربط الدول مع أصحاب مشروعات الهوية، ينم عن نفس الارتباكات. يتم في هذه العلاقة العدائية والتنازعية من الناحية الرسمية، امتهان الحلول الوسط إلى حد التساهل مع الضمير، كما لو كانت الخشية من الخسارة تدفع الحكام أكثر فأكثر إلى الانتقاص من قيمة السيادة بقصد منح الدولة طابعًا عرقيا، وبذلك تتنشّط شرعية أصيبت بالوهن بعض الشيء. لقد رأينا أن الدخول في عصر العولمة قد زاد بصورة متناقضة من تسارع معدل إنشاء «دول عرقية» و«سياسات الجيتو». وقد يمتد هذا الانعكاس عندما يؤخذ في الحسبان إعادة اكتشاف الدولة لرابطة الدم التي تخفِّف من قانون الأرض، هناك حيث يتم تطبيقه: وفي زمن التدفقات عابرة الجنسيات يروق للدول إدخال اعتبارات خصوصية في تشريعاتها مما يخفف الطبيعة السياسية والتعاقدية لجماعتها الوطنية، ويجعل الرجوع إلى تاريخها السيادي الخاص غير محقق. ونتيجة لذلك، يتقيَّد الديبلوماسيون أكثر فأكثر بتكافلات الهوية والثقافة التي تحدد مقدمًا انحيازاتهم: الوحدة السلافية، الوحدة التركية، الوحدة الإسلامية أو الآسيوية تنسِّق العمل الديبلوماسي، وتقصي كذلك الخيارات السيادية وتقضي على حجة العقلانية لدى متخذي القرارت. وتقوم الدول بالتساهل مع الشبكات العرقية ـ الدينية أو بتحريكها والتي يتم منحها ضمنيًا وضع الفاعل الدولي، مما يسمح بقيام دعاة ومساجد، وجمعيات إنسانية إسلامية، وتنظيمات عابرة للقوميات بعمل ديبلوماسي حقيقي مع الدول التي تستقبلهم أو دول المنشأ أوتلك التي يمرون بها. ونجد نفس لعبة التشارك ـ التنافس هذه بين بعض الدول، وبين الكنيسة الرومانية والحركات الدينية الجديدة، وبعض الطوائف، وجمعيات الفكر ومنظمات عديدة غيرها[١]...

يسترعي الانتباه أن المسرح الدولي يُحدث اليوم عدداً غير متناه من التحالفات المحتملة التي يمكنها الاعتقاد بأنها رابحة – تضم الدول ذات السيّادة، حتى هناك

(1) Cf.A.Colonomos dir., *Sociologie des réseaux transnationaux*, Paris, L'Harmattan, 1995, ainsi que sa thèse pour le doctorat de l'Institut d'études politiques de Paris, 1996; cf. aussi Rudolf S. Hoeber et J. Pisctori éd., *Transnatioal Religions and Fading States*, Boulder, Westview Press, 1997.

حيث لا نتوقعها وحيث يحقق تحالفها القوة، مثلما دلَّت عليه قدرة دول غير بحرية على تجميد الموقف ... في المفاوضات حول قانون البحر أو الضغط الحقيقي الذي مارسه اتحاد دول الجزر الصغيرة الذي قادته جمهورية ڤانواطو - [جزيرة في أرخبيل ميلانيزيا جنوب غربي المحيط الپاسيفيكي] - على المفاوضات بشأن المناخ العالمي[1]. يمكن لهذه التحالفات بخاصة وبطريقة تزداد شيوعًا، أن تربط الدول في المجال الدولي مع فاعلين من خارج الدولة -شركات، شبكات، أصحاب مشروعات قائمة على الهوية - لكي تزعزع فكرة السيادة. وأخيرًا يمكن لهذه التحالفات أيضًا أن تضم على المسرح العالمي فاعلين من خارج الدولة لكي تمحي كلية أي منهج سيادي. وقد يدمج هذا النمط الأخير من التحالف الفاعلين عابري القوميات بقدر ما يجمع الفاعلين الجمعيين: يمكن لهذا التحالف الضالع مع هذين القطبين عند الحاجة، أن يؤدي إلى تحالفات غريبة، قد تكون قوية للغاية في بعض الأحيان حينما يضع أصحاب المشروعات الاقتصادية وأصحاب مشروعات الهوية مواردهم معًا، على غرار بعض الجماعات الدينية الإسلامية في إفريقيا، والشتاتات الأكثر قوة (صينية، وڤيتنامية، وهندية أو لبنانية)، بل والعديد من الشبكات الدينية أيضًا (الكنائس الإنجيلية، و«عمل الله»، الخ). وفي مجال آخر، تكشف شبكات المافيا عن الجدوى الدولية للتحالفات غير المتوقعة تمامًا ...

في عالم التسويات هذا، تفقد الدولة من سيادتها أكثر مما تفقد من قوتها. لا تتضرر السيادة بتزايد تأثير التسويات المشبوهة أو التحالفات المجدِّدَة وحسب، بل تتجرد أيضًا من أهليتها بسبب المفعول القارض للاعتماد المتبادل المتنامي الذي يدفع التسوية إلى أقصى حدودها، ليجعل منها حاجة دائمة لعمل الدولة الدولي. في المقابل تظل القوة باقية: ففي مجالات عديدة، تستمر الدول في تكديس الموارد التي تستخدمها للحصول على مكسب من الصفقات التي تجريها. مع ذلك هذه القوة تتغير بدورها: إنها لم تعد، كما كان الحال في الماضي، قابلة للقياس وفقًا للقدرة العسكرية وحدها، لكنها تتنوع، دامجة للمعطيات الاقتصادية مثلما فعلت من قبل ثم، إنها تدمج الآن الموارد التكنولوچية، والثقافية، بل والدينية أو السكانية. هذا

---

(1) A. et A. M. Chayes, *op. cit.*, p. 6-7.

التنوع هو ذاته مصدر لعقد تحالفات، مما يشير إلى أن الدولة تستطيع امتلاك القوة بشرط ألا تسلك من بعد بطريقة سيادية ومنفردة، لكن بتحالفها مع فاعلين حاملين لهذه الموارد الجديدة. فالقوة، من زاوية ما، ضمان للخيار ولعله للحرية، إذ إنها تجدد ظروف إنتاج العمل السياسي.

في هذا السياق المتغيِّر، تختار الدولة استخدام القوة بالطريقة المناسبة، في عالم لم يعد عالم السيادة. إنها أول من يقرر، إذ إن النظام والقانون يقفان إلى جانبها كما أن سجل العلاقات الدولية يضع الدولة في المركز. ويؤدي قرارالدولة إلى تأرجحها باستمرار بين تعريفين للمسئولية سبق تحديدهما: حقيقة الإقرار ببساطة بمبدأ المسئولية، بمعنى التسليم بأن تأثيرات أفعالها تتجاوز مجال حميمية السيادة؛ وحقيقة قبول التزام الدولة الأخلاقي بالقيام بالفعل أو بالإصلاح.

يفتح التعريف الأول الطريق أمام القوة لمغامرة جديدة تفسح بالضرورة مجالاً لغاية أنانية ولمنافع المسئولية. إنه يقيم بهدوء ديبلوماسية جديدة للقوة على قاعدة الاعتماد المتبادل الأكثر قوة من السيادة. لم تعد السيادة عقبة أمام التدخل، إما لأن انهيار بعض الدول قد بخسها، وإما لأن مقتضيات الأخلاقيات المعولمة تحولها إلى عذر شائن. هذا التفسير اختياري لعدم وجود إطار قانوني يحيط به، والذي ترك شأنه لفطنة أولئك الذين يملكون الوسائل، ويبرز عند حدوث بعض الكوارث الإنسانية، لا جميع الكوراث، وحينما يتلاءم مع البعض، حتى وإن كان يزعج آخرين. ويندرج أيضًا، بخبث، في الأفعال الدولية الاقتصادية والتجارية، باستخدام أساليب المقاطعة، والبنود الخاصة أو أنواع الحظر. ويحمل ظلاً من السلوك المنفرد المستتر بشدة خلف خطاب بليغ عن البشرية يشير إلى السلام، وحقوق الإنسان، والمنافع المشتركة، والتنمية. مع ذلك فإنه ليس لهذا مرشحًا للفوز، حتى وإن كان قويًا: حين جربت بعض الديبلوماسيات ممارسة هذه الأفعال اضطرت إلى القيام بتراجع استراتيجي وبالمناداة بفضائل عدم الارتباط أو بمزايا الإقليمية، مثلما دل عليه خاصة تطور السياسات الأمريكية والفرنسية تجاه الأمن في إفريقيا، بل وأيضًا الاتجاه الجديد الذي تظهره الدول الكبرى في كل مكان تقريبًا تجاه النزاعات الدولية الجديدة.

ويتشابه وضع التعريف الثاني مع نموذج العمل غير المغرِض، حيث إنه يربط

فكرة المسئولية بفكرة الالتزام الأخلاقي، وبالتالي بعمل الصالح. مع ذلك فالاحتمال المرتقب ليس ملائكيًا، مما يضفي عليه مصداقية سياسية لا يستهان بها: إن الصالح المحدَّد بهذه الطريقة لا ينبثق عن عقيدة أخلاقية، إنما ينتج عن الوعي الفعلي والتدريجي بأن نجاة الإنسانية تمر عبر بناء اعتماد متبادل حقيقي بين الوحدات المكوِّنة لها وبتضامن حقيقي بين الأجيال. بإيجاز، إنه العمل السياسي الذي يتجه شيئًا فشيئًا نحو تغيير مجاله، داحضًا لجدوى وحدة الأراضي ذات السيادة، كما لجدوى عقلية الأمد القصير. هذا هو المغزى الذي يمكن منحه لاحتواء جدول الأعمال الدولي على الموضوعات الأكثر تنوعًا: حقوق الإنسان، التنمية، البيئة، السكان، ظروف المسكن... ويكون هذ الوعي أكثر حزمًا حينما يتأسس بوضوح باعتباره عدلاً: من النادر للغاية أن نجد خبراء يدافعون عن أنه يمكن اختزال هذه المشكلات إلى عقلية الأمد القصير للدول صاحبة السيادة، في حين أنه منذ ما يقرب من عشرين عامًا لم يكن هذا الجدل قد بدأ بعد. وتسري هذه الملاحظة ذاتها على موضوع المساعدة الإنسانية: إن التكاثر حديث العهد لنزاعات جديدة، وانتشار مذابح الإبادة الجماعية، ونقل السكان كأساليب يستخدمها العمل العسكري تنضم إلى نفس الإلزام بتغيير مجال العمل الدولي في المكان والزمان.

مع ذلك لا تكفي حجة العدل بذاتها لإطلاق العمل. إذا كانت عقلانية عمل الدولة تمتد نظريًا في المكان وفي الزمان، إلا أن عقلانية عمل الحكام تظل مترسِّخة بعمق في الأمد القصير وداخل وحدة الأراضي، ذلك لأن شرعيتهم وجوهر تعضيدهم يعتمدان عليها. ويسعى الفاعلون الدوليون، المتعلقون باستقلالهم الذاتي، إلى إعلاء مساحة مصلحتهم الخاصة أولاً وكذلك الزمانية الخاصة بكل مشروع من مشروعاتهم. وأخيرًا، إذا كان أصحاب مشروعات الهوية يتصرفون وفقًا لزمانيات متعددة، فإنهم يعملون في إطار تمثل مكاني في غاية الجمود. حينئذ، يتجه العمل العام أكثر فأكثر إلى الانتشار داخل تشابك زماني مكاني قوي: ويتكون، في الوقت ذاته، داخل الدولة وبين الدول، بمبادرة من الفاعلين السياسيين؛ وداخل عالم من الشبكات، بمبادرة من الفاعلين الدوليين؛ وداخل مساحات ثقافية أو متأثرة بالوسط الثقافي، بمبادرة من أصحاب مشروعات الهوية؛ ويمكن أن يتكون العمل العام أيضًا داخل مساحات اندماج إقليمية أو على مسرح

عالمي مُعَوْلَم حيث يمكن أن تتلاقى هذه الأنماط الثلاثة من الفاعلين. وبالمثل يمكن للعمل العام أن يستهدف مكاسب فورية (حين يعمل أحد الديبلوماسيين بأمل «الظفر» بعقد)، ومكاسب في الأمد المتوسط (مثل الحصول على نفوذ سياسي) أو في الأمد الطويل (إعلاء شأن منفعة جماعية تستفيد منها الأجيال القادمة)...

هذه المجموعة من الخيارات تشير إلى أنه، مع نهاية القطبية الثنائية وازدهار العولمة، يزداد تنوع إمكانيات الخيار المتاحة أمام متخذي القرارات أكثر فأكثر. وفي نفس الوقت يخضعون لضغوط دوافع متزايدة العدد وشديدة الإلحاح. إن ازدياد قوة أصحاب مشروعات الهوية، يبعد الدول المتأثرة بها نحو بناء ثقافي للمكان، يحتل مكانة مهمة في العالم الإسلامي كما في البلقان والقوقاز. إن ارتقاء قوة الفاعلين عابري القوميات يحث الحكام أيضًا إلى الإعلاء من شأن مساحات الاندماج الإقليمي وعابر القوميات، مثلما نستطيع ملاحظته في أوروبا، وفي أمريكا (الشمالية والجنوبية)، وفي آسيا الشرقية. ويمكن لبعض المشروعات السلطوية أن تؤدي إلى إعادة تأهيل مساحة الدولة-القومية إلى حد الاكتفاء الذاتي، مثلما كشفه لنا مثال بورما، بينما تتمكن أشكال من السلطوية أكثر مهارة، على غرار نيجريا في عهد أباشا، أو الصين اليوم، أن توحد بين إعلاء قيمة مساحة الدولة ـ القومية مع استخدام المساحات الإقليمية وعابرة القوميات كأدوات... لهذا إن الحصول على عائد في الأمد القصير، بل و في الأمد المتوسط قد يؤدي إلى الانحراف: إن تبديل اتجاه التدخل الإنساني (أو إعادة تطويعه) من أجل تعزيز القوة الاقتصادية أو النفوذ السياسي لذلك الذي يتدخل، يؤدي في الأغلب إلى انحراف مزدوج. من ناحية يتم عادة نسيان العقلانية الشاملة: سرعان ما تم نسيان الأكراد الذين كان يجب أن يستفيدوا من القرار ٦٨٨، وذلك لصالح العمل الديبلوماسي الإقليمي. ومن ناحية أخرى قد يتم دحض هذه العقلانية الشاملة، أو حجبها أو تشويهها، عندما يصبح الحث على العمل ضعيفًا أو منعدمًا، مثل ما حدث أثناء أزمة البحيرات العظمى، أو سلبيًا بوضوح، كما هو الشأن في حالة الجزائر أو نيجريا. ونجد نزاع العقلانيات هذا بشأن العديد من المنافع المشتركة الأخرى، والذي يفسِّر بخاصة استراتيجيات السلوك المنفرد، مثل سلوك الولايات المتحدة

في مؤتمر كيوتو حول موضوعات البيئة، أو سلوكها قريب العهد بشأن قانون البحر، أو أيضًا سلوك بعض البلدان الإسلامية في القاهرة بمناسبة مؤتمر السكان، أو في بكين حينما تعلق الأمر بمناقشة حقوق النساء...

مع ذلك نلاحظ أنه يتم تنظيم هذه الدوافع وإنجاز هذه الخيارات بطريقة متناقصة السيادة أكثر فأكثر. إن عقلانية الأمد الطويل وبناء مساحة عالمية يكتسبان بلا انقطاع أرضًا جديدة، وتزداد صعوبة تجاهلهما، مثلما يدل عليه الآن خطاب الفاعلين السياسيين، وبالأحرى خطاب الفاعلين الدوليين الآخرين. نؤكد بخاصة أن تكاثر الفاعلين الدوليين وتنوعهم يصنعان على الأقل نسيج مجتمع عالمي يميل إلى استنهاض الدول لتوجيه اختياراتها وإلى حثها على تجاوز قوانين «السياسة الواقعية» الغابرة. لا مجال للشك، بأنه يمكننا طرح فرضية أنه لولا عناصر هذا المجتمع العالمي، وضغط المنظمات غير الحكومية والآراء العامة، لما كان للدول نفس النظرة تجاه الموضوعات المطروحة بشأن عدم احترام حقوق الإنسان لدى الآخرين، ولما كانت، على الأرجح، تستحوذ الدول بمثل هذه السرعة على مختلف موضوعات المنافع المشتركة للإنسانية، عن طريق المؤتمرات الدولية. ومن المرجح أيضًا أنه ما كان سيتم التأهب ولا تنفيذ عملية «إحياء الأمل»، في الصومال، ولا عملية «الفيروز» المتواضعة للغاية في «رواندا» لولا توافقهما مع التوقعات الملحة من قبل الشبكات الترابطية وبعض قطاعات الرأي العام الدولي: لم تكن هاتان العمليتان عديمتي الجدوى، حتى وإن كان قد تم تنفيذهما وفقًا للمصالح السياسية-الديبلوماسية للدول التي أنجزتهما.

هكذا يتضح مفهوم المسئولية ويلزم تمييزه بوضوح سواء بالنص القانوني أو بالتفسير الأخلاقي. وهوغير موجود في القانون الدولي إلا كنتيجة طبيعية للسيادة، وليس باعتباره بديلاً عنها [1]. وباعتباره مبدأ أخلاقيًا، سيكون من الوهم الظن بأنه يحث مشيئة الحكام وأنه يمكن حتى أن ينبذ تدريجيًا المقتضيات الخاصة بالعمل

(١) حول المسئولية في القانون الدولي، راجع:
Société française de droit international, *La Responsabilité dans le système international*, Paris, Pedone, 1991

السياسي - الديبلوماسي التقليدي[1]. وفي المقابل، يتكون مبدأ المسئولية يوميّا، بطريقة تجريبية، وتحت تأثير تكرار التفاعلات العديدة والقوية التي تربط الفاعلين الدوليين فيما بينهم أكثر فأكثر. اكتشاف الاعتماد المتبادل هذا يقرض السيادة ويكشف لجميع الفاعلين، بل وللدول أولاً، القوة المنبثقة عنه والعطايا المصاحبة له: كان انتشار هذه الحقيقة الواقعة هو المرحلة الأولى لهذا البحث الجديد. لكن تعميقها يذهب إلى ما هو أبعد: إن الاعتماد المتبادل يعيد بناء الزمان والمكان، ويكشف وظيفة الأمد الطويل، مثل جدوى هذه الجدلية العلمية والحديثة بين العالمي والمحلي: إن الضغط التفاعلي الذي ينظّم شيئًا فشيئًا هذا المجتمع المدني العالمي الشاسع يسيطر أيضًا أكثر فأكثر على استخدامات الاعتماد المتبادل، ويكبح أخطار مغانم التصرفات المنفردة، ويهذّب التدخل بعض الشيء[2]. من المؤكد أن هذه الرقابة المتبادلة بين فاعلين ينتشرون بطريقة ظاهرة داخل مساحة عالمية عامة لا تكفي لإلغاء الهيمنة: مع ذلك فهي في وضع قوي بما فيه الكفاية لكي تحث على العمل هناك حيث تتطلب الاعتبارات الأنانية موقفًا سلبيّا، ولكي تحد من العمل الأناني حينما يصبح هزليّا، على غرار قوانين هيلمز - بورتون وكينيدي-داماتو التي أخفقت، أو السياسة الأمريكية في الخليج، حينما تطابقت بشدة مع ما أسمته مادلين أولبرايت «مصالح الولايات المتحدة القومية». هكذا تنزع نتائج هذا التفاعل إلى جعل السلوكيات الدولية وبخاصة السياسات الخارجية لينة العريكة، ولمنحها بداية معنى شامل: حين يدخل مبدأ المسئولية إلى المسرح العالمي من الباب الخلفي، بواسطة المصالح التي تتم مراجعة التفكير فيها، وبفضل عمل تفاعلي ما زال جافلاً، فإنه يظل بالفعل هناك، بالرغم من كونه هشّا ومزعزعًا، لكنه ينظّم الالتزام التجريبي بالفعل أوبعدم الفعل، أي بالتدخل خارج وحدة الأراضي السيادية وفيما

---

(١) حول هذا الجدل راجع: S. Guzzini, «Maintenir les dilemmes de la modernité en suspens: analyse et éthique poststructuralistes en relations internationales», *in* K. G. Giesse dir., *L'Ethique de l'espace politique mondial,* Bruxelles, Bruylant, 1997, p. 247-285.

(2) Cf.A . Colomos dir., *op. cit.;* T. Weiss et L. Gordenker éd., *NGOs, the United Nations and Global Governance,* Boulder, Lynne Rienner, 1996; R. Rotberg et T.Weiss éd., From Massacres to Genocide : *the Media, Public Policy and Humantarian Crisis,* Washington, Brookings, 1996.

هو أبعد من الأمدالقصير، لكي يدعم المساحة العالمية العامة، ويمنحها قيمة، ويسهر على استقرارها وعلى سلامتها.

في مواجهة هذه التحوُّلات، يمكن أن تصاب الدول بفقدان القيم والاستقرار الاجتماعي: بما أن الدول غير معدَّة بتاريخها، وقانونها، وممارستها لإدراك ذاتها باعتبارها فاعلات مسئولة، فإن نجاحاتها تتأثر، بينما تصاب أكثر فأكثر بالمحافظة ومقاومة التجديد. مع ذلك فهذه المحافظة هي المواجهة الأكثر ضعفًا لحقيقة المجازفات الجديدة: يلزم أن تكون قادرة على إعادة تكوين العقد الاجتماعي والجماعات السياسية بينما تتوقف عن الاحتجاج بتفرُّد الانتماء للمواطنة وتتقبل هذا التصاعد الجديد للهوية الذي يندرج عادة في العولمة؛ الموافقة على التعاون والتحالف مع الفاعلين الدوليين الذين ليسوا بدول؛ الرضا بالعمل في مساحات متغيرة وليست متحجرة في وحدة الأراضي ذات السيادة؛ التحالف مع التدفقات عابرة حدود الأوطان ومتزايدة الكثافة، والتي لم تعد مادية فحسب، بل وبشرية أيضًا؛ الانضمام إلى مساحة عالمية تنتظم وفقًا لطرق عديدة وخاضعة لزمانيات متعددة.

* * *

خاتمة

إن الجدل في حد ذاته لا يذهل أحدًا: من الطبيعي تمامًا التساؤل اليوم عما يعنيه من يقول عن نفسه بأنه صاحب سيادة، أي أنه أعلى منزلة، وفي الحقيقة نهائي ومطلق. إن عالم ما بعد القطبية الثنائية، عالم الاندماج والتبادلات، يتحمل بصعوبة السلطة المتسلسلة وفصل الحدود مثلما لا يتقبل بسهولة ما ينبثق منهما من ممارسات رتيبة وتمسُّك بالشَّكليات. إن الفاعلين في الداخل ينظرون نحو الخارج أكثر فأكثر، والدول تقرر خيار التحالفات المتشعبة مع شركاء جدد يحولون اتجاه تحالفات الزمن الغابر، والحدود توحِّد أكثر مما تفصل، ويبدو أن العالم يخص أولئك الذين يرتحلون، والذين يعرفون كيف يقهرون المسافة، ويكوِّنون شبكات يندرجون فيها. لقد أصبح الاستقلال الذاتي والاعتماد المتبادل قيمًا منشودة، حلت محل الاستقلال والتعاون.

هل هذا يعني القول بأنه لم يعد يوجد ما هو أعلى منزلة، ولم يعد يتم تشكيل ماهو مطلق؟ إن معنى انتهاء السيادة قد يوحي بذلك، حين يذكِّر حتى بالعودة إلى حالة الفطرة. إن النُواح الذي يتم تسجيله اليوم لا يحث سوى المتعلقين بالحنين إلى عصر الواقعية الجميل وأولئك المتشبثين بالدولة-القومية. إن الفاعلين الدوليين المعاصرين ليسوا من أحباب هوبز [فيلسوف إنجليزي ١٥٨٨-١٦٧٩ ترتكز فلسفته السياسية على ربط مفهوم العقد الاجتماعي بمفهوم السلطة المطلقة]: يشق علينا رؤية هذا الوجه الآخر من عالمنا حيث تتكاثر التبادلات، والتواطؤات، والتكافلات النفعية أو الوجدانية، بدءًا من علاقة «وجهًا لوجه» الصغيرة للغاية وصولاً إلى تدفق ضخم عابر للأوطان. تجريبيًا، تنزلق هذه الملاحظة كشيء تافه لا نحدده. وفي المقابل، وعلى المستوى النظري، لا يصدر شيء أو يكاد لا يصدر: هذا العالم

الآخر يصب في بحر السهو والنسيان، والثانوي أو غير الجوهري، لأننا ما زلنا نفضل الوحدة السيادية، العقلانية، والمقَدِّرة للعواقب على بنيان تفاعلي يتيح ملاحقة جميع التأثيرات التنظيمية، والمبدعة، بل والتنازعية أيضًا لهذا العدد اللامتناهي من العلاقات المفتوحة التي تقام كل يوم على المسرح العالمي.

هذه الميزة الممنوحة للتفاعل ليست وسيلة لاختيار السذاجة التوافقية ولإحلال التفاؤل محل التشاؤم. فمنذ چورج سيميل [فيلسوف ألماني ١٨٥٨-١٩١٨]، نحن نعرف أن التفاعل يؤدي إلى النزاع بقدر ما يؤدى إلى حل النزاع، ويُحدث العداء بقدر ما يحدث التضامن[١]. وفي الوقت نفسه، في هذا العالم الذي لم يحدث فيه من قبل أن تبادلنا الحديث بمثل هذا القدر، ولم نتراض أو نتحرك فيه بمثل هذا القدر، فإن هذه التفاعلات اللامتناهية تخلق مجموعة من التنظيمات الصغيرة التي لا تملك أي سيادة، والتي تقرض الدول بينما تعزز الإنجازات في مجالات عديدة يفتقر إليها الحكام ويحتاجون لها، حتى وإن كانوا يفقدون فيها بعض حقوقهم الملكية.

إننا نتصور إلى أين يقودنا نموذج التفاعل هذا: نحو تمييز ودراسة عالم مصنوع من استقلالات ذاتية متعددة، وتعقُّد متزايد ومن تغاير «سيميلي» كلية [نسبة إلى چورج سيميل الفيلسوف وعالم الاجتماع الألماني]. الاستقلال الذاتي هو استقلال جماعات الفاعلين من خارج الدول والذين يطلبون العمل مع الدول على المسرح العالمي. والتعقُّد يعود إلى أعدادهم الكبيرة، وبالتالي تعدد العمليات التي نسميها دولية. والتغاير هو تباين عالم لا يجد نفسه متعدد الثقافات وحسب[٢]، بل مكونًا أيضًا، كما رأينا، من عقلانيات متعددة ومناطق مضطربة. لا يمكن أن يكون مثل هذا العالم صاحب سيادة، ويجب على الذين يرصدونه أن يغيروا أدوات إدراكه ويستبدلوا كلاوزڤيتز ومورجنتاو بدوركهايم وسيميل اللذين توافقا أخيراً مع الدولي.

---

(1) G. Simmel, *Le Conflit*, Strasbourg, Circé, 1992; «The Sociology of Sociability», *American Journal of Sociology*, LV, 3, nov. 1949, p. 254-261.

(2) P. Katzenstein éd., *op. cit.*

إذا كان هذا التحوُّل لا يؤدي إلى نهاية التاريخ ولا إلى العودة إلى ما قبل التاريخ الهوبزي وإلى حالة الفطرة، فإنه لا يجذبنا بالإكراه نحو نسبوية جديدة. ويمكن لنقد السيادة المقترن باكتشاف التغاير تعريض مجال القيم للخطر وتحديد انتصار التقنية والنفعية، المعدَّل بإعادة تأهيل الثقافات التي بذلك تأخذ بثأرها من الجماعات السياسية. هذا الانحراف مؤكد إلى حد أنه يصبح اتجاهًا قويًّا للحياة الدولية المعاصرة: وهو ليس مُفْجعًا، بخاصة إذا ما مدَّدنا حتى نهايته التفكير الذي يثيره لدينا نموذج التفاعل. ومنَ اعتمادات متبادلة متعددة يتولد أيضًا الوعي بفضائل الاعتماد المتبادل، أي بحقيقة المجتمع العالمي الذي يتخلق يوميًّا، وبجدوى المنافع المشتركة التي يتولى إدارتها والمسئولية المترتبة عليه بالنسبة للفاعلين المشاركين فيه. إن العمومية التي تبرز عن هذا النموذج ليست من صياغة الفيلسوف، بل تتكون من خلال العمل اليومي، بدون توصيف لهذا العمل، فهو عمل ذلك الذي يقوم ببث الأفكار، أو بالتبادل، أو بالاستهلاك، أو بالترحال، مكتشفًا التضامن، والمساعدة، والحق في السلام وفي الحصول على الاحترام وذلك عن طريق الاقتناع أو المصلحة.

ستكون سلامة النية من نصيب ذلك الذي يقوم بقراءة موجزة لهذه التغيرات والذي يسهو عن التفاعل الذي يُطلق عنان عقلانيات متعددة وعوالم تحمل تواريخ متباينة. لا يبقى الخطاب السيادي بَاعتباره سلوكًا للحماية أو للاحتجاج وحسب، بل أيضًا كأداة فعَّالة إلى حد ما، تستخدمها الدول الباحثة عن ذريعة للدفاع عن لامبالاتها، وكرمز لتغذية تميُّزها، أو كدرع يقيها شهوات الآخرين. بخاصة، لا يجب تصنيف كل ما يتعلق بالسيادة تلقائيًّا في فئة العمومي: في الواقع تتكاثر المصالح الخاصة، ومناهج الاستبعاد الخاضعة لتقسيمات أخرى، والإشادات بالأوَّلي وبالمعازل. إن عالم ما بعد السيادة هذا هو أيضًا عالم تعدد القوميات، وعالم المراوغات والأنانيات والتعصُّبات والإبادات الجماعية، والتطهيرات العرقية والمختارين من الله... وتجد القوة نفسها فيه، معفاة حتى من التزام التجمُّل بالشرعية السيادية. إن المراوغة، والخدعة، والمكر يسدون الفجوات التي تفصل بين السيادة والمسئولية.

مع ذلك تحرز المسئولية تقدمًا بفضل ورقة رابحة مهمة: منذ أن يتم طرحها كفرضية، فإنها لا تنزوي من بعد. تتزايد الاحتجاجات ضد الدول ويبرزون علنًا انشقاقاتها عن المسئولية، في حين يكتشف الحكام، جزئيًا على الأقل، فضائلها المريرة، بمعنى المزايا الأكيدة لمسئولية متَّزنة، مهجَّنة بالقوة والمراوغة. وبدخول الفاعلين الآخرين في هذه اللعبة فإنهم بلَا شك يعزِّزون أنانياتهم أو أولَّيتهم تجاه الآخر، لكي يكسبوا من هذا الأمر أنصبة من العام تافهة في الأغلب. إنه بالسيطرة على هذا المصير المحتمل، قد يمكن للمسئولية أن تتجاوز السيادة.

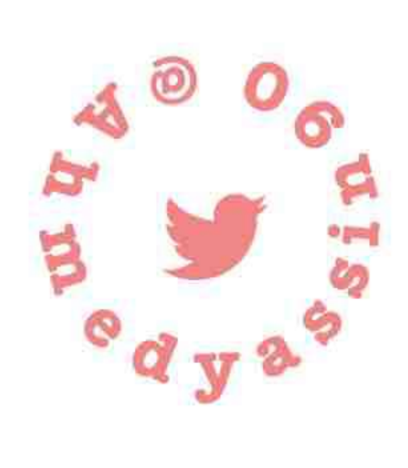
* * *

كتب للمؤلف مترجمة إلى العربية

* الدولتان: السلطة والمجتمع فى الغرب وفى بلاد الإسلام، ترجمة: لطيف فرج، دار الفكر للدراسات، القاهرة، ١٩٩٢.

* الدولة المستوردة: تغريب النظام السياسى، ترجمة لطيف فرج، دار العالم الثالث، القاهرة، ١٩٩٦.

* انقلاب العالم: سوسيولوچيا المسرح العالمى، ترجمة سوزان خليل، دار العالم الثالث، القاهرة، ١٩٩٨.


@Ahmedyassin90

محتويات الكتاب

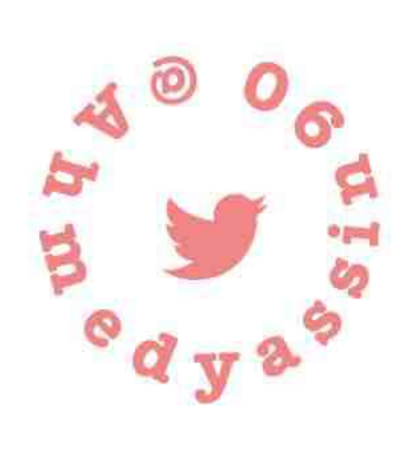
الجزء الأول
تاريخ وهم السيادة

الجزء الثاني
إعلان عجز السيادة

الجزء الثالث

بين المسئولية والقوة

رقم الإيداع ١٣٧٥٠/ ٢٠٠١
الترقيم الدولى I.S.B.N. 977-09-0740-5


@Ahmedyassin90

عالم بلا سيادة

الدول بين المراوغة و المسئولية

برتران بادي